

رؤية
ناصرية في

المسألة
الاقتصادية

د . محمود الإمام



رؤية
ناسرية في
المسألة
الاقتصادية

رؤية ناصرية المسألة الاقتصادية

د . محمود الإمام



دار المستقبل العربي

الغلاف

يوسف شاكر

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى ١٩٨٩

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

كلمة المؤلف

حينما شرفني الزملاء أعضاء الأمانة العامة للحزب الاشتراكي العربي الناصري (تحت التأسيس) بأن أسهم في صياغة برنامج الحزب ، أشفقت من عظم المهمة ، لأنني وجدتني مواجهها بمسؤولية التعبير عن آمال شعب وطموحات أمة ... فالحزب ليس مجرد حركة سياسية تريد شق طريقها إلى ساحة العمل الوطني ، بل هو بحكم التعريف التعبير الصادق عما يجمع أفراد وجماعات الأمة العربية ، والمترجم الدقيق لرؤياتهم المختلفة لأسلوب العمل القومي في مرحلة لعلها من أخطر مراحل حياة الأمة العربية ، لأنها في جوهرها مرحلة تحول حاسم في حياة البشرية جمعاء ، فنحن نواجه الآن قدرا هائلا من المتغيرات لم تتبلور كل ملامحها بعد ، وإن بدأت هذه الملامح ترسم أطرا عامة لما سيكون عليه العالم ، بل الكون في القرن الحادى والعشرين الذى أصبحنا منه قارب قوسين أو أدنى . وكان السؤال الذى يطرح نفسه على الذهن هو بالضرورة : هل تظل الناصرية هى السبيل إلى التعامل مع عالم الغد ، أم انها كما أراد البعض أن يصورها كانت مجرد تعبير عن مرحلة انقضى عهدها وولى ، بل إنها كانت كما يزعم آخرون تجربة لها ما للتجارب البشرية من جوانب الصواب وجوانب الخطأ وكفة الأخطاء فيها هى الأرجح !؟

وقادنى هذا التساؤل إلى تساؤل آخر ، هو كيف أصبححت ولم ظللت ناصريا وأى شيء فى الفكر الناصري جعلنى ، كمواطن عربى يعمل فى حقلى التنمية والتكامل الاقتصادى أشد إليه ، وجعلنى من منطلق النظرية والتطبيق أؤمن به إيمانا مطلقا ؟ ما الذى جعلنى وأنا أتحدث عن اقتصاديات الحرب فى يوم الثامن من يونيو ١٩٦٧ أصف تلك الحرب بأنها « ليست حربا حول قطعة أرض بل على نمط متحرر للتنمية » وأستخدم اصطلاحا كان له شأن فى الفكر العلمى فيما بعد وهو « التنمية المستقلة » ؟ ما الذى جعلنى بعد أن عملت فى حقلى التنمية فى دول عربية مشرقية ومغربية أؤمن بالتكامل الإقتصادى العربى وبالوحدة العربية كضرورات موضوعية ، يعززها الفكر القومى العربى دون أن يكون السند الوحيد لها ؟ ما الذى جعلنى خلال عملى فى مجالات التنمية فى أعماق القارة السوداء ، أفريقيا ، أشارك أبناء تلك القارة فى القول بأن عبد الناصر هو أسد أفريقيا وأسطورتها ، وأشعر بمدى

ماغرسته ثورة يوليو الخالدة في نفوسهم من آمال بقرب تحرر كامل شامل من استعباد قهر لإرادات شعوب القارة العامرة بالخيريات قرونا طويلة لتذهب حصيلة تلك الخيرات إلى مستعمر بني ثراءه على إفقار الآخرين ، وبني مايديه من حريات وما يصفه بحقوق الانسان على استلاب الحريات والحقوق ، وأدركت عندئذ مغزى الصبيحة التي أطلقها الزعيم الخالد :

ارفع راسك يا أخى ... فقد مضى عهد الاستعباد ..

ووجدتني أعجب بعد ذلك للإستكانة إلى صيحة أطلقتها قوى الردة ... أن امدد يدك يا ولدى ... فقد حان أوان الاستجداء ، رياه ... كيف كنا وماذا أصبحنا ، وكيف تضاعف عدد الدول العربية المستقلة من سبعة إلى ثلاثة أمثال هذا العدد ، فإذا شعوب الأمة العربية تنتقل ، في عصر الردة ، من الإستقلال إلى التبعية ، ومن الوحدة إلى التشرذم ، ومن العزة مع الفقر إلى الذلة مع الغنى ؟ وهكذا سقطت بالدليل الدامغ كل الدعاوى التي زينت البحث عن المال كمنفذ للنهضة ، والتي أحييت مقولة الخديوي الماجن لإسماعيل بجعل مصر او كل أقطار الأمة العربية ، ملحقات بالغرب (الأروى الأصل) كالسبيل الأقصر إلى التقدم ... ويقودنا هذا إلى إدراك أن عظمة الناصرية تكمن في صدق ما آتت به من ثوابت تظل راسخة الأسس رغم عاديات الزمن ...

ولم يكن غريبا ان يبتدى زعيم الأمة العربية الخالد إلى تلك الثوابت التي حولتها دراسات الباحثين العلميين في مختلف أرجاء العالم الثالث إلى نظريات أجدر مما حفلت به الأدبيات الغربية الرأسمالية من دعاوى استهدفت تكريس التبعية وإجهاض جهود التكامل والتنمية ، لقد كان عبد الناصر أستاذا في الإستراتيجية ، التي تقود الإنسان إلى رؤية شاملة لأبعاد الحياة الانسانية ، ليس فقط في النطاق المحدود الذي يعمل فيه والذي هو مسؤول عنه ، بل تمتد عبر المكان لتتجاوز الحيز الجغرافى المحدود ، وعبر الزمان لتتلمس من تجارب الماضي بكل ما فيها من دروس وعبر ، ولتتروا إلى المستقبل المنظور بكل ما ينطوى عليه من تحديات وآمال . ولو أن مقولات إعلاء النزعات الفردية وترك الحرية المزعومة لترسم طريق التقدم كانت جديرة بالاعتبار ، فلماذا هذه الدعوات إلى التكتل وإلى إثبات ضرورة إقامة الكيانات الكبيرة بين دول قطعت أشواطاً طويلة على طريق القوة الاقتصادية ؟ ولماذا هذه المحاولات البائسة لتفتيت وحدة الأمة العربية وللفت في عضد التعاون على نطاق العالم الثالث ، وهو التعاون الذى أخذ شكل حركة عارمة تحت راية عدم الإنحياز التي رفعها عبد الناصر مع رفاق له أرادوا انتشار الدول النامية من الوحدة التي ألقاها فيها الاستعمار قديمة وحديثه ؟ .

كان إذن البحث عن الثوابت في الفكر الناصري هو الخطوة الأولى التي لا بد منها ، والتي لم يكن من العسير تلمسها لأنها انطلقت من فهم صحيح لقضايا التنمية ومتطلباتها ، ومن وضعها في موضعها الصحيح من قلب النضال من اجل الإستقلال والتحرر ، فالإستقلال كل لانتجراً ، وهو يجمع تحرر المواطن وتحرير الوطن ، ومن هنا كانت الحرية ، الحرية الحقة ، هي الركن الأول من أركان الفكر الناصري ،

وكان من الطبيعي لذلك أن تنحاز ثورة يوليو إلى الجماهير صانعة التنمية وصاحبة الحق في ثمارها ، وأن تتجاهد من أجل تحقيق السيادة لها بعد تحريرها من كل شبهات الإستغلال ، وكان من الطبيعي أيضا أن يكون اختيار هذه الجماهير هو طريق الاشتراكية ، فالرأسمالية تقيم دعواها على الحرية ، ولكنها تجعلها من نصيب السوق وقواها ، تسلطها على العاملين والمستهلكين الذين عليهم ان يخضعوا لما تفرضه عليهم ، أما الاشتراكية فتدحر الحرية إلى أصحابها الحقيقيين وهم قوى الشعب العاملة .

وحينما جاء الميثاق مبدأ مجتمع الكفاية والعدل ، كان سببا الى المفهوم السليم للتنمية المتجاوز مجرد إنشاء الأساس الإقتصادي للنمو إلى ضرورة رعاية قضايا التوزيع العادل ، حيث أثبت التحليل العلمي بعد ذلك أنه لايجوز الفصل بين البعدين الإقتصادي والإجتماعي للتنمية ، غير أن لفظ الكفاية نشأ أصلا بمفهوم اتساع نطاق القاعدة الإنتاجية التي يتم التوزيع على أساسها إذ بدون ذلك لايتحقق العدالة بمضمونها الصحيح . ولذلك فإن مصطلح الكفاية اختلط أحيانا بمصطلح الكفاة ، وأصبح من الضروري الفصل الواضح بين الاثنين ، خاصة بعد أن عمدت قوى الردة إلى التضليل بالقول بأن العدالة تنطوي ضمنا على تغليب لها على عامل الكفاة ، وهو ما لم يدر في خلد واضعي الميثاق . بل إن الدعوة مثلا إلى جعل القطاع العام أساسا لاقتصاد الكفاية والعدل ليس مرجعه الدور الذي لأمرء فيه لهذا القطاع في مجال تحقيق العدالة — وهو أمر يكفى ، بحذاته ، لاثبات ضرورته ، بل إن الحاجة الحقيقية لاعتباره محور الجهد الفعال من أجل التنمية هي في أنه الأكفأ ، في ظل التشوهات التي تتصف بها هياكل الاقتصادات المختلفة والتي تتسم بها علاقاتها الخارجية التي يفرضها عليها النظام الرأسمالي العالمي . غير أن القطاع العام تنظيم اقتصادي لابد من وضعه في إطاره الإجتماعي السليم وهو ما يؤكد حتمية الحل الاشتراكي كحقيقة موضوعية أخرى ، ومن هذا المنطلق يتحدد الإطار الذي يمكن فيه السماح للقطاع الخاص بالعمل ، إن المعيار الذي يتم به تحديد دور هذا القطاع هو معيار منع الإستغلال : إستغلال القوى العاملة المنتجة ، واستغلال جمهور المستهلكين من خلال الإحتكار الذي يتمكن من تهيئة ظروفه عن طريق سيطرته على مقاليد الحكم ، منحيا عنها قوى الشعب العاملة .

وإذا كانت وقائع العصر تشير إلى أن عالم اليوم هو عالم الكيانات الكبيرة ، فإن قضية الوحدة العربية تصبح حقيقة موضوعية أخرى ، لا تنطلق من فكرة القومية العربية كمنظور عرقي أو عاطفي ، بل تفرضه حقائق التطور التاريخي والمستقبل في آن واحد . وبطل من المنطقي ، ومما تلمبه حصيلة التجارب الأخرى في أقاليم العالم المختلفة ، أن تكون الوحدة هي الركن الثالث الذي يطلو في ترتيب الأمور بعد تحقيق كل من الحرية والإشتراكية على الصعيد القومي العربي ، وإلى ان يتم ذلك يبقى التكامل الإقتصادي هو السبيل إلى تصعيد قدرات دول الوطن العربي على تحقيق التنمية الحقبة الجديرة بالإعتبار ، وإلى السير على درب الوحدة الاقتصادية فالسياسية . ولعل ابلغ دليل على ذلك سقوط المشروع القطري بعد أن فشل في تحقيق أى تنمية جديرة بالاعتبار ، بل بعد أن قاد إلى ارتباك الاقتصادات العربية ، منفردة ومجموعة ، إلى القوى الرأسمالية الكبرى ، وانتهى إلى تضيق كل فرصة لاحداث قدر أكبر من التكافؤ في التعامل على

المستوى الدولى ، على أن اخطر ما يصيب العمل القومى حاليا هو ذلك النوع من التكتلات الإقليمية التى تقوم على ادعاء بوحدة المصالح والمشاكل على الصعيد الجزئى ، مع تباينها على المستوى القومى . إن ما يبدو من تعارض فى المصالح إن هو إلا تعبير عن أن القاسم المشترك هو الطرف الآخر من المواجهة ، ونعنى به النظام الرأسمالى الدولى ، الذى يستغل هذه النظرة القاصرة لكى ينفرد بكل تجمع إقليمي على حدة ، ليدفع كل منها ثمن تغليه عن المكاسب التى كان فى الإمكان تحقيقها من خلال توحيد الصف العربى .

وتبقى القضية التى تحتاج إلى مزيد من التعمق هى ماهية المتغيرات التى أصابت المجتمع المصرى خاصة والعربى عامة منذ بداية السبعينات وتلك التى شملت العالم أجمع ، والتى أبرزت حقيقة الاستعمار الحديث وما خلقه من آليات لم تكن بنفس الوضوح خلال عقود الخمسينات والستينات ، ولقد أدى التأمل فى كنه هذه المتغيرات إلى وضوح حقيقة لأمرء فيها : أن الثوابت التى أرساها الفكر الناصرى جديرة بتسميتها ، لأنها تظل هى الوحيدة القادرة على التعامل الفعال مع تلك المتغيرات عن طريق الحرية والاشتراكية والوحدة ؛ وهكذا تظل الناصرية هى الحل ...

فى ضوء كل هذا كان لابد من التحليل التالى الذى عاجلنا به القضايا الاقتصادية التى تواجه قوى الشعب العاملة فى محاولة استرجاع حقوقها التى أضاعتها قوى الردة ، والذى اتضح منه أن ما نعيشه اليوم يخاف فى كلياته وجزئياته للدستور رغم أنه صيغ بعد انقلاب مايو ١٩٧١ . إن الحزب الإشتراكي العربى الناصرى يستمد شرعيته ليس فقط من إيمانه بالمبادئ التى أرسنها ثورة ٢٣ يوليو ، ومن أن هذه المبادئ هى الكفيلة بمواجهة مجمل المتغيرات التى أصابت العالم أجمع ، والتى ابتل بها المجتمع العربى فى مصر وفى دول الوطن العربى جميعا ، بل وايضا من أنه الوحيد الذى يطرح فكرا يرد للدستور هيئته .

لكل هذا وجدت أنه لا يفتقر لفرد أو جماعة أن تنفرد بوضع مشروع لبرنامج الحزب قبل أن تندارس سوبا الثوابت فى الفكر الناصرى ، والمتغيرات التى أصبحت تواجههنا فى المرحلة المقبلة من حياة أمتنا العربية . وإذا أسهم الجهد المتواضع الذى أطرحه فى هذا الكتيب فى إذكاء حوار ديمقراطى حول المسألة الاقتصادية ، فإنه يكون قد حقق الهدف منه وهو رسم برنامج الحزب على أساس من المشاركة الجماعية من كل الفصائل التى تؤمن بنق هذه الأمة وتحالف قواها العاملة فى البقاء والارتقاء .

مقدمة

١ - ان الفكر الناصري ينطلق في نظره الى الجانب الاقتصادى من القواعد الثابتة التى أرسنها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر ، التى أثبتت صحتها المتغيرات التى استجذرت على الساحات المحلية والقومية والدولية خلال العقدين السابقين مؤكدة صواب المنهج الذى اتبعته الثورة منذ لحظة قيامها ، بل وإدراكها لحقيقة تلك المتغيرات قبل أن تأخذ الشكل الواضح الصريح الذى بدأت تبلور معالمه خلال السبعينات فى شكل انهيار للنظام الاقتصادى العالمى وللنظام النقدى العالمى نتيجة بسط الرأسمالية العالمية المريضة وعلى رأسها الاقتصاد الأمريكى التهالك لنفوذها على العالم أجمع مكتسحة فى طريقها جميع الجهود التى بذلتها دول العالم الثالث ، بما فيها الدول العربية ، من أجل تحقيق تنمية تسترد بها جانبها مما فقدته نتيجة استلاب الاستعمار - قديمه وجديده - لخيراتنا ، وعاملة على ربط هذه الدول بصورة نهائية إلى إسار التبعية الذى فرضته عليها ، وقد اتضحت معالم هذا التحول فى أوضاع العالم ومجموعات دوله خلال الثمانينات على النحو الذى يفصح عنه بجلاء تراجع التنمية فى معظم دول العالم الثالث وتراكم المديونيات عليها إلى الحد الذى رهن اقتصاداتها إلى المراكز المالية فى العالم الرأسمالى وسلطها لإرادتها السياسية للثورة وأشاع الصراعات المدمرة بينها وفى داخلها . والأخطر من ذلك ان الممارسات التى اتبعت فى مصر خلال السبعينات والثى ترسخت معالمها فى الثمانينات ، بدلا من ان تتعامل مع تلك المتغيرات بالمطلق الذى استنته الثورة ، راحت تتكامل معها وتسهم فى تعظيم آثارها السلبية على الاقتصاد المصرى ومن ثم على الاقتصاد العربى فى مجمله . ان هذا يفرض واجبا أساسيا وضخما على جماهير الشعب المصرى وتحالف قواه العاملة لكى تملإ ارادة التغيير من اجل اعلاء شأن المبادئ والمثل التى بشرت بها ثورة يوليو المجيدة ، ومن أجل هذا كانت ضرورة الدعوة لقيام الحزب الاشتراكى العربى الناصرى .

٢ - إن أول درس انت به الثورة لحظة قيامها هو أنه يستحيل على دولة أن تمضى فى طريق التحرر السياسى والاقتصادى مستبقية التركيبية الطبقية التى أسهمت فى الماضى فى ربط مصيرها إلى

الاستعمار وفي العمل على تعزيز قبضته عليها ، لقد كانت هذه التركيبية تخضع لطبقات الإقطاع والرأسمالية المستغلة التي جمعت في قبضتها فائض النشاط الاقتصادي الذي تبنيه سواعد قوى الشعب العاملة تاركة لها «الفقر والجوع والمرض» . لقد كانت هذه الثلاثية التي رددتها الحكومات التي تعاقبت على الحكم قبل الثورة دون ان تعمل فعلا على مواجهتها بحكم سيطرة تلك الفئات على نصيب الأسد من دخل قومي محدود ، وتمكنها بالتالي من السيطرة على الحياة السياسية وتسخيرها لصالحها الخاص على حساب الصالح العام للجماهير الكادحة التي قامت الثورة من أجل رد حقوقها المسلوبة اليها . ولقد كانت خطورة سيطرة تلك الطبقات تكمن في ان مصالحها تتكامل مع مصالح الاستعمار تكاملا وثيقا . فالاقتصاد الزراعي ، المتمحور انتاجا وتجارة حول القطن ، كان في خدمة بريطانيا مركز الرأسمالية العالمية والمتحكمة في السياسة المصرية رغم « معاهدة الشرف والاستقلال » . وحصيلة التصدير تذهب إلى استيراد مطالب الفئات المميزه لتغذي مرة أخرى خزائن المستعمر . بل ان تلك الفئات بحكم قوتها الاقتصادية استطاعت ان تغتال كفاح الشعب المصري من اجل الاستقلال وان تهدر مابذله الشعب في سبيله من دماء لتفرغ الاستقلال من مضمونه ، وتقدم للمستعمر ماكان يسعى اليه دون ان يتجشم نفقات الاحتلال . ان هذه الرابطة العضوية بين استغلال قوى الإقطاع والرأسمالية للشعب في الداخل ، وبين الاستغلال الذي يمارسه الاستعمار من الخارج ، اصبحت هي القاعدة المميزة للاستعمار الجديد الذي انسحبت جيوشه لتجند تلك القوى نفسها في خدمته ، ولقد أدت الانحرافات التي ارتكبت في السبعينات إلى عودة تلك القوى مرة أخرى لاقتحام مجال العمل السياسي في مصر تحت ستار الديمقراطية ، وأصبحوا على تحالف قوى الشعب العاملة ان ينظم صفوفه لكي يبعد إعمال المادة الأولى من الدستور التي تعني على ان نظام الدولة « يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » . ومن هذا النص تستمد الناصرية شرعيتها .

٣ - وقد كان أمام الثورة ، بعد ان أعادت تنظيم قواعد الملكية ، طريقان من أجل تنظيم اسلوب ادارة شؤون الدولة : الأول هو رأسمالية الدولة على النحو الذي شهدته في مطلع القرن التاسع عشر ؛ والثاني هو الاشتراكية . وقد رفضت الثورة رأسمالية الدولة لأنها تحمل إرادة فئة حاكمة محدودة الحجم ومنتهبة الصلة بالقوى العاملة صاحبة الحق الأول والأخير في تسيير شؤون الدولة محل تلك القوى . ومن هنا كان تأكيد الميثاق حتمية الحل الاشتراكي لأن الاشتراكية « بما تضمنه من سيطرة الشعب على جميع أدوات الانتاج ، تفتح الفرصة أمامه لاستخدام كل هذه الأدوات ، في سبيل زيادة الدخل ، وعدالة توزيعه في النهاية بين المواطنين » . ان هذا يعني أن يكون لقوى الشعب العاملة القول الفصل في تسيير دفة الاقتصاد ، وذلك على كل من المستوى الكلي والمستويات الجزئية . والسبيل إلى تحقيق ذلك على المستوى الكلي متعددة يأتي في مقدمتها ان يكون التنظيم النيابي ممثلا عادلا لتلك القوى . وعلى الرغم من أن تحالف قوى الشعب العاملة يضم شرائح عديدة ، فإن الثورة

حرصت على ألا تطغى تلك الشرائع المصنفة « كفتات » بأن تحصل على تمثيل يفوق وزنها الحقيقي بما لها من ، مكانة علمية وأدبية تؤهلها لذلك ؛ فحددت نصيب العمال والفلاحين بما لا يقل عن نصف عدد المقاعد . ثم أعطت للعاملين صوتا في الادارة والرقابة في جميع المستويات . وقد أكد الدستور هذه المبادئ بأن حدد (في المادتين الأولى والرابعة) نظام الدولة بأنه نظام اشتراكي ، وأكد (في المادة الرابعة والعشرين) سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج ، كما نص (في المادة ٢٦) على نصيب العاملين في ادارة المشروعات وفي أرباحها . غير أن القواعد التي أرسيت معالمها منذ بداية السبعينات جردت هذه المبادئ الدستورية من مضمونها ؛ وأصبح لزاما على تحالف قوى الشعب العاملة أن يعمل على رد الأمور إلى نصابها .

٤ - ولا يقف المنهج الاشتراكي عند حد وضع القواعد المنظمة للملكية وتوزيع الثروة ، إذ أن سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج تفرض عليه أن يتبع في إدارتها أسلوبا يكتفل استمرارية هذه السيطرة من جهة ، وتظيم العائد منها من جهة ثانية ، وعدالة توزيع هذا العائد من جهة ثالثة . وقد ثبت من التجارب العديدة التي مر بها العالم في مختلف المراحل وفي ظل أنظمة متباينة ، أن دعاوى اعلاء شأن القوى الغيبية للسوق قد انتهت جميعها الى مآزق جعلت غلالة المطالبين بها في الدول العريقة في الرأسمالية يعزفون عنها ولو على استحياء . إن قوى السوق لا يمكن أن تكون معيارا صحيحا في ظل التباين الحاد في توزيع الدخل ؛ ذلك أن من يملكون الحصة الأكبر من الدخل يكونون أوفر حظا في تسخير الاقتصاد لتحقيق مطالبهم مهما كانت درجة السفاهة والبذخ فيها . وإذا كانت الدول الرأسمالية الغنية تطلق تلك القوى في مراحل الانتاج ، فإنها تعود ففتقص من الأغنياء قدرا كبيرا من دخولهم حرصا منها على أن توفر للمحرومين دخولا إضافية تسهم في تغذية دورة الإنفاق حتى يتوفر المعين الذي يتحدد بموجبه الطلب اللازم لاستمرار عجلة الإنتاج وتوليد الدخل التي بدونها يفقد الأغنياء مصدر غناهم . ويعنى هذا أن النظام القائم على قوى السوق هو نظام يأكل نفسه بنفسه ما لم تتدخل الدولة لتقوم اعوجاجه . والمشكلة أشد في الدول النامية حيث الدخل القومي منخفض مما يجعل استحواذة فئة محدودة على دخول مرتفعة مؤديا إلى إفقار المجموع ، وانخفاض القدرة الكلية على الإنفاق وتوليد الطلب اللازم لدفع عجلة الإنتاج الموفر للحاجات الأساسية للجميع . ويزيد من صعوبة المشكلة أن الشرط الأساسي لقيام سوق سليمة وهو توفر المعرفة لدى جميع المتعاملين لا يتحقق في الدول النامية بحكم ضعف قاعدة المعلومات ومحدودية وسائل نشرها وانخفاض المستوى الثقافي العام . وإذا كان ما حققته الدول الغنية من تقدم قد سمح لمواطنيها ببلوغ مستويات مرتفعة للمعيشة بما يجعل طلبهم على السلع والخدمات معبرا إلى حد كبير عن احتياجات يمكن تصورها ولا تشكل إلا إضافات يسيرة تدخل في عداد ما يعتبر كاليات فإن الوضع يختلف في الدول النامية ، حيث هيكل الطلب الذي يتحدد في إطار التخلف لا يصف من قريب أو بعيد ما تطالع اليه الشعوب في سعيها إلى تنمية طال أمد انتظارها . ولعل من أبرز الأمثلة على خطورة

الانقياد إلى قوى السوق ما أفرزته السبعينات في قضايا حيوية كالإسكان والتعليم والصحة ، وجميعها من الأساسيات ، حيث انخرفت بها إلى صالح الطبقات القادرة على حساب الطبقات الكادحة . والأخطر من ذلك أن انحرافات الأسعار تحول بصورة نهائية جانباً من الدخول إلى الفئات المستغلة لارتفاعات الأسعار وتزيد من حدة تباين توزيع الدخل . ولذلك فإن الأمر يقتضى من الدولة المسيرة من قبل قوى الشعب العاملة أن تسيطر سيطرة تامة على الأسعار ، ليس فقط من منظور تحقيق العدالة في التوزيع ، بل وأيضاً من منطلق رفع كفاءة أداء الاقتصاد وزيادة قدرته على البناء والارتفاع . ولا يعنى هذا تجاهل قواعد العرض والطلب ، بل ان الأمر يقتضى تطويعها لمطالبات التنمية لا الخضوع السلبي لها . ولقد طبقت الدول الرأسمالية هذه السيطرة على الأسعار وعلى قوى العرض والطلب عندما تعرضت إلى نقص في الموارد مصحوب بتزايد في الاحتياجات خلال الحرب العالمية الثانية وفي فترة إعادة التعمير التي تلتها ، وهى الفترة التي تماثل ماتواجهه الدول النامية في كفاحها من أجل إعادة تعمير اقتصاداتها التي استنزفتها قوى الإستعمار . وعلى المؤتمنين بالفكر الناصري ان يجاهدوا من أجل استعادة هذه السيطرة التي أدى فقدانها إلى تزايد معاناة الفئات الكادحة الشريفة ، وإلى ظهور عناصر انحراف في سلوكيات فئات عديدة وهو أمر دخل على الشعب المصرى الأصيل ، يتناقى مع التعاليم السماوية ، ويتعارض مع القواعد الخلقية التي يلتزم بها المجتمع بنص الدستور (المادة ١٢) .

٥ — وتضلع مخاطر الإعتماد على قوى السوق من مدى التشوه الذى تتعرض له العلاقات الاقتصادية الدولية الخاضعة لتحكم الرأسمالية العالمية . ففى ظل دعوى تغليب مايطبق عليه الحرية الاقتصادية اختارت الدول الصناعية لنفسها النشاطات التي تتحكم في انتاجها بينما يشتد طلب الدول النامية عليها ، مما يسمح لها بممارسة احتكارات لها ومن ثم فرض ماتحددها من أسعار ، بينما تترك للدول نشاطات أولية لايسهل التحكم في المعروض منها . فتضطر إلى قبول تحكم الدول الصناعية في أسعارها بفضل سيطرتها على جانب الطلب . وتزداد قدرة الدول الصناعية على هذا التحكم بسبب ماتلجأ إليه من تطوير للمعرفة الفنية يزيد من قدرتها على إحلال مواد تخليقية محل المواد التي تتخصص في انتاجها الدول النامية . وقد شهد العقدان الأخيران تحولات هامة في هذا الاتجاه ، حيث أصبحت الدول الصناعية متحكمة في الغذاء الذى تزايدت حاجة كثير من الدول النامية إليه ، وفي السلع الإنتاجية التي تعقدت صورها مع التطور التكنولوجى الذى تزايدت سرعته . بل ان الدول الصناعية تقوم بتقديم اعانات إلى منتجى السلع التى يصعب التحكم في المعروض منها ومن ثم في سعرها ، وهو مايمكنها من أن تفرض أسعاراً شديدة الارتفاع لصادراتها من الغذاء ، لاسيما القمح . وهى قد قبلت ماحدث في السبعينات من رفع أسعار الطاقة لكي تزيد من ربحية المنتجات الجديدة التي توفر في استخدام الطاقة وترفع في الوقت نفسه من كلفة التصنيع الذى تزايد توجه العالم الثالث إليه . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان تلك الدول بدأت تفرض حماية لأسواقها تجاه

المنتجات الصناعية الواردة من دول نامية . ويكفى أن نشير هنا إلى مآزجه صادرات البتروكيماويات العربية من تحت دول السوق الأوروبية المشتركة نتيجة ارتباط تلك المنتجات بسوق العالم الرأسمالي بدلا من أن توجه نحو أسواق الدول النامية وإلى دعم التكامل الاقتصادى العربى . وأخيرا فإن الشهادة التى تقدمها أسواق صرف العملات الرأسمالية والتى قدمتها أخيرا أسواق المال فى شكل كارتة تماثل تلك التى أطلحت بالاقصاد العالمى فى الثلاثينات ، هى شهادة بحجم الخسائر التى يمكن ان تترتب على ترك قوى العرض والطلب تتحكم فى مصير المتغيرات الاقتصادية . فأسواق المال هى نموذج للأسواق الكبيرة التى تتعامل فى أشياء سهلة الإنتقال والتداول وتوجد لها مئات بيوت الخيرة التى توفر المعلومات والتحليلات التفصيلية عنها ، فضلا عن تخصيصها بضوابط تؤمنها من احتمالات التلاعب . من جهة أخرى فإن تدخل السلطات النقدية للدول الرأسمالية فى أسواق الصرف بالشراء والبيع ، وقيامها بالاتفاق فيما بينها على تعديل أسعار الفائده وعلى السياسات الاقتصادية التى يتبعها كل منها ، إن هو الا دليل على اقتناعها بضرورة التدخل الحكومى لحصر التقلبات التى تترتب على سيادة قوى السوق . إن هذه الشواهد جميعا تؤكد صواب مادعت إليه ثورة يوليو من ضرورة التخلص من هيمنة الأسواق العالمية التى تتحكم فيها قوى الرأسمالية ، ومن وجوب احداث توازن وتكافؤ فى العلاقات الإقتصادية الدولية وتعميق للتعاون مع دول عدم الانحياز وتعزيز للتكامل الإقتصادى العربى ؛ وفوق هذا وذاك ضرورة تحقيق التنمية القائمة على الإعتماد على النفس ، وعلى التحرر من قبضة النظام الإقتصادى الدولى بتوجه قوى نحو التصنيع الذى أقام الإستعمار الجديد كل العراقيل فى سبيله . وقد أدى التخل عن هذه المبادئ منذ بداية السبعينات إلى وقوع الإقتصاد المصرى فى إسار التبعية للرأسمالية العالمية ، فاختل التوازن نتيجة تراجع العلاقات مع الدول الإشتراكية ومع دول العالم الثالث وتردى العلاقات مع الدول العربية بما ساعد على انهيار التكامل الإقتصادى العربى وضمور السوق العربية المشتركة . إن كل مؤمن بالفكر الناصرى عليه أن يعيد توجيه الإقتصاد المصرى ليخلصه من ميراث التبعية الذى أثقل كاهله . وعليه أن يسترد لمصر دورها الريادى فى تلك المجموعة من دول عدم الإتحياز التى لا تزال تؤمن بالمنهج المستقل فى التنمية لتقود بها حركة جادة نحو اعادة بناء نظام اقتصادى عالمى سليم يقف فى وجه مطامع الإستعمار الجديد . وعليه أيضا أن يقود أمته العربية إلى تكامل اقتصادى فعال يعوضها عن العثرات التى دفعت ثمنها الشعوب العربية المغلوبة على أمرها . ان القضية ليست مجرد عودة علاقات انقطعت نتيجة شغلى مصر عن مسؤولياتها الإقليمية ، بل هى التحمل الكامل لتلك المسؤوليات .

٦ - إن الإختيارات التى يتيحها الحل الإشتراكى من خلال سيطرة تحالف قوى الشعب العاملة على المسارات الإقتصادية هى وحدها الكفيلة بإطلاق القدرات الكامنة للوطن والمجتمع من أجل تعظيم الإنتاج على نحو يلبى الحاجات الأساسية للمواطنين ويكفل للعاملين فى الوقت نفسه عائدا يتناسب مع ما يبذلونه من جهد . غير أن التوزيع الذى يفرضه التنظيم الأغل للعمليات الإنتاجية فى لحظة معينة

لا يحقق بالضرورة فرصا متكافئة للجميع لكي يحصل كل على نصيب عادل من تلك الحاجات . ومن هنا تأتي أهمية دور الدولة في إعادة التوزيع عن طريق مايفرض من ضرائب وما يقدم من اعانات وخدمات يسهم الجميع في انتاجها . وبناء عليه كانت السمة الأساسية للنظام الذي ارست معالمه الثورة وبلوره الميثاق وأكد عليه الدستور (في المادة ٤) هي انه « النظام الاشتراكي القائم على الكفاية والعدل » . وقد أوضح الميثاق أن الكفاية ضرورية لكي يتمكن المجتمع من أن ينتج مايكفي احتياجاته الإستهلاكية الآتية ، وأن يقوم في الوقت نفسه بزيادة الطاقات الإنتاجية اللازمة للاستهلاك في المستقبل ؛ وبهذا فقط تتحقق العدالة بين الأجيال بحيث لايبعد الجيل الحالي موارد هي من حق الأجيال المقبلة . إن قدرة المجتمع على تحقيق الكفاية تشترط أمرين : الأول هو أن يحصل كل فرد على فرصة مناسبة لكي يسهم في الإنتاج ، لأن المجتمع الاشتراكي لا مكان فيه للبطالة ، لا بالوراثة ولا بالقسر ؛ والأمر الثاني هو ألا يترك الجيل على الغارب لتوزيع الدخل بما يسمح لفئة أن تملك من القدرات مايمكنها من أن تفرط في استهلاكها على حساب المجموع معيدة بذلك مجتمع النصف في المائة الذي طعن الشعب قبل الثورة . وعلى المؤمنين بالفكر الناصري أن يسعوا إلى تصحيح ماحدث منذ بداية السبعينات من انحرافات سمحت لما يسمى بالفعالات الطفيلية أن تنزى على حساب الشعب وأن تباعد بالنشاط الإقتصادي عن الإنتاج الحقيقي المحقق للكفاية من خلال عمليات المتاجرة والمضاربة ، مشكلة بذلك انتهاكات صارخة للدستور . وليس أدل على خطورة هذا الطريق الضال من أن المديونية قد أسكتت بتلابينا وكادت تقضى على كل فرص التقدم . إن المديونية التي بلغت في ١٩٧١ — وقت أن كانت الدولة قد قطعت شوطا طويلا في حرب الإستنزاف وأعدت العدة لحرب أكتوبر — ١,٤ مليار دولار ، قد تجاوزت الآن ٤,٠ مليار دولار رغم إعلان انتهاء الحروب ورغم ماتوفر من موارد استثنائية من إعادة فتح قناة السويس ومن التبرول ومن تحويلات العاملين بالخارج . ولا يجوز التعلل بأن أزمة المديونية حلت بدول أخرى ، لأن المديونيات الكبيرة كانت من نصيب الدول الآخذة بسياسات انفتاح شجعت الأسواق المالية على اقراضها بهذه الحدود الكبيرة . وإذا كانت الدولة قد اهتمت مايطلق عليه « الإنفتاح » بأنه حاد عن مساره حيث تحول إلى انفتاح استهلاكي ، ونادت بأن يكون الإنفتاح إنتاجيا ، فانها عادت فأدركت أن هذا بدوره غير مجد ، فبدأت تدعو إلى الإنتاج للتصدير . ولن يقدر لهذه الدعوة النجاح إلا بالعودة إلى الأسس التي أرسها الثورة وما تفرضه من إعادة تنظيم علاقات الإنتاج على النحو الذي يكفل الكفاية والعدل معا .

٧ — إن تحقيق الكفاية يتطلب بدوره التزام الكفاءة في الإنتاج.. وهو ما يقضى بالإيمان بما نص عليه الميثاق (الباب الثامن) من « إن العمل الإنساني الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لكي يحقق أهدافه » ومن ان « العلم هو السلاح الذي يحقق النصر الثوري ... إن قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هي الطريق الوحيد أماننا لتعويض التخلف » . ولقد ادرك الميثاق أننا قد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعصر الكهرباء ، وانا بصدد فجر عهد جديد ، ونحن « مطالبون الآن — وعصر

الذرة يشرق فجره على الدنيا — أن نبدأ الفجر مع الذين بدأوه . إن التطورات العلمية التي شهدناها العالم خلال ربع القرن الماضي قد أوضحت بجملاء . أن المعرفة العلمية قد مكنت البشر من أن يجوسوا داخل الذرة ليلبثوا ثروة تكنولوجية ثالثة بكل ما تحمل كلمة القوة من معان . بل إنها أثبتت بما لا يدع مجالاً لأى شك أن السباق العلمى هذه المرة هو سباق فائق السرعة غير متروك للصدف أو للاجتهادات الفردية ، بل إنه أجبر الدول التي تتأدى بإعلاء النزعات الفردية بدعوى أنها المحفزة للهيم على أن تمسك في يديها بمقاليد خطى التقدم العلمى . والأمر الذى يدعو للعجب أن تضعف الثقة بقدرات الشعب المصرى الذى صنع الانتصار وهو فى أشد مشاعر المرارة بالهزيمة ، ويترك أمر تطوير الإنتاج المصرى إلى الأجانب بدءاً بالزراعة التي أقامها الإنسان المصرى منذ آلاف السنين وإنتهاء بصناعة السلاح التي مكنت ذلك الإنسان من أن يتحدى الدول العظمى فى بداية القرن التاسع عشر . إن نماذج الدول التي ارتضت مثل هذا الأسلوب تحت دعوى التقدم قد ضربت مثلاً واضحاً على ما ينطوى عليه من تبعية ومن سيطرة الإحتكارات الدولية على شؤونها ، محولة فائض العملية الإنتاجية إليها . وعلى كل مؤمن بالناصرية أن يعمل على تصحيح ما اختل من أوضاع ليقم مجتمع الكفاية والعدل وهدد للانسان المصرى اعتباراً من حيث قدرته على بناء وطنه وفرض مكانته على خريطة تقدم البشرية .

٨ — إن الثورة حينما آمنت بقدرات الإنسان العربى فى مصر على أن يعيد بناء الحضارة ويحققه فى أن يستمتع بثمارها ، كل حسب عمله ، قد انطلقت فى ذلك من التعاليم السماوية السامية . لقد كرم الله الإنسان بأن خلقه فى أحسن تقويم (سورة التين ، آية ٤) وصوره فأحسن صورته ليجعل منه خليفة فى الأرض (سورة البقرة ، آية ٣٠) ، خلقاً بأن يحمل الأمانة التي أشرفت السماوات والأرض والجبال من حملها (سورة الأحزاب ، آية ٧٢) ، وأشفع الخلق بالرزق فهو جل شأنه « الله الذى خلقكم ثم رزقكم » (سورة الروم ، آية ٤٠) « وصوركم فأحسن صوركم ورزقكم من الطيبات » (سورة غافر ، آية ٦٤) . ومن أجل هذا أمر الناس بإعمار الأرض « هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها » (سورة هود ، آية ١١) . ثم أوضح الرابطة بين الأمن والرزق على لسان ابراهيم عليه السلام « وإذا قال ابراهيم رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات » (سورة البقرة ، آية ١٢٦) . ومن أجل أن يكون الإنسان جديراً بأن يؤدى رسالته فى الأرض « خلق الإنسان ، علمه البيان » (سورة الرحمن ، آية ٥٥) . ولهذا كان بدء الرسالة إلى خاتم النبيين أن « اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم » (سورة العلق ، الآيات ١ إلى ٥) . وحث الإنسان على العلم « وهل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » (سورة الزمر ، آية ٩) ورفع قدر العلم بقوله جل وعلا « إنما يحشى الله من عباده العلماء » (سورة فاطر ، آية ٢٨) . ومن العلم بأقى التكليف بالعمل : « وقل اعملوا فسمي الله عملكم ورسوله والمؤمنون » (سورة التوبة ، آية ١٠٥) ، وكفاية الأداء فى العمل التي أمر بها الحديث الشريف « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » ، وحتى يفيض الله بنعمه على عباده أوجب عليهم أن يتقروا ما بأنفسهم

« ذلك بأن الله لم يك مغفرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغفروا ما بأنفسهم » (سورة الأنفال ، آية ٥٣) .

٩ — إن هذه القيم السماوية تفرض منهجا قويا لا بد من اتباعه حتى يصلح حال البشر :

- * بدءا من القراءة والكتابة باعتبارهما السبيل إلى ما اختص الله به الإنسان من قدرة على البيان ؛
- * وبهما يتمكن الناس من تحصيل العلم الذى تعلو مكانتهم بقدر استزادتهم منه ؛
- * وبقدر العلم تتحدد القدرة على العمل الذى جعله الله معيارا يقاس به صلاح البشر ؛
- * وهو عمل يهدف إلى التنمية وإعمار الأرض ، ومن ثم فهو جدير بالإقتان ؛
- * وبقدر العمل والإعمار يتوفر الأمن للعباد ؛
- * وحتى يعين الله الناس على تحقيق ذلك ، عليهم أن يبدأوا بتغيير ما بأنفسهم .

هذه هى القيم التى إنطلقت منها ثورة يوليو ، فقد قامت من أجل تغيير شامل فى أوضاع مصر وأمتها العربية ، بدءا بتحرير الإنسان العربى فى مصر من قبضة الإستعمار وريقة الإستغلال ، موقنة بقدرة هذا الإنسان على بناء حضارة تصل حاضره الكرم بمجده القديم ، وبحقه فى أن يحيا الحياة الرغدة التى اختص بها الله العالمين والعاملين من بنى البشر . ولذلك جعلت حق التعليم فرضا على الدولة للجميع ، وهو ما أكدته الدستور (مادة ١٨) . وأعلت شأن العلم بما أقامت له من مؤسسات وبما وفرت من امكانات وما قدمته من حوافز . كما قررت أن « العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة » ، وهو ما أقره الدستور (مادة ١٢) . وبحكم ايمان الثورة بأهمية العمل كان من المنطقى أن تسلم القيادة لقوى الشعب العاملة . ويصبح من حق كل مواطن أن يؤهل للانضمام إلى هذه القوى حتى يبنى ويحدد ويبنى ويحصد . ومن هذا المنطلق فإن الحزب الاشتراكى العربى الناصرى يسعى إلى أن يتيح لكل مواطن فرصة للانضمام إلى هذه القوى حتى لا يجد فرد نفسه خارجها ، اما لأنه لا يجد الفرصة ، أو لأنه لاندفع إلى الإلتاء إلى فئات تتعارض أهدافها مع مصالح هذه القوى . ويتطلب هذا بوجه خاص أن تقوم الدولة بواجبها نحو توفير فرص العمل للجميع ، وأن تضع من التشريعات والتنظيمات ما يحول دون إنتياد أحد إلى ممارسات تضعه فى موقف تضاد مع قوى الشعب العاملة ، وذلك حرصا على سلامة الوحدة الوطنية وعلى أسس التضامن الإجتماعى التى نص عليها الدستور (المواد ٣ ، ٧ ، ٦٠) . إن هذا يفرض على الحزب الاشتراكى العربى الناصرى أن يناضل من أجل تقويم التركيب الطبقي الذى اختل نتيجة الممارسات التى اتبعت منذ بداية السبعينات وباتت تهدد بعودة إلى صراع طبقي متعدد الأرجه يعصف بالوحدة الوطنية ، وتغذيه فوارق الدخل التى تزايدت على نحو أخل بعادلة التوزيع وبالمكاسب الاشتراكية التى جعل الدستور (مادة ٥٩) من حمايتها ودعمها والحفاظ عليها واجبا وطنيا .

١٠ — ولقد كان أخطر ما تعرضت له مصر نتيجة ممارسات السبعينات التكاليف على المال من أى طريق ، باستثناء صنعه بسواعد أبناء الشعب . لقد زينت السلطة حقا في المال العربي بدعوى أن الانتصار هو الذى فتح آفاق تصحيح أسعار النفط . وفي هذا الأطار توارى الثمن الحقيقي للانتصار وهو الحل الحاسم والنهائى للقضية القومية الكبرى التى بذلت الشعوب العربية في سبيلها كل رخيص وغال . وفي السعى وراء المال ، خاصة اذا كان دولارا ، حدث تمييز صارخ بين أبناء الشعب الواحد ؛ فالمهاجر هو الذى يستطيع أن يجد لنفسه فرصة للعمل وإن كانت في الخارج ، وهو الذى يحصل على أجر يتمكن من أن يدخر منه ، وهو الذى يحصل مقابل دولاراته على قيمة تفوق ما يحققه المنتج في الداخل ، سواء بسعر تشجيعى أو غير رسمى تعلم به الدولة ولكنها تتغاضى عنه فإذا به يقفر بالدولار من ٤٠ قرشا إلى ٢٥٠ محدثا موجات متتالية من ارتفاعات في الأسعار تحملها المهاجرون ، وبدرجة أكبر غير المهاجرين . ثم إنه هو الذى يعطى أولوية في الحصول على منتجات مصرية صنعتها سواعد مصرية لامتلاك مثل فرصته لأنها رضيت بالجنه بدلا من الدولار ، كما أنه هو الذى يستطيع تجاوز القيود التى يخضع لها المنتجون في الداخل حيث فتحت أمامه أبواب الاستيراد بدون تحويل عملة . وأخيرا فهو الذى يستطيع حل مشاكله في الاسكان والخدمات وفي تكاليف المعيشة التى تصاعدت فوق كل احتمال . ثم اذا به يتم بأنه المسؤول عن ارتفاع التكاليف لأنه يمثل عنصرا فنيا يصعب تعويضه فيحل محله من هو أقل خبرة وأعلى أجرا ، وهذا بدوره يتيح الفرصة للهجرة . إن الفلسفة التى قامت عليها هذه الخطوات كان يمكن تلمس بعض العنصر لها لو أنها رسمت خطى دقيقة لاستخدام هذه الحصيلة من العملات الأجنبية لتمويل الإنتاج لا الإسراف في الإنفاق ، وهو ما كان يقتضى استبقاء الصفة الادخارية لتلك المدخرات وتحويلها إلى استثمارات تزيد الإنتاج . وفي ظل تقاعس الدولة عن خلق الأوعية الادخارية التى تستقطبها قفزت شركات توظيف الأموال إلى الساحة لتحيل تلك الأموال إلى توظيفات قصيرة الأجل مساهمة مرة أخرى في افقارها صفتها الادخارية الاستثمارية ، أو لتعديها إلى الخارج لأغراض المضاربة سعيا إلى ربح سريع يحتوى على مخاطر إنتهت بأن عصفت برؤوس الأموال ذاتها . وهى بذلك قد أضحفت من فرص الاستثمار الانتاجي الذى لا يحقق بطبيعته مثل تلك الأرباح التى ثبتت عدم مصداقيتها ومدى وحيثها . وقد تكاملت مع تلك الفلسفة رغبة بعض الأنظمة العربية في تفتيت وحدة قوى الشعب العاملة ، وإنشاء تطلعات لدى فئات منها إلى التحول إلى بورجوازية صغيرة حتى توقف المد التقدمي الذى صنعه الثورة ، والذي رأت أنه يثير لدى شعوبها توجهات قد تعصف بها في النهاية . ومن منطلق نفس الفلسفة أيضا زينت عملية فتح الأبواب أمام البنوك الأجنبية بدعوى دفع كفاءة الجهاز المصرفي من خلال المنافسة ومحجة جذب أموال للاستثمار في الداخل ، فإذا المنافسة تتحول إلى صراع لاسترضاء العملاء على حساب سلامة العمل المصرفي ، وإذا الاجتذاب يتحول إلى طرد تتسرب به المدخرات المحلية إلى مراكز المال في العالم الرأسمالي وينشئ فوارق في أجور العاملين أفقدت الجهاز المصرفي الوطني خيرة العاملين فيه . إن هذه الممارسات تتناقض ليس فقط مع ما نص عليه الدستور من ضرورة دعم النظام

الاشتراكي والحفاظ على مكاسبه ، بل إنها تتعارض أيضا مع الهدف غير المعلن وهو إقامة اقتصاد رأسمالي يعتمد على حافز الربح الفردي السريع لا النفع الاجتماعي المستمر . وقد أشرنا إلى أن الدول العربية في الرأسمالية تتخذ من أجهزتها المصرفية الوطنية أداة لتخطيط سياساتها الاقتصادية وهو مالا يمكن في حالتنا الا اذا كانت تلك الأجهزة في يد الدولة توجهها الوجهة التي تريد . فإذا كانت الدولة تؤمن بالتخطيط القومي الشامل كنص الدستور (المادة ٢٣) فإن أمرها لن يستقيم ما لم تسيطر على تروأم التخطيط وهو الأوعية المصرفية فيها . ويصبح لزاما على تحالف قوى الشعب العاملة أن يعمل من خلال حزبه الاشتراكي العربي الناصري على استعادة تلك السيطرة . أم هل نسينا الدرس الذي لفتتنا اياه البنوك الأجنبية في ١٩٥٦ حينما أغضبنا ارادة التحرر التي أعادت للشعب المصري حقه في القناة ، فتوقفت عن تمويل محصول القطن تنفيذا لأوامر الاستعمار بفرض حصار اقتصادي علينا يشل اردادنا ؟

١١ — ونمضي مسلسل فقد الثقة بقدرة الاقتصاد المصري على بناء نفسه بنفسه ليضيف حلقة جديدة هي المعونات . لقد ادعى السادات إن تقريراً وقع في يده سنة ١٩٧٠ يشير إلى أن الاقتصاد المصري سيكون قد « وصل إلى مرحلة الصفر في ١٩٧٢ » وأنه ذكر لمجلس الأمن القومي عشية حرب ١٩٧٣ « إن اقتصادنا تحت الصفر » وظل يردد هذه المقولة التي اتخذ منها ذريعة لكثير من التغيرات التي استحدثتها على الاقتصاد المصري ، ووقف في ٢٦ يوليو ١٩٧٦ ، ذكرى طرد الثورة للملك الفاسد ، يقول « للأخوة العرب ... احنا كل اللي بنظليه حوالي ١٠ أو ١٢ مليار دولار على خمس سنين مش ٢ مليار دولار على خمس سنين . ورضه بأقول أنه مخناش حنموت ابدا ... أقول أن مش المبالغ اللي حيدفعوها هي اللي حتقنق اقتصادنا .. لا .. أولا احنا » . لقد كان يعد العدة لا من أجل الاعتماد على النفس ، بل لتحول من معونات العرب وقضاياهم إلى ارضاء أمريكا واستمرار معوناتنا ، ودفع ثمننا باهظاً من تحرر هذا الشعب ، بدءاً من طرد الخبراء الروس وإلغاء المعاهدة المصرية السوفيتية وصولاً إلى توقيع معاهدات خطط لها « الصديق العزيز هنري » وهي المعروفة في المغرب العربي باسم « اتفاقيات اصطبيل داود » . ومنذ ذلك الحين أصبحت كفاءة المسؤولين تقدر بمدى ماتحققه مصر بالقياس إلى ما تحصل عليه اسرائيل . ومن المفهوم أن يجري القياس في أمر كالسلاح لأنه قياس يقوم على معيار الأمن ؛ اما أن يجري في مجال قوامه التبعية التي هي من خصائص الكيان الصهيوني بمحكم انتائاه إلى معسكر الاستعمار فهو النقيض الذي لايجوز حتى مجرد التفكير فيه ناهيك عن قبوله واعتباره قضية مسلم بها . وإذا كان المجتمع الدولي قد اتفق في السبعينات على أن تقوم الدول الغنية بتقديم معونات إلى الدول النامية كمحاولة لانقاذها من الضائقة الاقتصادية التي تعرضت لها بسبب تدهور النظام الاقتصادي العالمي ، فإن هذا اقترن بعدد من الشروط اللازمة لكي تنجح المعونات في تحقيق الهدف منها :

★ أن يتم تقديم المعونات — أو الجزء الأكبر منها على الأقل — من خلال القنوات متعددة الأطراف ، حتى تكون خالية من الشروط المجحفة التي تخضع لها عادة المعونات الثنائية .

* أن تكون المعونة ميسرة الشروط وألا تربط بضرورة الإستيراد من الجهة التي تقدمها ، علما بأن تلك الجهات هي المرشحة الأولى لأن يتجه إتفاق المعونات إليها .

* أن تبلغ المعونات نسبة لا تقل عن ١ ٪ من دخول الدول الغنية ، وذلك في ضوء تقديرات الإحتياجات التي كانت قائمة آنذاك .

* أن تسهم تلك المعونات في تنشيط حركة التنمية في الدول المتلقية لها بحيث تستطيع أن تقلص تدريجيا من الإعتماد عليها ، وهو مايعنى توجيه المعونات إلى الإحتياجات الضرورية للتنمية .

إن تقاعس الدول الغنية عن تحقيق ثلث الهدف المحدد دوليا وأصرارها على التعامل الثنائي إنما ينهض دليلا على عزمها على استغلال سلاح المعونة والتفتير فيما تقدمه من أجل املاء الشروط . والغريب أن السادات ذكر في خطابه في ٢٦ يوليو ١٩٧٦ « إنه يوم ماجونسون في سنة ١٩٦٥ قطع المعونة عنا ، لما بعث .. في مارس ٦٥ إلى جمال وطلب أنه يكون لهم حق التفتيش على الجيش المصري ، وعلى المؤسسات الذرية عندنا ، والنشاط الذري ، وأن يحدد الجيش المصري بأعداد كذا .. كان نوع من جر الشك ، لأنه مفهوم إن ده كله حيرفض ، وفعلنا رفضه جمال رفضا قاطعا ، لما قطع جونسون المعونة في ١٩٦٥ ووجهنا بموقف في غاية الخطورة .. ولولا أن القطاع العام يرغم كل ماشاب التخطيط وغيره ، بدأ بعد الهزيمة في ٦٧ يعطى من العائد لهذا البلد ، لما استطعنا أن نصل إلى سنة ١٩٧٣ اطلاقا » . لقد كانت هذه قولة حتى أريد بها باطل ؛ لكنها تصف خطورة المعونات وصفا واقعا دقيقا وتضع في الوقت نفسه الحل : الإعتماد على النفس ، وهو ممكن حتى ولو كنا تحت الصفر وبفضل القطاع العام على وجه التحديد فهو الوحيد القادر على العمل « تحت الصفر وفوقه » ، وهو الوحيد الذى ينضبط في اطار الأهداف القومية العليا . إن المعونات سلاح ذو حدين والعبرة فيها ليست في الإلحاف عليها واعتبار التوسع فيها دليل نجاح في توثيق العلاقات ١١ ، بل بوضعها ضمن مفهوم واضح يقوم على الإعتماد على النفس والعمل على التخلص منها في أجل منظور . وعلى مصر بحكم موقفها القيادي في العالم الثالث ، وفي افريقيا والوطن العربى بوجه خاص ، أن تعمل على حصول تلك الدول على أنصبة عادلة من المعونات غير المشروطة ، خاصة وقد تزايدت مديونيات الكثير من تلك الدول إلى حد التعجيز .

١٢ — على أن الوجه الأخطر في المعونة الأجنبية هو تعدد جوانب الإنكشاف التى تتعرض لها الدولة نتيجة لها . الوجه الأول هو الإنكشاف الغذائى الذى تزايدت حدته وتزايد الإعتماد فيه على المعونات الأمريكية حيث أن الولايات المتحدة هي المتحكم في سوق الحبوب العالمى ، وبالأخص القمح ، ترفع سعره كيفما تشاء ولو بتقديم مليارات الدولارات لمزارعها لكى تبقى لها السيطرة الإحتكارية على الأسواق ، وقد ارتفعت الفجوة الغذائية من ١,٧ مليون طن في ١٩٧١ إلى ٧,٤ مليون طن في ١٩٨١ ، أى أكثر من أربعة أمثال ، وازدادت الواردات من الحبوب من ٣,٩ مليون طن في ١٩٧٤ إلى ما يزيد عن الضعف في ١٩٨٦ لتبلغ ٨,٨ مليون طن وارتفعت معونات الحبوب في الوقت نفسه من ٠,٦ مليون طن

إلى ١,٨ مليون طن . وتقتد المعونات إلى عدد من المشروعات الحيوية والمرافق الأساسية ؛ ومن خلالها تفرض مواصفات تثير العديد من التساؤلات وتحدد أجور للخيرات وأسعار للمواد تعيد ما يقدم من معونات إلى الخزانة الأمريكية ، وفي الوقت نفسه يجمع قدر من المعلومات يكشف أخص خصائص الدولة . ولا تقل المعونات العسكرية خطورة ، إن لم تزد ، وهي تم تحت راية « تنوع مصادر السلاح » فإذا بالسلاح صنعا واستيرادا يقع في قبضة المعسكر الذى يساند العدو الرئيسى الذى يتحدى وجوده الوجود العربى كله . وهكذا يمحى الإختراق لأمن الدولة ليفطى كلا من الغذاء والإقتصاد والجانب العسكرى ، إن هذا يفرض واجبا وطنيا على تحالف قوى الشعب العاملة ، المؤمنة بقدرة هذا الشعب على بناء وطنه بنفسه ، أن تصدى لذلك الإختراق بأن تتمسك بمنهج الثورة القائم على الإعتماد على النفس ، وعلى اعتبار أن الإستقلال الإقتصادى هو القاعدة الصلبة التى يقوم عليها الأمن القومى .

١٣ — وما يثير العجب أن يوصف الإستقلال الإقتصادى بأنه « إنفلاق » . يقول السادات — رحمه الله وغفر له — « العيب الأول : إن إحنا توهمنا إن إحنا نستطيع أن ننزل عن هذا العالم وبننى اقتصادنا بعيدا عن هذا العالم ... دى كانت أول غلطة ، لاموارد عندنا ، لاتراكم رأسمالى موجود علشان نقدر نبتدى نشتغل به وبموضنا عن استيراد لرأس المال من الخارج » . كان هذا هو العيب الأول فى نظره ، أما العيب الثانى فهو تحبط التخطيط الذى لم يراعى عدم توفر الموارد ذلك أن جونسون حجب المعونة عن مصر على نحو ما استشهدنا به فى الفقرة السابقة . إن معنى ذلك هو عكس ماذهب اليه حيث لم يكن هناك إنفلاق أو قفل على النفس كما ادعى ، بل كانت مقاطعة اقتصادية فرضتها امريكا التى خافت مغبة مضى عبد الناصر فى طريق التحول الإشتراكى ليضرب بذلك مثلا حيا أمام دول العالم الثالث يقودها إلى طريق التنمية المستقلة التى تجعلها تغلب من قبضتها إلى الأبد . بل إنها لم تقف عند هذا الحد بل دبرت لحرب ١٩٦٧ حتى تجهز على التجربة فى مهبها . إن هذا يوضح بجلاء أن الطريق إلى الإستقلال الإقتصادى يضع الدول الساعية اليه فى موقف تناقض مع الإستعمار الرأسمالى ، وهو مايبثت تلازم ثلاثية الأمن السياسى والأمن الإقتصادى والأمن العسكرى ، ويؤكد أن صلابة القاعدة الإقتصادية هى التى تحمى كلا من الإستقلال السياسى والأمن العسكرى بقدر ما تثير غضب الإستعمار الذى يتحرك من منطلق ربط الدول النامية بأسار تبعية تسخر مقدراتها لصالحه ، وهو ماشهد به السادات نفسه : « و الإقتصاد هو عصب السياسة .. مافيش النهاردة استقلال بدون اقتصاد » . غير أن مادبره كان أمرا آخر حيث « اتخذت قرارا آخر تاريخيا واستراتيجيا وهو الإنفتاح الإقتصادى ، والإنفتاح معناه ببساطة تخمير الطاقات الإنتاجية المصرية من كل المعوقات وتخفيف القطاع الخاص المصرى من كل المخاوف أو العقبات وفتح الباب للاستثمارات العربية والأجنبية بكل الضمانات والإلتحاق بسرعة بأحدث تكنولوجيا ممكنة فى العالم وقد جاءت حرب أكتوبر والنصر العظيم الذى حققناه فيها يعطى هذا الإلتجاه دفعة كبيرة كان لابد من استثاره ، ... فلقد زالت مخاطر سيطرة رأس المال الأجنبى على مقدرات البلاد ، زالت بسبب حركات التحرر التى استقل بها معظم أطراف الأرض وزالت لأن حق الدولة فى

السيطرة على مواردها لم يعد محل نزاع ولم تعد دولة تبعث بأساطيلها لفرض مصالحها وكنا نحن الذين حططنا هذا يوم أئمتنا قناة السويس ويوم هزمتا عدوان ٥٦ الثلاثي ، آخر عدوان استعماري سافر . بهذا المعنى القديم وفي حالة مصر بالذات لم يعد لدينا ما نخافه » (من خطابه في ٢٢ يوليو ١٩٧٦) . هكذا مضى التناقض : فعوان ١٩٦٧ لم يكن عدوانا استعماريا سافر ؛ ولا خوف على الإستقلال السياسي لأن عصر الأساطيل إنتهى ومع ذلك فإن الدعامة الأساسية لذلك الإستقلال هو الإقتصاد . وحتى نحمي ذلك الإقتصاد علينا أن نسلّمه إلى رأس المال الأجنبي الذي لا يمتنى الإستعمار الجديد إلا أن تتاح له الفرصة ليسيّطر ! لقد أدرك الميثاق ما يتضمنه رأس المال الأجنبي من محاذير ، ولذلك وضع أولويات لقبوله بدءا بالمعونات الأجنبية غير المشروطة ، تليها القروض غير المشروطة التي يمكن الوفاء بها دون عنت أو إرهاق ، وتنتهى مشكلتها تماما بعد سدادها وسداد ما يستحق عليها ، وينأى في المرتبة الثالثة رأس المال الأجنبي ، على أن يكون ذلك فقط في العمليات الضرورية ، خصوصا تلك التي تقتضي خبرات جديدة يصعب توفرها في المجال الوطني . « إن قبول استثمارات أجنبية معناه القبول باشتراك أجنبي في إدارتها ومعناه القبول بتحويل جزء من أرباحها سنويا وإلى غير حد إلى المستثمرين ، وذلك أمر يجب ألا يترك على إطلاقه » . إن هذه النظرة ، التي كانت تبدو منطقية آنذاك ، تحتاج إلى مراجعة في ضوء المتغيرات التي استجذبت خلال ربع القرن الماضي :

- * ماسبق أيضا به بشأن المعونات وما يتطلبه تحصيل معونات غير مشروطة من جهد .
- * أزمة المديونية التي استفحلت واستحكمت حلقاتها في كثير من الدول النامية ومنها مصر .
- * الدور الواضح لرؤوس الأموال الأجنبية في ظل سيطرة الشركات عابرة الجنسية على حركة رؤوس الأموال وعلى التطور التكنولوجي الذي جعله الميثاق معيارا لاستقدام رأس المال .
- * التطور الذي حدث في الدول العربية التي إنتقل فيها جانب هام من الأموال من أيدي الحكومات إلى أيدي الأفراد وأصبحت تفضل تقديم رؤوس الأموال عن طريق الأفراد ، وهي غير مصحوبة بالمعرفة التكنولوجية التي تبرر اللجوء إلى رأسمال خارجي .

إن هذه المراجعة يجب أن تتم وفق منظور دقيق يوازن بين متطلبات تخليص مصر من فخاخ المديونية والتبعية التي اقتبذ اقتصادها بها وبين توفير التمويل اللازم للتنمية من جهة ، وبين التحرر من قبضة رأس المال الأجنبي وبين مقتضيات التكامل الإقتصادي العربي وما يعنيه من إفراح دور مناسب لرأس المال العربي من جهة أخرى . إن هذا يفرض على الفكر الناصري أن يعيد تقويم المسيرة ويقدم الحلول للأجلين القريب والبعيد معا .

١٤ — وفي ظل تلك النظرة القاصرة وفي ظل الإستسلام للتبعية ، تحول جهاز الحكم إلى جهاز عاجز ، بل وعازف ، عن أداء أبسط الواجبات التي هي من صميم اختصاصه أيّا كان النظام الإقتصادي الذي يراد إقامته ؛ بل لقد أفقد مصر الخاصية الرئيسية التي ميزتها منذ وحد مينا أراضيها ، وهي وجود حكومة

مركزية قوية ترعى شؤون الدولة جميعا ولا تتوقف عند انشاء دولة يوليسية تبدل الأمن ثم تستبدل باسم المحافظة على الإستقرار . في ظل هذا التراجع في دور الدولة بدأت تملو صبيحات تدعى أن « إلقاء كل شيء على الحكومة » قد أشاع روح التواكل والتراخي ، وأنه قد آن الأوان لأن يتولى الأفراد عنها المسؤولية ، خاصة وقد شاعت في الخارج « موضة المخاصة » أى تحويل مزيد من النشاطات إلى القطاع الخاص . وامتد هذا إلى الخدمات الأساسية التي لم تستطع أن تتخلى عنها حتى السيدة تاتشر التي أصبحت فجأة مضرب الأمثال ، فتحولت مسؤوليات التعليم والصحة والإسكان إلى قطاع خاص مستقل ، يقدس اللغات عدا اللغة العربية ، ليس لتزداد قدرة الشباب على الإطلاع على البحوث العلمية والتزود بما يفيد الدخول في عصر التكنولوجيا ، بل لطمس الهوية وإخماد الحمية حتى يتبها الشباب للجرى وراء العمل في النشاطات التي يتولاها رأس المال الأجنبي الذي يترفع عن اللغة العربية ؛ ويعلى من شأن الطب التخصصي بدلا من أن يوفر العلاج العام المجاني للشعب الذي تتفعل كاهله أعباء الحياة وسوء التغذية وتودي أوضاع السكن ؛ ويقع الإسكان الفاخر الذي يبدد موارد التشييد ، ويحافى القادرين على حساب الكادحين . وفي الوقت نفسه تخلت الدولة عن القطاع الإنتاجي بدعوى التركيز على مشاريع البنية الأساسية — وليتها قضت على مشاكلها — وعلى مجرد الإحلال والتجديد في القطاع العام ، ثم هي تضي في التحلل من مسؤولياتها بالنسبة للدعم . ورغم كل ذلك فالميزانية تعاني من عجز أدى إلى تركم المديونية وصحبه تراجع في معدلات النمو . أين إذن تذهب حصيلة الضرائب التي يدفعها العاملون الشرفاء ؟ وفي إطار إزاحة المسؤوليات بدأت الدولة تتخلى عن التزاماتها تجاه الشباب الذي أصبح لا يجد العمل فضلا عن السكن ، ثم ظهرت بدعة جديدة تطلب منهم تعمير الصحراء دون أن يضمهم اطار مؤسسى يوجههم ويقمهم من مخاطر استثمار عجزت أمامه أجهزة الدولة ... وعلى من يفشل تقع تبعة فشله : لقد كانت أمامه الفرصة ولم ينجح ؛ ثم يظهر من ينادى بأن « الإفلاس هو الحل » ! فالإفلاس ليس نقمة إذ أنه ينقذ المجتمع من أعباء الخسائر المتكررة ولا ضرر من تبعته فهي تقع على من أخطأ ، وكأن هذا لا يبدد موارد هي من حق المجتمع بأسره ولا يشرذم عمالا تخلت الدولة عن مسؤولياتها تجاههم . وفي ظل هذا التهرب وتحت وطأة تزايد أعباء الحياة بدأت تنتشر في صفوف العاملين في أجهزة الدولة روح التسبب واللامبالاة بل والتطلع إلى ما يحظى به القادرون . إن تحالف قوى الشعب العاملة عليه أن يسعى إلى تقويم الإعوجاج وإلى رد هبة الدولة لها .

١٥ — إن الإعتبارات السابقة تؤكد جميعا على أهمية الأخذ بمنهج التخطيط العلمي في كل شؤون الحياة ، وعلى ضرورة أن يحتل التخطيط موقعه المناسب من إدارة الإقتصاد والمجتمع . لقد أكد الميثاق (الباب السادس) حتمية الحل الاشتراكي ، و « أن التخطيط الإشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية ، المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لكي تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية » . و « التخطيط ... ينبغي أن يكون عملية خلق علمي منظم يجيب على جميع التحديات التي تواجه مجتمعتنا ، فهو ليس عملية حساب الممكن ،

لكنه عملية تحقيق الأمل » . « إن هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية في التخطيط وعلى لامركزية في التنفيذ ، تكفل وضع برامج الخطة في يد كل جموع الشعب وأفراده » . ويفرض كل هذا « ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة » ، وقد اعتمد الدستور هذا المبدأ (مادة ٣٤) . وبينما ذهب الميثاق إلى « وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج » فإنه راعى ناحية عدالة التوزيع عن طريق « وضع برامج شاملة للعمل الإجتماعى تعود بفوائد العمل الإقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة » . وإذا كان الميثاق قد إنطلق في هذا من الإطمئنان إلى صلابة القاعدة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الإشتراكى ، ومن الثقة بالقيادة السياسية التى رفعت شعارات الحرية والإشتراكية والوحدة ، فإن التجربة قد أثبتت أن التخطيط تحول إلى شعارات ترددها التيارات الفكرية المختلفة من أجل الإلتفاف على القواعد التى أرسنها ثورة يوليو وثبتها الدستور . من جهة أخرى فالمتغيرات التى استجذبت خلال ربع القرن الأخيرة أثبتت أن الإستعمار الحديث ، الذى قويت شوكته واتضحت معالمه خلال تلك الفترة ، يمضى فى سبيله وفقا لخطة بعيدة المدى يتم بموجبها استغلال الرغبة الملحة لدى دول العالم الثالث فى الإسراع بالتنمية فى التمكن من اختراق أممها الإقتصادى ، ويعمل باليد الأخرى على تهديد الأمن القومى لكى يستعيد بذلك السيطرة السياسية التى فقدتها مع تداعى أساليب الإستعمار المباشر القديم ، مفرغا الإستقلال الوطنى من مضمونه مقتصدا فى الوقت نفسه فى الموارد التى كان يضطر إلى تخصيصها لاستبقاء قوات الإحتلال السافر ولحماية مصالحه الإقتصادية بالقوة العسكرية . واستبدل بهذه القوات فئات من داخل تلك الدول تشدها اليه الصلة الوثيقة بين مصالحها الخاصة وبين تعاطف سطوته على حساب الجماهير العريضة وآمالها فى التنمية . ويفرض كل ذلك ضرورة تبنى منهج تخطيطى أكثر شمولاً وأوسع إدراكاً لحقائق العصر ، وعلى الحزب الإشتراكى العربى الناصرى أن يرسى دعائم تخطيط شامل لكل جوانب الحياة قادر على تحقيق الأهداف وعلى مواجهة الأطماع .

١٦ - إن مايجرى العمل به من إنفراد الأجهزة السياسية بالقرار السياسى أفرز ثلاث نتائج أدت كلها إلى عواقب وخيمة بالنسبة إلى كيان الدولة بوجه عام وإلى التنمية على وجه الخصوص . أولها هو عدم إنتظام الجانب السياسى نتيجة لعدم الإلتفاق على خطوط محددة له وفق منظور تخطيطى شامل ، ععد الأهداف واضح المعالم . الأمر الثانى أن غياب الربط المخطط للعلاقات بين الجوانب المختلفة جعل التنمية تصبح الضحية الأولى للتخطيط فى القرارات السياسية . أما الأمر الثالث والأخطر فهو تمكن العمل السياسى ، المستتر وراء دعاوى ضرورة التكتم والحرص على امتلاك زمام المبادرة ، من تحقيق إنقلاب فى مسيرة المجتمع ومن الإنقضاض فى هدوء تام على منجزات التنمية وتحويلها لصالح قوى الثورة المضادة . لقد أخضعت الدولة خلال السبعينات لمخطط جهنمى يرمى إلى إيقاف القوى المضادة للثورة وتمكينها من تشويه المكاسب الإشتراكية التى حققتها الثورة . ففى ظل الدستور الذى يؤكد ضرورة حفظ تلك المكاسب وتعزيزها بهاجم كل ماحققته الثورة ، سواء فى ذلك السد العالى الذى لولاه لكانت مصر قد إنضمت إلى قائمة دول المجاعة ، أو بجناية التعليم التى صنعت فى شعب مصر قدرة مواجهة المهينة وإحالتها إلى نصر

أسهمت في صناعة الإلذاعات الهندسية قبل معدات الحرب المتطورة . وعرضا عن استرداد سيطرة الشعب على موارده المختصة بفضل الجهود التي بذلتها قياداته المتحررة والتي عبر الشعب عن تقديره لها بموقفه الرائع وراء تلك القيادة ، بدأت أصوات تنادى ببيع أصول الدولة وفتح اقتصادها أمام كل راغب في الربح السريع . إن هذا كله يفرض ضرورة شمول التخطيط للأبعاد السياسية وعدم اقتصره على النواحي الاقتصادية بدعوى إن تخطيط التنمية له مجالات متعددة بينا السياسة لها أبعاد أوسع نطاقا . ويعنى هذا ضرورة تعديل أساليب التخطيط وفقا لهذا المفهوم الشامل ؛ كما أنه يتطلب قدرا أكبر من المشاركة الشعبية في العمل التخطيطي تأمينا له من الإنخراط بمضمونه إلى مايتعارض ومصالح الجماهير الكادحة بل وإلى الحد من وجودها الإجتماعى والسياسى . وعلى تحالف قوى الشعب العاملة باعتباره الوحيد الذى يسهر على مصالح هذه القوى ، أن يناضل من أجل إحداث هذا التغيير فى أسلوب التخطيط .

١٧ — بالمثل فإن العلاقة بين جانبى الأمن والتنمية أصبحت من القواعد الثابتة في العصر الحالى . إن معظم الحروب التي تشتعل في أرجاء الوطن العربى إنما تستهدف أمورا ثلاثة تنطوى على تهديد كيان هذا الوطن ، وشل قدرته على النمو ، وهى القدرة التى عيأت لنجاحها مقومات قل أن تتوفر لمنطقة من مناطق العالم الثالث . فهى أولا تركز على الدول التى تعظم فيها امكانات توفير متطلبات الأمن الغذائى العربى ، الذى تفاقمت مشاكله في العالم العربى بوجه عام وفى مصر بوجه كخاص . وهى ثانيا تسعى إلى إجهاض تجارب عربية وأعدة للتنمية وإضعافها إلى الحد الذى يجعلها تخضع للمواصفات التى يفرضها الإستعمار الحديث في محاولته إفساح المجال لنفسه لكى يرتع كيفما شاء ، وتتحول الأنظمة العربية نتيجة لذلك من تحقيق مقومات الإستقلال إلى تكريس شروط التبعية . ثم هى ثالثا تعمل على استنزاف الموارد الإضافية التى توفرت لفترة طارئة على اثر استرداد الدول العربية سيطرتها على ثرواتها ، بدعا باستعادة الثورة المصرية لقناة السويس التى استلبها الإستعمار ، ومرورا بتلبية الصيحة التى أطلقها قائد تلك الثورة بأن يكون بتروى العرب للعرب ، وإنهاء بما يزين لها من خلال دعاوى مشبوهة باسم الإنفتاح تستهدف عودة رأس المال الأجنبى لتملك الأصول الإنتاجية التى بناها العرب بمجهودهم وبالموارد التى إنترزعت من براثن الإستعمار ، بما فى ذلك الموارد المالية التى تيسرت للدول التى استعادت حقوقها فى بتروىها . وبهذا من أنصيح الموارد المالية الطارئة ، والتى نالت منها مصر قدرا غير يسير ، رافدا للتنمية وضامنا لاستمرارها ، إذا بتلك الموارد تنبخر ثم تتحول إلى مديونيات تعوق التنمية وتعزز الإدعاء بأنه لايم تجاوزه إلا بمزيد من تغفلل الإستعمار الحديث . ولقد أثبتت الأحداث إن نجاح الثورة فى شق طريقها إلى التنمية المستقلة فى الستينات كان هو الدافع إلى فرض الحصار الإقتصادى على مصر ثم ضرب التجربة بالهزيمة العسكرية التى دبرت من أجلها حرب ١٩٦٧ ، وهى الحرب التى كان يمكن أن تتكرر لو أن الهزيمة لم تتحقق فى تلك الجولة . ومع ذلك فإن حصاد التنمية التى حققها الثورة كان هو الذى صنع الصمود وقاد حرب الإستنزاف وحقق النصر فى ١٩٧٣ . إن هذه العلاقة بين الأمن والتنمية ، على الصعيدين

المحل والعربى ، إنما تؤكد أنهما وجهان لعملة واحدة إسعها الإستقلال . ولابد إذن أن يخطط لهما معا لكي يتأكد تعزيز كل منهما للآخر . بل إن هذا يفرض أن يتم ذلك على المستوى العربى فى مجموعه بحكم أن الأمن العربى كل لا يتجزأ ، وهو ماتأكد مؤخرًا حتى لدى تلك الدول التى تخيلت أنها تستطيع أن تبالغ فى قطريتها لتحفظ لنفسها بمواردها الذاتية متجاهلة كون تعاطف هذه الموارد تحقق فى الأصل من خلال عمل عربى مشترك ؛ وكذلك بحكم أن محاولات التنمية التى أجريت بمناهج قطرية غير تكاملية قد انتهت جميعا إلى مآزق لا يخرج منها إلا بالعودة إلى تغليب للمنظور القومى الذى بلورته الثورة بإيمانها المطلق بضرورة الوحدة العربية . وتؤكد هذه الحقيقة أيضا بتحليل صادق لحقيقة الصراع العربى الإسرائيلى ولتطلبات إنهاء هذا الصراع لصالح استبقاء الوجود العربى واسترداد حقوق الشعب العربى الفلسطينى . وينطوى هذا على ضرورة أن يتخذ من التخطيط درعا يواجه التخطيط الإستعمارى الذى حقق نجاحه من إدراكه الصلة الوثيقة بين الإقتصاد والسياسة والأمن ومن استخدام البعد الإقتصادى البحت لى يحقق قدراته على تحقيق الإختراق الإقتصادى فالأمنى فالسياسى . كذلك فإن البعد التكاملى القومى لابد أن يكون جزءا لا يتجزأ من العمل التخطيطى بحكم كونه ركنا هاما للتنمية والأمن معا . وتقع على الحزب الإشتراكى العربى الناصرى مسؤولية وضع أسس هذا النوع الشامل من التخطيط لى يكون أداة تخرج الدولة من براثن قوى الردة ، ولكى تعيد إلى مصر موقعها القيادى بالنسبة إلى أمن الوطن العربى وتكامله الإقتصادى .

١٨ — إن تراحم القضايا المختلفة على موارد الدولة — وهى محدودة — يفرض على الدولة أن ترسم استراتيجية شاملة تعظم بمقتضاها قدرتها على تحقيق أهدافها تجاه تلك القضايا ، وفى مقدمتها الأمن والتنمية . وتتضح أهمية هذه الإستراتيجية من التجربة التى مازالت تخوضها مصر بعد حرب ١٩٦٧ . فعندما تزايدت المخاطر الأمنية بعد تلك الحرب أعلن الرئيس جمال عبد الناصر أنه لاصوت يعلو على صوت المعركة ، حيث أصبح الأمن يأتى فى المقام الأول من الأهمية ، ورسم له مسارا محمدا : البدء بالدفاع ، والإنتقال إلى الردع من خلال حرب الإستنزاف والإنتهاء بالتحرير وإزالة كل آثار العدوان . وقامت الإستراتيجية التى تحكم مسيرة الدولة على مبدأ المضى فى التنمية والأمن بخطتين متوازيتين : « يد تبنى ويد تحمل السلاح » ، من أجل تحقيق الصمود الإقتصادى والصمود العسكرى ؛ ثم حدد فى بيان ٣٠ مارس هدفين للمرحلة التالية هما تحرير الأرض المحتلة من أوطاننا ، والبقياع المقدسة وتحقيق النصر للأمة العربية ؛ وتدعيم تحرير الإنسان العربى بالتمكين لقيم الثورة لى تسود الحرية السياسية والإجتماعية . ومن أجل ذلك كان لابد من الجمع بين واجبى بناء القوة العسكرية وإعادة بناء النظام السياسى بتصفية مراكز القوى ، وتأكيد سلطة قوى الشعب العاملة وتجسيدها فى الإتحاد الإشتراكى بإعادة بنائه من القاعدة إلى القمة . وأكد أن القوة العسكرية يجب أن تعزز بمحشد كل الطاقات العربية الرسمية والشعبية لصالح المعركة ، والقيام بمجهود سياسية واسعة على جبهات عريضة ، عربية ودولية ، من أجل تعزيز المقدرة السياسية والمقدرة الإعلامية لاكتساب الرأى العام العالمى الذى يلعب دورا كبيرا فى قضايا السلام

والحرب . إن هذه الإستراتيجية المتكاملة ، التي ربطت بين الجوانب المختلفة كانت حرية بأن تؤتي نتائجها لو قبض لها الإستمرار . غير أن أركانها تقوضت في السبعينات ، وكانت النتيجة خسائر على جميع الجبهات : فالتحرير أخل السبيل إلى مزيد من العدوان الإسرائيلي ؛ والنصر العسكري اتخذ ذريعة لأن تكون حرب ١٩٧٣ آخر الحروب ؛ وأقحمت ورقة أكتوبر كاستراتيجية بديلة تعلن الإنتقال من « معركة العبور إلى مرحلة التقدم والبناء » ، فكانت بمثابة اعلان من طرف واحد بإنهاء حالة الحرب وإعلان مستتر بإنهاء صراع الوجود إلى صراع على الحدود . ومن العجيب أن استراتيجية توضع في ظل احتلال للأرض وفي ظل بقاء العدو الإسرائيلي مجسدا للاستعمار الصهيوني ومثلا للاستعمار الإمبريالي جاءت نقاطها العشر خلوا من أية اشارة إلى متطلبات الأمن ، رغم أن المتغيرات الدولية ، ناهيك عن المتغيرات الإقليمية ، تؤكد كلها ضرورة وضع كل من الأمن والتنمية على رأس الأهداف الإستراتيجية لأي دولة تسعى إلى التنمية . وقد ترتب على ذلك إن مالتقيدات الدولة اليه في كاسب ديفيد لم يحقق مادعته من استرداد السيادة على التراب الوطني : فأية سيادة هذه التي تشل الإرادة بالإعلان الصريح بأننا لانستطيع المساس بتلك الإتفاقيات المشؤومة بحجة أننا لو فعلنا ذلك لعادت اسرائيل إلى احتلال سيناء !! ويدعوى توفير « كل الضمانات للأموال التي تستثمر في التنمية » أعلن عن « الإنفتاح الإقتصادي في الداخل والخارج » كبديل للصمود الإقتصادي . وهكذا اتسقت عناصر الإستراتيجية الجديدة مع بعضها البعض لتأكيد عدم قلرة مصر على المضى في طريق التحرير والتنمية بقواها الذاتية . وحتى تكتمل الصورة كان لا بد من ضرب تحالف قوى الشعب العاملة ، واتخذ ذلك الأسلوب الكينسجري الشهير « الخطوة خطوة » فأعلن السادات في ختام ورقة أكتوبر « ولقد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل إطارا لحياته السياسية . وإننا في معركة البناء والتقدم لأحوج ما نكون لهذا التجمع . ومن ثم فإنني أرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب . ولكنني أيضا لا أقبل نظرية الحزب الواحد » . وكانت الخطوة الأولى هي تكوين ما أسمى بالنابر . ثم تحولت هذه التنظيمات المستأنسة في نوفمبر ١٩٧٦ إلى أحزاب بحكم « الأمر الواقع » . وأنتهز السادات ثورة الشعب عليه في يناير ١٩٧٧ ليصدر القرار الذي أدعى أنه من أجل حماية الوحدة الوطنية وجعل أول مواد « حرية تكوين الأحزاب » التي ادعى من قبل أن في قيامها تفتيت للوحدة الوطنية . الذي تغير هو أن الإنفتاح كان قد حقق نتائجه الأولى المتوخاة وهي تمكين القوى التي قامت الثورة من أجل تخليص البلاد من شرورها من العودة إلى مسرح العمل السياسي . ولم تكن الحرية المزعومة إلا دعوى زائفة تستهدف تفتيت وحدة قوى الشعب العاملة ومنعها من تأكيد سيطرتها على النحو الذي استهدفه بيان ٣٠ مارس . إن هذا التحول الخطير لم يكن ليم لو أن الشعب أعطي حقه في إقرار استراتيجية شاملة متكاملة متمسة بالثبات والإستقرار ، الأمر الذي يحتم على تحالف قوى الشعب العاملة أن يعمل من أجل صياغة استراتيجية جديدة تواجه المخاطر التي تعرضت لها الدولة منذ أواخر الستينات وتعمل على تخليصها مما اقتيدت اليه من مآزق اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية بفعل قوى الثورة المضادة .

١٩ — إن سلامة العمل التخطيطي تقتضى الإهتمام بالنظرة بعيدة المدى على نحو يزيل العشوائية التى أحاطت به نوع من « الإدارة بالأزمات » وهو ما يتناقض تناقضا تاما مع منهج التخطيط . إن التوقف الذى تشهده خطة خمسية من أجل إعادة بناء المرافق الأساسية بعد تعرضها لاختناقات تهدد بشل الجهاز الإنتاجى ثم انتضاح أن هذا التوقف اسهم فى تحجيم الإنتاج وفى تزايد المديونية ولم يحقق ما كان مرغوبا من إزالة ما يعترض المرافق من مشاكل ، وقيام الدولة فى الوقت نفسه بالتنازل عن مواردها السيادية الضريبية بدعوى حفر الإستثمار المنتج بينا المفروض أن تتنامى هذه الموارد بحكم كونها الممول الطبيعى للمرافق الأساسية ، فضلا عما يعنيه هذا من تحول الهيكل الضريبى إلى ضرائب تناقصية بينا المفترض فيها أن تكون تصاعدية ، ليس فقط من أجل تحقيق عدالة التوزيع كاعتبار اجتماعى اقتصادى ، بل وأيضا للحد من العوامل التضخمية التى تصاحب فترات تباطؤ الإنتاج لإفساح المجال أمام بناء المرافق التى لا تؤثر إلى زيادة مباشرة فى الإنتاج ، ثم الإدعاء بأن موارد الدولة لا تكفى لتمكينها من العمل فى جميع الجبهات فى آن واحد فبتراجع القطاع الحكومى عن دوره التقليدى فى تحمل أعباء الخدمات كما يتوقف القطاع العام عند حدود الإحلال والتجديد ويتخذ من هذا وذاك مبررا للدعوة إلى مزهد من مساهمات القطاع الخاص وإلى استكمال نقص الموارد المالية والمعرفة التكنولوجية عن طريق دعوة رأس المال الأجنبى دون عمل حساب دقيق لما يعنيه ذلك من تزايد هيمنة هذا المال على الإقتصاد الوطنى وعلى قطاعه المتطور بوجه خاص فى الأجل الطويل ؛ إن كل هذا يشير بجملاء إلى خطورة إهمال التخطيط بعيد المدى ، فهو الوحيد القادر على حساب الآثار الكلية لما يتبع الآن من خطط سنوية وخمسية ، وعلى بيان كيفية استعادة الإقتصاد الوطنى لتوازن طال افتقاده . ثم هو الذى يمكنه أن يعالج القضايا التى لا تنتضح أبعادها إلا فى الأجل الطويل ، وبوجه خاص القضايا الإجتماعية وفى مقدمتها مشكلة السكان التى كثر الحديث عنها ، وأزمات الإسكان التى استحسنت حلقاتها ومشاكل أعداد القوى العاملة ورفع كفاءتها الإنتاجية واستيعاب التكنولوجيا وتطورها وتنمية الزراعة وزيادة رقعة المساحة المزروعة مع العناية برفع مستويات الحياة فى الريف . إن ما تشير إليه كتب الخطة حاليا من أنها تمثل خططا خمسية من خطة طويلة الأجل تمتد إلى عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ ، لايعنى أن الدولة قد أقرت منهجا تخطيطيا سليما للأجل الطويل . فالخطة المذكورة لا تملأ أن تكون مجموعة من الأرقام التى ترسم صورة توازنية لبعض متغيرات الإقتصاد الوطنى دون تحليل متعمق للتحويلات الإجتماعية والإقتصادية التى يمكن أن تترتب عليها . وهى لاتعالج مشاكل الفترة المقبلة المثقلة بكل ماتمخضت عنه السياسات الإقتصادية الخاطئة من أعباء تنوء بها موارد الدولة ، سواء لتحميل تلك الفترة بما يترتب على ما يجرى حاليا من تأجيل للديون تحت عنوان إعادة الجدولة ، أو ماتمخض عنه برامج صندوق النقد الدولى من آثار تصيب الإقتصاد الوطنى بالتضخم والركود فى آن واحد ، أو تعرض الموارد الإستثنائية من البترول المحدود ومن تحويلات العاملين فى الخارج إلى التناقص ، ثم ما يتطلبه رأس المال الأجنبى من تحويلات لعائداته المغطاة من الضرائب ، وما يصحب كل ذلك من تراجع دور القطاع العام وبالتالى الإدارات العامة منه ومن

تحميل قوى الشعب العاملة بنتائج هذه العوامل اقتصاديا واجتماعيا . إن هنا يلقى على تحالف قوى الشعب العاملة مسؤوليتين : أولاها أن يعمل على إرساء الأسس السليمة للتخطيط طويل الأجل ؛ والثانية أن يوجه هذا التخطيط إلى مايصحح الخلل الذى أصاب التركيبة الإجتماعية ، وإلى ما يقلل الإقتصاد الوطنى من عجزه .

٢٠ — ويشهد كل ذلك بعجز التخطيط الذى لم يبق منه سوى الاسم . إن التخطيط يجب أن يكون هو القائد للحركة على جميع الجبهات ، لا أن يقف عند حد اصدار وثائق رقمية ينطق مضمونها بعكس ماتردده من أهداف ، أو يقتصر على مايسمى تنمية اقتصادية واجتماعية — وإن كان فى واقعه مجرد غو اقتصادى يفتقد البعد الإجتماعى ، بل ويعمل على تشويهه — دون أن يربط بينها وبين الأبعاد السياسية والأمنية التى يجرى العمل فيها بعيدا عن التخطيط الشامل للدولة . بل أن الخطة الخمسية الحالية — لو تم تنفيذها — سوف تؤدى إلى إحداث إنقلاب فى تركيبة المجتمع . فبينما تؤكد السلطة عزمها على تعزيز الدور الرادى للقطاع العام نجدها ترك تنمية الصناعة — التى هى المجال الطبيعى للقطاع العام — إلى القطاع الخاص ، وهى تفعل ذلك دون أن تبين الحدود التى يقتضيها إعمال مائص عليه الدستور (المادة ٣٢) من أن « الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل » . والقضية ليست مجرد اختيار ظلما أن ماتؤدى اليه الخطة يتناقى مع مذهب اليه الدستور (المادة ٣٠) من أن « يقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات وتحمل المسؤولية الرئيسية فى خطة التنمية » ، ولا يحتاج الأمر إلى جهد كثير فى التحليل ليتضح أن الخطة تمضى فى الطريق الذى رسمته الثورة المضادة ، وهو تعميق فوارق الدخل بين فئات الشعب الواحد ، مما يعنى مزيدا من تحويل فائض القيمة التى يضيفها إنتاج قوى الشعب العاملة إلى فئات يراد لها أن تسيطر على مصادر الدخل والثروة لتزدادا هيمنتها على النظام السياسى ، متضامنة فى ذلك مع قوى الإستعمار الحديث . وهى بذلك تتناقض مع نص المادة ٢٤ من الدستور التى تكفل للشعب السيطرة على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه الفائض . وتقف الخطة عاجزة عن التعامل مع المتغيرات المستجدة ، وفى مقدمتها المتغيرات المالية والنقدية وإنعكاساتها على قدرة الدولة على تصحيح أوضاعها الخارجية لكى تنجو من فخ المديونية التى أصبحت تلتهم حصيلاتها من العملات الأجنبية ، وعلى ارتفاعات الأسعار وما تعنيه من إضرار بدخول العاملين محدودي الدخل . وقد كان نتيجة ذلك كله أن وقعت الدولة فريسة سهلة لصندوق النقد الدولى ، وأصبحت — فى ظل إدراكها لما تنطوى عليه برامج الصندوق من دفع الأسعار إلى ارتفاع كبير ومستمر — تتحدث عن ربط الأجور بالأسعار وليس بالإنتاج وفق ما ينص عليه الدستور (المادة ٢٣) . إن معنى هذا ببساطة أن الأمور قد عكست ؛ فبدلا من أن يربط الأجر بالإنتاج وأن تربط الأسعار بالأجور إذا بالأسعار تترك فى مهب الريح العاصفة للدولار ثم تمنى الفئات الكادحة بأمل أن تلاحق الأجور الأسعار ، وهو أمر لو تحقق فعلا لهدم الركن الأساسى لسياسات الصندوق الذى ينادى بضرورة خفض الطلب عن طريق تخفيض الدخل الحقيقية للعاملين . وهى لهذا تقف مترددة حتى أمام هذه الخطوة القاسية لأنها لاتهد أن تمس المزايا التى تحققت

للفئات التي تم التحول الإجتماعى لصالحها . إن كل هذا ينطبق بقصور شديد في التخطيط الذى تتبعه الدولة ويشير بجملاء إلى أن بداية الإصلاح تكون في تطوير ذلك التخطيط لكي يحرر ارادة الدولة ويرد إليها سيادتها على اقتصادها . إن هذا هو التحدى الأكبر الذى يواجهه الشعب وقواه العاملة ، إذ يفرض عليه أن يقدم حلولاً لقضية هي من صنع نخل الدولة عن المبادئ التى يؤمن بها ، والتى أُرست معالمها الثورة في نضالها من أجل التنمية وفى سبيل تحقيق الأهداف الكبرى التى قامت من أجل تحقيقها .

٢١ — ولقد إنعكست هذه السياسات القاصرة وتلك الهادفة إلى إعادة تشكيل التركيبة الإجتماعية لصالح الفئات الجديدة (والتي نعتت أحياناً بأنها طفيلية ، وإن كان هذا المصطلح قد توارى مؤخرًا ليس لاختفاؤها بل لكونها أصبحت هي المسيطرة) أن اختلت علاقات الإنتاج وكذلك العلاقات بين المنتج والمستهلك . وبدلاً من القضاء على المسببات الحقيقية لهذه الاختلالات ، إذا بأصوات تعلق بانهايم القواعد التى أُرستها الثورة من أجل تأكيد حقوق الفئات الكادحة في الحد الأدنى من العيش الكريم . فقوانين الإيجارات هي المسؤولة عن مشاكل العلاقة بين المالك والمستأجر ، سواء في الإسكان أو في الأراضي الزراعية التى يعيش عليها ٤٢,٥ ٪ من السكان . أما نخل الدولة عن مسؤولياتها عن الإسكان وفتحها الباب للإسكان الفاخر للميلك وتركها الاحتكارات الرأسمالية تتحكم في أسعار مواد البناء ، وأما تخبط السياسات الزراعية والسعرية فهي من ذلك براء . وفى ظل هذه السياسات تعرضت الحركة التعاونية للتراجع . بل إن التعاون أصبح ينافس شركات توظيف الأموال في محاولة الإستيلاء على أموال العاملين في الخارج ويجارى المتاجرين بالإسكان في توجيه أموالهم بعيداً عن الأولويات التى يفرضها القصور الواضح في الإسكان الشعبى ونحو اقتناء مساكن للمصايف ، مع ما صاحب ذلك من إنحرافات ولدتها الرغبة الملحة في الإثراء السريع بأى طريق . وبدلاً من أن تسيطر الدولة على الأسعار وعلى سلامة العلاقات بين المواطنين وفقاً لأول المقومات الأساسية للمجتمع التى نص عليها الدستور (مادة ٧) « يقوم المجتمع على التضامن الإجتماعى » سادت فلسفة غريبة تقوم على أساس أن ارتفاع الأسعار دليل على ارتفاع شأن الدولة ، فلندع من يسرقون البلد برفع الأسعار يمحضون في طريقهم ثم لتشاطروهم الدولة حصتهم من السرقة بأن تقتصر نصيباً لها عن طريق الضرائب .. ولينها أقلمت حتى في هذا . يقول السادات — رحمه الله — في خطابه الذى ألقاه في ٣ فبراير عقب ما أمحاه « إنتفاضة الحرامية » والتي كانت ثورة الجياع ضد مزهد من الفقر والجوع « الفضل للدولة اللى علت السعر ... اللى خلت للبلد سعر ... وعلت ثمن الأرض وكل شيء بقى له قيمة ... البلد بقى لها قيمة فأرتفعت الحاجات دى ... اللى اشتري شقه أو عنده شقه من زمان جنب سعر مصر ماغل غليت برضه ، وبقت الشقة اللى هو شاربها مثلاً بعشرة آلاف جنيه بـ ١٥ تساوى النهاردة ٦٠ أو ٧٠ . والناس مش لاقية مساكن و ... و اللى يبشكى من هذا يصير يلاقى في قانون الإسكان اللى أنا طالب إنجراجه على وجه السرعة ... الدولة بتيجي تقول لى ارتفعت شقته من ١٠ أو ١٥ لـ ١٠٠ تقول له تعالى حاسبنى لأن أنت مالكش

فضل في هذا ... الفضل للدولة الى علت السعر هذا « !! هكنا تكون مسؤولية الدولة ... محل مشكلة السكن بأن ترفع سعر القامم منه ، والذي يملكه من استطاع أن يدفع ١٠ أو ١٥ ألف جنيه وقت أن كان متوسط دخل الفرد لايتجاوز ١٤٠ جنيها في السنة (أى أن ثمن الشقة يعادل دخل مايفوق مائة سنة ترتفع إلى ألف سنة بفضل الدولة التى رفعت الأسعار دون زيادة في حجم الإسكان) ثم تشاطر. ذلك المالك زيادة قيمة ملكه بدعوى أنها هى التى وفرت له تلك الزيادة لأنها لم تقم بإضافة إسكان جديد؛ ثم هى تعتبر التخليك هو القاعدة اما الإيجار الذى يرتبط بالضرورة بالقيمة الرأس مالية للسكن فليذهب هو والمتعاملون به إلى الجحيم . والأدهى من ذلك أن يوجه هذا الحديث إلى الشعب الطائر على رفع أسعار الأساسيات الأخرى وعلى رأسها لقمة العيش بناء على نصائح صندوق النقد الدولي الذى أسعده أخيرا أن يرى الدولة تصفى اليه ، ثم يتمخض الفكر عن قرار لرئيس الجمهورية يعرض لاستفتاء عام تمرر من خلاله حلقة جديدة من سلسلة التحولات المديرة تبيح حجة تكوين الأحزاب وتحظر التجمهر والإضراب . أى إدخال تعديل على نصوص الدستور إستنادا إلى المادة ٧٤ من الدستور التى تحدد أسلوب الإستفتاء على إجراءات سريعة يتخذها رئيس الجمهورية في مواجهة خطر يهدد سلامة الوطن وبالمخالفة للمادة ١٨٩ التى تنظم أسلوب تعديل الدستور . إن هذا يفرض على تحالف قوى الشعب العاملة أن يتصدى لأمر ثلاثة : أولها تصحيح مسيرة الحركة التعاونية باعتبارها القاعدة للقطاع الذى يلى القطاع العام في الأهمية ؛ والثاني السيطرة على الأسعار باعتبارها المؤشر الذى يؤثر على هيكل الإنتاج من جهة وعلى قواعد توزيع الدخل من جهة أخرى ؛ والثالث ضبط العلاقات الإنتاجية والعلاقات بين المنتجين والمستهلكين بما يقضى على الخلل في الهيكل الإقتصادي ويحقق تلبية الحاجات الأساسية لجموع الشعب .

٢٢ — وإذا كان قياس التغيرات الحقيقية يقتضى التعبير عن متغيرات الخطوة بالأسعار الثابتة ، فإن هذا لايعفى الخطوة من معالجة الأسعار الفعلية نظرا لأهميتها في عدد من النواحي الهامة . فالإيرادات والنفقات الحكومية التى تمثل عناصر الميزانية العامة تفقد الكثير من مغزاها إذا لم تحسب بالأسعار الجارية . بالمثل فإن الصادرات والواردات يعبر عنها بالأسعار الثابتة كوسيلة لقياس التغيرات في أحجامها ؛ غير أنه يلزم أيضا قياسها بالأسعار الجارية حيث أن هذه هى التى تحدد الموقف الفعلى لرصيداها من العملات الأجنبية ، إذ قد ترتفع الصادرات من حيث الحجم (أى بالأسعار الثابتة) ولكن حصيلتها قد تنقص إذا تعرضت لانخفاض في الأسعار يفوق الزيادة في الحجم . والمشاهد أن الخطط الحالية تخطط خلطا معيبا بين قاعدتي قياس الأسعار حيث تعبر عن بعض المتغيرات بأسعار ثابتة وعن أخرى بأسعار جارية حتى بالنسبة لمتابعة نتائج تنفيذ الخطط السابقة . والمتتبع لما يحتويه كتاب الخطوة الخمسية الحالية من أسعار لعدد من المتغيرات المتحققة خلال الخطوة الخمسية السابقة (يمكن حساباها من معلومات متناثرة حيث لم تذكر صراحة) يلاحظ أمرين جديرين بالإعتبار : الأول أن بعض المتغيرات التى ذكر أنها مقاسة بالأسعار الثابتة (أسعار ٨١ / ١٩٨٢) وهى سنة أساس الخطوة السابقة) قد وودت في مواضع أخرى على

أنها هي بذاتها القيم بالأسعار الجارية مما يعطى إنطباعا خاطفا بأنها لم تتعرض لأى تغير فى السعر وهو غير صحيح. والثانى أن التغيرات فى الأسعار للمتغيرات التى جرى التعبير عنها بما يفيد تغير أسعارها تظهر تغيرات أقل بكثير مما تشير اليه الإحصاءات الرسمية للأسعار ، وإن كانت هذه أحيانا تقل عن الواقع الذى يلمسه الجمهور فى حياته اليومية . فالإستثمارات والصادرات خلال الخطة الخمسية السابقة ٨٢ / ١٩٨٣ — ٨٦ / ١٩٨٧ افترض ضمنا ثبات أسعارها مما بالغ فى القيم المنفذة بالقياس إلى المستهدف بأسعار الأساس ٨١ / ١٩٨٢ . وبينما تشير بيانات الخطة ذاتها إلى أن الواردات ارتفعت أسعارها خلال السنوات الخمس للخطة السابقة بما يوازى ٣١,٣ ٪ نجدها تشير إلى ارتفاع أسعار الناتج المحلى بنسبة ٤٦,١ ٪ وإلى ارتفاع أسعار الإستهلاك بنسبة ٧٨ ٪ . ألم يكن ذلك جدريا بلغت نظر المخطط إلى مغزى ذلك بالنسبة إلى ارتفاع أعباء المعيشة على أفراد الشعب بالنسبة إلى مايرره ارتفاع مصادر هذا الإستهلاك سواء من الإنتاج المحلى أو من الواردات ؟ إن هذه المفارقات تشير إلى أحد أمرين أو كليهما : فإما أن جهاز التخطيط يعجز عن تحليل أرقام هي تحت ناظره إذ هو الذى أوردتها فى معرض تقييمه لانجازات الخطة السابقة ؛ أو أنه أدرك خطورة هذه النتائج فشاء أن يخفيها وإن لم يفلح فى طمس الحقيقة تماما . وإذا كان هذا هو الموقف من قضية خطورة كالأسعار التى أصبحت الشغل الشاغل للجماهير المكتوبة بنيرانها ، إلى حد جعل رئيس الدولة يتحدث عنها يوم الإستفتاء على إعادة إنتخابه للرئاسة ، فهل يمكن بعد ذلك أن يقال أن الدولة تتبع الأسلوب العلمى وإنها أمينة فى عرض الحقائق على الشعب وعلى ممثليه ؟ إن قضية الأسعار ليست قضية فنية فحسب ، بل هي تنصدر قائمة السياسات التى تسأل عنها الدولة . وإذا كان التخطيط يعامل هذه القضية على النحو سالف الذكر فإن معنى ذلك أن الدولة قد تخلت عن ركن هام من أركان مسؤوليتها . ولو أنها قامت بذلك لما واجهت الموقف الذى يدفعها إلى الحديث عن ربط الأجور بالأسعار ، وكأنها بذلك قد اعترفت اعترافا نهائيا وصرى بما يعجزها عن التحكم فى حركة الأسعار . وعلى كل مؤمن بالفكر الناصرى أن يسعى لتوضيح الحقائق أمام الشعب الذى تطحنه أعباء الحياة وتؤرقه الإرتفاعات بل القفزات المتتالية للأسعار ، وأن يدفع جهاز التخطيط إلى القيام بما هو مسؤول عنه من السيطرة على الأسعار وإستخدامها كأداة لتوجيه النشاط الإقتصادى الوجهات السليمة .

الفصل الأول التخطيط العلمى الشامل

أولا - التخطيط كمنهج للحياة :

١ / ١ / ١ - يؤمن الفكر الإشتراكى الناصرى بالتخطيط العلمى ، كمنهج للحياة ، وكأسلوب يؤمن المجتمع من أن يتحول إلى حقل للتجارب ، ويقيه من مضار التخطيط فى السياسات والتشريعات ، ويعميه من التناقضات التى ترتب على اخضاع القرارات فيه لقوى سوق لا تتوفر فيه شروط التكافؤ بين أطرافه . إن التخطيط العلمى المسبق هو وحده الكفيل بأن تعبأ كل قوى المجتمع من أجل حسم معركة التنمية لصالح الجماهير الكادحة المنتجة ، وهو السبيل إلى الحل السليم والسلمى للتناقضات التى يمكن أن تنشأ إذا أفسح المجتمع المجال أمام الصراع الطبقي لكى تكون الغلبة فيه للأقوى ، بدعوى أن الأقوى هو دائما الأصلح ، أو إذا عمد المجتمع إلى تغليب طبقة على أخرى ، فتفوت عليه فرصة حشد كل امكانياته من أجل تحقيق الأهداف العامة . كما أنه المدخل الصحيح للتعبير عن هذه الأهداف على نحو يتفق مع الوزن المناسب لكل فئة من الفئات المساهمة فى الإنتاج بما يطور هذه الأوزان وفق متطلبات تحقيق مجتمع الكفاءة والكفاية والعدل . وتحالف قوى الشعب المنتجة هو الأقدر على توفير فرص النجاح لهذا التخطيط العلمى .

١ / ١ / ٢ - والتخطيط بهذا المعنى لا يقتصر على جانب واحد دون الآخر من جوانب حياة المجتمع ، ولا على مستوى بعينه دون غيره . والشائع حتى الآن هو أن التخطيط له وظيفة محدودة بما يطلق عليه التنمية . غير أن التنمية ذاتها لا تنفصل عن باقى مجالات العمل الإنسانى . وقد ترتب على حصر التنمية حتى الآن فى البعد الإقتصادى ، وإلى حد ما فى بعض الجوانب الإجتماعية ، أن غابت الجوانب السياسية والأبعاد الأمنية عن نطاق التخطيط ، مما أدى إلى تناقضات بينها وبين متطلبات التنمية أثرت على حصيلة الجهود التى بذلت من أجلها ، وأسهمت فى احداث تطورات اجتماعية أخلت بالأسس

التي يعلن عن توجيه التنمية بمقتضاها . إن الأمن يوفر الفرصة أمام التنمية المستقلة المتسارعة ، تماما كما توفر التنمية قدرة أكبر على تحقيق الأمن . والعمل السياسي ، سواء في المجال الداخلي أو على المستوى الخارجي ، لا يستقيم إلا إذا انسجم مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي ترعاها التنمية . وبدون هذا التوافق في جميع نواحي الحياة تتحول الدولة إلى جزر منعزلة يعمل كل منها في واد دون أن يستفيد الواحد من جهود الآخرين أو يتفاعل معهم على نحو يرفع من كفاءة أداء المجتمع . بل أن هذه العزلة كانت هي المنفذ الذي تسللت منه قوى الردة ونجحت في حومان جموع الشعب من معظم المكاسب الاشتراكية التي حققتها لها ثورتها المجيدة . ومن أجل هذا لا بد من العمل على أن يكون التخطيط العلمي شاملا بهذا المعنى الواسع .

١ / ١ / ٣ — وكما أن الدولة في مجموعها يجب أن تسير وفق تخطيط دقيق ، فإن وحداتها تحتاج هي الأخرى إلى اتباع منهج التخطيط في أعمالها ، بحيث تكون قادرة على تحديد أهدافها وعلى رسم برامج التنفيذ التي تعظم القدرة على تحقيق الأهداف . وهنا أيضا لابد من تنسيق بين أهداف ووسائل وخطط الوحدات حتى لا ينشأ تضارب يؤدي إلى اهدار موارد المجتمع واضعاف قدراته . وعلى الدولة واجب في هذا المجال لأنها وحدها القادرة على بلورة الأسس التي يتم بمقتضاها تحديد الأهداف ، وعلى وضع الحدود للوسائل التي يمكن اتباعها على نحو يتفق والخططة العامة ويتفق بين خطط الوحدات . ولا يعني هذا أن تتحكم البيروقراطية في تصرفات الوحدات إلى الحد الذي يشل إرادتها ويقتل لديها روح الإبداع والقدرة على المبادرة . إن التخطيط الذي نادى به يوازن مابين الإعتبارات الثلاثة الأساسية : الشمول — التفصيل — حرية الحركة . ومن هنا تأتي أهمية وضوح الأهداف وتناسقها ، ووضع حدود للوسائل التي يمكن اتباعها لا فرض هذه الوسائل فرضا .

١ / ١ / ٤ — وباعتبار التخطيط منهجا عاما للحياة فإنه لابد من العمل على أن يأخذ به الجميع ، بما في ذلك الأفراد في تنظيم شؤونهم كمنتجين وكستهلكين . ويتطلب هذا جهدا في تثقيف الجماهير من أجل غرس عادة اتباع هذا النمط السلوكي وتطبيقه على أسس سليمة من المعرفة . كما أنه ينطوي على ضرورة توفير قاعدة واسعة ومنتظمة من المعلومات وعلى إيجاد المعرفة بكيفية التعامل معها تعاملًا ذكيا . والتخطيط بهذا المعنى يلعب دورا أساسيا في حل مشاكل عديدة واستتصال أمراض مزمنة يشكو منها المجتمع . فهو يساعد على حل مشاكل الزادات السكانية غير المخططة وعلى تطوير الأنماط الغذائية وعلى ملازمة التشريعات والإجراءات التي يتقرر الأخذ بها مما يكفل لها قدرا عاليا من الإستقرار ويزيل عنها الإرتجال الذي أصبح أشبه بالقاعدة الثابتة رغم مايتردد من إنتقادات للشوائب في القرارات ، لاسيما في النواحي الاقتصادية ، وعلى التعود على احترام النظم والقوانين . كما أن غرسه في نفوس البشر منذ الصغر هو الكفيل بتحويلهم إلى قوى منتجة ، قادرة على المشاركة الإيجابية في تطوير شؤون المجتمع وفي رسم خطته .

ثانياً — ضرورة الإستراتيجية العامة :

١ / ٢ / ١ — إن القاعدة الأولى في العمل التخطيطي هي وضع استراتيجية بعيدة المدى ، وحكم شمولية التخطيط لمختلف نواحي الحياة فإن الإستراتيجية بدورها لابد أن تكون شاملة . ولذلك فإن الأمر يقتضي تجاوز ما اصطلاح على تسميته باستراتيجية التنمية ، حتى وإن امتد مفهوم التنمية إلى الأبعاد الإجتماعية إلى جانب النواحي الاقتصادية التي يجري التركيز عليها عادة . ويتطلب هذا أن تقوم الدولة بوضع استراتيجيتها العامة وأن تضع في نفس الوقت استراتيجيات مختلف أوجه الحياة ، السياسية والأمنية والإقتصادية ، بحيث تتوافق مع بعضها البعض وترتبط في إطار واحد هو الإستراتيجية العامة . ثم عليها أن تلتزم بهذه الإستراتيجيات جميعاً حتى تستقيم جميع أمورها . إن الشمول والإتساق والإلتزام هي الكفيلة بتجنب الإستمرار في التحول عن النهج الإشتراكي للدولة ، والحيلولة دون استخدام الساسة لحرمتهم المطلقة في إتخاذ القرارات السياسية على نحو قد يؤدي إلى إنحراف المتغيرات الاقتصادية عن مساراتها المخططة وإلى التأثير في العوامل الإجتماعية بما يمكن قوى الثورة المضادة من العودة إلى ممارسة سيطرتها .

١ / ٢ / ٢ — ويعني هذا انه لايجوز ان ينظر الى الاستراتيجية على أنها أداة لتبهر سياسات واجراءات وقتية ، فتعدل من آن لآخر على نحو يقود المجتمع الى التخطي في أموره ، ويفقد وحداته وأجهزته وضوح الرؤية . وحتى تستقر الاستراتيجية العامة لابد من نظرة واعية للمستقبل البعيد بمتغيراته الداخلية والخارجية المتوقعة ، والاتفاق على أهداف لها الطابع الاستراتيجي واختيار المسارات التي تحقق للمجتمع بلوغ تلك الأهداف الرئيسية بأقل كلفة اجتماعية ممكنة . ان هذا وحده هو الكفيل بأن تقبل الجماهير ما قد تتطلبه المسيرة من تضحيات في الأجل القصير طالما انها متيقنة من ضرورتها لتحقيق الأهداف البعيدة ، وطالما أنها مطمئنة الى استقرار الاستراتيجية بحيث لا تخشى أن يطالها الغرم دون أن يتحقق لها الغنم . ولا يجب أن تستأثر قطاعات معينة باستراتيجيتها بدعوى أنها من الشؤون العليا ذات طابع يقتضي الكتمان . فما يجوز كتمانها — الى حين — هو الخطوات التي تتبع في مواقف معينة ولا اعتبارات تمس الأمن القومي ويتطلبها حسن التنفيذ ، على أن تجري المحاسبة بشأنها حالما تزول مسببات الكتمان ، وذلك وفق معايير مستمدة من الاستراتيجية ذاتها .

١ / ٢ / ٣ — وواضح ان الاستراتيجية لا تنف عند تحديد غايات بعيدة المدى يسعى المجتمع الى تحقيقها وترك الطريق لبلوغها الى الخطط التي توضع وفقاً لتلك الغايات . بالمثل فانها لا تقتصر على منهج عام يتبع لتحقيقها ، مثل النهج المعروف بالاحلال محل الولادات ، وهو المنهج الذي ساد في الماضي والذي أثيرت حوله الكثير من الانتقادات . فالاستراتيجية هي المسار الذي يلتزم المجتمع باتباعه في حركته عبر الزمن من أجل تحقيق الغايات التي يقرر المجتمع السعي الى بلوغها في المستقبل . وترجع أهمية رسم المسار

الزمنى الى كون الاستراتيجية تشمل مختلف جوانب الحياة ، حيث يوضح هذا المسار المهام التى يتولاها كل جانب فى مرحلة معينة من أجل زيادة فاعلية الخطوات التى يرميها للمراحل التالية . ونظرا لأن التركيز على جانب معين فى مرحلة ما يلقى أعباء على موارد الدولة بما قد يؤثر على مايمكن توجيهه الى التنمية ، بينما تؤدى التنمية نفسها الى تزويد الدولة بقدرات أكبر على السيطرة على النواحي الأخرى ، فان صياغة الاستراتيجية فى شكل مسار زمنى يحدد مهام كل جانب فى كل من المراحل المتتالية وليس كمجرد غايات بعيدة المدى ، يصبح أمرا ضروريا من أجل ضمان ألا يطغى جانب على باقى الجوانب على نحو يجعل من الصعب التحرك فيما بعد بالسرعات الواجبة لتحقيق جميع الغايات الاستراتيجية فى الوقت المحدد لها . وترداد أهمية صياغة استراتيجية جديدة واضحة المعالم ثابتة الأركان بسبب متاعضت له مسوة الثورة بفعل الثورة المضادة التى مازالت ماضية فى طيورها .

١ / ٢ / ٤ - ومن البديهي ان تكون الاستراتيجية مستندة الى الدستور وما قد يدخل عليه من تعديلات يراها الشعب لازمة . فالدستور يعبر عن الغايات الأساسية التى يرتضيها المجتمع ، بينما الاستراتيجية تمثل مسارات يتفق على اتباعها من أجل تحقيق تلك الغايات وفق أولويات يضعها المجتمع لمرحلة طويلة مقبلة فى ضوء المتغيرات المتوقعة ان تحيط بالمجتمع خلالها ، وفى غيبة هذه الاستراتيجية يتعرض الدستور نفسه إلى تجاوزات تحمل بالغايات التى استقرت فى ضمير المجتمع . فالدستور حينما تنص مادته الأولى على أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى و اشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة » ، فإنه يفرض على الاستراتيجية ان تترجم ذلك الى مسارات من أجل تحقيق الديمقراطية والاشتركية ، وتمكين قوى الشعب العاملة من تحقيق تحالفها ، وتعزيز الخطى اللازمة لتحقيق الوحدة الشاملة للأمة العربية . ومن هذا المنطلق أيضا فإن كل غط للتصرف يؤدى الى الاخلال بهذه الأسس المبدئية يكون باطلا بحكم مخالفته للدستور . وبدون وضوح الاستراتيجية التى تضع الخطوات الحاكمة للمسيرة يمكن ان تندس على الشعب اجراءات هى فى صميمها مخالفة صريحة للدستور . وقد بات من الواضح أن كثيرا من الممارسات التى اتبعت منذ اقرار الدستور فى ١١ / ٩ / ١٩٧١ تنطوى على مغاظة له نصا وروحا ، ولابد من الاسراع بتقويمها بإقرار استراتيجية جديدة ترد للدستور هيئته وتعيد للشعب حقوقه .

١ / ٢ / ٥ - والأمر الذى لا جدال فيه أن وضع هذه الاستراتيجية يقتضى مشاركة جميع فئات قوى الشعب العاملة فى صياغتها وأقرارها . ويتطلب هذا تنظيما واضحا ومستقرا يكفل تحقيق المشاركة المطلوبة ، تجرى بمقتضاه مناقشة عناصر الاستراتيجية العامة وما يفرع عنها من استراتيجيات جزئية على المستويات المحلية والقطاعية والفئوية ، واتاحة الفرصة لاستخدام أدوات الاعلام فى نشر وتوضيح الرؤى المختلفة بشأنها . ثم يحتم العمل بمؤتمر قومى تمثل فيه جميع تلك المستويات تمثيلا سليما

يتولى الصياغة النهائية التي تعرض للاستفتاء الشعبي لاقرارها . وتصبح الاستراتيجية بذلك معلومة وملزمة للجميع . ولا يجب ان تعرض للمخالفة أو التعديل مالم تستجد متغيرات جوهرية جديدة تجعل التغيير ضرورة ملحة ، وفي هذه الحالة يتم التغيير مروراً بنفس الخطوات السابقة .

ثالثاً — التخطيط للمدى البعيد :

١/٣/١ — لقد أدى الأخذ بمفهوم ضيق للتخطيط يقتصر على بعد واحد هو التنمية ويحصر هذه التنمية في نطاق محدود هو المشروعات الاستراتيجية حيث تحتاج كثير من المشروعات الى بضعة سنوات حتى تبلغ مرحلة الاكتمال وتحقيق ما يرمى منها من عائدات ، الى تعرض مسيرة التنمية الى العديد من الاحباطات والعثرات ، وإلى تمكين قوى الثورة المضادة من تحقيق مكاسب في الآجال القصيرة والمتوسطة تجتمعت في شكل تحول اجتماعي مضاد على المدى الطويل . فحتى لو ارتضينا المفهوم الضيق للتخطيط لوجدنا ان المخطط حينما يقتنع بالتخطيط متوسط الأجل (لخمس سنوات مثلاً) يواجه إحدى حالتين كلتاهما تحد من قدرته على ربط الخطة بأهدافها : فهو إما أن يجد ان العديد من المشروعات — خاصة تلك التي يبدأ تنفيذها في السنوات الأخيرة للخطة — يند الى ما بعد نهاية الخطة ، فيحتجز جانباً من مواردها دون ان يسهم بعائدات تحسب ضمن أهدافها ؛ أو انه نتيجة لما سبق يجد المخطط نفسه مضطراً الى المضي في استكمال عدد كبير من المشروعات التي بدأ الالتزام بها في خطط سابقة مما لاترك له حرية كبيرة في الاختيار للخطة الجديدة . وقد يترتب على الرغبة في اضافة مشروعات جديدة الى ما هو مرتبط به فعلاً ، تراحم عدد كبير من المشروعات على موارد محدودة وطاقة تنفيذية عاجزة عن الوفاء بمتطلبات هذه المشاريع جميعاً ، الأمر الذي يؤدي الى تباطؤ في التنفيذ وارتفاع في التكاليف وعجز عن تحقيق الأهداف . من جهة أخرى فان التركيز على منظور المشروعات كمعيار لتحديد آجال الخطط المتوسطة بخمس سنوات من أجل افساح الفرصة لحساب الكلفة والعائد للاستثمارات يترتب عليه ان ينظر الى الخطط السنوية على انها مسؤولة في المقام الأول عن تنفيذ ما يخصها من استثمارات اعتمدها الخطة الخمسية وبالتالي قصور تلك الخطط عن تحقيق وظيفتها الأساسية وهي « ادارة شؤون المجتمع » في مختلف جوانبها والتي لا تشكل الاستثمارات الا نلماً يسيراً منها ، ان هذا يتطلب اعادة النظر في مفهوم البعد الزمني في التخطيط .

١/٣/٢ — وإذا كان العرف قد استقر على أن هناك آجالاً ثلاثة للتخطيط : الأجل الطويل ، والأجل المتوسط ، والأجل القصير ، فإن هذا لايعني الاقتصار على اعتبار الأجل المتوسط جزءاً من الأجل الطويل ، والأجل القصير جزءاً من الأجل المتوسط ، بحيث يلتزم في الآجال المختلفة بهيكل متشابه للخطة وإن سمح بزيادة في التفصيل كلما انتقلنا من الأجل الأطول الى الأجل الأقصر . ان لكل من هذه الآجال

الثلاثة وظيفة خاصة تميزه عما عداه من آجال فالأجل الطويل يسمح بإحداث تطور جوهري في مستويات المعيشة وفي كل من البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية على نحو لا يتضح معالاه بدقة إذا ما اكتفى بالنظر إلى الأجل المتوسط. والأهم من هذا أن ذلك الأجل يسمح أيضا بأخذ ما يلزم « لتنمية الموارد » طبيعية كانت أم بشرية أم مالية . فلو أن الثورة اكتفت في نظريها للتخطيط بالأجل المتوسط دون أن تبنيه ضمن منظور بعيد المدى لما تسنى لها أن تتبنى مشروعا ضخما كالسند العالي استغرق تنفيذه فترة خطتين متوسطتين ، واستهدف تنمية الموارد المائية للدولة وبالتالي تنمية الموارد الزراعية ومصادر الطاقة اللازمة للصنيع ورفع مستوى المعيشة بوجه عام . وتصبح مهمة التخطيط متوسط الأجل مزدوجة ، حيث يكون مسؤولا عن تنفيذ ما تقرره الخطة طويلة الأجل بشأن تنمية الموارد ، وفي الوقت نفسه تحقيق الاستخدام الأمثل لما هو متاح من موارد تمت تنميتها من قبل . أما التخطيط قصير الأجل (السنوي) فهو الذى تم من خلاله إدارة شؤون المجتمع ، وهو بذلك يتخوى في جانب منه فقط على ما يخصه مما تحدده الخطة متوسطة الأجل . وبعبارة أخرى فإن لكل بعد زمنى نصيبه مما يتعين بالأبعاد الأطول ولكن له جانبه الخاص الذى يضيفه الى ذلك .

١/٣/٣ — ونظرا للطبيعة الفنية المتخصصة لعمليات تنمية الموارد فإن الأمر يقتضى إجراء دراسات علمية متعمقة لكل نوع من أنواع الموارد ، وهو ما يلقى على القطاعات المختلفة مسؤولية وضع برامج بعيدة المدى لهذا الغرض ويان ما يلزم لتنفيذ هذه البرامج وتشمل هذه البرامج المسوح الفنية والاحصائية اللازمة للتعرف على الثروات الطبيعية الكامنة وعلى تطورات الموارد البشرية والقرى العاملة ومصادر الطاقة وبداياتها ومجالات ترشيد استخدامها وهياكل الأساسية وعلاقاتها بإمكانات إعادة توزيع الانتشار السكاني وما يترتب عليها من آثار على توزيع الدخل وكذلك المعرفة الفنية ودورها في استيعاب التكنولوجيا . من جهة أخرى فإن النظرة بعيدة المدى هي الكفيلة بحساب الآثار الكلية المترتبة على سياسات الاعتماد على الخارج في التحويل والتبادل التجارى والمعرفة التكنولوجية ، كما انها تتيح امكانية تقدير الآثار الاجتماعية التى تترتب على الاستراتيجيات البديلة للتنمية . ومؤدى كل هذا ان تتبنى الدولة وقطاعاتها نشاطا تخطيطيا بعيد المدى يتم بموجبه وضع برامج طويلة الأجل للقطاعات الرئيسية وقيام الجهاز المركزى للتخطيط بإعداد بدائل للاستراتيجية وما يترتب عليها كخطط طويلة الأجل ليتم الاختيار بينها وفقا للغايات الأساسية للدولة . وهنا يتحول العمل التخطيطي الى معالجة علمية للتنمية لا مجرد رسم صورة رقمية لها .

١/٣/٤ — ان الربط بين الاستراتيجية بالمعنى الشامل الذى جرى توضيحه أعلاه والتخطيط طويل الأجل والبرامج القطاعية ، وتحقيق المشاركة الشعبية في مناقشة الاستراتيجية وإقرارها ، هي الضمانات الحقيقية لفاعلية التخطيط وتجنبه التخبط الذى ساد حتى الآن وتولى قوى الشعب العاملة ممارسة حقوقها بل واجبا في أهم القرارات التى تمس حياتها وتقرر مصيرها . ان حق العاملين في المشاركة في الإدارة لا يتوقف عند حد المشاركة في إدارة المشروعات على النحو الذى حددته الدستور (مادة ٢٦) بل

تعدى ذلك الى تمكين الشعب من ممارسة السلطة التى خوله اياها الدستور (مادة ٢٤) فى السيطرة على كل أدوات الانتاج وتوجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة . وهذه الممارسة هى التى تمكن الشعب من ممارسة الجانب الآخر من حقوقه وهو التعلق بالرقابة على تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها .

١/٣/٥— والتخطيط طويل الأجل يحتاج الى موازنة دقيقة بين صفتين هامتين ، الواقعية والثبات . فبحكم امتداد الخطة الطويلة الأجل لفترة طويلة من الزمن فانها تتضمن فروضا عديدة حول متغيرات لايتحكم فيها المخطط ولا يسهل عليه اجراء تنبؤ دقيق بشأنها . ولذلك فإنها تحتاج الى مراجعة من وقت لآخر فى ضوء ماتم انجازها فعلا منها خلال الخطط المتوسطة المتعاقبة وما يتضح بشأن المتغيرات الخارجية وما قد يستجد من متغيرات أخرى لم تكن مأخوذة فى الحسبان . يضاف الى ذلك أن البرامج طويلة الأجل للقطاعات والابعاد المختلفة للخطة تنطوى بحكم التعريف على مسوح ودراسات تخصص موارد للقيام بها خلال فترة تنفيذ الخطة ؛ وقد تؤدي هذه الدراسات والمسوح الى تغيير صورة الموارد المتاحة عما كان يمكن التعرف عليه عند وضع الخطة . وطالما يبقى تأثير هذه المتغيرات على الاستراتيجية السابق اقرارها محدودا ، فإنه يمكن تعديل الخطة طويلة الأجل دون الخروج عن الاستراتيجية . اما اذا اقتضى الأمر تعديل الاستراتيجية ، فإن هذا التعديل يتم وفق الأسلوب السابق ذكره من قبل ويجرى معه ادخال التعديلات على الخطة طويلة الأجل .

رابعا — زيادة فاعلية التخطيط للأجلين المتوسط والقصر :

١/٤/١— لقد تعرض التخطيط للتنمية الى العديد من العوائق منذ الستينات واتخذ من الظروف الاستثنائية التى مرت بها الدولة بسبب الحروب المتعاقبة التى غاضتها الدولة حتى ١٩٧٣ ثم بانطلاها من محاولة تغيير نظام الدولة من النظام الاشتراكى الذى حدد معالمه الدستور الى نظام مغاير بدعوى ما اطلق عليه الانفتاح . وعندما استعاد جانبا من وجوده عاد هزيعا محدود الفاعلية ؛ وليس أدل على ذلك من أنه عندما اتضحت مساوئ الانفتاح اهم التطبيق بأنه انحاز الى الاستهلاك لا الانتاج ، ثم اتضح ان ما أسمى بالانفتاح الانتاجى لم يتمكن من معالجة التردى الذى أصاب الاقتصاد الوطنى ، فبدأت الدولة تطالب بالبحث فى كيفية زيادة الانتاج لاسيما الموجه منه الى التصدير . وقد حدث هذا التوجه ولما تمضى سنة على الخطة الخمسية الجديدة التى تمثل الخطة الثانية من خطة طويلة الأجل . ان هذا ينطق بعدم قدرة التخطيط على التصدى للمشاكل الحقيقية التى تواجه الاقتصاد المصرى ، وهو مايدعو الى تصحيح مسيرة التخطيط . والخطوة الأولى هى صياغة استراتيجية جديدة على النحو الذى سبق ذكره ، ووضع خطة طويلة الأجل تستند اليها .

١/٤/٢- ولما كانت الخطة متوسطة الأجل (الخمسية) هي الخطة التي تتضمن التخصيصات والأهداف والسياسات التي يجرى الالتزام بها تنفيذاً للاستراتيجية وترجمة لمرحلة معينة من مراحل الخطة طويلة الأجل ، فإنها جديرة بأن تلقى العناية الواجبة . وهى لابد من أن تخضع للنقاش الشعبي الذى يعتبر الضمان لأن تخرج الخطة معبرة عن تطلعات الشعب ومثله لإدراته ، كما أنه السبيل الى تحقيق مشاركة فعالة وواعية لتنفيذها . ولقد ضربت الثورة مثلاً في أول خطة وضعتها حينما حققت المشاركة على خطوتين . كانت الأولى في مرحلة الاعداد حيث حشدت كل الخبرات المتخصصة في عدد كبير من اللجان الرئيسية والفرعية لتضيف بحرياتها وعلمها الى امكانيات جهاز التخطيط وتتيح لها الفرصة للاسهام في بناء الوطن . أما الثانية فكانت في مرحلة الاقرار حيث عرضت على مؤتمر قومي (للاتحاد القومي الذى كان قائماً آنذاك) مثلت فيه جميع المستويات الاقليمية والقومية لتناقش وتضيف وتعديل تعبيراً عن مشاركة شعبية صادقة . ان هذا الأسلوب يجب أن يصبح سنة يسير عليها العمل عند اعداد الخطط الخمسية ، حتى لاتقف هذه الخطط عند حدود العمل المكتسب الفنى ، ولكى تتحول — كما يجب أن تكون — الى وثيقة سياسية شعبية .

١/٤/٣- من جهة أخرى فإن الخطة السنوية لا يجب ان تعتبر مجرد شريحة سنوية من الخطة الخمسية ، مركزة بذلك على التخصيصات الاستثمارية التي لا يلتزم بها الا القطاع العام ، وتشارك كل أدوات تسيير الاقتصاد الى قرارات تتخذ خارج نطاق الخطة ، سواء في الميزانية العامة التي تحكم الاستثمارات الحكومية ، أو للقرارات الاقتصادية التي تم خارج نطاق كل من الميزانية والخطة معا . ان الخطة السنوية للدولة يجب ان تكون هي الأساس الذى يحدد كلا من الميزانية والسياسات الاقتصادية التي يتم اتباعها خلال فترة الخطة . بالمثل فإن الخطة السنوية يجب ان تتحول من مجرد موازنات تخطيطية وبيان بالأهداف التي تحدد للوحدات الاقتصادية وللإقتصاد الوطنى ولستوياته المختلفة ، الى برامج تنفيذية للنشاطات الأساسية على مدار السنة . فلا يكفى مثلاً أن تحدد طاقات كلية لقطاع التشييد ولمواد البناء ، ولوسائل نقل هذه المواد اذا لم يتم التأكد من ان الإضافات الى هذه الطاقات ستم في الوقت الملائم ، وفي المواقع المناسبة ، لاستخدامها فيما هي مطلوبة من أجل تحقيقه كأهداف في الخطة . وبدون ذلك فإن تنفيذ الخطة سوف يتعرض الى اختناقات تعوق تحقيق بعض أهدافها ، بسبب عدم ملائمة توقيت تحقيق الأهداف الأخرى اللازمة لها .

١/٤/٤- ونظراً لأن الأسعار تلعب دوراً رئيسياً في توجيه النشاطات الاقتصادية من ناحية ، وفي تحديد أعباء المعيشة على المواطنين من ناحية أخرى ، فإن على التخطيط أن يولى الأسعار عناية خاصة في ضوء مايعيشه الإقتصاد المصرى حالياً من انفلات في الأسعار يسيء الى معايير تقييم المشروعات وإلى ربحية وحدات الانتاج لاسيما في القطاع العام ، ويلقى على جماهير الشعب أعباء متزايدة لاتحملها

الدخول النقدية المحدودة . وفى هذا الصدد يكون من الضروري أن يصبح التخطيط السرى جزءا لا يتجزأ من العمل التخطيطى بحيث تتضمن الخطط المتوسطة معايير و ضوابط للأسعار تتخذ كأدوات لتحقيق أهداف الخطة ؛ وعلى الخطط قصيرة الأجل أن تترجم هذه المعايير الى سياسات يراعى فى رسمها ان تصحح ما قد يكون قد حدث من انحرافات وان تعالج ما يستجد من متغيرات تخرج عن سيطرة المخطط . ولا يقتصر الأمر على أسعار السلع والخدمات ، بل يجب أن يمتد الى باق الأسعار بما فى ذلك الأجور وأسعار الفائدة وسعر الصرف .

١ / ٤ / ٥ — ونظرا لأن السياسات النقدية والاقتصادية تلعب دورا رئيسيا فى تسيير دفة الانتاج وفى إمكان السيطرة على الأسعار ، فإن الجهاز المصرفى يتحمل مسؤولية كبيرة فى هذا الصدد . ويتطلب هذا تمكين البنك المركزى من القيام بدوره كاملا فى السيطرة على هذه السياسات وفق المعايير التى تحددها الخطة . وحتى يتيسر ذلك فإن الأمر يقتضى انتظام العمل فى ذلك الجهاز واستبعاد الشوائب التى عقلت به من جراء التفاضى أحيانا والتشجيع فى أحيان أخرى ، لظهور مؤسسات غير نظامية تقوم بأعمال مصرفية ، سواء كان ذلك فى مجال أعمال البنوك التجارية أو البنوك التخصصية الاستثمارية أو فى التعامل بالنقد الأجنبى . ان ماحدث من فتح المجال أمام مايسمى بنوك الانفتاح وأمام شركات توظيف الأموال أو تجار العملة وما كان يمكن لأى اقتصادى أن يتوقعه سلفا ، بل وحذر منه بعض الاقتصاديين فعلا ، كان يمكن تجنبه لو أن الدولة سعت الى المحافظة على كيان جهازها المصرفى ومكنته من أداء وظيفته وفقا للتقاليد المصرفية السليمة . ويتطلب الأمر متابعة دقيقة لمثل هذه الظواهر والعمل السريع على تفادى تغلغلها الى الحد الذى يفرض على الاقتصاد الوطنى قيودا هو فى غنى عنها . ولذلك فإن للبنك المركزى دورا رئيسيا فى التخطيط قصير الأجل يعظم شأنه بحكم أنه يملك الأدوات التى تستطيع توجيه القطاع الخاص نحو الدور المحدد له فى الخطة والتى تؤثر فى أداء القطاع العام . كما أن هذه الأدوات هى التى تتحكم بقدر كبير فى حركة الأسعار وهو مايجب ان تحدد أبعاده الخطة .

خامسا — تعزيز عملية المتابعة :

١ / ٥ / ١ — ان المتابعة تمثل حلقة أساسية من حلقات التخطيط العلمى . وتتخذ المتابعة صورا مختلفة وفقا للمستويات المسؤولة عن اتخاذ القرارات ، ووفقا لطبيعة القرارات التى تتخذها تلك المستويات . فعلى مستوى الوحدات تم المتابعة لأغراض الادارة اليومية حتى يتضح مدى الالتزام بالأساليب المقررة للأداء ومدى تمشى الانجاز الفعلى مع الخطط المعتمدة ، وأسباب الانحراف ان وجدت مع تحليل العوامل المؤدية اليها والتمييز بين العوامل الداخلية التى تكون من مسؤولية ادارة الوحدة والعوامل الخارجية التى ترجع الى اعتبارات خارج نطاق تلك المسؤولية . وعلى مستوى الدولة فإن المتابعة تنقسم الى نوعين : الأول هو متابعة السياسات والاجراءات التى تكون أجهزة الدولة مسؤولة عن اتخاذها من أجل تنفيذ الخطة وتحقيق

أهدافها ؛ والثاني هو متابعة تنفيذ الأهداف المقررة ذاتها . وفي جميع الأحوال تكون العبرة هي بتحقيق الأهداف العامة للدولة ، وليس فقط بالأهداف الجزئية التي تسأل عنها الأجهزة في حدود تخصصاتها الضيقة . فقد تعتمد بعض الأجهزة الى اتباع سياسات أو اتخاذ إجراءات تبرىء بها ذمتها بالنسبة الى ما يعهد اليها به من موارد عامة أو ما يحدد لها من تخصصات دقيقة ، ولكنها في سبيل ذلك تقوم بأعمال من شأنها تعويق أهداف عامة للدولة . فقد تسعى الى زيادة ربحية الوحدات العاملة تحت اشرافها باتخاذ إجراءات تمس بما تستهدفه الدولة بالنسبة الى حقوق العاملين أو تمشى الأسعار مع متطلبات المحافظة على حدود دنيا لمستويات معيشة جماهير الشعب . ولذلك فإن أولى قواعد المتابعة هي أن تكون بالأهداف العامة للدولة ، ولا تتوقف مسؤولية الأجهزة المختلفة بإبراء ذمتها في التصرف فيما تحت يديها من موارد عامة بالتأكد من سلامة الإجراءات فقط .

١/٥/٢- ويترتب على ذلك ان يتم التنسيق الكامل بين السياسات المختلفة التي تتخذها الأجهزة المسؤولة عن رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية . لذلك فإن الأمر يقتضى تقييم السياسات المستهدفة والمنفذة والعمل على تلافى الأخطاء في كل منها حتى لاتصبح السياسات موضعا للتجربة والخطأ أو محلا لتناقضات بين الأجهزة المختلفة المسؤولة عن اتخاذ القرارات . ان تكرار انفراد جهات معينة بقرارات تناقض مآثلها الحكومة من سياسات عامة ، وتحميل وزراء بتبعة بعض السياسات التي تتضخ لها آثار تخشى الحكومة بوادر ردود الفعل لها ، انما يشير الى فقدان الوضوح في الأهداف وغيبة الاستعداد لتحمل المسؤولية بصورة جماعية كما هو مفروض في أى حكومة تتولى السلطة المركزية . ولذلك فإنه يتوجب على الجهاز المركزى للتخطيط القيام بدور أكثر فاعلية في تنسيق السياسات ومتابعة تنفيذها وإجراء تقييم مسبق ولاحق لها ، حتى تزول عنها صفة عدم الاستقرار التي أصبحت ملاصقة لها .

١/٥/٣- القاعدة الثالثة هي أن يقوم الجهاز التخطيطى بواجبه كاملا بالنسبة لمتابعة تنفيذ أهداف الخطة وتقييم ما يترتب على التنفيذ من آثار وذلك لتحقيق ثلاثة أغراض : الأول هو التأكد من سلامة مسار التنفيذ واكتشاف ما قد يعترضه من عقبات وتقديم الحلول لها ؛ ويتطلب هذا متابعة مستمرة على مختلف المستويات ، شريطة أن تربط بالمتابعة العامة على المستوى الكلى التي هي مسؤولية جهاز التخطيط المركزى . والثانى هو تمكين جهاز التخطيط من استكمال بعض الجوانب التخطيطية التي قد يفضل عدم ادراجها في الخطة لكن يأتى الحكم بشأنها متمشيا مع التطور الفعلى للأوضاع وما قد يستجد من متغيرات تمثيا مع مبدأ المرونة في التخطيط . والثالث هو توفير المعلومات اللازمة لوضع الخطط التالية ومراعاة تضمينها ما يصحح من آثار أى انحرافات يتمخض عنها التنفيذ . ولذلك فإن شمولية المتابعة وسرعتها من أهم مقومات نجاح العمل التخطيطى . ومع تزايد الدور الذى أعطى للقطاع

الخاص تزداد أهمية المتابعة ولا تقل بدعوى أن لهذا القطاع حرية تحول دون كشفه عن كل المعلومات المطلوبة . ان حرية القطاع الخاص لاتعنى انفراد بهادارة شؤونه ومن ثم شؤونه الدولة . فالمتابعة ضرورية في هذه الحالة حتى تتوفر السرعة في تعديل السياسات بما يمكن هذا القطاع من القيام بدوره المخطط له ، والعمل على توفير متطلباته في التوقيت المناسب . وعلينا أن نتذكر أن أشد الدول تمسكا بما يسمى الإقتصاد الحر يلزم القطاع الخاص بنشر قدر كبير من المعلومات ، لتمكين الجمهور من التعرف على حقيقة أوضاع المنشآت الاقتصادية ، كما تتولى أجهزة تحليلية — خاصة — القيام بتقييم مستمر لأداء تلك المنشآت ، وإجراء تنبؤات عن حركتها المستقبلية ، وما تتعرض له تلك الحركة من تغيرات نتيجة عوامل إقتصادية متعددة . كذلك فإن القطاع الخاص يلزم بتقديم معلومات مفصلة للسلطات المعنية ، قد يحتفظ بسرية بعضها ، لكن الإلتزام بالأمانة فيها واجب حتى تتمكن تلك السلطات من القيام بدورها لصالح المجتمع . ويدخل في ذلك تحديد الضرائب المقررة ، وجميع الاحصاءات التي يتم نشرها بأقصى سرعة وبأكبر قدر ممكن من التفصيل .

١/٥/٤ — بالرغم من ان الاستثمار يشكل عنصرا رئيسيا في الخطة فإن المتابعة تتوقف في الغالب عند مستوى الصرف المالى ، وهو لايمثل عادة حقيقة التكوين الرأسمالى الذى يتم . بل ان ما اتضح من ان الانفاق يقدر بالأسعار الجارية يؤكد انه لاتحدث محاولة جادة لتقييم قيمة هذا الانفاق بنفس الأسعار التي حددت بها أهداف الاستثمار . ولا يتوقف الأمر عند محاولة استبعاد تأثير تغير الأسعار من أجل تبين معدلات الانحياز الفعلى ، بل يقتضى الأمر تحليل الأسباب التي أدت الى الانحرافات ، عند حدوثها ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها . ان جهاز التخطيط الذى تجاوز عمره الثلاثين عاما كان يجب أن يكون قادرا على تطوير أدواته الفنية ليقوم بمتابعة ذات دلالة لواحد من أهم عناصر الخطة وهو الاستثمار ، تنفيذا ونتيجة . كما أن العمل لا يتوقف عند حد تخطيط الأسعار ووضع معايير يتم رسم السياسات السعرية بموجبها ، بل انه يشمل ، وبصفة أساسية ، رقابة دقيقة وشاملة على حركات الأسعار حتى يمكن السيطرة عليها وهمايتها من التقلبات العشوائية التي تتصف بها القوى المجردة للسوق .



الفصل الثانى

التمية الإقتصادية الإجتماعية

أولا - التمية المستقلة :

٢ / ١ / ١ - أصبح من الحقائق المسلم بها منذ إنتصاف القرن الحالى أن على دول العالم الثالث أن تسعى إلى أحداث تنمية لمقدراتها الإقتصادية والإجتماعية تمهيدا عن تخلف فرضه على معظمها استعمار استنزف خيراتها وأورث شعوبها التخلف ، وتحميا من تبعية يفرضها الإستعمار الحديث الذى تمارسه الدول التى بنت تقدمها فى السابق على أنقاض مستعمراتها وتسعى حاليا من خلال تفوقها النسبى إلى شد تلك المستعمرات السابقة إلى عجلة اقتصاداتها مستغلة حتى جهودها من أجل التنمية ، ونحت دعوى أن تحرير التبادل التجارى الدولى يودى إلى تقسيم عمل كفاء ، يحقق لكل دولة فرصة للتخصص فيما تمتلك فيه ميزة نسبية سعى العالم الصناعى إلى السيطرة على ناصية الصناعة المتطورة ثم على الخدمات الحديثة وترك للدول النامية إنتاج المواد الأولية التى يتم استخراجها وإنتاجها بوسائل صناعية يتحكم هو فيها ثم يعود فيصنع موادا بديلة لها حتى يعرضها إلى منافسة غير عادلة تتدهور بموجبها أسعار المواد الأولية . وهكذا وبفضل الإحتكارات العالمية التى يمارسها العالم المتقدم فى مجالات التصنيع ذهبت ثمار التنمية اليه ، وأصبح العالم الثالث أشد فقرا وأكثر تبعية مما كان ، بل وتراكمت ديونه إلى حد ارتباط اقتصاداته للدول الصناعية الدائنة ، وأصبح من الحقائق الثابتة أن التنمية تمر بأزمة ، ويصدق هذا بوجه خاص على مصر وعلى الدول العربية بوجه عام ، وأصبح من الضرورى اجراء إعادة نظر شاملة للموقف من قضية التنمية التى تعتبر قضية مصير لشعوب العالم الثالث ودوله .

٢ / ١ / ٢ - وإذا كان العالم المتقدم قد حارب تصنيع الدول النامية ، فإنه فى الوقت نفسه ، وبفضل

تفوقه الصناعي ، قد أحرز تفوقا في مجال الإنتاج الزراعي مكّنه من السيطرة على إنتاج الغذاء ، وأصبح العالم الثالث يعتمد عليه ليس فقط في إمداده بأدوات الإنتاج وبسلع الإستهلاك الصناعية ، بل وأيضاً باحتياجاته من مواد غذائية أساسية . وقد ممحت الدول الصناعية ، من خلال شركاتها عابرة الجنسيات ، لبعض دول العالم الثالث بأن تتحول إلى بؤر صناعية تنفذ من خلالها إلى أسواق الدول المجاورة لها ، وأصبحت بعض هذه الدول ، خاصة في جنوب شرقي آسيا مثل كوريا وتايوان وهونغ كونج وسنغافورة أو ما يسمى أحيانا بعصابة الأربعة ، مضرب الأمثال كتناذج للنمو التبعي الذي يتم في إطار من التبعية للنظام الرأسمالي العالمي . ولم يعد خافيا أن ما أحرزته تلك الدول من نمو اقتصادي قد دفعت ثمنا باهظا له اجتماعيا وسياسيا . وهكذا تحولت قضية التنمية من مجرد احراز تطور في الأبعاد الاقتصادية التي تنسب عادة إلى نمو الدخل القومي ونصيب الفرد منه إلى نوع التنمية الجديرة بالإعتبار . وقد أجمع مفكرو العالم الثالث على أنه لا بديل عن التنمية المستقلة التي تقطع أوصال تبعية دوله إلى الرأسمالية العالمية وتضع دول ذلك العالم على طريق صحيح يوقف نزيف الموارد منها إلى الدول الصناعية المستغلة .

٢ / ٣ / — وقد أدركت ثورة يوليو وقائدها الزعيم جمال عبد الناصر هذه الحقيقة منذ البداية وقبل أن تنتهي إليها الدراسات العلمية التي ناقشت ما تمخضت عنه تجارب التنمية المختلفة . وتعتبر جميع المعارك التي خاضتها الثورة مع قوى الإستعمار معارك من أجل تحقيق التنمية المستقلة . ولقد كانت المكيدة التي دبرت في عام ١٩٦٧ تستهدف أساسا تحطيم النموذج المصري للتنمية المستقلة باعتباره نموذجا يهدد ، إذا ما إنتشر في دول العالم الثالث ، الإستعمار الحديث الذي يسعى إلى تكريس التبعية . ومن سخية القدر أن هزيمة ١٩٦٧ لم تقف في عضد الثورة بقدر ما نجحت قوى الثورة المضادة ، تحت ستار إنتصار ١٩٧٣ ، في تحويل المسار إلى تبعية تدفع مصر ثمنا باهظا لها دون أن تحقق حتى مجرد التنمية الاقتصادية التابعة التي أذعنت قوى الثورة المضادة أنها ستتقل مصر في الثمانينات إلى رخاء ينعم به الجميع ، بل لقد جاءت الثمانينات بتركة مثقلة من المشاكل والديون التي تهدد بإيقاف مسيرة التنمية بالكامل . ولذلك فإن الفكر الإشتراكي الناصري حينما يؤكد على ضرورة العودة إلى طريق التنمية المستقلة فإنه يدرك ما ينطوي عليه هذا الأسلوب من تحديات وما يتطلبه من توضيحات . وهو يعمل من أجله بعد أن اتضح فشل منهج التنمية التابعة الذي أفرزته السبعينات وعمقت الثمانينات جلوده دون أن تحصده منه سوى فقد السيطرة على المسار الإقتصادي والإضطراب في النهاية للخضوع للوصفات الرديئة لصندوق النقد الدولي . إن التنمية المستقلة هي التجسيد الحى للاستقلال السياسي الذي بذلت من أجله الدماء ، وللتطوير الإجتماعي الذي أعاد لقوى الشعب العاملة مكانتها في الخريطة الإجتماعية التي أبعد تشويهها بإعادة السيطرة فيها إلى فئات مستغلة مستحذنة ترتبط مصالحها بمصالح الإستعمار الحديث دون أن تترك أنها بهذا تقضي على فرصها في البقاء على المدى الطويل . إن الإستقلال ليس نوعا من أحلام اليقظة وليس ترفا تزين به الشعوب أنظمتها السياسية الوطنية ، بل هو مطلب جوهري لابد من

تحقيقه لكي تمارس ارادتها في تسيير شؤونها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وإذا كانت نماذج الدول المتقدمة جديرة بالإقتداء ، فإن أهم ما توحى به تجاربها هو تعظيم قواها الاقتصادية الذاتية من أجل فرض ارادتها على الصعيدين الداخلى والخارجى في كافة الأمور .

٢ / ١ / ٤ — والتنمية المستقلة لا تعنى إنغلاقا عن العالم الخارجى وإنعزالا عن حضارته ، وإلا لامعت الدول المتقدمة بالإغلاق . إن التنمية المستقلة تعنى سيطرة قوى الشعب العاملة على القرار الإقتصادى والقرار الاجتماعى ومن ثم على القرار السياسى لكي تتوفر لها حرية اختيار الأهداف وحرية استخدام الوسائل التى تنتهجها من أجل تحقيق تلك الأهداف دون أن تبقى أسيرة للقيود التى تفرضها الرأسمالية العالمية على النظام الإقتصادى العالمى من خلال هيمنتها على شبكة العلاقات الإقتصادية الدولية وتقلتها ناصية التطور التكنولوجى معتمدة على رفع قدرات البشر فيها وتنمية ما يتوفر لهم من أسباب المعرفة . ولذلك فإن التنمية المستقلة إنما تعنى أمرين جوهرين :

الأول هو القدرة على التعامل المتكافئ على المستوى الدولى ، وهو ما يتطلب انسلاخا واعيا من القيود التى تسمى قوى الاستعمار الحديث الى فرضها على الأطراف المتعاملة معها . ولا يمكن أن يتحقق هذا التكافؤ بين دول تضع نفسها دائما في موقف الأخذ دون أن تملك ما يجعلها في موقف عطاء ، ومن هنا تأتى أهمية البعد الآخر وهو أن تتوفر للعنصر البشرى في الدولة قرارات الابداع والابتكار والمبادرة ، وهو ما يعنى ضرورة تعديل النظرة الى هذا العنصر وعدم اعتباره مجرد كم يمثل عبئا يلقى اليه بما لا يكاد يسد الكفاف من أجل تكديس الأرباح للفئات المميزة ، بل العمل على النهوض بمستواه وإتاحة الفرص له لكي يشارك في صنع التنمية قرارا وأداء ، واستفادة . لذلك فإن التنمية المستقلة تتطلب تحقيق الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية ، اذ بدونهما تهلر امكانات المجتمع وتنحرف أهدافه عن التعبير عن متطلبات قواه المنتجة وتحول الى تلبية مطامع الفئات المستغلة وقوى الاستعمار . ومؤدى ذلك ان توجه التنمية المستقلة بأهدافها الى توفير الحاجات الأساسية للجماهير الشعب باعتبار ان هذا هو الطريق الوحيد للانتقال بهذه الجماهير الى المستوى الذى يكفل مشاركتها الفعالة في بناء التنمية والاستمتاع بثمارها . ان تخلى الدولة عن مسؤوليتها عن توفير الخدمات الأساسية للفئات الكادحة ، وعن دورها الرئيسى في تحقيق مستوى العيش اللائق بها إنما يأتى كانعكاس لتغليب مصالح طبقية محدودة وإهمار المكاسب الاشتراكية التى نص الدستور على اعتبار حمايتها ودعمها والحفاظ عليها واجبا وطنيا ، تأكيدا منه لسلطة تحالف قوى الشعب العاملة ولحقوقها المشروعة . ولذلك فإن مطلب تحقيق تنمية مستقلة إنما هو مطلب دستورى فضلا عن كونه مطلب جماهيرى ، يلتزم كل مؤمن بالفكر الناصرى بالعمل من أجله ، بحكم انتائه الصادق للجماهير المنتجة صانعة التنمية وصاحبة الحق في توجيه مسيرتها .

٢ / ١ / ٥ — وحتى تتوفر العناصر الكفيلة بتحقيق التنمية المستقلة ، فإن الأمر يقتضى التحكم فى شبكة العلاقات الخارجية على النحو الذى يتفق معها ويساعد على توفير متطلباتها . من جهة أخرى فإن الجهد الائتمائى يتطلب توظيف عناصر الانتاج الرئيسية على النحو الذى ترسمه الفلسفة الائتمانية المتبعة . وهنا نجد أن التنمية المستقلة تفرض مناهج محددة بالنسبة للموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية ودور الموارد الأجنبية على وجه الخصوص . كذلك فإنها تولى عناية خاصة بالعنصر البشرى بحكم دوره المحورى فى التنمية ، خاصة بالنسبة لما يمتلكه من معرفة تقنية ومدى اعتماده على النفس أو على الغير فى التطوير التكنولوجى الذى أصبح هو عماد أي تقدم يمكن احرازه فى أي مجال من مجالات الانتاج . وتقتد العناية بالعنصر البشرى الى الأبعاد المختلفة لحياة المجتمع . وتأتي فى المقدمة الأبعاد الاجتماعية التى ترسم الخريطة الاجتماعية على نحو يزيد قدرات المجتمع على الانتاج والاستهلاك تحقيقا لمجتمع الكفاءة والكفاية والعدل . ونظرا لما تعانيه مصر من تفاوت فى مناطق التركيز السكانى وفيما نالت أقاليمها المختلفة من تنمية فى الماضى فإن البعد الاقليمى يجب أن يلقى عناية خاصة من الجانبين الاقتصادي والاجتماعى .

ثانيا — الإعتدال الجماعى على النفس :

٢ / ٢ / ١ — وإذا كانت التنمية المستقلة تعنى فى الواقع الإعتدال على النفس فإن القدرة على تحقيقها تتوقف على مدى ما تملكه الدولة من إمكانيات . غير أن العالم اليوم لم يجد فيه مكانا للكيانات الصغيرة ، كما أن طبيعة ثورة الاتصالات الحالية تجعل من المستحيل على أي مجتمع أن يعزل عما يجري حوله فى باقى العالم . من جهة أخرى فإن التنمية المستقلة تعنى ، كما سبق ذكره ، إقامة علاقات دولية متكافئة . ومن البديهي أن التكافؤ لا يكون إلا بين أُنْدَاد ، ولذلك فإن فرصته تعظم بين الدول المتقاربة فى مستويات النمو ، لا سيما اذا كانت هذه الدول ذات روابط تاريخية وجغرافية قوية ، تسهم فى تقريب التطلعات السياسية والاجتماعية للدول المعنية . ولذلك فإن الآراء الحديثة حول التنمية تنادي بأن تكون التنمية مستقلة فى اطار من الإعتدال الجماعى على النفس . ان هذا الأسلوب كفيل بأن يعزز جهود الدول المشاركة فيه ، وبأن يمكنها مجتمعة ومنفردة من تحسين شروط التعامل مع باقى القوى الاقتصادية فى العالم . ولذلك فإن الإعتدال الجماعى على النفس هو السبيل الوحيد المتاح أمام الدول النامية الساعية الى التحرر من روابط التبعية التى تفرضها الرأسمالية العالمية وللى المضى فى نفس الوقت نحو تنمية جادة تكسبها قدرة أكبر على تحقيق مزيد من التكافؤ فى معاملاتها الدولية .

٢ / ٢ / ٢ — وفى هذا الاطار يكتسب البعد القومى العربى مكانة خاصة باعتبار أن المجتمع العربى ترشحه ظروفه التاريخية والجغرافية الى تحقيق اعتدال جماعى على النفس يكتسب فاعليته من قوة الأواصر الاجتماعية التى تربط شعوبه ودوله والتي تسهم فى تقارب مستويات نموها وتطلعاتها . وهكذا فإن هدف

الوحدة العربية الذي يؤمن به الفكر الناصري هو هدف يكتسب مشروعيته ليس فقط من منطلق قومي يفسره البعض على أنه ينطوي على شبهة تغليب نزعة عرقية ، متجاهلين ما تنطوي عليه القومية العربية من جذور ترسخ في ضمير كل عربي مؤكدة وحدة الهدف ووحدة المصير ، بل انه يستمد سنداً موضوعياً من حقائق العصر ومن ضرورات التنمية التي أصبحت الحاجس الأول لدى كل من الدول العربية منفردة ومجتمعة . وعلى مصر بطبيعة موقعها في صدر الدول العربية أن تقود حركة الاعتماد العربي على النفس ، ليس فقط بحكم حاجتها الخاصة الى هذه الحركة ، بل وأيضا بحكم مسؤوليتها التاريخية تجاه أمتها العربية . ان ما يحدث في مصر له صدى بعيد في جميع الدول العربية شاعت أم أبت . ولقد كان توجه مصر في السبعينات نحو التنمية هو المسؤول عن تفتت الوطن العربي وتحول دوله الى مجموعة من الدمي التي تعبت بها قوى الرأسمالية وتحركها كيف شاعت ، بل ان هذا التحول الذي قادته قوى الردة كان هو التجسيد العملي لهدف غرس اسرائيل في قلب الوطن العربي؛ فما الذي كان يغييه الاستعمار من هذا التحدي السافر للوجود العربي سوى أن تأتى اليه دول المنطقة صاغرة مسلمة له القيادة ؟ ان التحليل الدقيق لما حدث هو أن هذا التحول هو الذي أفرز استسلامات كامب ديفيد وأحدث الانقسامات العربية التي هللت لأزاحة مصر من 'صدارة' أمتها العربية ليفقد الوطن العربي مركز ثقله ويتحول الى جسيمات مبعثرة لا رابط بينها . ان القضية ليست هي الغاء أو إبقاء كامب ديفيد ، بل هي في واقع الأمر الرجوع عن الفلسفة التي جاءت تلك الاتفاقيات المشؤومة نتاجا طبيعيا لها ، ولن يكون ذلك الا باتجاه اسلوب الاعتماد العربي على النفس ، وهو اسلوب لن يجد له سنداً الا من خلال قيام مصر بالامان به والعمل الجاد من أجله .

٣/٢/٢ — واذا كان الوطن العربي يشغل بدوره موقع القلب من المجتمع الاسلامي فان عليه مسؤولية تاريخية تجاه هذا المجتمع الذي يشكل العمق الاستراتيجي له ، لقد لعب المال العربي دورا هاما في مد يد المعونة الى العديد من الدول الإسلامية التي تعرضت قرونا عديدة للاستعمار الغربي الغاشم فأنتك قواها الاقتصادية وسلبها القدرة على تعزيز تحررها السياسي بمجهود انماي يرد اليها حقوقها في حياة كريمة تؤهلها لها مواردها الهائلة . ولن تجد تلك الدول مخرجا من نسج التبعية الذي تلفها به قوى الاستعمار الا من خلال اعتقاد جماعي على النفس تتناغم خطواته مع ما يحدث في الوطن العربي الذي يمتلك من المقومات ما لا يتيسر للمنظومة الاسلامية . ان هذه المنظومة لا تمتلك من مقومات التفاعل الديناميكي ما يتميز به العالم العربي . فاذا كانت وحدة الدين تجمعها فانها تتفاوت في اللغة والعادات وفي مدى عمق العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التي تربط بين وحداها . والدعوة الاسلامية في جوهرها هي دعوة الى هداية بني آدم اجمعين ، وبالتالي فهي لا تشكل ، ولا يجب أن تشكل ، كيانا اقليميا قائما بذاته لأن هذا يتنافى مع طبيعتها العالمية . ولذلك فإن الفكر الاشتراكي الناصري حينما يؤكد إيمانه الراسخ بالوحدة العربية لا يضمنها في موضع مفاضلة مع ما ينادي به البعض من وحدة اسلامية ، بل انه على العكس يدرك

الحقائق الموضوعية التي تدعو الى اقامة تجمعات اقليمية داخل المنظومة الاسلامية تستند الى واقع اقتصادى فعال ، والى تحقيق تعاون نشط بين التجمعات التي تربط بينها وشائج صلات لها أسس قوية من الجوانب الاجتماعية والسياسية تجعل من هذا التعاون قاعدة صلبة لتطوير شبكة العلاقات الدولية على نحو يجتنب حدوث التبعية ويقضى على احتمال غرسها ويحل محلها قاعدة أعرض للتعامل الدولى المتكافئ ، مهيا بذلك الفرص لاحداث تنمية مستقلة تعيد الى النظام الدولى جانباً من توازنه المفقود . وبعبارة أخرى فان الاعتماد الجماعى على النفس يتطلب اقامة « تكامل اقتصادى » تام بين دول الوطن العربى ، يسانده « تعاون » نشط مع دول المنظومة الاسلامية التي تدعى إلى تشكيل تجمعاتها الإقليمية التكاملية كلما توفرت الظروف الاجتماعية والسياسية المواتية لقيامها .

٤ / ٢ / ٢ — والشق الأفرقى من العالم العربى ، وعلى رأسه مصر ، عليه مسؤولية خاصة عن مصير شعوب القارة الأفريقية التي تلففتها أيدي الاستعمار الأوروبى قروناً طويلة وأسلمتها الى أدنى مستويات العيش التي لايتخيل أن يحياها. أبناء القرن العشرين وتركتها الى مجامع تقضى على أبنائها ليهلكوا بين نلال من الثروات الطبيعية التي جلبت عليهم الاستعمار . لقد أدرك الزعيم الخالد عبد الناصر بثاقب نظره أن ثلاثة الدوائر التي تشغل منها مصر مركز القلب ، بعد الدائرتين العربية والاسلامية ، هي الدائرة الأفريقية . وهي دائرة تتحمل مصر تجاهها مسؤولية خاصة لتقودها من حالة التخلف الشديد التي تعيشها الى مستوى التقدم الذى هي جديرة به . وهنا أيضاً تتضح أهمية مبدأ الاعتدال الجماعى على النفس ، إذ أن ضعف القدرات الاقتصادية للدول الأفريقية يجعلها ضحية لظاهرة عدم التكافؤ التي تفرضها الرأسمالية العالمية على نظام التبادل الدولى ، كما ان شدة ما تعانيه من تخلف يجعلها بأمر الحاجة الى أن تتلقى النصح والإرشاد من دول سبقتها على طريق النمو . ان هذا الدور القيادى الذى يجب على مصر أن تتولاه تجاه جاراتها الأفريقيات لا يقتصر عائلده على الجانب الاقتصادى التنموى فقط ، بل انه يمتد الى النواحي السياسية أيضاً . ان تعزيز موقف مصر وشقيقاتها الدول العربية في المجتمع الدولى يقتضى تحريك ارادة الدول الأفريقية حتى تستطيع ان تساندها في مواقفها من القضايا القومية ومن الممارك المصيرية التي تخوضها مع قوى الاستعمار . وتعظم أهمية هذه الأبعاد في ضوء تطورات الصراع العربى الصهيونى ، والمحاولات الدائبة للكيان الصهيونى لتأمين عمق استراتيجى لوجوده من خلال التغلغل في أفريقيا ، والانتقال بمخططاته الاستعمارية من الأراضى العربية الى القارة السوداء بما تحتويه من موارد هائلة ، وبما يعنيه تغلغله فيها من احكام للحصار الذي يسعى الى فرضه على الوطن العربى .

٥ / ٢ / ٢ — وتتمت هذه المسؤولية القيادية من افريقيا الى باقى دول العالم الثالث المتطلعة الى التحرر والمثوقة الى التنمية . وينبع هذا الدور من المركز القيادى الذى تبوأته مصر الناصرية في حركة عدم الانحياز وهو مركز تخلت عنه في السبعينات بحكم انحيازها الى المعسكر الأمريكى ونتيجة تحوّلها من

النضال من أجل التحرر الى الركض وراء التبعية . ولقد ترتب على ذلك ان مصر بدلا من ان تقود حملة في مجموعة عدم الانحياز من أجل تنقيتها من نماذج التنمية التابعة المشوهة ، اذ بأصوات تعلق فيها تجدد تلك النماذج وتبني على مصر انها تخلفت عن ملاحقتها . ان علينا ان نتذكر أن حرب ١٩٦٧ قد خططت لها الولايات المتحدة ليس فقط من أجل تثبيت اقدام ربيبها اسرائيل ، ومن أجل محاولة تحطيم البناء الاشتراكي الذي أقامته مصر الناصرية ، بل انها استهدفت ايضا التخلص من النموذج المصري المتحرر الذي بات الاقتداء به خليقا بأن يخرج العالم الثالث من قبضة الاستعمار الحديث الى الأبد . ولذلك لم يكن من قبيل الصدف أن تلي تلك الحرب مباشرة المحاولات المتعددة لإنشاء توابع الرأسمالية الدولية في العالم الثالث كمشروع مضاد للمشروع التحرري الذي جسده فلسفة حركة عدم الانحياز . وعلى مصر أن تعود ثانية الى قيادة تلك الحركة وأن تدعو الى ماقامت من أجله ، فهذا هو السبيل الوحيد أمامها لكي تحقق ما تنشده من تنمية مستقلة ومن إحداث تعديل في النظام الاقتصادي الدولي على نحو يحمي مصالحها ومصالح غيرها من دول العالم الثالث .

ثالثا — قبول التنمية :

٢/٣/١ — منذ باشرت مصر الناصرية عملية التنمية أدركت حقيقة ما ذهب اليه علماء الإقتصاد من أن الدول النامية ، بحكم انخفاض دخلها ، لا تستطيع أن تحتجز من هذه الدخول مدخرات تكفي لتحويل الإستثمارات الضخمة التي تتطلبها أي تنمية تسعى إلى تحقيق ارتفاع ملموس في تلك الدخول . ولقد تعرض الباب السادس من الميثاق لهذه الحقيقة التي أطلق عليها اسم « المعادلة الصعبة » ، ورسم لها حلا من خلال إيجاد تنظيم ذي كفاية عالية وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفاءتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الإنتاج . ولقد دلت معركة السد العالي وقناة السويس على أن جانبا هاما من ضعف الموارد المالية للدول النامية لا يرجع إلى محدودية الدخل بقدر ماهو ناتج النظام الإقتصادي الدولي الذي تتحكم فيه قوى الرأسمالية الدولية وتستلب من خلاله ثروات الشعوب المستضعفة . كذلك أثبتت معركة النفط التي خاضتها الدول النفطية في ظل الإنحصار العربي في حزب ١٩٧٣ ، مستجيبة لصيحة عبد الناصر : « يتروى العرب للعرب » أمين : أولها أن عالم اليوم لا يستمع إلا لصوت القوة ، ولا يتراجع إلا أمام بريق الإنحصار ؛ والثاني أن التعاون الصادق وفق ما تؤكده قاعدة الإعتماد الجماعي على النفس هو الكفيل بتصحيح الخلل في العلاقات الإقتصادية الدولية وبإستعادة الدول النامية لحقوقها المستتلبة ومن ثم توظيف هذه الموارد في الإسراع بمعدلات التنمية . يشهد على ذلك أن بعض الدول العربية النفطية لم تكن قد حققت استقلالها إلا قبل عدد محدود من السنوات ولكنها ، بفضل استردادها ذلك الإستقلال واستعادة السيطرة على ثرواتها ، استطاعت أن تقدم نماذج للتقدم السريع الذي طوت به قرونا طويلة من التخلف في أقل من عقد من الزمان . إن هذه الدروس التي ينطوي بها التاريخ العربي الحديث تشير إلى

أن القاعدة الأولى في تدبير الموارد المالية اللازمة للتنمية تكمن في سيطرة الدول النامية على حقوقها في مواردها الذاتية . وحتى يمكن توظيف هذه الموارد توظيفا سليما لأغراض التنمية التي تعود على الجماهير الكادحة بالعائد المرجو لابد من سيطرة قوى الشعب العاملة عليها ، الأمر الذي يؤكد حتمية الحل الاشتراكي .

٢/٣ - ونمت تأثير المجتمع الاستهلاكي الذي أقامته الحضارة الصناعية الحديثة تعرضت التنمية في العالم الثالث لثلاثة ضغوط : الأولى هو تثبيت أقلام فئات محدودة تنتمي فكريا إلى الرأسمالية الدولية وتطلع إلى حق مزعوم بمستويات استهلاك لا تتفق مع مستويات الدخل السائدة في دولها ومن ثم تنحرف بأهداف التنمية بعيدا عن الحاجات الأساسية للجماهير الكادحة بدعوى أن هذا هو الطريق للحاق بركب التقدم . الثاني هو نجاح هذه الفئات في السيطرة على الفائض الإقتصادي وحجبه عن التوجه نحو التنمية وبالتالي في تخفيض معدلات الإدخار ، لاسيما الإدخار الحكومي نتيجة لتمككها من تخفيض الضرائب والموارد السيادية بوجه عام ، نافية بذلك الزعم بأن سوء توزيع الدخل بتخصيص نسبة عالية منه لفئات مرتفعة الدخل يؤدي إلى رفع معدل الإدخار ومن ثم توفير مذكرات تكفي للنهوض بالتنمية . أما الثالث فهو الإدعاء بأن محدودية موارد الدول النامية تبرر التجاعها إلى موارد من الخارج تأتي في شكل معونات أو قروض أو مساهمات وأسمالية أجنبية ، وبذا تتحول التنمية من اعتماد على النفس إلى عملية استجداء للموارد الخارجية لا تلبث أن تلبث أن تغرق الدولة في المديونية وترهن اقتصادها بل ورايتها السياسية للرأسمالية العالمية . وهكذا تراجعت القيم الأصيلة التي دفعت الشعوب إلى خوض معارك الشرف من أجل التحرر والاستقلال لتحل سبيلها لقيم مشوهة تزين الخنوع وتفتح الطريق أمام الإستغلال . والقاسم المشترك في الظواهر سالفة الذكر هو سوء توزيع الدخل وتوجيه النسبة الغالبة منه إلى فئة محظوظة ، تستغند موارد الدولة في استهلاك بذخي وتمحجب عن الحكومة موارد كان يمكن توجيهها إلى تنمية تتفق واحتياجات الجماهير وتنحرف بأهداف التنمية عن وجهتها السليمة . وقد كان هذا بالضبط ما فعلته قوى الثورة المضادة بالشعب المصري لتورثه مديونية يتحمل عبأها دون ثمرة جناها . لذلك فإن أول خطوة على طريق الإصلاح هي تصحيح توزيع الدخل وتمكين الدولة من تعظيم الفائض الإقتصادي وتحقيق السيطرة عليه وهو ما لا يتحقق إلا برد السيطرة إلى تحالف قوى الشعب العاملة وإزاحة الفئات التي سلطتها قوى الردة عليها من المواقع التي احتلتها في إدارة شؤون الدولة . ويؤكد هذه كلة أهمية ما أجرته ثورة يوليو على تركيبة المجتمع المصري من خلال القضاء على الإقطاع وعلى الرأسمالية المستغلة وبناء قطاع عام قوى وضمان حد أدنى من حقوق لفئات قوى الشعب العاملة في المشاركة في الإدارة بدءا من وحدات الإنتاج ووصولا إلى السلطة التشريعية العليا .

٣/٣/٢ - وحتى تستقيم الأبعاد المختلفة للتنمية الواجب الأخذ بها وتكتسب بحق صفة الإستقلالية

فإن الموارد الأساسية للتمويل يجب أن تتم بالإعتماد على النفس ، مما يضعف في المقدمة استقطاب المدخرات الوطنية . إن القول بأن الدول النامية يجب أن تستسلم لضرورة الإعتماد على موارد خارجية بصورة شبه أبدية إنما هو بمثابة إصدار حكم بالتبعية الدائمة وبفقدان الثقة بالنفس ؛ فالحاجة إلى تلك الموارد يجب أن تكون في أضيق الحدود التي تتبقى بعد استقطاب أقصى قدر ممكن من المدخرات المحلية ، كما أنها تتحدد في إطار منظور يضع لها حدا نهائيا خلال ما لا يتجاوز حياة جيل على الأكثر . وإلا كان معناها أن جيلا يسمح لنفسه بالتوسع في الاستهلاك على حساب جيل يليه يرث منه عبء مديونية يضطر إلى سدادها بالإقتطاع مما يحق له من استهلاك . ويفرض هذا الإستقطاب عددا من الإجراءات لا مناص من اتباعها :

- الحد من الاستهلاك البلذخي مع التأكيد في الوقت نفسه على ضرورة توفير الحاجات الأساسية للجماهير الشعب الكادحة .
- وحتى يتحقق ذلك لابد من سد جميع المنافذ التي يتسرب من خلالها سوء توزيع الدخل . فلا عودة إلى مجتمع النصف في المائة ، كما أنه من غير المعقول أن تنمو هذه الفئة لكي تصبح خمسة في المائة لأن هذا يعني أن يزداد فقر الشرائح الدنيا العريضة لانتقاص ما يخصها من دخل يتراجع نموه بسبب حجب تلك الفئة للمنافس الإقتصادي عن التنمية .
- السيطرة على الأسعار المحلية على نحو يمكن الفئات المنتجة من تدبير حاجاتها الأساسية عن طريق التناسب بين معدلات الأجر النقدية وبين قيم تلك الحاجات ، فيما يتجاوز ما تتولى الدولة توفيره بشكل مباشر ، ويعمل في الوقت نفسه على تعظيم العائد مما قد يحتاج لأغراض استهلاكية أخرى وتعبئته في فائض تسيطر عليه الدولة وتوجهه إلى التنمية .
- إعادة تنظيم الجهاز المصرفي لكي يصبح قادرا على تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الإستثمار المنتج . ويعني هذا على وجه الخصوص القضاء على عدد من الظواهر التي أدت إلى تبديد تلك المدخرات ، ويتضمن هذا إيقاف تيار المضاربات العقارية والتجارية ، والعودة إلى تخصيص الجهاز المصرفي لسد الثغرة التي نفذت من خلالها إلى الإقتصاد المصري بنوك أجنبية تستنزف مديراته ومعها ما يوازنها من العملات الأجنبية التي تشتد حاجة الدولة إليها ، ثم اتخاذ موقف حاسم من احتمال تكرار ظاهرة تأخذ ثوب شركات توظيف الأموال التي لعبت دورا خطيرا في « إساءة المدخرات » بقيامها بتحويلها عن الغرض الأساسي لها وهو بناء أصول رأسمالية إنتاجية وتوجيهها إلى استخدامات قصيرة الأجل سريعة الربح بدعوى المشاركة « الحلال » وسعي إلى استئراج صغار المدخرين بل وكبارهم أيضا . بالمقابل تجرى إعادة تنظيم الجهاز المصرفي على نحو يعيد هذه العمليات ذات الطبيعة الجاهزة إلى البنوك التجارية حيث تخضع لتوجيهات البنك المركزي المسؤول عن الإشراف على تنفيذ السياسة الإئتمانية التي تحددها للخطوة ؛ وتقوم الدولة في الوقت نفسه بتطوير الأنوعية الإدخارية القادرة

على تعبئة المدخرات ، وتطوير الأجهزة المصرفية التخصصية التى تتسلم تلك المدخرات ثم توجيهها إلى الإستخدامات الإستراتيجية المقررة فى الخطة .

● إتباع سياسة مالية فعالية يتم بموجبها توفير القدر الكافى من الموارد السيادية لمواجهة متطلبات الإنفاق على الخدمات العامة وتوفير قدر من المدخرات يكفى لتمويل الإستثمارات الضرورية لتسريع التنمية دون الوقوع فى فخ المديونية الذى تزايدت خطورته خاصة بعد أن فتح الباب أمام صندوق النقد الدولى لكى يفرض وصفاته الرديئة ويحد من سيادة الدولة على اقتصادها ومن قدرتها على المضى فى طريق التنمية . ومن خلال هذه السياسة يتحقق أيضا تعديل توزيع الدخل على النحو المطلوب .

● إنشاء قطاع عام قوى ، يؤدى دوره المزودج فى تحقيق التنمية واستقطاب الفائض الإقتصادى وتوجيهه إلى تلك التنمية .

● تعظيم العائد من التبادل الدولى وذلك من خلال رفع موارد الدولة من عائداتها التصديرية وتقليص ما تتحملة من أجل استيراد احتياجاتها ليس فقط بتعديل كميات التصدير والإستيراد ، بل وأيضا السعى إلى تصحيح أسعارها . إن الخلل فى هيكل العلاقات الإقتصادية الدولية هو الذى سمح للرأسمالية الصناعية بأن تستنزف موارد العالم الثالث وتمتص فائضه الإقتصادى لتعيده إليه فى شكل قروض تستولى من خلالها على مزيد من ذلك الفائض ، وما درس النفط ببعيد . إن هذا يؤكد أهمية الدور الذى ذكرناه أعلاه عند الحديث عن أبعاد الإعتماد الجماعى على النفس والذى يجب أن تؤدبه مصر بالنسبة للوطن العربى بوجه خاص وللعالم الثالث بوجه عام . إن أهم أركان الإعتماد على النفس هو قدرة الدولة على تعظيم فائضها الإقتصادى وعلى توجيهه إلى التنمية .

٢ / ٣ / ٤ — فإذا قامت الدولة بتعبئة المدخرات المحلية فمن المحتمل أن تبقى هناك حاجة إلى مزيد من الموارد التى يلزم توفيرها من الخارج ، ويتوقف حجم هذه الموارد على مدى تجاوز حجم الإستثمارات التى تستهدفها الخطة بالقياس إلى الحد الأقصى للمدخرات التى يمكن تعبئتها والذى يصعب تجاوزه دون النزول بالإستهلاك الحالى عن المستوى الذى يمثل نصيبا عادلا للجماهير فى التمتع بثمار التنمية والشعور بعائد لمساهمتهم فيها دون اسراف أو بذخ . وبهذا يتم حل الشق الأول من المعادلة الصعبة وهو التوفيق بين احتياجات الإستهلاك الحالى وضرورة تعظيم القدرة على الإدخار الموجه إلى زيادة الدخل عن طريق الإستثمار . أما الشق الثانى الذى يقضى ببلوغ الإستثمار حدا يساعد على تسريع النمو ورفع الدخل المستقل فإنه يجرى التعامل معه على أساس تعظيم معدلات النمو على الأجل الطويل لا القصير ، فقد ثبت أن العمل على رفع معدلات النمو فى الأجل القصير يمكن أن يتحقق بإعتماد كبير على الموارد الخارجية التى قد تنفد فى البداية حينما لاتكون مديونية الدولة كبيرة إلى حد يضعف جدارتها الإئتمانية . غير أن الإستمرار فى هذا الأسلوب بعض الوقت يترتب عليه أمران : الأول أن تزايد المديونية الخارجية يضعف

الثقة في قدرة الدولة على السداد وبالتالي يجعل رأس المال الخارجى يحجم عن الإستمرار في التدفق بالمعدلات اللازمة للمحافظة على معدلات النمو المرغوبة وهو ما يعزز مشاعر التخوف لديه . الأمر الثانى هو أن إرتفاع معدلات المديونية نتيجة تراكمها سنة بعد أخرى ينشئ قدرا متزايدا من التزامات خدماتها ، وهو ما يتطلب إقطاع قدر أكبر من مدخرات الدولة لخدمة المديونية وحجبها بالتالى عن الإستثمار وهو ما يؤدى ايضا إلى تراجع معدلات النمو على الأجل الطويل . إن مشكلة المديونية تكمن في أن الدول المستدينة تنظر إلى الموارد الخارجية على أنها معين لاينضب ولا يجب أن ينقطع ، دون إعتبار لما يترتب على تراكمها من حد لامكان استمرار الإعتماد عليها . والأخطر من ذلك أن الجهد الذى تبذل للوصول إلى حل لهذه المشكلة تقوم على منطوق تعديل الظروف بما يساعد على الإستمرار في الإستئدانة وليس على التخلص من ضرورة الإعتماد عليها ، ولو في أجل منظور . وقد استغلت الدول الدائنة هذه النظرة القاصرة لتشتط في فرض شروط الإقراض والإستثمار المباشر وهو ما عجل بتصعيد مشكلة المديونية وزيادة حدتها . من جهة أخرى تساق دعوة مضللة يبرر من خلالها تزايد الإعتماد على التمويل الخارجى وهى أن الموارد الخارجية يجب قصرها على ما يلزم لتمويل مشروعات محددة تثبت قدرتها على سداد ما يترتب على ذلك التمويل من أعباء خارجية . إن هذا قد يبدو مقبولا بمعنى تجنب استخدام الموارد الخارجية مباشرة لأغراض الإستهلاك لا الإستثمار . غير أن المحصلة النهائية واحدة في الحالتين من حيث التأثير على الإقتصاد الوطنى بمعنى أن الموارد الخارجية هى في الحالتين بديل للإدخار المحلى . فإذا أدت قدرة المشروعات المذكورة على اجتذاب موارد خارجية إلى تراخ في جهود تعبئة المدخرات المحلية - وهو ما يحدث في معظم الأحوال - فإن أثرها يعادل في الواقع تأثير الإستئدانة من أجل تمويل الإستهلاك مباشرة .

٢/٣/٥ - إن الإعتبارات السابقة تشير إلى ضرورة الحذر في الإعتماد على الموارد الخارجية بمحمة استكمال الأموال اللازمة لتغطية الإستثمارات التى تحتاجها التنمية . وهى توضح المنهج الواجب إتباعه :

● تحديد حجم الموارد الخارجية اللازمة على مدى حياة جيل (٢٥ سنة) بحيث تصل الدولة إلى نقطة تستطيع بعدها الإعتماد على مواردها الذاتية مع توفير القدرة على خدمة أعباء موارد خارجية اضافية تحتاجها لأغراض محدودة .

● إعطاء الأولوية للموارد غير المشروطة ، وهو مايعنى تفضيل الموارد التى تأتى من مصادر متعددة الأطراف ، نظرا لأن المصادر الثنائية - لا سيما تلك التى تنتمى إلى الدول الرأسمالية المستغلة - تكون عادة مصحوبة بضغط سياسية . وتلى هذه المصادر فى الأولوية تلك التى ترد من دول صديقة بشروط خالية من الإستغلال ، ويدخل في هذا ماتقدمه الدول العربية والإشتراكية خالية من شروط تمس سيادة الدولة .

● العمل قدر الإمكان على الإستفادة من الموارد الأكثر نيسورا من حيث شروطها الإقتصادية ؛ وتأتى

في مقدمتها الإعانات غير واجبة الرد يليها القروض الميسرة ، لاسيما من حيث سعر الفائدة وفترات السماح . وفي كل الأحوال تراعى الشروط السابقة ، بمعنى ألا يصاحب ذلك تراخي في تعبئة المدخرات المحلية أو في العمل على تقليص الإعتماد على هذه الموارد في أجل منظور ، وأن تعطى الأولوية للمصادر متعددة الأطراف والثابتة غير المشروطة .

- قصر الإعتماد على رأس المال الأجنبي في أضيق الحدود الممكنة . ونظرا لما يحيط به من اعتبارات خاصة فإننا نفرّد له بندا خاصا .

٢ / ٣ / ٦ — إن رأس المال الأجنبي يستتر تحت دعوى ضرورة توفير ما يسمى بـ « المناخ الإستثماري الملائم » للمطالبة بإجراء تعديلات جوهرية على النظام الإقتصادي للدولة على نحو يغلب سلطات الفئات الرأسمالية ويعطيها حق معاملة الفئات العاملة الوطنية على نحو يؤدي إلى استغلالها من أجل تنظيم وحيمة رأس المال . وحتى لو تمت الإستجابة لهذه المطالب المجحفة فإن رأس المال الأجنبي لا يقد بالأحجام التي يؤمل فيها . وهو حين يرد فإنه يضع شروطا تذهب بمجوداه وتحيله إلى أعباء تأكل ثمار التنمية بدلا من أن تضيف إليها . فهو عادة يطالب باعفاءات ضريبية تاركا الأعباء الضريبية لتقع على كاهل القوى العاملة وعلى المشروعات الوطنية بينما يطالب بتحسين المرافق التي لا بد أن تنشئها الدولة وتولها من الموارد السيادية التي لا يسهم فيها . وهو عادة يحتفظ لنفسه بحق اختيار المشروعات التي يقبل على الإستثمار فيها وبالتالي فإنه ينتقى المشروعات الأعلى وحيمة تاركا ما عداها إلى رأس المال الوطني ، عاما كان أم خاصا . ويعنى هذا تقليص الفائض الإقتصادي المحلي وضعف القدرة الذاتية على تمهيل التنمية ، وبما يزيد من الصعوبات التي تترتب على وفود رأس المال الأجنبي إنه يسعى في الغالب إلى الإستفادة من الإمكانات التي يوفرها السوق المحلي ، ولذلك فانه قلما يعنى بزيادة القدرة التصديرية للدولة إذ يتعارض هذا مع مصالح أصحابه لأنه يعرض مشاريعهم الخارجية لمنافسة لا يرغبون فيها ، كما أنه يعنى ضرورة الإهتمام برفع الكفاءة الإنتاجية وهو ما يرفضوه . فهم يؤيدون إقامة مشروعات تنطلق من مبدأ الإحلال محل الواردات ، وهو المبدأ الذي أثبتت تجارب الدول النامية المختلفة أنه يؤدي إلى طريق مسدود . فضلا عن ذلك فإن التركيز على معدلات الوحيمة العالية يعنى في الغالب توجيه الإستثمارات بعيدا عن متطلبات توفير الحاجات الأساسية للجماهير التي لا تتميز بارتفاع وحيمتها ، ولذلك فان إعطاء وزن كبير لرأس المال الأجنبي ينحرف بأهداف التنمية عن وجهتها الصحيحة . ثم إن تركيز أصحابه على الوحيمة عن طريق رفع السعر لا رفع الإنتاجية يدفعهم إلى المطالبة باحتكار السوق المحلي ، ليعيقوا بذلك عنصرا آخر من عناصر الإستغلال يؤدي إلى استنزاف من الموارد المحلية وتخفيض للدخول الحقيقية للمستهلكين . وإذا كانت القروض الأجنبية قد ثبتت خطورتها عندما تقترب بأسعار فائدة مرتفعة ، فإن خطورة رأس المال الأجنبي تكون مضاعفة لأنها تطالب بعائد يفوق تلك الفائدة . قد يقال أن رأس المال يتميز عن القروض بأنه لا يتطلب تحمل أعباء سداد أصله في الأجل المتوسط على عكس القروض . غير أن فارق

العائد قد يفوق في أثره قيمة الأقساط التي يتوجب سدادها في حالة الإقراض ، ثم هو يستحق تدفقا مستمرا من العائدات يتعرض للتزايد بتحسين الرقعة - كما هو مفروض - لا التناقص على نحو ما يحدث بالنسبة للقروض التي تتناقص خدمتها مع سداد جانب منها إلى أن ينتهي عبؤها في أجل محدود . أما رأس المال الأجنبي فيظل عبؤه قائما طالما بقي ، فإن قرر إنهاء نشاطه طالب بالخروج بكامل قيمته في لحظة معينة وهو ما يحدث ضغطا مفاجئا على موارد الدولة من العملات الأجنبية . إن مساهمة في مشروع عمره الانتاجي عشرين سنة مثلا وعائلته السنوى يبلغ ٢٠ ٪ تؤدي الى سداد قيمتها خمس مرات ، مرة كل خمس سنوات ثم مرة خامسة عند تصفية المشروع . ولو أن المشروع جرى تمويله بقرض تبلغ فائدته (جدلا) ٢٠ ٪ بفترة سماح خمس سنوات لم تسديد القرض وفوائده بأقل من ثلاث مرات ونصف المرة على مدى العشرين عاما . وتقرن عملية سداد استحقاقات رأس المال الأجنبي بشروط على حرية التحويل الى نقد أجنبي تضع قيودا على سياسة سعر الصرف . ان هذه الأعباء جميعا توضح حجم المخاطر التي تحيط بافساح المجال لرأس المال الأجنبي ومدى خطورة الدعوى التي تقيس جدارة السياسات الاقتصادية بقدرتها على تهيئة الظروف المناسبة لاجتذاب رأس المال الأجنبي . يبقى هناك بعدان آخران هما الموقف من رأس المال العربي ، وما ينسب الى رأس المال الأجنبي من قدرته على نقل التكنولوجيات المتطورة التي يتعذر الحصول عليها بدونه . وسوف نعالج هذين البعدين في الفقرة التالية .

رابعاً - البعد التكنولوجي :

١ / ٤ / ٢ - أصبح من الأمور الثابتة أن ما يميز عصرنا الحالي هو كونه يشهد ثورة تكنولوجية جديدة مازالت في مراحلها الأولى ؛ ويعني هذا أنها سوف تعيش معنا بالضرورة على مدى حياة أكثر من جيل ، وسوف تصحبها تطورات كبيرة في مختلف جوانب الحياة تتجاوز الأبعاد المادية التي تتجسد فيها مبتكرات العصر لتتحول الى نوع جديد من الحضارة لم تشهد له البشرية مثيلا من قبل . وخلال العقدين السابقين اهتمت أطراف عديدة ، خاصة المنظمات الدولية ، بما يسمى « قضية نقل التكنولوجيا » ، وهي قضية اختلطت فيها المفاهيم وتفاوتت حولها الآراء ، الى أن بدأت تتبلور أخيرا في عدد من المسلمات :

● أن القضية الأساسية ليست هي المنتجات المادية التي تتمخض عنها التطورات التكنولوجية ، أو ما يسمى بـ « التكنولوجيا الصلبة » ، إنما هي « التكنولوجيا الطرية » أى القدرات المعرفية البشرية التي توصلت الى انتاج تلك المنتجات المادية .

● ان التطور التكنولوجي يتأثر بالبيئة التي يحدث فيها ولذا فهو يسعى إلى توجيه اهتماماته نحو ما يتفق وتركيبه الموارد المتاحة وإلى ما يتناسب مع المستويات الثقافية السائدة . وبالتالي فإن ما يصلح في

مجتمع معين لا تمتد صلاحيته تلقائيا الى ما عداه ، ومن هنا ظهر مصطلح آخر هو « التكنولوجيا الملائمة » . وبالتالي فان النقل لا يجب أن يكون آليا ، بل يحتاج الى تصرف بما يعنى « تطويع التكنولوجيا » لتلائم الظروف البيئية الجديدة التى يراد النقل اليها .

● وعصلة الأمرين السابقين ان ما يجب تحقيقه هو « استيعاب التكنولوجيا » أى توفير ذلك القدر من المعرفة الذى يستطيع تفهم ما يجرى في باقى العالم ثم التوصل إلى نظير له يلائم البيئة المحلية .

● ونظرا لأن التطور التكنولوجى لا يزال فى حركة مستمرة فإن استيعاب ما تم ومحاولة تطويعه محليا يعنى الوقوف عند نقطة سرعان ما يتجاوزها العالم الخارجى مما يعنى الاستمرار فى حالة تخلف من نوع جديد تأخذ شكل بقاء المجتمع متأخرا عن المراحل الأولى للتطور وعاجزا بالتالى عن الاسهام بنصيب فى التطور يؤمله مرحلة تبادل المعرفة التكنولوجية مع الآخرين ، والفرصة تظل قائمة للوصول إلى هذا المستوى نظرا لأن كثيرا من الفروع المستحدثة لا تزال فى بدايتها وتحتل الكثير من الإضافات ، بل ان التطور بطبيعته يفتح آفاقا واسعة أمام طرق أبواب جديدة لم يجترها آخرون بعد .

● وحتى يتحقق ذلك لابد من تغير جذرى فى مناهج التعليم وسياساته . فالوصول الى قدرات ابداعية يحتاج الى تطوير التعليم فى اتجاهين : أحدهما هو تطوير العلوم الأساسية ، والثانى هو التركيز على فروع معينة من العلوم التطبيقية التى يخطط للإستفادة من المتخصصين فيها فى عدد من المجالات التى تتجه التنمية إليها .

● والمشهد كذلك ان دور الدولة فى الدول الرأسمالية يتزايد رغم قيام القطاع الخاص ، خاصة الشركات عابرة الجنسية ، بدور هام فى البحوث المؤدية للتطوير . فالتوجه نحو التسليح المتطور ، بما فى ذلك الصواريخ والأسلحة النووية ، ونحو غزو الفضاء وإطلاق الأقمار الصناعية ، وما تبع ذلك من تطورات لا حصر لها فى كثير من الفروع المدنية ، والجهود التى تبذل من أجل ترشيد استخدام الطاقة والبحث عن بدائل للطاقة ، انما تمت بتدخل حكومى مباشر وتمويل من الموارد العامة ، الى حد أصاب ميزانيات عدد من الدول ، فى مقدمتها الولايات المتحدة ، بعجز كبير تقبلته شعوبها وعملت على تحميل باقى العالم نتائجه لكيلا تفقد قصب السبق الذى يكاد يفلت منها . ولم نسمع عن صوت واحد فى تلك الدول المناذية بالحرية الاقتصادية يطالب بتحويل محطة أنجاث هيوستون مثلا الى القطاع الخاص بدعوى ان القطاع العام هو قطاع فاشل بطبيعته !

● وهكذا تحول التطور التكنولوجى الحديث الى جهد مجتمعي منظم ، ولم تعد آفاهه قاصرة على تنمية بعض فروع النشاط الاقتصادى . بل لعل أهم ما يميزه انه تجاوز الحدود التقليدية التى تميزت بها الثورات التكنولوجية التى كانت توصف بأنها «ثورات صناعية» لكى تغزو كافة القطاعات ، بما فى ذلك الزراعة التى تقف اليوم على أعتاب آفاق جديدة ، والخدمات التى كانت تعتبر الملاذ الأخير لمن لا يجد له مكانا فى الصناعة أو حتى فى الزراعة التقليدية .

لم تعد التكنولوجيا اذن ظاهرة جزئية تصنف بها الدول بين آخذة بالحديث وأخرى قابعة بالقديم ، ولم يعد مقياس النمو المادي هو عملية التحديث التى وصفها البعض بأنها دعوة الى التفرغ ، تورث التبعية الفكرية وتطمس الهوية الذاتية ، بل أصبحت ضرورة بقاء ومقياس ارتقاء . وهى بهذا تمثل تحديا حضاريا يؤكد صدق مقولة ان « التنمية للناس وبالناس » ، فهى لا تكون الا بمقدار مايتاح للبشر لكي يدعوا ويعملوا الفكر من أجل رسم مستقبل حياتهم ، لكي يعيشوا مستقبلا هو من صنع أيديهم . وهكذا فإن الهدف الذي يجب على الدولة ان تضعه نصب عينها في هذا المجال ليس هو التفات على نتائج فكر الآخرين سعيا للحصول على ما طوروه وفقا لاختياراتهم هم ، بل هو ان تتخذ من الإجراءات وتتبع من السبل ما يجعلها تسهم بصورة ايجابية في بناء مستقبل البشرية .

٢ / ٤ / ٢ — من هذا المنطلق فان القضية التى تثار دائما في مجال اختيار الفن الانتاجي الملائم عند مناقشة استراتيجية التنمية لا يجب أن تتوقف عند مفاضلة بين فنون تختلف في نسب استخدامها لعوامل الانتاج الرئيسية وهى العمل ورأس المال وإنتقاء تلك التى تكثف من استخدام العنصر الأكثر وفرة وتقتصد في الحاجة إلى العنصر الأكثر ندرة ، واستخلاص النتيجة التى تعمم على معظم الدول النامية وهى أن عليها أن تنتقى الأساليب الانتاجية الأكثر اعتادا على العمل والأقل احتياجا لرأس المال ، إن هذه النظرة قد تبدو واقعية في لحظة معينة ؛ غير أن الوقوف عندها يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات لها دلالات خطيرة بالنسبة لمستقبل التنمية ، فصندوق النقد الدولي مثلا يسوقها على سبيل التدليل على ضرورة تعديل الأسعار النسبية لكل من العنصرين برفع سعر العنصر الأكثر ندرة لتقليل الاعتماد عليه ، وخفض سعر العنصر الأكثر وفرة لترتفع معدلات استخدامه . ويعنى هذا العمل على رفع سعر الفائدة على رأس المال وخفض الأجر الحقيقي للعمل ، ومن هذا تتلو النصائح الأخرى التى تشمل إلغاء دعم السلع الأساسية وتخفيض سعر الصرف وهو ما يؤدي - مع غيره من الإجراءات الأخرى التى ينادي الصندوق بها - إلى رفع الأسعار المحلية مضيفا بذلك مزيدا من الانخفاض في الأجور الحقيقية ، حتى ولو ارتفعت قيمها النقدية طالما أن الارتفاع لا يلاحق ارتفاع الأسعار . ورفع سعر الفائدة ينطوي ضمنا على رفع لمعدلات الأرباح التى تحدد بالمقارنة بأسعار الفائدة وهو ما يعنى الدعوة ضمنا إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح العمل . إن الموقف من هذه القضية يجب أن يقوم على أساس ما أشرنا إليه من ضرورة معالجة التنمية من منظور بعيد المدى ومن ادخال جانب تنمية الموارد في ذلك المنظور . ففى المدى البعيد لابد من العمل على زيادة رأسمال الدولة لأن هناك حدودا لما يمكن تحقيقه عن طريق الاستعاضة بالعمل عن رأس المال ولا بد في النهاية من زيادة هذا الأخير لكي يفتح فرصا أكبر لتوظيف اليد العاملة المتزايدة . غير أن الأهم من ذلك أنه في الأجل الطويل سوف يشهد العالم تغيرات جذرية في الأبعاد التكنولوجية ترسم حدودا جديدة لكل من التخلف والتقدم . إن التأكيد على ضرورة اختيار الفنون الانتاجية المعظمة لفرض العمل لا يعنى أن تستبعد الأساليب التكنولوجية المتطورة بدعوى إنها أكثر

اعتمادا على رأس المال . إن هذه الأساليب تضيف إلى فرص العمل من عدة نواحي . فهي تضيف إلى قاعدة الموارد منزلة بذلك واحدا من أهم عوائق التنمية ، وترفع إنتاجيتها بما يسهم بطريق غير مباشر في رفع إنتاجية العمل ومن ثم أجره الحقيقي . وبحكم شمولها لمختلف فروع الانتاج فإنها ليست بالضرورة قاصرة على الأساليب كثيفة الاستخدام لرأس المال ؛ فكثير من الفروع التي جرى توطيئها في جنوب شرق آسيا إنما قامت هناك على أساس توفر اليد العاملة الرخيصة . ويؤكد هذا ما سبق ذكره من أن المهم في معالجة التكنولوجيا هو تطويعها لظروف البيئة الخاصة وهو ما يقضى بالإسهام المباشر في تطويرها وإستيعاب ما يلزم لها من معرفة . وما يضيف إلى أهمية هذه الاعتبارات أن هذا التطوير ضرورى من أجل اكتساب القدرة على إنتاج المعدات الرأسمالية إذ بدونها تظل الدولة تحت رحمة الدول الصناعية التي تحتكر إنتاجها ، والتي تفرض أنواعا من المعدات لاتتلاءم بالضرورة مع الظروف المحلية .

٢/٤/٣ — من كل ماتقدم فإن الموقف من قضية التكنولوجيا يتحدد فى الآتى :

- إن التكنولوجيا ليست مجرد سلعا تشتري ممن أعملوا فكرهم فى إنتاجها وإنما هى الفكر والمعرفة القادران على إنتاج تلك السلع وغيرها .
- والمرحلة المقبلة ستظل تشهد تطورات عديدة فى مختلف الفروع ، وهو ما يفسح المجال أمام كل من يجتهد فى إعمال الفكر واكتساب المعرفة لكى يشارك بنصيب فيها .
- هذه المشاركة لا تعنى أن تسأل كل دولة عن المشاركة فى جميع الفروع فى وقت واحد ، بل عليها أن تختار تلك المجالات التى تتفق مع يمتها والتى تستطيع أن تبدع فيها . فهى بهذا تنشئ قاعدة تستطيع منها أن تحصل على شروط أفضل لتبادل ما تنتجه مع ما تحتاجه .
- ولتميز هذه القدرة التبادلية فإن المشاركة المذكورة يجب أن تكون أحد أركان الاعتماد الجماعى على النفس ، وهو ما يفرض على العالم العربى تخطيطا مشتركا من أجل الاتفاق على قواعد لتقسيم العمل فى هذا المجال بما يزيد قدرته وقدرات دوله على تغطية أكبر قدر ممكن من الاحتياجات بمجهود ذاتية . ويحدد هذا دورا خاصا لمصر تجاه شعبها وتجاه أمتها العربية .
- وحتى تتوفر المعرفة اللازمة يجب إتاحة الفرص أمام كل شعوب المنطقة لنيل الحظ الكافى من التعليم لتمكين من الإسهام فى بناء تكنولوجيا ملائمة وإحسان إستخدامها . ويعنى هذا أن قضية مجانية التعليم ليست مجرد قضية اجتماعية تنفى عن الإنسان حرمانا من حق له بسبب الفقر ، بل هى ضرورة موضوعية تفرضها حاجة المجتمع . وعلينا أن نتذكر درس حرب ١٩٦٧ وما أعقبها من إهمام برفع المستوى التعليمى للهجندين لكى يتحقق بهم نصر ١٩٧٣ الذى لعب فيه سلاح المهندسين دورا لا يقل أهمية عن الدور الذى قام به المقاتلون . ويترب على هذا رفض المحاولات التى تنادى بتخلى الدولة عن مسؤوليتها عن التعليم العالى عامة ، والتعليم التكنولوجى بوجه خاص وتركه لمن

يستغل ليقدمه إلى من يستطيع أن يدفع الثمن .

● ومن نفس المنطلق فإن قضية التعليم لا يجب أن يتمحور النقاش بشأنها حول المجانية، فهذا أمر محسوم بالضرورة التي أوضحناها أعلاه . والقضية الجوهرية هي محتوى التعلم وأسلوبه . فالمحتوى يجب أن يعم فيه برفع مستوى العلوم الأساسية والتعمق في العلوم التطبيقية خاصة تلك التي تتعلق بالمجالات التي تتجه إليها التنمية . من جهة أخرى فإن هذا يتطلب توجيه عناية خاصة للمعلم وتطوير قدراته بصورة مستمرة . إن مشكلة استمرار التطور التكنولوجي في العصر الحالي تكمن في « سرعة تقادم » العنصر البشري بمعنى أن ما يكون الفرد قد حصله من معرفة خلال مرحلة التعليم سرعان ما يصبح متخلفاً وهو بعد في منتصف حياته العملية . وأخطر صور هذا التقادم هو ما يتعرض له المعلمون ، وما لم تحر إعادة تأهيلهم فسوف يصبحوا عاجزين عن تلقين تلاميذهم ما يستجد في المعرفة العلمية .

● ونفس الأمر ينطبق على القيادات الوسطى التي تمثل عنصراً حاكماً في عملية التنمية . فهذه القيادات هي المسؤولة عن توجيه الدفوعات الجديدة من الشباب الذي يلتحق بالعمل ، وما لم تكن مستوعبة لما حصله هؤلاء الشباب من علوم حديثة وتوجيههم بمقتضاها فلن تكون قادرة على أداء ما تتطلبه مواقعها من مسؤولية ، وبفضي هذا بالأخذ بأسلوب التعليم المستمر حتى يتمكن العاملون من التدرج في الوظائف مع المحافظة على مستوى كفاية مرتفع يسمح لهم بالتعامل الراعى مع الإيقاع السريع للتغير التكنولوجي .

٢/٤/٤ — إن الدور الخطير للتطور التكنولوجي الحديث قد تضاعف منذ أن تحول إلى أداة فاعلة في التحول الإجتماعي الذي سهرت على تحقيقه قوى الردة في مصر ، والقوى الرأسمالية الناشئة التي تسعى إلى التسلسل إلى مواقع القيادة ، وهو ما حدث في دول العالم الثالث بوجه عام . فتحت ستار البعدين للماديين لعملية التنمية : التحويل والتكنولوجيا ، بدأت حملة الترويج لوفود رؤوس الأموال الأجنبية . فالتكنولوجيا طلسم لا يفك أسرارها إلا من صنعوه ، وحتى تكون التنمية جذرية بالاعتبار فإن الساعين اليها عليهم أن يسلموا هؤلاء قيادها ليوصلوها إلى الأخذ بالحديث الذي لا سبيل إلى بلوغه بمجهود ذاتي لأن تكلفة البحث والتطوير باهظة ، ولا داعي لإضاعة مال محدود لا يكاد يفي بحاجة الإستثمار على أمر لا تتوفر له القدرات البشرية المحلية طالما أن هناك من هو مستعد لأن يأتي بثأر معرفته بل ويأتى يشارك في رأس المال الذي هو عزيز المال ، وهكذا يضرب عصافير بحجر كواحد : مزهد من التحويل ومزهد من المعرفة التكنولوجية . غير أن الحجر لا يصيب العصافير بل يجعلها تفر ، فلا يجد أمامه ما يصيبه سوى رأس صاحبه . فالسلسل يعضى كالآتي :

● حتى يتم « اجتذاب » (!) رأس المال الخارجي والمصحوب بتكنولوجيا مرغوبة لابد من توفير المناخ

الإستثمارى الملام . وأحد أعمدة هذا المناخ رأس المال المحلى الخاص الذى يقبل ذاك التعامل معه .

- وطالما أن الأجنبى هو الذى يأتى بالمعرفة فإنه هو الذى يتحكم فى وضع المواصفات : للمشروع ، وللتكنولوجيا التى يسمح بنقلها ، ولتقدير حجم وقيمة الإسهام الأجنبى بما فى ذلك تقديره الخاص لما يتفضل به من معرفة تظل أسرارها فى يديه ، ومن أجور للخبرات التى تتولى الإدارة والتى تسير الإنتاج ، ومن عائد مقابل هذه « الخدمات » ومقابل ما يقدره لمشاركته كقيمة رأسمالية ، وشروط تحويل هذه العائدات اليه بغض النظر عما تأخذ به الدولة من إجراءات لحماية اقتصادها المحش وللمحافظة على وضع عملتها الخارجى . وهو الذى له حق الإشراف على عملية التسويق ، وهو فى الغالب تسويق داخلى مما يعنى المطالبة بميزة احتكارية يتحمل عبأها المواطنون . وهو يطالب كذلك بحق تعيين وفصل الأهدى العاملة الوطنية وتحديد أجورها والإشراف على تدريبها ومن ثم تحويل ولائها له ، محدثا إنقسامها بينها وبين باقى القوى العاملة الوطنية .

- وفى الغالب تكون التكنولوجيات المطلوبة من نتاج الشركات الضخمة عابرة الجنسيات لأنها التى تهيمن فى عصرنا الحالى على مقاليد التطور التكنولوجى . وقد أتقنت تلك الشركات وسائل السيطرة على أنظمة الحكم وأساليب شراء الذمم ، حتى فى الدول المتقدمة ذاتها ، وهو ما تنطق به سلسلة الفضائح التى تنشر كل يوم حول ممارساتها السيئة .

- وبعد اقامة المشروع تتوالى موجات من الإستنزاف ، تبدأ فى شكل ظهور الحاجة إلى استيراد مستلزمات لإنتاج يحتكر رأس المال الأجنبى إنتاجها ويفرض استخدامها وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيرادها لتحصل بذلك على أولوية تتقدم على الإحتياجات الأساسية وألا تعطل الإنتاج وتحقق خسائر يتصل رأس المال الأجنبى من تبعاتها . ثم هناك أيضا قطع الغيار التى تزايد الحاجة اليها مع مرور الوقت ، وهو ما يفرض على الدولة المحافظة على علاقات خاصة مع مصادر رأس المال الأجنبى وإلا تعرضت قطاعاتها الأكثر تطورا إلى التوقف .

وهكذا يبدو « كشف الحساب » مثقلا فى جميع جوانبه : الإقتصادية والمالية والسياسية والإجتماعية :

- فعلى الجانب الإقتصادى تزايد التبعية للنظام الرأسمالى العالمى عند قمته وهى عابرات الجنسيات .
- وتعجز المتغيرات الإقتصادية عن اظهار نمو حقيقى لأن المحصلة مدينة فى معظم جوانبها ، والفروع التى يفد اليها رأس المال الأجنبى وما يصحبه من تكنولوجيا تضعف روابطها مع الإقتصاد الوطنى اللهم من حيث استغلال بعض العناصر المحلية الرخيصة (مواد أولية أو عمالة) .
- وعلى الجانب المالى تزايد الأعباء التى يتوجب تدبيرها بعمليات أجنبية تفتاقم مشكلة ميزان المدفوعات بدلا من أن تحل . وقد بات من المؤكد أن صور الإستنزاف التى يمارسها الإستعمار

الحديث قد تطورت من مجرد الإعتماد عليه في استيراد الإحتياجات السلعية المتزايدة إلى حاجة متنامية إلى مايقدمه من « خدمات » تحت ستار التكاليف على ما يكتو به من معرفة تكنولوجية .

● وعلينا أن نتذكر « النموذج البرازيلي » الذي ابتدع الإنفتاح على التكنولوجيا لينشئ اقتصادا حديثا ، بل وعاصمة جديدة (برازيليا) بأموال وتكنولوجيات أجنبية ؛ فإذا المعين ينضب بعد حين لتبتلع عائدات المساهمات الرأسمالية الأجنبية كل تدفق جديد لرأس المال الأجنبي فلا تجد البرازيل أمامها سوى الإستسلام للمديونية الأجنبية وتصبح أكبر مدين بين دول العالم الثالث .

● وعلى الجانب السياسى يصبح على الدولة أن تراجع مواقفها من الدول مالكة المال والتكنولوجيا حتى لا تفقد رضاها ، ولو اقتضى الأمر الرضوخ لما تتخذ من مواقف معادية للقضايا القومية أو ما تشترطه من تأييد لها في المواقف من قضايا عامة ودولية على نحو قد يتعارض مع الإرادة الحرة للدولة ومع مصالحها الذاتية .

● وشيئا فشيئا تفقد الدولة سلطتها على سياستها الاقتصادية وتعطى مزيدا من الأولوية لمصالح رأس المال الأجنبي على مصالحها الاقتصادية الكلية خاصة اذا أدت المشاكل الاقتصادية المتفاقمة الى اطلاق صندوق النقد الدولى برأسه حاشرا أنفه في كل صغيرة وكبيرة من شؤون الدولة ، لينفذ مخططات قوى الاستعمار الحديث التي تهيم على أموره وعجبا لدولة يعلن تحالف رجال الأعمال من المواطنين والأجانب جهارا مطالبه ويقرر في وقاحة بالغة مدى رضائه عن أو اعتراضه على ما تتخذه الدولة من سياسات .

● وعلى الصعيد الاجتماعى تقوى شوكة الفئات التى تميل لاستدعاء رأس المال الأجنبي وتجد ما يأتى به من تكنولوجيات ، ويزداد التضاد بين مصالحها ومصالح المجتمع وتنجح في السيطرة على زمام الأمور فيه ، منمنشة تحالفا بينها وبين الرأسمالية العالمية ، لتحتذى بسلطانها . وفي سبيل المحافظة على هذا التحالف غير المشروع تتخذ الرأسمالية المحلية موقفا مناهضا لكل ما يساعد على انشاء قاعدة تكنولوجية محلية . وما الموقف المعارض لجانية التعليم والساعى إلى سيطرة القطاع الخاص عليه ، لاسيما في جوانبه التكنولوجية المتقدمة ، الا تعبيرا صريحا عن مدى الروابط التى تشد الرأسمالية المحلية الى كل ما من شأنه الحد من سلطة قوى الشعب العاملة .

٥ / ٤ / ٢ — في ضوء ماتقدم نجد ان الميثاق كان محقا عندما قرر ان « يأتى دور القبول بالاستثمارات الأجنبية في الأحوال التى لا مفر فيها من قبولها في النواحي التى تتطلب خبرات علمية في مجالات التطوير الحديثة » . وحتى يتحقق هذا الشرط يجب على الدولة ان تكون قد استنفدت قدراتها الذاتية في المجالات التى تقرر الاعتماد على نفسها فيها حتى يكون اللجوء إلى الخبرات الأجنبية امرا « لا مفر منه » . وعند ذاك يجب عليها ان تكون قد انشأت قاعدة محلية تمكنها من الوقوف موقف الند في التفاوض مع المصادر

الخارجية . وهنا ايضا تتضح اهمية الاعتماد الجماعى على النفس على مستوى الوطن العربى . فقد اوضحت الحقائق ان غياب القاعدة الذاتية المشار اليها سواء على المستوى القطري أو المستوى القومى أدى الى أن تتحمل كل دولة كلفا مضاعفة للحصول على نفس التكنولوجيات عدة مرات ، بل انها تتحمل كلفا باهظة لمجرد اجراء دراسات جدوى يتكرر طلبها ويتكرر تقديمها دون تغيير فى الجوهر الذي يوجه القرار نحو مصدر خارجى بعينه . ومن هنا تتضح أهمية قيام الدولة بتخصيص نسبة مهمة من الدخل القومى من أجل النهوض بالبحث العلمى وتوفير القدرات اللازمة لاعداد دراسات المشروعات وتجنب الأساليب التى تنشأ فيها مكاتب استشارية محلية لتعمل متاراً تابعا لمراكز أجنبية تحافظ لها على مصالحها مندفعة فى ذلك بما ترميه اليها تلك المراكز من فئات الأرباح : وإذا كان هذا هو حال رأس المال الأجنبى المصحوب بتكنولوجيات متطورة ، فإن التساؤل يطرح نفسه حول دور رأس المال العربى وهو عادة غير مصحوب بمثل تلك المعرفة التكنولوجية . وهنا لابد ان نسجل عددا من الحقائق :

- ان السياسات التى اتبعتها معظم الدول العربية كانت تقوم على ما يسمى بأسلوب «تسليم المفتاح» حيث يتولى الطرف الأجنبى عملية انشاء المشروع دون ان يتلقى الطرف الوطنى أى خبرة منه . بل ان هذا يمتد غالبا الى مراحل التشغيل ، وهو ماينطبق على جميع الفروع بما فى ذلك الخدمات المألوفة . ويكفى أن العالم العربى الذى عجز بالفنادق خاصة بعد الفورة النفطية ، ما زال يتباهى بالتسابق على الادارات الأجنبية لتديرها له ؛ ويظهر فى مصر من يتهم الادارة المصرية بالقصور ويطالب بإدخال الادارة لأجنبية ومن خلال القطاع الخاص . ان هذا النوع من فقدان الثقة بالنفس هو من أخطر مظاهر الانحطاط الاجتماعى ودواعى التخلف الاقتصادى .

- اذا استثنينا جانب الاستنزاف المترتب على المبالغة فى قيمة المكون التكنولوجى المصاحب لرأس المال الأجنبى ، فان الاعتماد على رأسمال خارجى أيا كان مصدره يترتب عليه نزف مستمر لعائدات يفوق مجملها فى النهاية أضعاف ما يراد استجلاؤه من أموال ، يستوى فى ذلك مال عربى وآخر غير عربى ، ولذلك فما لم توضع حركة رؤوس الأموال فى إطار تخطيط عام يحقق منافع متبادلة لجميع الأطراف المعنية ، فان جانبها كبيرا من مخاطر الاعتماد على رأس المال الأجنبى ينسحب على رأس المال العربى .

- ويجب أن نأخذ فى الاعتبار أنه خلال الفورة النفطية تراكمت ثروات خاصة لدى مواطنين عرب من غير المنافذ الانتاجية ، سواء نتيجة قيام حكومات الدول النفطية بإعادة توزيع الثروة النفطية أو من خلال توجه أولئك المواطنين نحو المضاربات والنشاطات العقارية والتجارية ذات العائد السريع ، أو من خلال توكيلات لعابرات الجنسية تنفذ من خلالها الى الأسواق المحلية . ومع تراجع موارد النفط وضيق فرص الاستثمار المحلى بدأت تلك الحكومات تشجع القطاع الخاص على الاستثمار فى الخارج بما فى ذلك الاستثمار فى الدول العربية . وبحكم الخبرة السابقة فان تفضيلات رأس المال العربى تتجه نحو نفس القنوات ؛ فإذا حاولت دخول مجالات الانتاج فانها عادة تطالب بمشاركة أجنبية تأتى

بالمعرفة التكنولوجية المتقدمة ، الأمر الذى ينشئ تبعية من الدرجة الثانية . ومن الغريب ان فتح الباب للاستثمار العربى ينطوى على رغبة فى توفير موارد مالية بالنقد الأجنبى تسهل استخدام الشركاء الأجانب ، الأمر الذى يجعل رأس المال العربى يلعب دورا فى تحقيق التكامل مع الرأسمالية العالمية لا مع الوطن العربى .

وحتى تنتفى هذه الشبهة عن رأس المال العربى يجب أن يسعى التخطيط على المستوى العربى الى وضع حركته فى اطار تكامل حقيقى يقوى من الاعتماد الجماعى على الذات . وعلى مصر ان تقود هذا التوجه لا من منطلق مصلحتها الخاصة فقط ، بل وسعيا الى تعزيز القدرات الاقتصادية للدول العربية الأخرى وإحداث تشابك بين الاقتصاديات العربية على نحو يعجل بتحقيق وحدة اقتصادية تقود الى وحدة عربية شاملة . وأحد السبل التى يمكن تعزيزها هو العمل على اقامة مشروعات مشتركة ، لا تستهدف مجرد استقطاب الأموال العربية كمصدر للتمويل ، بل تعمل على تعزيز الاقتصاد العربى وتحقيق أسباب الأمن له فى مختلف الجوانب : الغذائية والتكنولوجية والعسكرية . ان المشروعات العربية المشتركة الجديرة بالاعتبار هى تلك التى تحقق تعظيم الاستفادة من جميع الموارد العربية ، مادية كانت أم معرفية أم بشرية ، والتى تحقق فى الوقت نفسه أهدافا مشتركة تتصلبر قائمة الأولويات السليمة للمجتمع العربى .

الفصل الثالث الأبعاد القطاعية للتنمية

أولاً : الاعتبارات العامة :

٣ / ١ - ان الأخذ بالمفهوم سابق الذكر للتنمية يفرض نمطاً واضحاً للسير في القطاعات المختلفة على نحو يحقق تصحيحاً للهيكـل الاقتصادى للدولة ، وتقريباً لبنائها الاجتماعى ، يميز متطلبات الاستقلال ويزيد من القدرة على التعامل الدولى المتكافئ ويوفر مقومات الكفاءة والكفاية والعدل ، القادر على الإسهام فى تطوير المعرفة التكنولوجية وفى ارتقاء الحضارة الانسانية . ويتحدد ذلك النمط بموجب الاستراتيجية التى يقرها المجتمع وفقاً للخطوات السابق ذكرها . وإذا كانت الاستراتيجية التى توضع لفترة زمنية معينة تراعى متطلبات المراحل التى تشملها تلك الفترة وتأخذ فى الاعتبار المتغيرات الرئيسية التى تحكم الحركة خلالها ، فإن ما تنطوى عليه الاستراتيجية من ضرورة استقرار النهج الذى يسير عليه المجتمع من أجل تحقيق غاياته ومراميه فى التطور والتقدم تفرض الانطلاق من قواعد ثابتة تحكم عملية وضع الإستراتيجية . و الفكر الإشتراكى الناصري يرى أن تؤسس تلك القواعد على المبادئ التى قامت، وعملت من أجلها ثورة يوليو ، وأن يوضع من الضوابط ما يحول دون تكرار ما حدث من تمكن قوى الثورة المضادة من تحقيق مكاسب من خلال التنمية ساعدتها على السطو على مقاليد النظام السياسى لتوظفه فى ضرب مكتسبات قوى الشعب العاملة ، واجهاض كفاحها من أجل الاستقلال واغتتيال ما حققته وما تستحقه من تنمية . ويتطلب هذا الاستفادة من دروس التجربة السابقة واستيعاب مغزى التغيرات التى يمر بها العالم والتى يتوقع ان تسوده فى المستقبل المنظور . ان القواعد الواجب اتباعها تستند الى مبدأ عام هو ان التنمية ليست مجرد تطوير اقتصادي ، بل هى عملية تغيير مجتمعى شامل والاختيارات التى يتم تبنيها لا يجب ان تعامل فى حدود آثارها الاقتصادية قصيرة الأجل فقط ، بل لا بد من التمعن فيما تنطوى عليه من تغيير نسبى للقوى الاقتصادية للفئات الاجتماعية المختلفة يؤدى الى تغيير

في أوضاعها الاجتماعية وفي مكاناتها السياسية . لقد أدركت الثورة المضادة هذه الحقيقة فالتحذتها منفلذا إلى تحقيق ما استهدفه من تحولات ، وقد دفع الشعب ثمنا لذلك من مكتسباته في التنمية المستقلة ومن استقراره السياسي والاجتماعى . ولذلك فإن الفكر الناصري ينطلق في اختياراته التنموية من مبادئ ثورة ٢٣ يوليو التى أثبتت أنها تتوافق مع صالح جماهير الشعب في مختلف أوجه الحياة ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٢ / ١ / ٣ - ان أولى القواعد الجديرة بالاعتبار - في ضوء ما أصاب الاقتصاد المصرى من تشوهات منذ بداية السبعينات - هى ضرورة إعادة مصادر الحركة في ذلك الاقتصاد الى قطاعاته المحلية . لقد أدنى تسلط مفاهيم الثورة المضادة الى تسليم مقاليد حركة الاقتصاد الوطنى لقطاعات تتحدد الحركة فيها من خارجه : فالقطاعات التى أصبحت تتحكم في مصيره هى قطاعات قناة السويس والبترول والسياحة باعتبارها المصادر الرئيسية للعمالات الأجنبية التى تلزم لتوفير الاحتياجات المحلية من سلع الاستهلاك والانتاج والاستثمار بينما تراجع دور القطاعات المحلية المنتجة سواء في تدبير ما يلزم للسوق المحلى أو في توفير متطلبات التصدير . كذلك عجز الاقتصاد عن توفير فرص العمل للمواطنين وأصبحت هذه الفرص خاضعة لما تمليه الأوضاع المتغيرة للدول النفطية ، فتفتحها عندما تشعر بالحاجة الى عمالة اضافية ثم تعود لتغلقها بعد أن تكون قد أنهت مراحل التشييد التى جلدت بها مرافقها وبعد أن تراجعت مواردها المالية . اضافة الى ذلك فإن الثورة المضادة ، في سعيها الى انشاء فئة اجتماعية جديدة منبئة الصلة بالجهاز الانتاجى المحلى فتحت فرص التجارة الخارجية والمضاربات العقارية والتعامل المصرى الأجنبي بحيث أصبحت الرغبة في الغراء السريع تقضى على أي توجه جاد لتحمل مخاطر الاستثمار المنتج . وبعد ان اطمأنت تلك الثورة الى امتلاء الطبقة الجديدة ونجاحها في السيطرة على مسرح الحياة السياسية ، بدأت في توجيهها بعيدا عن الانتاج بتسهيل امكانيات الدخول في الخدمات لتجنئ مزيدا من الأرباح ، سواء كان ذلك في مجالات الخدمات الأساسية (الاسكان والتعليم والصحة) لتفري على حساب باقى فئات المجتمع ، او في مجالات الخدمات الأخرى (كقطاعات المال والسياحة) . وهكذا تراجعت القيمة الاجتماعية للاستثمار المنتج وتحول المجتمع من مجتمع انتاج الى مجتمع خدمى استهلاكى ، فلم يكن غريبا اذن ان تفرز الدولة تحت وطأة الدين وان تنتبه - بعد فوات الأوان - الى وجوب العودة إلى الانتاج . لقد قامت توجهات الثورة المضادة على أساس الإعتداد عن النشاطات التى تساعد على نمو القوى العاملة المنتجة وزيادة تماسكها ؛ فكانت بذلك حربا معلنة على التنظيم الاجتماعى الذى يعطى تلك القوى دورها القيادي ، ومدخلا لإحلال نظام بديل يرد لرأس المال المتعاون مع الاستعمار الحديث سطوته حتى يتولى الإجهاز على منجزات ثورة الشعب ؛ ويفرض هذا على كل مؤمن بالفكر الناصري أن يصحح أوضاع البنيان الاقتصادى لكى يساند التشكيل الاجتماعى الذى استهدفته الثورة ونص عليه الدستور .

٣/١/٣ — القاعدة الثانية التى يجب مراعاتها هى ان هناك حدا أدنى لا يجوز النزول عنه فى تكامل حلقات الانتاج داخليا . لقد أثبتت التجربة المرة ان اقامة قطاعات محلية تعتمد فى مستلزمات انتاجها الأساسية على العالم الخارجى تطوى على خطورة بالغة وتعرض الانتاج المحلى للتوقف عند أول بادرة لندرة العملات الأجنبية ، كما تدفع الأسعار المحلية للارتفاع مع تدهور سعر الصرف الذى يأتى كنتيجة حتمية لتلك السياسة الخاطئة . وهى أسرع الطرق لتحقيق اندماج الاقتصاد الوطنى فى النظام الرأسمالى العالمى فى اطار من التبعية التى يصعب الخلاص منها . ان التكامل الانتاجى المحلى هو من أهم مقومات التنمية المعتمدة على الذات وهو الذى يفتح الطريق واضحا أمام تكامل اقتصادى عربى يكسب الاعتماد على الذات بعده الجماعى . وهو المحك الحقيقى لمدى امكانية المشاركة الايجابية فى التطوير التكنولوجى . ان التقدم الحقيقى ليس فى الدخول فى عمليات انتاج السلع النهائية : فقد بات من السهل على أي فرد ان يقوم بتركيب أى جهاز معقد (كمبيوتر أو تليفزيون مثلا) باستخدام أدوات بسيطة اذا ما حصل على قطعه الأساسية . غير ان انتاج هذه القطع هو من التعقيد بما يجعلها بعيدة عن متناول معظم أجهزة الانتاج العادية . ان طبيعة التكنولوجيا الحديثة قد نقلت المشكلة الانتاجية من مرحلة صنع السلع النهائية الى مراحل تصنيع المواد الأولية والوسيلة ، وأصبح التحكم فى الأسواق الدولية يتم من خلال احتكار فنون انتاج هذه الأخيرة ، بما فى ذلك انتاج البنود المحسنة وأصول السلالات الحيوانية المرتفعة الانتاجية التى تحدث ثورات متلاحقة فى قطاع الزراعة . والدخول فى هذه المراحل هو وحده الكفيل بوضع الاقتصاد على أولى مراحل التقدم .

٣/١/٤ — القاعدة الثالثة تنشأ عن الملاحظة الأخيرة ، التى تشير الى أن عصب الاقتصاد الحديث هو الصناعة المتطورة . وإلى جانب ما يعنيه ذلك من ضرورة التدقيق فى اختيار الفروع الصناعية الجديدة بالحصول على أولوية متقدمة ، فإنه يضع العلاقة بين الصناعة والزراعة فى إطارها الصحيح . فلقد أصبح التقدم الزراعى وليدا للتقدم الصناعى بحيث يمكن القول بأن المنهج الانتاجى الصناعى الحديث يسيطر على جميع فروع الانتاج بما فى ذلك الزراعة . فالقضية التى تثار أحيانا من أن الزراعة أهملت لحساب الصناعة هى قضية مغلوطة ، لأن ما أهمل فى كل من الزراعة والصناعة هو النهج الانتاجى المتطور الذى يعطى للتقدم العلمى دورا بارزا فى كل من القطاعين ، وقد تحقق هذا النهج فى العالم المتقدم نتيجة للتقدم الصناعى ذاته . ولقد أصبحت الزراعة تعتمد على الصناعة بدرجة أكبر مما كانت الصناعة تتوقف تاريخيا على الزراعة . ان هذا البعد لا يجب أن يغيب عن الأذهان فيما يتم من تخطيط بعيد المدى حيث انه هو الذى جعل الدول المتقدمة صناعية دولا صناعية / زراعية ، لا تحكم فقط فى الإنتاج الصناعى بل وايضا فى الانتاج الزراعى وفى الفائض العلمى منه . ان الحملة على الصناعة هى من صنع القوى الرأسمالية العالمية التى أرعجتها توجهات العالم الثالث نحو التصنيع ، وما نجم من اتخاذها من قرارات فى مؤتمرات لىما بهذا الشأن . غير أن مواجهة تلك الحملة لا يعنى التضحية بالزراعة من أجل

التصنيع ، أو اللوث وراء الصناعة بأى ثمن ولو كان هو التبعة على نحو ما حدث في عدد من الدول حديثة التصنيع ، بل لابد من مراعاة أمرين :

- الأول هو الاعتماد عن الأنماط المشوهة التي انشأت تصنيعا تابعا في عدد من دول العالم الثالث أدى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والسياسية فيها .
- الثانى هو تحقيق التكامل بين الصناعة والزراعة بحيث تتولى الصناعة أداء الدور الجديد الذي اكتسبته حديثاً في تطوير الزراعة .

٣ / ١ / ٥ — القاعدة الرابعة هي ان اختيارات التنمية لا تقف عند حد تقرير « ماذا نتج ؟ » بل ان الأهم من ذلك هو « كيف نتج ؟ » . ان الاجابة على هذا السؤال الأخير هي التي تقود الى تحقيق مجتمع الكفاءة ، حيث الكفاءة هي الشرط اللازم للوصول الى ما يشهده المجتمع من كفاية وعدل . ولقد كان اهمال الاجابة على هذا السؤال الهام هو المسؤول عن الكثير من الانحرافات التي أصابت التنمية في كثير من الدول النامية وعن تعثر مسيرة التنمية في مصر . ففى ظل التوجه الى فروع انتاجية حديثة ومتطورة ومحاولة تنشيط قطاعات قادرة على التنافس في السوق العالمية من أجل التصدير ، وقعت كثير من الدول النامية فريسة للشركات عابرة الجنسية ، حيث ترك القرار بشأن كيفية الانتاج الى تلك الشركات باعتبار انها تملك ناصية المعرفة التكنولوجية المتطورة . وحينما جرى التوجه الى الصناعات التي تحل محل الواردات حدث تركيز على تلك المنتجات التي ابتكرتها الحضارة الغربية لاشباع الاحتياجات المحلية بوسائل تتفق وتركيبية الموارد والأذواق في الخارج دون مراعاة لمخططات اكتساب القدرة الذاتية على تطوير المنتجات وأساليب الانتاج بما يتفق والامكانات والاحتياجات المحلية . ولقد كانت ثورة ٢٣ يوليو متنبية لهذا البعد ، ولذلك اهتمت بتطوير كل من التعليم والبحث العلمى باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لتلك القدرة . غير أن العدول عن هذه القاعدة فتح الباب أمام عابرات الجنسية للنفاذ الى الجهاز الانتاجى الوطنى وأمام رأس المال الأجنبى ليوجه قرارات الاستثمار والانتاج ، وهو أوسع الأبواب الى التبعة الاقتصادية . بل لعل الأخطر من ذلك هو نفاذ تلك القوى الى أجهزة التعليم والبحث العلمى ، ليس فقط لاستكمال التحول الاجتماعى ، بل وأيضا لاتمام اختراق الأمن القومى .

٣ / ١ / ٦ — القاعدة الخامسة تكمل القاعدة السابقة ولا تقل عنها في الأهمية اذا كانت الدولة جادة في السعى إلى جعل التنمية تنبج الى فئات الشعب الكادحة من أجل اشباع حاجاتها الأساسية . واذا كانت هذه القاعدة تدخل في مجال ماذا نتج ، فإن وضعها تالية لقاعدة كيف نتج انما يقصد به ان يتم انتاج مايلزم لاشباع الحاجات الأساسية بقدرات انتاجية تحقق الاعتماد على النفس . فليس أخطر من الاعتماد عن اشباع تلك الحاجات الا انتاجها بالاعتماد على الغير ، الذي يمتلك بذلك مفاتيح الأمن القومى . ولذلك يحق لنا القول ان الحاجات الأساسية قسمان : الأول هو حاجة الإنسان إلى اكتساب

قدرة على الإبداع والاسهام لكي يكون منتجا يستفيد مما ميزه به الله جل شأنه من عقل وما علمه اياه من بيان ؛ والقسم الثاني ان يحيا الحياة الكريمة الجديرة باستخلافه في الأرض . وإذا كان القرار بشأن كيف نتجج هو المدخل لتحقيق الكفاءة ، فإن القرار بشأن ماذا نتجج هو المحدد لما يمكن ان يحققه المجتمع من كفاية للحاجات الأساسية بنوعها التي هي حق كل فرد عامل تجاه المجتمع المستفيد من انتاجه .

٧ / ١ / ٣ — القاعدة السادسة ترمى الى تأكيد البعد الثالث للمجتمع الذي ننشده ، ونقصد بذلك العدل من خلال حسن توزيع الدخل ، دون ارجاء لمبدأ العدل الى مرحلة اعادة التوزيع . ان المجتمعات التي تقوم على اعلاء شأن الحافز الفردي للربح تعتقد أن هذا الحافز هو الذي يحقق الكفاية ، بدعوى أنه يعظم الإنتاج أياً كان توجهه ويعظم الدخل أياً كان توزيعه . وهكذا يتجه النشاط الاقتصادي إلى ما يحقق المزايا النسبية التي تنعكس في شكل ربح يعود على المستثمر الفرد ، وفق مقولة تدعى بأن ما يزيد من أرباح المنتج هو ما يترتب على حسن استخدام المزايا المتوفرة للمجتمع . والمعنى الكامن وراء هذه الدعاوى هو توافق مصالح رأس المال مع مصالح المجتمع ، ومن ثم فإن مصالح العمال ليست هي الموجه الأول للنشاط الاقتصادي ، بل هي تتحقق بطريق غير مباشر من خلال ما يؤدي إليه الاستثمار من زيادة في حجم النشاط الاقتصادي ، ولو تم ذلك بتخفيض الأجور سعياً إلى زيادة الربحية . فإذا أدى هذا إلى توجه الإنتاج بعيداً عن حاجات العاملين الأساسية فإنه يمكن تعويض ذلك من خلال تصدير ما تكفي قيمته لاستيراد تلك الحاجات التي لا تنتج محلياً لانخفاض وحياتها . ولذا ترتب على ذلك أيضاً توزيع للدخل في غير صالح العمل فان على الدولة ان تتدخل بسياساتها المالية من أجل اعادة توزيع الدخل لتأخذ من الغنى وتعطي الفقير . ان هذه السياسة تعجز عن تحقيق أهدافها المعلنة ، وبوجه خاص في الدول النامية ذات القاعدة الانتاجية المحدودة ، نظراً لأن معظم الحاجات الأساسية يصعب توفيرها من خلال الاستيراد ، إذ أن أكثرها خدمات يجب توفيرها محلياً . وقد ثبت ان الاعتماد على الاستيراد من أجل توفير الحاجات الغذائية يعصف بالأمن القومي اذ أن الانكشاف الغذائي أصبح من أخطر الأمور التي تهدد ذلك الأمن . من جهة أخرى فإن تسلط رأس المال على الاقتصاد الوطني يحد من فاعلية السياسات المالية التي هي المصدر الذي يتم من خلاله اعادة توزيع الدخل ، حيث يؤدي الى تهربه من الضرائب ، كما أن قوى عديدة (لاسيما صندوق النقد الدولي) تعارض الأساليب التي يمكن استخدامها من أجل إعادة توزيع الدخل ، سواء كانت السيطرة على الأسعار المحلية أو تقديم الإعانات لدعم السلع والخدمات الأساسية . ولذلك فإن اختيار القطاعات التي تعطى أولوية في خطة التنمية يجب ان يتم بالاسترشاد بمدى قدرتها على تحقيق شرطى توفير أكبر قدر من الحاجات الأساسية وحسن توزيع الدخل بحيث يجري الاعتماد على الخارج وعلى عمليات اعادة التوزيع في أضيق الحدود .

ثانيا - القطاع الزراعى :

١/٢/٣ - يشغل القطاع الزراعى مكانة هامة فى مختلف أوجه الحياة فى مصر : السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ ولذلك فان تخطيط نمو هذا القطاع لا يجب أن يقف عند اعتماد عدد من المشروعات الاستثمارية المتناثرة ، بل لابد من وضعه فى اطار استراتيجية متكاملة ثابتة ، تأخذ فى الاعتبار أبعاد هذا القطاع :

- انه أساس الأمن الغذائى الذى أصبح يشغل مكانة رئيسية فى عالم اليوم .
- وقد كان القطاع الزراعى تاريخيا هو عماد الإقتصاد المصرى . ، من حيث توليد الجانب الأكبر من الدخل القومى وتوفير النسبة الأعلى من فرص العمل وخلق قدر هام من الفائض الاقتصادى الذى يمكن توجيهه الى أغراض التنمية . وقد كانت هذه الاعتبارات هى التى حكمت الخطة الزراعية ضمن الخطة القومية منذ أن بدأت الثورة عصر التخطيط فى مصر . وإذا كانت اسهامات الزراعة قد تراجعت نتيجة نمو القطاعات الأخرى ، فإن ما يجب عمله الآن هو إيقاف التراجع الناجم عن تدهور أوضاع القطاع الزراعى ذاته ، ودفع التنمية الزراعية لكى تكون رافدا قويا للتنمية الشاملة .
- ونظرا للدور الهام الذى تلعبه الموارد الطبيعية فى تحديد الامكانيات الزراعية ، فان تخطيط القطاع الزراعى يجب أن يأخذ فى الاعتبار طبيعة التفاوت فى متطلبات الأراضى داخل الوادى وخارجه ، وضرورة التحكم فى الموارد المائية واستخداماتها حيث تشكل هذه الموارد قيда رئيسيا على حركة الإقتصاد المصرى فى الوقت الحالى وعلى الأجل الطويل .
- ان الزراعة هى عصب الحياة فى المجتمع الريفى ، وبالتالي فإن تنمية الزراعة يجب ان تصاغ فى اطار تنمية ريفية متكاملة . وبهذا المعنى فان الزراعة لا يجب ان تعامل على أنها مجرد قطاع إنتاج اقتصادى ، بل يجب ان تعامل كقطاع اقتصادى/اجتماعى .
- ان علاقات الملكية تلعب دورا رئيسيا فى العلاقات الاجتماعية والسياسية ومن هنا كان القضاء على الاقطاع مدخلا جوهريا للإصلاح الذى حققته ثورة ٢٣ يوليو ، بينما عمدت الثورة المضادة الى تغليب الخط الرأسمالى كوريث للاقطاع . وبالتالي فإن أى أهداف أخرى لهذا القطاع يجب ان توضع من منظور محاربة الأنماط الاقطاعية والرأسمالية التى تعمل على تحويل أعداد متزايدة من المزارعين الى فئة المعدمين .
- إن علاقات الإنتاج تؤثر فى مصر نسبة كبيرة من السكان ، ولابد من وضعها فى اطار حركة تعاونية سليمة تشمل مختلف نواحي الإنتاج والخدمات .
- ان العلاقات السعرية تؤثر فى كل من هيكل الإنتاج والدخل ، وعليها تتوقف قدرة القطاع على تحقيق

أهداف الخطة وعلى إيجاد توازن اقليمى يراعى العدالة بين الريف والحضر مثلما يعمل على تحقيق توازن قطاعى . ويستدعى هذا اتباع سياسة مالية ترى مصالح كل من المنتج والمستهلك ، وتعمل على تلافى ما قد يحدث من ضغوط نقدية تنعكس على ميزان المدفوعات .

- ويرتبط بقضيتى الأمن الغذائى والتوازن السعري بعد آخر هو سلامة قائمة غذاء الفرد المصرى . ولذلك فان التخطيط الزراعى لا يقتصر على الجانب الانتاجى فقط ، بل يجب ان يصحبه تخطيط غذائى يصحح الأنماط الاستهلاكية التى تخلف آثارا ضارة من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية معا .

٢/٢/٣ — ترتبط قضية الأمن الغذائى بمدى قدرة الانتاج المحلى على الوفاء باحتياجات المستهلك من السلع الغذائية الرئيسية ، وفى مقدمتها القمح والذرة . ولذلك فان القول بأن هدف الخطة الزراعية تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية عدا القمح والذرة يعتبر بمثابة تأكيد للاستسلام الى الإنكشاف الغذائى . وفى ظل هذه المقولة اعطيت تسهيلات لتركيبية محصولية تستقطب الموارد الموجهة للزراعة الى منتجات عالية الربحية كتماكد للنمط الرأسمالى المستحدث وما يعنيه من تسخير الانتاج الزراعى لتلبية احتياجات أصحاب الدخول المرتفعة ، وأهمل تطوير الأساليب الانتاجية القادرة على زيادة الانتاج من السلع الغذائية الرئيسية حيث ترك تدبير الحاجة منها الى الاستيراد الذى تتحكم فيه بوجه خاص الولايات المتحدة . والأخطر من ذلك أن هذا الاستيراد يصحبه دعم مرتفع تتزايد وطأته كلما اتجه سعر الصرف الى التدهور نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التى تنتهجها الدولة والتى أوقعت الاقتصاد المصرى فى مأزق يصعب الإفلات منه . ان هذا الدعم هو فى الواقع بمثابة ضريبة يدفعها المجتمع المصرى للمحافظة على مستوى حياة مرتفع للفلاح الأمريكى الذى تسانده دولته من أجل رفع أسعار منتجاته عما كان يمكن أن يكون عليه السعر لو ترك الانتاج دون قيود ان هذا يفرض علينا ان نضع برنامجا متكاملا لمواجهة شاملة لقضية الأمن الغذائى :

- توفير عوامل الانتاج التى تؤدى الى استخدام الأصناف عالية الإنتاجية لكل من القمح والذرة والأرز والتى ثبتت ملائمتها للزراعة المصرية فى التجارب التى أجراها مؤخرا مجلس بحوث الزراعة والغذاء بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .
- التركيز على الأنواع المقاومة للجفاف ، خاصة من محصول الأرز ، والتى توصلت دول جنوب شرق آسيا الى تطويرها على نحو مكنها من تحقيق وفرة فى محاصيلها الغذائية الرئيسية . ولهذا الأمر أهميته فى مواجهة مشكلة المياه التى استفحلت أبعادها فى الآونة الأخيرة .
- تعديل الدورة الزراعية على النحو الذى يحقق مضاعفة الانتاج من تلك المحاصيل الرئيسية ، والقبول بتضحية بعض المحاصيل البديلة كالبرسيم وفقا لما ينصح به خبراء الزراعة فى هذا الصدد . ويتطلب ذلك اتخاذ الاجراءات التى تساعد صغار الفلاحين على اتباع أساليب الانتاج المتطورة التى تسهم فى

رفع انتاجيتهم بما يضمن لهم حصة عادلة من الدخل .

- ايلاء اهتمام خاص بالبحوث العلمية المتطورة ، لا سيما في مجال الهندسة الوراثية التي مازالت في بداياتها الواعدة ، والاستفادة من نتائجها خاصة في رفع انتاجية محاصيل الخضر والفاكهة ، والاستفادة مما يترتب على ذلك من توفير مساحات تستغل في حاصلات أخرى .

- تصحيح سياسات الأسعار والإعانات على النحو الذى يعزز متطلبات الأمن الغذائى وبحقق عدالة بين المنتج والمستهلك . ويقتضى الأمر اعادة حساب العائد والتكلفة لسياسة الإعانات الحالية بحيث تتحول أوضاع كل من الانتاج والاستهلاك بما يحقق معدلا مرتفعا من الأمن الغذائى وينفى الحاجة الى الإعانات مستقبلا .

- تعزيز خطوات التكامل الاقتصادى العربى ، ودعم الجهود التى اتجهت اليها مؤخرا المنظمات العربية ، خاصة المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والصندوق العربى للامناء الاقتصادى والاجتماعى ، من أجل تحقيق أمن غذائى عربى .

- الاهتمام ببحوث التغذية وتطبيق نتائجها على نحو يساعد على تعديل أنماط الاستهلاك ، والعمل على تقليل الفاقد فى كل من الانتاج والاستهلاك .

٣/٢/٣ - استهدفت ثورة يوليو من القوانين والإجراءات والسياسات التى اتبعت فى القطاع الزراعى ، وفى مقدمتها قوانين الاصلاح الزراعى ، أمرين جوهريين : الأول هو القضاء على الاقطاع كجزء من عملية التغيير السياسى والاجتماعى اللازمة لتمكين قوى الشعب العاملة من السيطرة على أدوات الانتاج ولكسر تحالف الاقطاع والرأسمالية الذى سخر النظام السياسى لخدمة الاستعمار . والثانى هو تصحيح قواعد توزيع كل من الثروة والدخل وأسس توجيه الانتاج على نحو يعيد للغالبية المعدمة حقها فى الحياة الكريمة . غير أن ما حدث فى السبعينات كان بمثابة تفريغ للاصلاح الزراعى من مضمونه ، اذ بدأ نمط رأسمالى يسود القطاع الزراعى ويهدد استقرار المجتمع على المدى الطويل لأنه يؤدى الى الانحراف بالانتاج والدخل عما يدعى له : فهو يؤدى الى تقليص الانتاج والى الاعتماد بالتركيب المحصولى عن الاحتياجات الأساسية وعن الأولويات التى يفرضها الأمن الغذائى ، ثم هو ينخفض بالدخل الكلى للفئات الكادحة ، وهو الدخل الذى تسعى الرأسمالية المستغلة الى اقتطاع نصيب الأسد منه . فهو باختصار ينتهى الى افقار المجموع بما فى ذلك الفئات الرأسمالية التى تطمع فى الغراء عن طريق الاستغلال ، والى الاطاحة بالاستقلال الاقتصادى بحكم التباين بين حافز الربح الفردى المباشر ودافع النفع الاجتماعى الذى هو أساس تعظيم الدخل القومى على المدى الطويل ، بما فى ذلك الربح الفردى نفسه . ويترتب على ذلك عدد من الآثار الخطيرة التى بات من الواجب العمل على ازالتها :

- تحول العلاقات الزراعية الى علاقات رأسمالية تتركز القوى الرئيسية فيها فى الملكيات المتوسطة وفى

الحيازات المتوسطة والكبيرة التى تستر وراءها الاقطاع وانضمت اليه الفئة الجديدة التى تشكل السند الرئيسى للثورة المضادة - وتتفاوت القدرة على استخدام الأساليب الانتاجية المتطورة تزايدت الفجوة بين دخول المزارعين فى المزارع المتوسطة والكبيرة ودخول صغار الفلاحين . كذلك لم تعد الملكية بمجد ذاتها هى العنصر الحاسم فى تحديد القواصل بين الفئات الاجتماعية ، بل دخلت معدات الانتاج المتطور كمصدر لتفاوت الدخل حيث تستولى من خلالها فئة بورجوازية جديدة على حصة كبيرة من الدخل الزراعى عن طريق تأجير الآلات الزراعية والتحكم فى مستلزمات الانتاج المتطور .

● تحول الانخفاض الذى أحدثه الاصلاح الزراعى فى القيم الاجبارية لصالح الفئات القائمة بالانتاج فعلا ، الى مضاربات فى الأرضى أعادت توزيع الثروة من الفئات المنتجة الى فئات طفيلية ، وأدت فى الوقت نفسه الى ارتفاع فى تكاليف الانتاج الزراعى اضر بصالح كل من المزارع والمستهلك فى آن واحد .

● تزايد نسبة المعدمين الذين لا يملكون ارضا حيث ارتفعت نسبتهم الى ٦٠٪ من جملة السكان الريفيين بعد ان كانت قد انخفضت الى ٤٠٪ فى ١٩٦٥ ، كذلك ارتفعت أعداد الذين يعيشون تحت خط الفقر فى الريف لتتجاوز ٦ مليون نسمة ، وتعتبر هذه المشكلة من أخطر المشاكل التى يعانى منها الريف المصرى . وإذا كان جانب من المشكلة قد توارى فى ظل الهجرة الى الحضر وإلى الدول النشطة ، فإن هذا الباب المؤقت قد بدأ يغلق تدريجيا مما يؤكد ضرورة مواجهة المشكلة بشكل حاسم ومباشر .

● وفى ظل الشعور المتزايد بخطورة الانكشاف الغذائى تتصاعد الدعاوى من أجل اقامة انظمة زراعية حديثة تتسرب من خلالها ايدى امريكية وصهيونية بأشكال مختلفة . وهكذا تتحول دعاوى مواجهة الانكشاف الغذائى الى تغفل أجنبى وإلى اعادة تشكيل القطاع الزراعى واخضاعه للقوى التى تعتبر الطرف المضاد فى قضية الأمن الغذائى بوجه خاص وقضايا الأمن القومى والاستقلال بوجه عام .

ان تردى علاقات الملكية والانتاج فى قطاع الزراعة وتزايد حدة التباين فى توزيع الثروة والدخل الزراعيين ، تدعو الى اعادة النظر فى قوانين الاصلاح الزراعى والقوانين الأخرى المنظمة لعلاقات الانتاج فى قطاع الزراعة لتحقيق الأهداف الرئيسية التى توختها الثورة من تلك القوانين ، ولتلافى الثغرات التى ترتب عليها تحول السيطرة على قطاع الزراعة تدريجيا من أيدى صغار الفلاحين أصحاب المصلحة الحقيقية فى الثورة الى أيدى انصار الثورة المضادة . ويعنى هذا ان يعاد تنظيم قطاع الزراعة وفقا لمبدأين أساسيين :

أ) المحافظة على مكتسبات صغار الفلاحين وسد المنافذ التى تؤدى الى الاساءة الى توزيع كل من الثروة والدخل الزراعيين ، سواء كانت هذه المنافذ تقع فى نطاق ملكية الأرض أو فى الحيازات أو فى ملكية وتأجير أدوات الانتاج . وإذا كانت الثورة قد أحرزت نجاحا فى القضاء على الاقطاع

فإن التحدى المستقبلى هو تصفية التحول الرأسمالى للزراعة الذى تحالف مع الفئات الطفيلية الأخرى من أجل تكريس نظام مضاد لتحالف قوى الشعب العاملة . والمسؤولة هنا مزدوجة لانها مسؤولة قطرية تنبع من طبيعة تطور المشكلة الزراعية فى مصر ، وهى مسؤولة قومية أيضا اذ ان كثيرا من الأقطار العربية الزراعية قد أصبحت هى الأخرى مهددة بتحويلات مماثلة تحت وطأة المشاكل التى تواجهها نتيجة للمخططات التى ترسمها قوى الرجعية بالتحالف مع الرأسمالية العالمية .

ب) تنظيم القطاع على النحو الذى يحقق ارتفاع كفاءة الانتاج ومتطلبات الأمن الغذائى مع المحافظة على الأطار الاجتماعى المشار إليه اعلاه ، بما يحقق متطلبات اقامة مجتمع الكفاءة والكفاية والعدل . ان هذا الترابط بين الأركان الثلاثة للاشتراكية العربية ينفى الدعاوى التى يرددها أنصار الثورة المضادة بالتناقض بين سيطرة الفئات المنتجة وبين رفع الانتاجية . ان هذه السيطرة هى التى تكفل المشاركة الفعالة للفئات صاحبة المصلحة فى التنمية الشاملة فى التخطيط والتنفيذ وفى اتباع السياسات اللازمة لاجداث التوازن بين القطاع الزراعى وباقى الاقتصاد الوطنى وبين المنتجين والمستهلكين .

٤/٢/٣ — تلعب علاقات الملكية والحيازة دورا هاما فى التحويلات التى تعرض لها قطاع الزراعة خلال مرحلتى الثورة والثورة المضادة . فبينما سعت الثورة الى الجمع بين صغر الملكية والحيازة ومزايا الانتاج الكبير من خلال التنظيم التعاونى ، عمدت الثورة المضادة الى تهير التحول الرأسمالى للزراعة المصرية بما أصاب الحيازات من تفتت اسلمها الى مزارعين صغار تضعف قدرتهم عن استيعاب الأساليب الانتاجية الحديثة وعن توفير ما يلزم لها من استثمارات . وتساق مثل هذه الدعاوى بالنسبة للتوسع الأفقى حيث يتطلب من الاستثمارات ما يفوق امكانيات المزارع الصغير . وهنا نجد الدولة تنبع منهجين متناقضين : فهى من جهة تروج للمشاريع الرأسمالية المجمعة ، التى يعمل فيها المزارعون كاجراء . وهى تعزز هذا التوجه بدعوة الاستثمار العربى ، متعللة بان الاقتصاد الوطنى لا يتحمل توفير المدخرات اللازمة . واذا كان ظاهر هذه الدعاوى هو تعزيز التكامل العربى ، فان السؤال الذى لا يزال بحاجة الى اجابة هو : اذا كان رأس المال العربى قادرا على توفير متطلبات استصلاح وتعمير الصحراء فلماذا لم يتم بذلك فى دول الوطن حيث تسود ظروف طبيعية مماثلة ؟ من جهة أخرى فان الدولة ، فى تحركها المستمر للتخلى عن مسؤولياتها عن خلق فرص العمل للشباب وفى سعيها الى اشاعة نزعة المبادرة الفردية من أجل تعزيز أسس المجتمع الرأسمالى الذى ارسى قواعده قوى الثورة المضادة كبديل للنهج الاشتراكى المعتمد على القطاعين العام والتعاونى ، لجأت الى أسلوب توزيع الأراضى الجديدة على الشباب محلودى الخبرة وتركهم يواجهون المشاكل التى تعترض استصلاح تلك الأراضى . ان ترك الشباب لمصر مجهول فى الأراضى الصحراوية استغلالا لروح المغامرة التى يتمتع بها الشباب وسعيها الى تأكيد النزعة الفردية كأساس للاقتصاد ، ليس

في صالح الجيل الجديد الذي تسعى الدولة الى التخلي تدريجيا عن مسؤولياتها تجاهه . كما أنه لا يسهم بشكل فعال في حل المشكلة الجوهرية وهي مشكلة التوسع الأفقى كأحد الحلول للتنمية الزراعية وما يرتبط بها من توفير جانب من متطلبات الأمن الغذائى . والأخطر من ذلك استخدام هذه الرغبة لدى الشباب لفرض شرط الانضمام القسرى الى الحزب الحاكم وهو ما يخافى نصوص الدستور الذى يكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين (مادة ٨) والذى يؤكد تساوهم في الحقوق والواجبات العامة دون تمييز بسبب العقيدة (مادة ٤٠) . ان المطلوب هو اتخاذ مابيلزم لتفادى المشاكل التى تترتب على تفتت الحيازات ، والعمل في الوقت نفسه على رفع القدرات الانتاجية لصغار المزارعين وتمكينهم من المشاركة الفعالة في التنمية الزراعية تخطيطا وتنفيذا . بالمثل يحتاج الشباب الى تنظيم يوفر لهم المعرفة اللازمة للقيام بعمليات الاستصلاح التى عجزت عنها الدولة ، ويدهم بالامكانيات التى تصل بتلك العمليات الى مرحلة الاستزراع في اطار أهداف خطة الانتاج الزراعى . وفي كل هذا تكتسب التعاونيات الزراعية أهمية خاصة .

٣ / ٢ / ٥ — والمشاهد أن دور الحركة التعاونية بدأ يعانى من التراجع في ظل التحول الرأسمالى للزراعة . ويدعو هذا إلى اعادة نظر شاملة لتنظيم تلك الحركة بحيث تتولى الإسهام في تطوير مختلف أوجه الخدمات والانتاج . ففي جانب الانتاج تقوم الجمعيات التعاونية بالآتى :

- تجميع الاستغلال الزراعى على نحو يحقق مزايا الإنتاج الكبير دون مساس بالملكيات والحيازات الصغيرة ، لتتنفى بذلك الحرج الذى تساق من أجل تغليب المصالح القطاعى والرأسمالى .
- رفع الانتاجية على طريق توفير وإدارة المعدات الرأسمالية والامداد بمستلزمات الانتاج والتعريف بأساليب استخدام الحديث منها .
- ومن خلال رفع الانتاجية يمكن تحقيق دخل مناسب لصغار المزارعين وهو ما يستهدفه الاصلاح الزراعى . فالقضية ليست مجرد القضاء على الاقطاع وتحكمه في الحياة الاجتماعية والسياسية ولو على حساب الكفاءة الاقتصادية ، بل هى تمكين قوى الشعب المنتجة من تحقيق هذه الكفاءة عن طريق سيطرتها على أدوات الانتاج ، والحصول من ذلك على نصيب عادل من الدخل القومى .
- توجيه الانتاج إلى ما يلبى الحاجات الأساسية لجمهور الشعب المنتجة ، وهو ما يتفق بالضرورة مع الأهداف الوطنية الأخرى ، وفي مقدمتها تحقيق الأمن الغذائى كأحد اركان التنمية المستقلة .
- وعلى الدولة أن تعيد النظر في أساليب التعامل مع الشباب الذين توزع عليهم الأراضى الجديدة بحيث تشاطرهم مسؤولية الوصول بها إلى الحدية الانتاجية ، وتوازر جمعيات تعاونية تضمهم وتكون على المستوى الذى يكفل امدادهم بالخدمات اللازمة لمواجهة التحديات التى تفرضها المشاكل التى تنهيا المراحل المختلفة للاستصلاح والاستزراع .

على أن المسؤولية لا تقع بأكملها على التعاونيات ، اذ على الدولة ان تقوم أيضا بتقوية الأجهزة الخدمية الريفية لا سيما أجهزة الإرشاد الزراعي وما يلزم للنهوض بمستوى هذه الأجهزة من مؤسسات ونشاطات بحثية وتدريبية .

٦/٢/٣ — من جهة أخرى فإن النهوض بمستوى المعيشة والأوضاع الاجتماعية في الريف يتطلب الأخذ بمنهج التنمية الريفية المتكاملة . لقد ترتب على عصر الانفتاح تحول في القرية المصرية من قرية منتجة الى مجتمع تنفّش فيه أنماط استهلاكية دخيلة بسبب ما تعرض له المجتمع الريفي من تشوهات خلال السبعينات . ويتطلب هذا حدوث أمرين : الأول ان تقوم الدولة بوضع برنامج محدد الأجل لتطوير الخدمات الانتاجية والإجتماعية الأساسية للنهوض بالريف . ويشمل هذا بوجه خاص خدمات المياه النقية وخدمات الصرف الصحي الذي يقضى على تلوث البيئة ، وشبكة الكهرباء شريطة أن تكون مصحوبة برشيد لاستخدامها في أغراض الاستهلاك المناسب مع مستويات الدخل وتعظيم توجيهها لأغراض الانتاج . الأمر الثاني هو أن يرفد النشاط الزراعي بانشطة انتاجية متكاملة معه بحيث يتحول الريف تدريجيا من مجتمع زراعي إلى مجتمع زراعي صناعي ؛ وذلك لتحقيق عدة أهداف :

- مساعدة سكان الريف على رفع دخولهم ، بما يعود عليهم من النشاطات الاضافية ، وعن طريق تحسين اقتصاديات انتاجهم الزراعي ، بما في ذلك غرس أسلوب الانتاج المنظم الذي ينعكس بالضرورة على ارتفاع الانتاجية الزراعية .
- الاستفادة من الوفورات التي ترتب على قرب مواقع المواد الأولية والسوق بما يحسن من اقتصاديات الأنشطة الانتاجية الأضافية ويضيف إلى كل من الدخل الزراعي والدخل القومي .
- تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في دخل سكان الريف وتأمينهم من التقلبات الحادة في الدخل الراجعة إلى تقلب الانتاج الزراعي . ويقتضى هذا ان تختار الأنشطة الصناعية بعناية وان يصحبها برنامج لتوفير الخامات الزراعية في الحالات التي تتعرض فيها المنتجات الزراعية المحلية لنقص بسبب عوامل جوية غير متوقعة .
- توفير فرص عمل كافية للاعداد المتزايدة من المعدمين الذين باتت الأرض الزراعية تضيق بهم ، ومعالجة ظاهرة الموسمية التي تؤثر على استقرار الأجور في الريف والاسهام في حل مشكلة عمال الترحيل الذين يتحملون احداث موازنات لأوضاع الاقتصاد القومي من تقلب أحوالهم المعيشية .
- وبالتالي تخفيف حدة عوامل الطرد من الريف التي تؤدي إلى تكلس الحضر وما يصحب ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية لكل من الريف والحضر ، وهي المشاكل التي ينتظر ان تتزايد مع تراجع معدلات الهجرة الخارجية .

وفي هذا المجال يمكن للتعاونيات أن تؤدي دورا هاما بالنسبة للنشاطات الانتاجية الأخرى ، كما ان هذا الامتداد يساعد على تطوير الحركة التعاونية نفسها وعلى تعزيز مواردها المالية في الوقت نفسه .

٧ / ٢ / ٣ - ويمتد النشاط التعاوني الى جوانب أخرى في مقدمتها التمويل الذي كان قبل الثورة مصدرا لنهب الفلاح وابتزاز دخله لينتهي باستلاب ثروته بدءا بأدوات الانتاج المحدودة التي يمتلكها وانتهاء برقعة الأرض الصغيرة التي لا تكاد تكفيه ضرورات الحياة . وفي ١٩٧٦ اقحمت ظاهرة بنك القرية الذي أريد من ورائه تقليص دور التعاونيات . وبدلا من أن يصبح هذا البنك اداة لتعزيز الموارد المالية التي يوفرها بنك الائتمان الزراعي والتعاوني ، تحول الى الاتجار في السلع الصناعية خاصة السلع المعمرة . ان تنظيم عملية التمويل يتطلب عددا من الاصلاحات الجوهرية التي ترعى مصالح صغار المزارعين وتزيد من قدراتهم الانتاجية :

- تنظيم العلاقة بين بنك القرية والتعاونيات لكي تعود إلى هذه الأخيرة وظيفتها الأساسية في اعادة الإقراض لصغار الفلاحين بوجه خاص ، وقصر نشاط بنك القرية على العمليات التمويلية اللازمة للتنمية الزراعية .
- تحقيق التناسب بين احتياجات فئات المزارعين المختلفة لكيلا يستمر استقطاب الموارد المالية لصالح كبار المزارعين .
- الاهتمام بالأقراض طويل الأجل اللازم لتمويل الاستثمارات التي يتطلبها كل من التوسع الأفقي والتوسع الرأسي ، والابتعاد عن العمليات التي لا توجه لأغراض التنمية الزراعية ، وتعديل الضمانات المرتبطة بالملكية والتي تنشئ تحيزا ضد الملكيات الصغيرة .
- التوسع في الأقراض متوسط الأجل المتعلق بالثروة الحيوانية والآلات الزراعية وإتاحته بشروط مناسبة لصغار الزراع .
- مراعاة الظروف الطبيعية والاقتصادية الآتية عند تقديم القروض العينية للزراعات ، بحيث تؤخذ اختلافات خصوبة التربة والعوامل الأخرى المؤثرة في الانتاج الزراعي ، بما في ذلك تغيرات التكاليف والأسعار ، في الاعتبار ؛ وعدم قصر هذه القروض على عدد محدود من الزراعات دون مراعاة لغيرها من الزراعات التي تتضمنها خطة الانتاج الزراعي .
- القضاء على التفاوت الذي ترتب على شروط الحصول على المستلزمات التي تدعمها الدولة وهي الشروط التي انحازت الى كبار الملاك لا صغارهم .
- رفع كفاءة اجهزة التمويل ، عن طريق تدريب العاملين فيها ، وبوجه خاص العاملين في بنك القرية ، وتطوير أساليب العمل بحيث يوجه التمويل الى التنمية الزراعية ، وتوفير الموارد المالية اللازمة ، واحكام

العلاقة بين هذه الأجهزة وبين التعاونيات الزراعية .

٨ / ٢ / ٣ — تحتل قضية التسويق والتسعين موقعا هاما من المسألة الزراعية . فهي تمس العلاقات بين قطاع الزراعة وباقي قطاعات الاقتصاد الوطنى ؛ وهى تحدد نصيب المزارعين من الدخل المحلى وكذلك ما تحصل عليه الدولة من ذلك الدخل . فضلا عن ذلك فهى عامل حاسم فى توجيه النشاط الانتاجى نحو تحقيق الأهداف الانتاجية للخطة الزراعية . وباختصار فهى تتعلق بالجوانب الثلاثة للعملية الاقتصادية الاجتماعية وهى :

- الإنتاج ومدى توافقه مع احتياجات المجتمع ورغبات الأفراد ؛
- توزيع الدخل المترتب على هذا الإنتاج ، وفقا لقواعد المشاركة فى الجهد الانتاجى ولأسلوب اتخاذ القرارات بشأنه .
- إعادة توزيع الدخل من خلال تدخل الدولة فى هيكل الأسعار والقيام بتوجيه جانب من الدخل لأغراض الاستخدامات الجارية والاستثمارية .

ويحكم تداخل هذه الأبعاد وامكان تضارب بعضها مع البعض الآخر ، فان معالجة هذه القضية يجب أن تتم فى اطار فلسفة اقتصادية اجتماعية متكاملة . وفى الستينات كانت الفلسفة التى انتهجتها الثورة تقوم على تحقيق استقرار فى الأسعار المحلية وفى سعر الصرف ومن ثم الأسعار الخارجية ، والعمل فى الوقت نفسه على السيطرة على الفائض الاقتصادى فى مختلف القطاعات ، بدءا بقطاع الزراعة الذى كانت له مكانة متقدمة فى الناتج المحلى ، وتوجيه هذا الفائض لأغراض التنمية ، مع مراعاة استيفاء حصص عادلة من الدخل للفئات المنتجة تحقق لها مستوى مناسباً للمعيشة يكفل الموازنة بين الأجيال المتعاقبة فيما يحصل عليه كل منها من ثمار التنمية . غير أن السبعينات احدثت تحولا جذريا فى الأسس التى تقوم عليها السياسة الاقتصادية . فقد تخلت الدولة تدريجيا عن سيطرتها على الأسعار وعن تحديد العلاقات بينها على النحو الذى يكفل العدالة بين فئات المجتمع ، وتركت التضخم يعصف بأى زيادة فى الدخل النقدية التى لم تستطع ملاحقة الارتفاع المتسارع فى الأسعار ، كما تركت سعر الصرف فى مهب الريح ليضعاف من آثار التضخم العالمى على الاقتصاد المحلى . وخلال ذلك فتحت الدولة الباب على مصراعيه أمام الربح الخاص لتنتقل السيطرة على الفائض الاقتصادى من قوى الشعب العاملة الى الفئات ذات المصلحة فى الثورة المضادة ، بما فى ذلك الفئات الرأسمالية التى احتلت مواقع متقدمة فى القطاع الزراعى . واستكملت حلقات التحول بادخال عناصر جديدة الى قطاع التجارة والمال تستقطب مدخرات الأفراد لتنشئ قوى اقتصادية جديدة انخرقت بالفائض الاقتصادى بعيدا عن متطلبات التنمية واصبحت تفرض شروطها فيما يتفق مع مصالحها من سياسات . ومنذ ١٩٧٦ حل بنك القرية محل الجمعيات التعاونية الزراعية فى تسويق الحاصلات الزراعية اضافة الى دوره فى التمويل . وتأرجحت

السياسات السعريّة الزراعيّة بين التحيز للمستهلكين والتخفيف عن القطاع الزراعي ، واستخدمت أساليب التوريد الإجباري والتوريد الاختياري المصحوبة بفروق أسعار بين سعر المنتج وسعر المستهلك ، بينما تعرض تحديد سعر المنتج إلى عدد من المآخذ التي كان من أهمها عدم أخذ التغيرات في التكاليف في الاعتبار . وأدت محاولات التحكم في أسعار السلع الرئيسية إلى محاولات للتهرب من انتاجها والتوجه بدلا منها إلى سلع قادرة على تحقيق عائد أكبر في ظل تغليب قوى السوق وخضوع هذه القوى لأصحاب الدخول المرتفعة بسبب التباين، المتزايد لتوزيع الدخل . وسمح هذا في الوقت نفسه لفئة الوسطاء باقتطاع نسبة متزايدة من الدخل الزراعي على حساب كل من المنتج والمستهلك . والأخطر من ذلك أن الحصيلة التي تقتطعها الدولة لا توجه إلى تنمية مستقلة ، بل تسخر لتوفير المرافق التي يستفيد منها المستثمر مصريا كان أو أجنبيا دون أن يسهم في تمويل تلك المرافق . ويقضي الأمر إجراء إعادة نظر شاملة لنظم التسويق وسياسات الأسعار في الاقتصاد الوطني في عمقه حتى لا يقع العبء كله على المزارعين . ويعني هذا :

- رفع إنتاجية الحاصلات الرئيسية التي تتطلب سلامة الاقتصاد الوطني لتحقيق استقرار في أسعارها مع ضمان دخل مجز لمنهجها ، عند مستويات الإنتاج التي تفرضها اختيارات المجتمع .
- الإرتقاء بأساليب الإدارة المزرعية وتنسيق قراراتها من خلال قنوات تجميع الإستغلال الزراعي ، على نحو يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع العائد ، حتى لا يكون السبيل إلى زيادة الدخل الزراعي هو رفع الأسعار بهامش يضاف إلى تكاليف تتحدد عند مستوى منخفض للاداء ، مما يؤدي إلى تحميل المستهلك عبء ارتفاع في تكلفة معيشته .
- السيطرة على أسعار الحاصلات الأخرى حماية للمستهلك من ناحية ، وحرصا على عدم إجتناؤها لموارد زراعية تفوق أهميتها للاقتصاد الوطني ، خاصة وأن المستفيد من ذلك هو الفئة الرأسمالية والوسطاء المستغلون .
- تعزيز دور التعاونيات في توفير مستلزمات الإنتاج وفقا لأهداف الخطة حرصا على تقادى التناقض الذي ينشئه الخضوع لقوى السوق المطلقة ، وسعيا إلى تخفيض تكاليف الإنتاج بما يعود بالنفع على كل من المنتج والمستهلك .
- التدقيق في حساب تكاليف الإنتاج وفي تحديد العلاقة بينها وبين الأسعار بحيث تنعكس جهود تخفيض تكاليف الإنتاج على الأسعار الزراعية وعلى نصيب المزارعين من الدخل . ويتطلب هذا توجيه اهتمام خاص إلى عنصر الإيجار في التكاليف .
- التحكم في الأسعار الزراعية في اطار تخطيط شامل للأسعار ، وذلك بتحديد أسعار منتجات أساسية بصورة مباشرة ، وتوجيه أسعار المنتجات الأخرى عن طريق التأثير في قوى السوق . ويعني

هذا تحريك الأسعار وفق الظروف التي تحيط بالإقتصاد الوطنى وحسب أهداف خطة التنمية .

٩/٢/٣ — ولعل أهم الجوانب التي يثور حولها الجدل والتي تطرح فيها حلول تهدف إلى تدعيم التحولات الإجتماعية التي بدأت في السبعينات ما يثار حول إعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر . ويستند كثير من هذه الدعاوى إلى ما أصاب باقى جوانب الإقتصاد الوطنى من تشوهات . فيذهب بعضها إلى تقسيم عائلات الحيازات الإيجارية مناصفة بين المالك والمستأجر ، ويذهب البعض الآخر إلى زيادة القيمة الإيجارية النقدية بصفة دورية ، أو التوسع في نظام الإيجار بالمشاركة بدلا من الإيجار النقدي . على أن اخطر ما يرد في هذا الشأن العودة إلى أسلوب المزارعة الذي كان سائدا قبل الثورة ، والذي يحيل المزارعين إلى أجراء ، يعملون لدى الملاك مقابل حصة عينية من المحصول . ومع تزايد أهمية الآلات الزراعية ودخول كثير من هذه الآلات الإقتصاد المصرى من قنوات الإستيراد بدون تحويل عملة الذى اوجد منفذا للالتفاف حول سعر الصرف الرسمى ، إنضمت العلاقة الإيجارية لها إلى العلاقة الخاصة بملكية الأرض وإيجارها . إن استقرار العلاقة بين المالك والمستأجر يتطلب تحقيق عدة أمور :

أ) تصحيح النظام الإقتصادى فى مجمله بما يزيل التناقضات التى سادت شبكة العلاقات الإجتماعية بما فى ذلك علاقات الملاك بالمستأجرين فى الإقتصاد الوطنى بوجه عام وفى القطاع الزراعى بوجه خاص .

ب) تحديد هذه العلاقات على النحو الذى يحافظ على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لقوى الشعب العاملة . ويعنى هذا رفض الحلول التى تقوم على التمييز الطبقي الذى يعلى شأن الفئات المالكة (التى يميز المجتمع بقاءها) على حساب الفئات المنتجة .

جـ) القضاء على العوامل والممارسات التى أدت إلى إحالة سوق الأراضى إلى سوق للمضاربة ، يجعلها بعيدة عن متناول المزارع المنشغل أساسا بالإنتاج ، ويوقع من تكاليف الإنتاج ومن العبء على الإقتصاد الوطنى فى مجمله .

د) وفى هذا الإطار فإن ما اتجهت اليه الدولة مؤخرًا من تملك الأراضى لغير المصريين يجب أن يطرح فى اطاره الصحيح دون مزايده على تكامل عرى . إن التكمال يعنى فى حقيقته تكامل الموارد وتوجيهها مجمعة إلى مشروعات ذات أهداف مشتركة . إن إنتقال الملكية من يد مصرية إلى يد اخرى — عربية كانت أم غير عربية — يعنى التنازل عن المورد المصرى لبقى الإسهام المصرى محصورا فى عمالة أجنبية ، تمهيدا لاشاعة مبدأ تحول المزارع المصرى إلى أجير . والمفروض أن تدخل مصر بما لديها من موارد (أرض ومياه وخبرة فنية) تتضافر مع الموارد التى تتوفر حاليا لدى

الأشقاء العرب وأهمها رأس المال ، وأن تتجه الحصة إلى مشروعات تحقق الأمن الغذائي العربي متضمنا الأمن المصري . إن جوهر تلك الدعوة ليس تكاملا بمعناه الدقيق ، بل هو وهم بأن هذا قد يفتح بابا ترد منه عملات أجنبية تساعد مصر على الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تترتب على السياسات الخاطئة التي اتبعت تحت مظلة ما يسمى بالإنفتاح . وحتى لو تحقق هذا في الوقت الحاضر فإن عواقبه يمكن أن تكون وبالا على مصر وعلى قضية التكامل في المستقبل . فهو سوف يعزز المضاربات على الأراضي خاصة وأنه يقترن بالسماح بتملك أراضي البناء ؛ ثم هو ينشئ تيارا من الالتزامات بسداد عائد الإستثمار بعملات أجنبية ، الأمر الذي يجعل الإستثمارات تتجه إلى محاصيل ليست لها بالضرورة الأولوية في الخطة الزراعية المصرية أو بالنسبة لما يتطلبه الأمن الغذائي العربي . ولن يكون بعيدا اليوم الذي تتضح فيه هذه الحقائق ، وعند ذلك يكون على متخذ القرار أن يتحمل الإنعكاسات الخطيرة التي يمكن أن تترتب على قراره بالنسبة للتكامل العربي .

١٠/٢/٣ - إن التكامل الاقتصادي العربي في قطاع الزراعة يجب أن يأخذ أربعة أبعاد :

- الإتفاق على أهداف مشتركة في اطار الإعتماد الجماعي على النفس . وإذا كان التكامل بين دول نامية يهدف إلى تعزيز التنمية المستقلة لجميع الأطراف الأعضاء في التجمع التكاملي ، فإن أول هدف يسعى إليه التكامل العربي هو تحقيق الأمن الغذائي العربي . والمعيار في هذا الصدد ليس هو معيار الرخية الفردية بل النفع الإجتماعي للأمة العربية في مجموعها مع التوزيع العادل للعبء والمنافع بين الدول العربية . وهذا المعيار يقتضي عملا يتجاوز الحركة الإختيارية لرؤوس الأموال الخاصة نحو مشاريع تتيحها دولة واحدة ، حتى ولو كانت هذه المشاريع تنفق على أساس ما تعتقد هذه الدولة أنه يليق امنها الخاص . بل إن المشاريع يمكن أن تفتقد جانبا مهما من جدواها لو وضعت من منظور تكامل اقليمي محدود لا يتسع لمتطلبات الأمن العربي الكلي . ومن هذا المنطلق فإن ما تقوم به السعودية لتحقيق أمن جزئي لها يهدر ركنا هاما من الإمكانيات العربية خاصة وأنه ينطوي على ثمن باهظ من الإيرادات النفطية التي قد لا تكون متاحة بنفس القدر مستقبلا عندما تشتد أهمية صيانة اعتبار الأمن ؛ كما أنه لا يعطي نموذجا يمكن تكراره في حالات أخرى تختلف فيها الموارد عما هو متاح حاليا للسعودية . فضلا عن ذلك فإن ما حققته السعودية من اكتفاء جزئي كان مصحوبا باستيراد متزايد من مجموعة الحبوب (خاصة الأرز) ، فقد ارتفع ما تستورده من الحبوب من ٤٨٢ ألف طن في ١٩٧٤ إلى ٧٦٤٣ ألف طن في ١٩٨٤ مقابل ٨٦٦٦ استوردتها مصر في تلك السنة ، مع فارق عدد السكان . كذلك فإن ما تسعى إليه مصر من تكامل مع السودان يمكن أن يتعاظم مغزاه لو أنه صيغ ضمن منظور قومي . وفي جميع الأحوال لا يعتبر الربح الخاص هو المؤثر الموجه لحسن اختيار المشاريع ؛ فالقطاع الخاص السعودي لا يمكن أن يقدم منفردا على مشروعات الإكتفاء الذاتي لو لم تكن الدولة تمده بالإعانات الضخمة التي تترك له عاكفا مغريا بعد تغطية الخسائر الكبيرة

الراجعة إلى الفروق بين الأسعار العالمية والتكلفة المحلية الباهظة . وهو في حركته في المنطقة العربية - إذا رغب في ذلك - سوف يتطلع إلى معدلات وحية أعلى مما يحققه عمليا مما قد تعجز الدول الزراعية المستضيفة عن توفيره له ؛ وحتى إذا أمكنها ذلك فإن معناه رفع تكلفة تحقيق الأمن الغذائي ، الأمر الذى يضعف من أولويته ويزيد من عبئه . ويشير هذا ضمنا إلى أن مشروعات الأمن الغذائي العربى قد تكون محتاجة إلى دعم مشترك من مجموع الدول العربية ، وهو ما يتطلب أسلوبا تكامليا يختلف عما اتبعته الدول العربية حتى الآن من خلال تيسير إنتقال السلع وعوامل الإنتاج اعتمادا على قوى السوق .

● الجانب الثانى يترتب على ما سبق ويؤكد على ضرورة تكامل الموارد بين الدول العربية . فمن ناحية نجد الوطن العربى يزخر بموارد تجعل نصيب الفرد يعادل أو يفوق المتوسطات العالمية ، وإن كان العائق الأساسى هو التباين الحاد فى توزيع هذه الموارد بين دوله . فمتوسط نصيب الفرد العربى من الأرض الصالحة للزراعة يعادل المتوسط على المستوى العالمى . بالمثل فإن نصيب الفرد من الموارد المالية يفوق مثيله فى كثير من مناطق العالم الثالث . من جهة أخرى فإن الدول العربية تواجه مشاكل متألثة فى بعض الجوانب ، فى مقدمتها المياه التى تنصف بشدة التقلب بسبب العوامل الجوية ، كما أنها تتعرض لمطامع دول الجوار مما يفرض عملا مشتركا جادا ، ليس فقط لتحقيق متطلبات الأمن الغذائى العربى ، بل وايضا لتحقيق الإستقرار فى المناطق الزراعية وتحقيق قدر أكبر من التقارب بين دخل الفرد المشتغل بالزراعة ودخل المشتغل فى القطاعات الأخرى . ولا ييسر تكامل الموارد فى القطاع الزراعى بمجرد اطلاق قوى السوق وفقا لما تمليه قواعد الحركة التلقائية لرأس المال الخاص . فالموارد الطبيعية (الأرض والمياه) لا تقبل الإنتقال ، مما يتطلب إعادة توزيع الموارد الأخرى وفقا لتركيبية الموارد الطبيعية . غير أن كفاءة استخدام هذه الأخيرة يتطلب توفير البنية الأساسية المناسبة ، سواء ما يلزم منها لأغراض الإنتاج أو ما تحتاجه المجتمعات الريفية لكى تستقر حيث يراد استثمار الموارد الطبيعية وتحصل على مقومات مستوى معيشى مناسب . وقد كان لهذا العامل مغزاه بالنسبة لما عقدت عليه الآمال من تحويل السودان إلى مركز رئيسى للأمن الغذائى العربى ، حيث أدت النظرة القاصرة لتحقيق الربح المباشر إلى عرقلة أعمال الهيئة العربية للتنمية الزراعية . وعلى مصر بعد أن عادت إلى عضوية هذه الهيئة أن تعمل على تقويم مسيرتها من خلال تبنى منهج قويم للتكامل الزراعى .

● الجانب الثالث يتعلق بالمشكلة العربية المشتركة وهى الحاجة الماسة إلى تنمية الموارد وتوفير ما يتطلبه ذلك من عمل مشترك للنهوض ببحث علمى يدخل به الوطن العربى عصر التطور الذى تشهده الزراعة الحديثة . ويشهد تاريخ الزراعة فى مصر على أهمية هذا البعد حيث قامت زراعة القطن فيها على عملية البحث الضرورية لتطوير الأذناف المزروعة واكسابها خصائص ضمنت للقطن المصرى موقعا متميزا بين أقطان العالم . ولم يقف ما يوصم به الفلاح المصرى من « جهل ورجعية » حائلا

دون التعامل بكفاءة مع الأصناف الجديدة أو الإستجابة لما وجه إليه من ارشاد زراعى . غير أن الإعتبار الذى لا يمكن تجاهله هو أن متطلبات دخول عصر التكنولوجيا الحديثة فى القطاع الزراعى تفوق إمكانيات أية دولة نامية منفردة . والقضية لا تتعلق فقط بمجمع الإستثمارات الواجب تخصيصها ، بل الأهم من ذلك ضرورة توفير الخبرات الفنية الذاتية والقدرات البحثية المحلية وهو ما يتجاوز الإمكانيات القطرية المحدودة . من جهة أخرى فإن تنمية الموارد الزراعية يعتبر من أهم الأسس التى يمكن أن يتم بموجبها حل مشاكل الغالبية العظمى من سكان الريف .

● الجانب الرابع يرتبط بالجانبين السابقين ونقصد به صيانة الموارد . ان الزراعة العربية تشكو من مشاكل عديدة تأتى فى مقدمتها مشكلتان : المشكلة الأولى هى مشكلة تراجع خصائص الأراضى القابلة للزراعة لأسباب عديدة أهمها ظاهرة التصحر ، التى ترتبط بالمشكلة الثانية وهى مشكلة المياه . وهذه المشكلة الأخيرة لها شقان : الأول يتعلق بموارد الرى السطحي وأهمها الأنهار التى تتميز بأن معظم مصادرها تقع خارج الوطن العربى مما يجعل لدول الجوار (لا سيما تركيا والحبشة) دورا حاسما فى تحديد نصيب الأقطار العربية من مياهها ، سواء من حيث مدى استقرار ما يسقط على تلك الدول من أمطار أو ما تقوم به من مشروعات للسيطرة على حصيلة تلك الأمطار وبالتالي على الرصيد الذى يتبقى للأقطار المعنية . أما النسبة الغالبة من الأقطار العربية فتظل معرضة لتقلبات كبيرة فيما يسقط عليها من أمطار . والمشاهد أن العقدين الأخيرين ، خاصة عقد الثمانينات قد تعرض لموجات جفاف أكثر تكرارا وأطول أمدا مما ساد فى الماضى . والأخطر من ذلك أن الحبشة تعرضت لأكبر موجة جفاف فى التاريخ الحديث جعلتها فريسة للمجاعة التى امتدت أنيابها إلى السودان الذى كان يعتبر مصام الأمن الغذائى للوطن العربى ، وتعد هذه الأنياب حاليا إلى مصر ، خاصة وإن كل التوقعات تشير إلى أن موجة جفاف هضبة الحبشة لا ينتظر لها ترجاعا مستمرا فى المستقبل القريب .

من كل ما تقدم يتضح أن البعد القومى يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لقطاع الزراعة ، سواء فى أهدافه الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية . والأهم من ذلك أنه يفرض أسسا للتكامل تختلف اختلافا جذريا عما إنتهجت جامعة الدول العربية ومنظمتها من أساليب تقوم على فكرة اتساع السوق وإزالة العوائق الجمركية أمام إنسياب التجارة بين الأقطار العربية ، وهو ما أمكن تحقيقه منذ منتصف الخمسينات بالنسبة للسلع الزراعية التى كان الإتفاق حولها أسهل من الإتفاق حول السلع الصناعية التى تحكمت فيها اعتبارات حماية الصناعات القطرية الناشئة (ربما باستثناء بعض السلع الزراعية التى تشكل موردا ماليا هاما مثل التبغ بالنسبة للإيرادات الجمركية فى مصر) . ومن هذا المنطلق نجد أنه لابد من التصدى بمجم للمحاولات التى تجرى فى الوقت الحالى والتى تنزعها القوى الرأسمالية العربية من أجل تقليص دور المؤسسات الرسمية للتكامل الإقتصادى العربى ، ومن أجل تغليب آليات السوق

لتحريك السلع وعوامل الإنتاج ، ومن السعى لإعادة تشكيل النظم الاقتصادية للاقطار العربية لكي تسمح لرأس المال الخاص بحركة الحركة التلقائية ومن الإبتعاد ببعض المؤسسات المالية كصندوق النقد العربى عن أهدافه التكاملية للتركيز على تمويل التجارة البينية التى تترتب على تلك الحركة . إن آليات التكامل السليم ، لاسيما فى قطاع الزراعة ، تفرض إعادة النظر فى اسلوب عمل تلك المؤسسات ، وبوجه خاص أسلوب عمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذى تترتب له ايدى عريية يسوؤها التوجهات التكاملية التى تمثلها مصالح قوى الشعب العاملة فى الوطن العربى . وإذا كانت دعاوى رفع كفاءة الأداء قد اتخذت كمبرر لإقتراح إدماج عدد من مؤسسات العمل المشترك فى القطاع الزراعى فى المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، فإن هذا لا يجب أن يؤدى إلى تقليص العناية بمجال عمل الأجهزة المدججة فيها ، لاسيما مجال عمل « المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة » الذى تقرر إنشاؤه فى ١٩٦٨ لإجراء دراسات إقليمية تهدف إلى النهوض بهذه الأراضى التى تشكل حوالى ٩٧٪ من مساحة الأراضى العربية .

٣ / ٢ / ١١ — إن تنمية الموارد الزراعيه وصيانة القائم منها تشكل محورا رئيسيا من محاور أى خطة جادة للتنمية الزراعية ، اضافة لما هو مطلوب على المستوى القومى . لكننا نجد العكس هو الحادث ؛ فبدلا من أن تولى الحكومة المصرية عنايتها لمشاكل التجريف التى أدت إلى تآكل الأراضى الخصبة ، وإلى مشكلة المياه رغم تصاعد أصوات تحذر منها منذ عدة سنوات ، تركت ابواقها تفتت السموم حول السد العالى الذى لولاه لكانت مصر قد انضمت إلى دول المجاعة منذ عدة سنوات . لقد ضربت حكومة الثورة مثلا لما يمكن أن تقوم به سلطة وطنية تقدر المسؤولية عندما اتجهت مباشرة إلى مشروعات تنمية الموارد من الأرض والمياه . بل لعلنا لا ننسى ما فعله محمد على حينما أقام فى وقت كانت فيه مصر افقر ، واقل سكانا ومعرفة فنية عما هى عليه الآن ، مشروعات صانت الموارد المائية التى كانت تهر فى البحر واضافت إلى أراضها الخصبة المزروعة . إن مسؤولية مصر فى هذا المجال مزدوجة لأنها تتعلق بمصيرها الذاتى ، وبمستقبل الوطن العربى فى مجموعه . وعليه فإن خطتها الزراعية يجب أن تتضمن الآتى :—

- وقف كل صور الإعتداء على الأراضى الزراعية واستلابها بتحويلها لإستخدامات أخرى ، سواء بتجريفها أو بإفساد خصائصها نتيجة اتباع أساليب رى غير ملائمة أو عدم مراعاة التناسب بين أساليب الإنتاج المطبقة وبين نظم الصرف ، أو إنتزاع أراض من الإنتاج الباقى لأغراض مشاريع حيوانية كمشروعات الدواجن وتربية الماشية .

- الحد من المضاربات على الأراضى بما لها من إنعكاسات خطيرة على دور الأرض كمصدر إنتاجى يستمد خصائصه من الإسهام الفعال فى الإنتاج القومى ، لتحليلها إلى أداة لتحويل الثروة إلى فئات تسعى إلى الإثراء على حساب إفقار المجتمع ، وللإخلال بالعلاقة بين المالك والمستأجر . فضلا عن ذلك فإن ضخامة الأرباح الرأسمالية تؤدى إلى هروب الأموال من الإستثمار فى النشاط الإنتاجى الذى

لا يستطيع ملاحقة المضاربات في ارتفاع ارباحها .

● وضع برنامج ثابت متكامل طويل الأجل للتوسع الأفقى ، يرتبط ببرنامج آخر للتوسع العمادى خارج الوادى ، بحيث تتحدد ملامح كل من الإمتداد الرافى والحضرى للمجتمع المصرى ، ويقضى على الإهدار الذى يصاحب عادة النظرات الجزئية لمشروعات التوسع الأفقى والذى يترتب عليها إختلال فى التوسع السكانى واستنفاد سريع للموارد .

● وضع برنامج للسيطرة على المياه لتأكيد إنتظام مصادرها من ناحية ، ولترشيد استخداماتها من ناحية أخرى ، دون الوقوف عند حد فرض ما يسمى بالسعر الإقتصادى للمياه على نحو يجعل الإقتصاد فى مجموعه يتحمل تكلفة الترشيح بالحد من الطاقة الإنتاجية بدلا من زيادتها .

● تشييط برامج ومراكز البحوث من أجل تحسين البذور والتقاوى والسلالات الحيوانية ، وتطوير الأنواع التى تتلاءم مع البيئة المحلية وتجنب جلب أنواع ظهرت فى مناطق أخرى لجرى أنها مناطق متقدمة بغرض النظر عن مدى إختلاف الظروف البيئية ؛ والعناية بالأصناف التى تحسن خصائص التربة .

● وضع برنامج مستقر للتطور فى اعتماد الميكنة كأسلوب فى الإنتاج ، يراعى فيه التوازن بين متطلبات تطوير الإنتاج وبين احتياجات الأيدى العاملة إلى فرص جديدة للعمل اللائق . إن التوجه غير المخطط إلى الميكنة الذى استهدف التوسع فى إحلال الآلة محل العمل فى فترة اختلت فيها مؤشرات الأداء الإقتصادى يجب أن يتوقف ويستعاض عنه بتوجه آخر نحو زيادة فرص العمل ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحديد ما يناسب ذلك من أدوات ومعدات تنفق وتطوير الإنتاجية لا أن تصبح الآلة بديلا كاملا للعمل تشر البطالة وتفتح بابا جديدا لاستنزاف موارد الدولة من العملات الأجنبية . ويجب أن يصاحب ذلك تنظيم تشغيل هذه المعدات لتفادى ما تتعرض له من نقص فى معدلات التشغيل . يرهذ من أعباء الإقتصاد القومى .

١٢/٢/٣ — يعتبر نشاط الصيد (فى البر وفى الماء) من الأنشطة الأولية التى تصنف مع قطاع الزراعة بسبب التقارب بين طبيعة الأنشطة ، والترابط بين استخدامات المنتجات ، حيث يضيف ناتج نشاط الصيد إلى المتاح من الأغذية البروتينية ، سواء بطريق مباشر ، أو من خلال توفير احتياجات صناعة الأعلاف الحيوانية . ويعتبر نشاط الصيد من الأنشطة مهضومة الحق ، ليس فى مصر فقط ، بل وفى الوطن العربى فى مجموعه . فالتخلف الذى يعانىة الصيد وما يرتبط به من أنشطة التهيد والحفظ والنقل والتوزيع للأسواق المحلية والخارجية ، يترتب عليه عدد من الآثار الضارة بالإقتصادات والمجتمعات العربية :

● فقدان مصدر هام من مصادر الدخل القومى وتعزيز إمكانيات التصدير .

- اختلال هيكل أسعار حصيدلة القطاع من الصيد ، حيث يتراوح ما بين التذبذب في مواقع النشاط بسبب تخلف أساليب الإنتاج وقصور الأنشطة المكمل ، والإرتفاع في أسواق الاستهلاك نتيجة نقص المعروض عن الإحتياجات .
- تدنى الدخول التي يحصل عليها المشتغلون بالصيد ، وتعرضها للتقلبات الشديدة ، نتيجة تخلف أساليب الصيد وضعف الإستثمارات الموجهة لتنمية مصادر الثروة السمكية ولتطوير فنون الإنتاج وتنظيم النشاط في وحدات قادرة على الإنتاج الكبير وتوفير ما يتصل به من أنشطة مكمل .
- تعرض مصادر الثروة السمكية للتبديد ، إما نتيجة إساءة الاستخدام أو قصور معدلات الإستغلال ، أو عدم العناية بحماية الموارد المائية من التلوث ، أو لدخول قوى أجنبية في عمليات الصيد داخل المياه الإقليمية العربية وفي أعالي البحار بشروط تعسفية ، تستولى من خلالها على جانب هام من عائدات الإنتاج والتصدير التي هي حق للدول العربية المعنية ، وهو ما تعاني منه بوجه خاص الدول الأقل نموا كالصومال وموريتانيا .
- أهمل هذا النشاط الذي كان فيما مضى يمثل مصدرا هاما من مصادر الدخل في عدد من الدول العربية ، حيث أدى تدفق النفط وتضاعف عائداته إلى عزوف أبناء الخليج عما تخصصوا فيه سابقا من فنون الصيد ، وبالتالي إلى إهدار هذا المصدر من مصادر الثروة ، رغم استمرار عادة استهلاك منتجاتها .
- لذلك فإن تطوير هذا النشاط يعتبر من أهم الأمور التي يجب أن تحظى بقدر بالغ من العناية على كل من المستويين القطري والقومي . ويتقضى هذا :
- تخصيص استثمارات كافية لتطوير مصادر الثروة السمكية .
- تزويد المشتغلين بنشاط الصيد بالتمويل والخبرة اللازمين لتطوير هذا النشاط ورفع معدلات الإنتاجية فيه بما يحقق ارتفاعا في مستويات دخول المشتغلين به ، ويضمن في الوقت نفسه وصول المحاصيل السمكية للمستهلكين بالكميات والأسعار المناسبة .
- النهوض بالجهود البحثية التي تساعد في المحافظة على مصادر الثروة السمكية وتنميتها ، وتطوير فنون الإنتاج بما يلائم الإمكانات المحلية .
- تعديل التشريعات الخاصة بنشاط الصيد على نحو يكفل إعادة تنظيم القطاع بما يرفع الإنتاجية فيه ، ويراعي التوفيق بين مصالح كل من المنتج والمستهلك .
- إقامة أنشطة مكمل ومرتبطة بالصيد ، بما في ذلك صناعات الأدوات والمعدات المتطورة للصيد ، وأنشطة التبريد والحفظ والنقل .

- إقامة أنشطة صناعية على منتجات هذا القطاع لتلبية احتياجات المجتمع العربي كصناعة الأعلاف التي تسهم في تنمية المنتجات الحيوانية اللازمة لتحسين مستويات استهلاك البروتينات وكذلك في حل جانب من مشكلة الأمن الغذائي العربي .
- إعادة تنظيم حركة صادرات منتجات القطاع على نحو يساعد على تعزيز التبادل التجاري العربي ، ويحقق للوطن العربي نصيبا عادلا من التجارة العالمية ، ويقضي على الإستغلال الذي تتعرض له الدول ذات الامكانيات التصديرية الكبيرة .
- وتعتبر المشروعات العربية المشتركة ، بما توفره من تعبئة القدرات العربية ، المالية والفنية ، وتطويرها من أنجح الوسائل للنهوض بالجوانب السابقة . كما أن هذه الجوانب تمثل واحدا من المجالات الواعدة بالإنجاح مدخل المشروعات العربية المشتركة . ويتطلب الأمر إخضاعها لتخطيط قومي وتوفير التنظيم المؤسسي الذي يضمن هذه المشروعات كفاءة القرارات الإستراتيجية والإنتاجية .

ثالثا - الصناعات الإستخراجية :-

- ١/٣/٣ - يعتبر قطاع الصناعات الإستخراجية ، إلى جانب قطاع الزراعة ، القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها النشاط الإنتاجي في الحصول على حاجته من الخامات . وتعظم أهمية هذا القطاع كنتيجة للبطء الذي يعاني منه قطاع الزراعة في معدلات نموه بالقياس إلى المعدلات المنشودة لنمو الاقتصاد القومي ، وكنتيجة لاجتياح الصناعات الحديثة إلى الاعتماد بدرجة أكبر على المواد التعدينية منها على المواد الزراعية . من جهة أخرى فإن هذا القطاع يختلف عن الزراعة في عدد من النواحي :
- إلى جانب ما يتوفر من المواد التعدينية على سطح الأرض وما أمكن التعرف عليه في باطنها ، يظل المنهد من موارد هذا القطاع كامنا في جوف الأرض ينتظر البحث والتنقيب والكشف عنه .
 - وكما أسهمت الثورة التكنولوجية الحديثة في فتح آفاق جديدة لاستخدام منتجات هذا القطاع ، فإنها أمدته أيضا بوسائل جديدة للكشف عن مكانه وتقدير احتياطياته واقتصادياته ومواقعه المختلفة . غير أن هذه الوسائل تكاد تكون حكرا على الدول المتقدمة .
 - ونظرا لما تحتاجه عمليات استخراج جانب هام من موارد هذا القطاع من إمكانيات رأسمالية متطورة ، تتحكم فيها الشركات عابرة الجنسية ، فقد ارتبط تطوير هذا القطاع في العالم الثالث باختيارات تلك الشركات وتعرض العائد منه للنهب في مراحل الإستخراج والنقل والإستخدام ، بحيث أحال موارد العالم الثالث إلى أداة للتبعية بدلا من أن تكون دافعا للنمو .

● ومن خلال سيطرة تلك الشركات على أسواق تلك المواد أصبحت أسعارها في الأسواق العالمية تتعرض لعاملين كلاهما يضر باقتصادات الدول المنتجة : فالأسعار شديدة التقلب مما يهدد استقرار إيرادات الدول المنتجة التي تعتمد على حصة تصدير هذه المواد في تدبير احتياجاتها من العملات الأجنبية .

● كما أن الأسعار تتجه إلى الانخفاض المستمر بالنسبة لأسعار السلع الصناعية مما يؤدي إلى تحويل مستمر لثروات الدول النامية إلى الدول الصناعية وتعرضها بالتالي إلى مديونية متزايدة نتيجة هذا التقسيم غير العادل للعمل الدولي . وعلينا أن نتذكر دعوة الرئيس هوارى يومين خلال عقد السبعينات إلى إعادة النظر في هذه الأوضاع كشرط لإصلاح النظام الاقتصادي الدولي ، وهو ما لم يمكن تحقيقه نتيجة تحايل الدول الصناعية على ما دار من حوار بين الشمال والجنوب ، خاصة وأن الجنوب لم يستطع توحيد صفوفه على نحو ما فعل الشمال .

● والواقع أن الدول النامية ، بدلا من أن تزيد من قواها بالتعاون فيما بينها ، تبذل قواها بالتنافس غير المجدي فيما بينها . فنجد مثلا أن الدول العربية رغم تملكها نسبة هامة من مادة رئيسية كالفسفات قد فشلت في الاستفادة من هذه الخاصية لتحقيق عائدا مناسباً لها من تصدير هذه المادة ، وهكذا أهدرت فرصة للوقوة لكي تتحول إلى أحد منافذ التبعية للنظام الاقتصادي الدولي . كما أنها قنعت بأن تكون مصدرا لمادة أمدتها بها الطبيعة دون أن تجمع صفوفها لكي تستغلها وتضيف بذلك لدخولها .

● كذلك فإن الكثير من المواد الإستخراجية يتعرض إلى النفاذ في آجال محدودة ، أو إلى تصاعد تكاليف المتبقي منه ، خاصة بالمقارنة بأسعارها المتجهة إلى التدهور . وهذا يثير مشكلة إعادة تكييف مسار التنمية لكي تصبح أقل اعتماداً على مزايا مؤقتة ، والعمل على خلق بديل مناسب لما يتم استنفاده من المواد الإستخراجية .

● وبحكم اتجاه الثورة التكنولوجية الحالية إلى تصنيع مواد تخليقية من المواد الأكر توفرا (خاصة في الدول الصناعية ذاتها) فإن الكثير من المواد الإستخراجية التي تمثل ثروات محتملة لدول نامية ، لاسيما في إفريقيا ، بدأت تفقد أهميتها الاقتصادية مما يزيد من صعوبة تنمية هذه الدول التي كانت عموما هي الأساس المادي الذي قام عليه ازدهار دول الشمال .

٣/٣/٢ — بناء عليه فإن تنمية هذا القطاع يجب أن تحظى بأولوية متقدمة في خطط التنمية ، وأن ترتبط بالأبعاد المختلفة لهذه الخطط :

● فالتخطيط لهذا القطاع يجب أن يكون جزءا محوريا من أجزاء التخطيط بعيد المدى الذي يعنى في المقام الأول بتنمية قاعدة الموارد . ويهدف هذا التخطيط إلى توزيع استخراج المواد المعدنية على أطول مدى ممكن بحيث تم المحافظة على ثروات الدولة وتنميتها بما يكفل العدالة بين الأجيال المتعاقبة وتحقيق

الكفاءة في الإستخراج والإستخدام عبر الزمن .

- مراعاة البعد الاقليمي بحيث تنظم العمليات الاستخراجية على نحو يجعل بتقارب المستويات الاقتصادية للأقاليم المختلفة ، بما في ذلك التعجيل بنمو المناطق العمرانية الجديدة وتوفير الأساس الاقتصادي لإقامة نشاط إنتاجي مريح إقليمي وقوميا .
- تطوير أساليب الكشف والتنقيب والإستخراج بالقدرات الذاتية ، عملا على التخلص من سيطرة عابرات الجنسية . ومن المهم في هذا المجال استغلال الوفورات التي تترتب على تعاون عربي فعال في تنمية هذه القدرات وفي السعي إلى كسر حلقات الإستغلال الدولي ، وهو ما يدعو إلى توجيه المنظمات الدولية إلى معاونة الدول العربية ، ودول العالم الثالث عامة ، في التخلص من سيطرة الشركات الدولية المستغلة ووزارة التعاون فيما بين هذه الدول .
- توجيه هذه القدرات العربية ، على وجه الخصوص ، إلى الإسهام في تطوير القواعد المادية للدول الأفريقية التي تتعرض لضغوط القوى العالمية المستغلة ، وإنشاء قاعدة أوسع للتعامل الاقتصادي المتكافئ بين الوطن العربي والقارة الأفريقية .
- تنظيم الأسواق الدولية للمواد الإستخراجية على نحو يحقق لها سعرا عادلا في التبادل الدولي ويوقف نزيف الثروات من العالم الثالث إلى العالم الصناعي . ويعني هذا إقامة ودعم التنظيمات التي تتولى تنظيم المعروض من تلك المواد وتعديل أسعارها لصالح الدول المنتجة لها .
- السعي إلى الحصول على حصة عادلة من عمليات نقل وتسويق هذه المواد . إن جانبها هاما من عائدات التبادل الدولي تتسرب إلى قنوات التوزيع التي تسيطر عليها الدول المتقدمة . ورغم أن المنطقة العربية استمدت أهميتها الاستراتيجية من موقعها المتميز على طرق المواصلات العالمية إلا أنها لم تحاول الحصول لنفسها على نصيب مواز لأهميتها هذه .
- العمل على إقامة صناعات محلية وعربية لاستغلال المتاح للوطن العربي من المواد الإستخراجية ، حتى تتحقق إضافات هامة إلى الدخل القومي من ثروات تعظم جلودها من خلال عمليات التصنيع التي تعتبر من أهم محاور الثورة التكنولوجية الحديثة . ويجب أن توجه هذه الصناعات إلى المواد الوسيطة اللازمة لتوسيع القاعدة الصناعية العربية وزيادة ترابطها .

٣/٣/٣ — ونظرا لأن المواد الاستخراجية تمثل ثروة قومية هي ملك للشعب بأجياله المتعاقبة فإن استخراجها يجب أن يتم لحساب الشعب وليس لصالح فئة معينة تستحوذ على تلك الثروة . ولذلك فإن النشاط في هذا القطاع يجب أن يكون تحت السيطرة الكاملة للقطاع العام ، وأن يقصر إشراك رأس المال الخاص - لاسيما الأجنبي - على الحالات التي يضيف هذا الإشراك إلى القدرات الاستخراجية

وبالشروط التى تحفظ للدولة سيطرتها على ثرواتها . وعلينا ان نستوعب تجربة الدول النفطية العربية ، التى تميل إلى العمل بمقتضى قوى السوق ، حيث أدت سيطرة رأس المال الأجنبى على العمليات الإستخراجية إلى استنزاف ثروات تلك الدول ، حتى بدأت تعمل ببناء عبد الناصر بأن يكون « بترول العرب للعرب » . وكان من أول الدروس التى تعلمتها تلك الدول أنها يمكن أن تستفيد كثيرا لو أنها تبادلت الخبرة فيما بينها من أجل وضع الشروط المناسبة للتعامل مع رأس المال الأجنبى . كذلك أثبتت بعض التجارب أنه من الممكن للقدرات الوطنية أن تتولى بسهولة إقامة صناعات إستخراجية متطورة مستقلة عن المشاركة الأجنبية . من جهة أخرى فإن تلك الدول ، رغم توجهها إلى النظام الإقتصادى الفردى ، وجدت لزاما عليها أن تعتمد على قطاع عام قوى ، ليس فقط لاستخراج ثرواتها الطبيعية ، بل وأيضا لإقامة صناعات تحويلية أساسية على أساسها . وبناء عليه فإن هذه القطاعات تتيح فرصة للتعاون بين القطاعات العامة العربية وخروج هذه إلى الإستثمار الخارجى .

رابعا - قطاع الصناعة :-

١ / ٤ / ٣ — تعتبر الصناعة هى عصب الإقتصاد الحديث ، حتى لقد أصبح يؤرخ للتطورات التى اجتازها العالم فى القرون الأخيرة بما يعرف بالثورات الصناعية ، بما فى ذلك الثورة الثالثة التى يمر بها عالم اليوم ، وإن كانت فى واقع الأمر أوسع نطاقا من الصناعة بمعناها التقليدى . وفى كل الأحوال يكون التطور الصناعى هو فى حقيقته تغير حضارى يبرز مجموعة القيم التى تحدد معالم المجتمعات البشرية وتنظيم العلاقات التى تربطها ببعضها البعض . ولذلك فقد تداخلت قضيتا التصنيع والتقدم ، وثار لبعض الوقت جدل حول جدوى قيام الدول النامية بالتوجه نحو التصنيع رغم ما جلبه عليها من متاعب ، ليس أقلها شأننا تراجع أوضاع القطاعات الأولية التى كانت فى الماضى هى عماد اقتصاداتها . غير أن القضية حسمت فى المؤتمر الصناعى الدولى الذى عقد فى لىما عام ١٩٧٥ ، حيث طالبت الدول النامية المجتمع الدولى بأن يبنى لها ظروفًا مواتية للنهوض بالقطاع الصناعى فيها بحيث يبلغ نصيبها فى سنة ٢٠٠٠ ما لا يقل عن ٢٥٪ من الإنتاج الصناعى العالمى . ورغم ذلك فقد عمدت الدول الرأسمالية إلى إقامة عراقيل أمام هذا الهدف متعللة تارة بمشاكل السكان والغذاء وأخرى بمخاطر التلوث ومحدودية مصادر الطاقة وثالثة بشحة المواد الأولية مما يهدد بتوقف نمو المجتمع العالمى وارتفاع أسعار تلك المواد وهو ما يحىي — ضمنا — أمل تزايد العائد منها فلا تجد الدول النامية غضاضة فى التخصيص فيها فى إطار ما يدعى إليه باسم الإعتماد المتبادل ، وهو التسمية المبهمة التى يطلقها الغرب على استمرار التبعية فى تقسيم العمل الدولى . وهكذا فإن القضية المطروحة ليست هى المفاضلة بين تخصيص الدول النامية فى القطاعات الأولية وترك الصناعة للدول المتقدمة ؛ كما أنها لم تعد هى التوجه إلى التصنيع بأى شكل وبأى ثمن ولو كان هو التضحية بالقطاعات الأخرى ، خاصة القطاعات الأولية . إن العلاقة بين الاثنين هى علاقة

تبادلية : فتنمية القطاعات الأولية ضرورية لكي تؤدي دورها التقليدي بالنسبة للصناعة المحلية وليس لصالح القوى الصناعية الكبرى . والتنمية الصناعية يجب ان تتسارع لكي تنهض بالإقتصاد الوطنى وتساعد على تطوير العلاقات الإجتماعية وتقوم فى الوقت نفسه بالدور الذى أصبحت الصناعة تؤديه تجاه القطاعات الأخرى بما فى ذلك القطاعات الأولية ذاتها .

٣ / ٤ / ٢ — وباختصار فإن الصناعة فى تطورها المستمر تمس أبعادا عديدة لعملية التنمية :-

- فهى تضيف اضافات غير محدودة لأدوات اشباع حاجات الانسان ، ولذلك فهى تكتسب فى تطورها علاقة طردية قوية مع ارتفاع مستوى المعيشة .
- وهى تتعدى فى ذلك بالمواد من صورتها الأولية إلى صورتها النهائية ، فاتحة بذلك مجالا واسعا للإبداع العقل البشرى ولقددرات الإنسان على الإنجاز ، وهو ما يتطلب تقدما مستمرا فى العلوم الأساسية وفى نواحي التطبيق .
- وبسبب طول المسافة وتعدد المراحل بين الصور الأولية والصور النهائية للمواد المصنعة يتراجع دور العوامل الطبيعية (القدرية) بينما تتزايد مسؤولية الانسان كما تزداد مخاطر عدم اتفاق ناتج جهده مع ما يطلبه المجتمع . ولذلك يمكن القول أن المنهج الصناعى فى الإنتاج يمثل تحولا حقيقيا فى السلوك الإنسانى يؤثر فى جميع نواحي الحياة ، بما فى ذلك دور الإنسان فى القطاعات الأولية التى تنتشر فيها النزعات القدرية .
- ولا يقتصر الناتج النهائى للصناعة على الاحتياجات المباشرة للمجتمع ، بل إن أهمية الصناعة تأتى من أنها فرع النشاط الذى ينتج أدوات الانتاج التى تمثل واحدا من أهم محددات النمو الإقتصادى . ولذلك توجد علاقة وثيقة بين التصنيع وبين عملية التراكم الرأسمالى .
- وقد أدت هذه العلاقة إلى تطورات هامة فى الهياكل الإجتماعية ، وبوجه خاص فى العلاقة بين عنصرى رأس المال والعمل ، ومدى دور كل منهما فى صياغة أدوات إشباع الحاجات الإنسانية وفى تجسيدها وفى النصيب الذى يناله كل من هذين العنصرين منها من خلال موقعه من السلطة السياسية التى شهدت تطورا كبيرا مع تطور الصناعة ذاتها .
- كذلك فإنها أدت إلى تغيرات كبيرة فى منظومة العلاقات الدولية ، حيث عمدت الدول الطامحة إلى التقدم الصناعى إلى تكثيف هذه العلاقات على النحو الذى يتيح لها السيطرة على مصادر المواد الأولية وعلى اقتصادات الدول المنتجة لها . وهكذا ارتبط ظهور وتقدم الدول الصناعية بظاهرة الإستغلال من خلال الإستعمار القديم والحديث ، كما ارتبطت جهود الدول النامية من أجل الاستقلال بالتوجه نحو التصنيع . ويثير هذا تحديا قويا أمام الدول التى تسعى إلى التصنيع بعيدا عن

هذا السبج الإستغلالى .

● غير ان التطور الصناعى انتقل مؤخرًا إلى مرحلة جديدة هى مرحلة تدويل العملية الإنتاجية التى قادتها الشركات عابرة الجنسية . وقد أدت سيطرة هذه الشركات إلى تدعيم أسس الإستعمار الحديث ، ونجحت فى غرس مفاهيم جديدة ساعدت على استقطاب حركة التصنيع فى العالم الثالث لصالح تلك الشركات .

● وقد ساعد على ذلك أمران . الأول هو سيطرة تلك الشركات على مقاليد تطور المعرفة التكنولوجية بقدرتها الهائلة على حشد الموارد اللازمة لذلك التطور . والثانى هو سيطرتها أيضا على أسواق المال التى جرى تدويلها هى الأخرى ، وأصبحت حركة الأموال أداة بيد تلك الشركات تحركها وفقا لأهوائها بعيدا عن الاعتبارات الاقتصادية البحتة . وهكذا فرضت عابرات الجنسية نفسها على المسرح الصناعى بذراعين قويتين : التمويل والمعرفة التكنولوجية ، وتحولت جهود التصنيع فى العالم الثالث إلى محاولة فرض الإستسلام لتلك الشركات .

● واستتبع ذلك بروز قضيتين هامتين . الأولى هى قضية النظام الاقتصادى الذى تدعو اليه هذه الشركات والذى يرضى تشبيها للتنمية ، يحلها من قاعدة لدعم الإستقلال الاقتصادى إلى عملية استجداء عابرات الجنسية لتقديم ما يشد الاقتصاد الوطنى إليها . وهكذا يتحالف رأس المال المحلى مع الإستعمار الجديد من أجل تدعيم دور القطاع الخاص وتصفية القطاع العام ، وإفساح مجالات متزايدة لمشاركة رأس المال الأجنبى .

● أما القضية الثانية فهى إستراتيجية التصنيع . ففى ظل الانقياد لاختيارات عابرات الجنسية تتوجه جهود التصنيع نحو مزيد من الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى ، تارة من خلال الإحلال محل الواردات من السلع التى تتركز عابرات الجنسية على توجيه الاستهلاك إليها ، اعتمادا على ما تحتكر تلك الشركات إنتاجه من مستلزمات إنتاجها ؛ وتارة أخرى من خلال توجه إلى التصدير فى أسواق دولية تتحكم فيها تلك الشركات . بالمقابل بدأ الفكر التنموى يتوجه إلى تصنيع باعتقاد جماعى على النفس موجه إلى اشباع الحاجات الأساسية .

٣/٤/٣ — فإذا كان التصنيع ضرورة لا بد ان تأخذ موقعها المناسب من جهود التنمية فإن القضية الأساسية تصبح : أى نوع من التصنيع نستهدف ؟ فى بداية العهد بالإستقلال كان المنهج المعروف باسم « الإحلال محل الواردات » يركى نفسه باعتباره يمثل الخطوة الأولى لفصم العلاقات التى فرضتها قوى الاستعمار القديم للسيطرة على أسواق مستعمراتها . غير ان مضى الزمن أثبت ما تنطوى عليه النظرة القاصرة لهذا المنهج من عيوب :

● فالتوجه إلى صناعات استهلاكية ذات سوق محلي واسع حدث بالتركيز على عدد من الصناعات التقليدية ، كصناعات الغزل والنسيج ، التي تتوفر عادة موادها الأولية محليا ، ولكن في إطار اختيارات تكنولوجية سريعة التقدم نظرا للتطور التكنولوجي الذي كانت الدول الصناعية بصدد إحداثه ، حيث رحبت بالتخلص من المعدات الرأسمالية القديمة بتدعيمها للدول النامية الراغبة في التصنيع ، وعملت في الوقت نفسه على استبقاء التحكم في بعض السلع الوسيطة (كالمواد الكيماوية لمراحل التبييض والاصباغ في حالة المنسوجات) تتمتع بها المزايا النسبية التي يحققها توفر المواد الأولية محليا .

● غير ان قائمة الواردات لم تكن تقتصر على النوع السابق من الصناعات بل كان جانب هام منها يمثل طلب الفئات ذات مستويات الدخل المرتفعة على سلع كإالية حيث نجحت تلك الفئات في استقطاع قدر غير يسر من حصيلة الصادرات وتوجيهها لاستيراد تلك الكماليات لأغراضها الخاصة بحكم موقعها المتميز في أجهزة اتخاذ القرارات ورسم السياسات . وقد استهوت هذه السلع مخططي الصناعة ، لأن كثيرا منها كان من نوع السلع المعمرة التي ظهرت في مراحل متقدمة من التطور الصناعي ، فاعتقدوا أن الدخول في هذه المجالات هو خطوة على طريق النمو وتأكيد القوة على استيعاب التقدم الصناعي .

ولقد أثبت هذا المنهج الذي ساد الفكر التنموي خلال الخمسينات والستينات في معظم دول العالم الثالث انه يقصر على تحقيق الآمال الذي عقدت عليه ، بل لعله انتهى الى مأزق لعدد من الأسباب :

● انتقلت التبعية للنظام الرأسمالي العالمي من فرض التخصص في إنتاج المواد الأولية على الدول النامية إلى تحكمه في أدوات الإنتاج وفي المستلزمات المتطورة للإنتاج مستغلا التوجه نحو التصنيع بالخط سابق الذكر .

● وبدلا من أن يساعد التصنيع على تقليص الواردات تزايد الإستيراد نتيجة التزايد السريع في الاحتياجات من السلع الرأسمالية والوسيطة ثم من السلع الإستهلاكية المستحدثة التي تسربت إلى أنماط الإستهلاك التي تنشرها أدوات الإعلان التي تسيطر عليها الدول الصناعية .

● بل ان الاستيراد تخطى السلع الصناعية إلى السلع الزراعية والغذائية التي قصر إنتاجها عن تلبية الاحتياجات المتزايدة ، كنتيجة لعدم حصولها على أولوية مناسبة في الاستثمار والإنتاج رغم ارتفاع الطلب عليها مع ارتفاع الدخل ومستوى المعيشة بسبب التصنيع (إضافة الى تزايد السكان) .

● وهكذا فان منهج الإحلال محل الواردات انتهى إلى تفاقم مشاكل ميزان المدفوعات بدلا من أن يحلها كما كان مرجوا ، مما انعكس على معدلات النمو نظرا لما ترتب على ذلك من نقص الموارد التي يمكن

٣/٤/٤ — وقد ادى فشل المنهج السابق إلى التوجه نحو التصدير . واتباع في هذا السبيل منهجان : الأول هو محاولة التوسع في الصناعات القائمة لتصدير فائض إنتاجها . غير أن اقتصاديات تلك الصناعات أثبتت في معظم الأحوال أنها غير قادرة على تحقيق شروط التنافس في الأسواق العالمية . ولذلك سعت كثير من الدول النامية إلى الدخول في تجمعات تكاملية على أمل أن يساعد اتساع السوق على فتح منافذ جديدة للتصدير . غير أن هذا المنهج أثبت بدوره عجزه عن حل مشاكل الدول الأعضاء في التكامل . إذ أن فوائض الصناعات التي أقيمت وفق منهج الإحلال غل الواردات كان يعنى التعامل في منتجات متشابهة ، مما يجعل المنافسة في السوق التكاملي غير قادرة على توفير ظروف توسيع لصناعات تقع جذورها جميعا في الخارج . ويشهد تعمر تجربة السوق العربية المشتركة ، ومن قبلها اتفاقيات تيسر التبادل التجارى بالنسبة للسلع الصناعية ، على محدودية الاعتماد على هذا الأسلوب . ولعل في تجربة مجلس التعاون بين دول الخليج ما يشير إلى أن هذا الأسلوب قد يكون ضرره أكبر من نفعه . فالسوق الخليجية ، بدلا من أن تكون أداة للنهوض باقتصادات الدول الأصغر تحولت إلى أداة استقطاب لصالح الإقتصاد الأكبر وهو الإقتصاد السعودي بحكم تمتع صناعاته بوفورات أكبر حيث بنيت على أساس حجم أكبر للسوق وأقيمت بمعونات ضخمة من الميزانية السعودية أكسبتها مزايا غير حقيقية ؛ وهو ما يؤكد عدم واقعية التوجهات الإقليمية للتكامل التي تبنى بعيدا عن السوق العربية الكاملة ، والتي تعتمد على قوى السوق في الوقت الذي تتبع فيه سياسات مبنية على اختيارات قطرية يغيب عنها المنظور القومي التكاملي . أما المنهج الثاني فيقوم على استثمار ما يكون متاحا من موارد طبيعية توفر مزايا نسبية في التصنيع تعوض عن التكاليف الإضافية التي تترتب على الإعتماد على تكنولوجيات مستوردة وعلى ما يصحب ذلك عادة من تدنى الكفاءة الإنتاجية . من جهة أخرى فإن ناتج هذه الصناعات يوجه عادة إلى الأسواق العالمية التي تشتد فيها المنافسة . ولعل نموذج الصناعات البتروكيمياوية العربية وما تبعه من اضطراب الدول الخليجية للدخول في حوار منفصل مع دول الجماعة الأوروبية يوضح ميكانيكية التبعية الجديدة التي تسببها الدول الصناعية لتطوير استقلالها لموارد الدول النامية . ففي مرحلة تشييد تلك الصناعات استطاعت الدول الرأسمالية أن تفرض شروطها بالنسبة لقيمة ما تقدمه من معدات رأسمالية ومن أساليب تكنولوجية . وفي مرحلة الإنتاج أصبحت الدول النفطية مرتبطة بمستويات إنتاج للمواد الأولية النفطية لمواجهة احتياجات تلك الصناعات بغض النظر عن مستويات أسعار تلك المواد مما يضعف قوتها التفاوضية على هذه الأسعار . غير أن محاولة التسويق في أسواق الدول الصناعية تواجه سياسات حماية تتبعها هذه الدول التي تدعى تقديس الحرية الاقتصادية . وهكذا تحول محاولات التصنيع من أجل التصدير لأسواق الدول الرأسمالية إلى اهدار موارد الدول النامية و ربط اقتصاداتها إلى النظام الرأسمالي العالمي ليكون ذلك منفذا له ليعمد صياغة العلاقات السياسية معها لصالحه . ويوضح هذا خطورة المنهج القائم على محاولة التصنيع للتصدير بالاندماج في النظام الرأسمالي

العالمى . فهو من ناحية يعجز عن حل المشكلة الاقتصادية الملحة وهى مشكلة تصحيح الخلل فى ميزان المدفوعات ، سواء بتخفيف الإعتماد على تصدير مادة أولية يتعرض سوقها إلى التدهور أو التقلب الشديد ، أو بمحاولة زيادة القدرة التصديرية عن طريق اضافة منتجات (صناعية) جديدة لتعوض عن الجمود الذى يتعرض له الصادرات من المواد الأولية . فإضافة إلى تزايد الإعتماد على الإستيراد للحصول على المعدات الرأسمالية وقطع غيارها ومستلزمات الإنتاج ، تزايد الحاجة لاستيراد السلع الإستهلاكية حيث لا تحظى بنصيب مناسب من الاهتمام . والأخطر من ذلك أن هذا الإستيراد يمتد الى سلع أساسية كما فى حالة السلع الغذائية . ومن ناحية أخرى فإن التصنيع للتصدير يدفع بشدة فى اتجاه الإعتماد على عايرات الجنسية بدعوى الحصول على التكنولوجيا المتطورة اللازمة لضمان القدرة على التنافس فى السوق العالمية ، وهو ما يعزز روابط التبعية وما تنطوى عليه من محاذير اجتماعية وسياسية .

٥/٤/٣ — وتتمثل هذه المحاذير بصورة خاصة فى النماذج الجديدة لما يطلق عليه الدول الصناعية الوسيطة ، وهى مجموعة من الدول النامية استطاعت خلال العقدين الأخيرين تحقيق تقدم سريع فى صناعات تصديرية بدأت منتجاتها تغزو أسواق العالم الثالث بل والدول الصناعية ذاتها ، مما جعلها تصبح نماذج تغرى دولا نامية أخرى بتقليدها . وبدون الدخول فى تفاصيل ليس هنا مجال لها ، علينا أن نتذكر عددا من الحقائق :

- تقوم الصناعة فى تلك الدول على أساس رخص اليد العاملة ، فهى تتكامل مع الإطار الاستغلال الذى ترجمه الرأسمالية العالمية بتحويل ناتج قدر معين من العمل فى الدول النامية مقابل ناتج قدر أقل من العمل فى الدول المتقدمة كاستمرار لعملية استنزاف موارد الدول النامية .
- وإذا تحدثنا عن رخص اليد العاملة فإن هذا لا يعنى مجرد انخفاض أجر الفرد ، بل المقصود انخفاض الأجر الذى يحصل عليه عن قدر معين من الإنتاج نتيجة ارتفاع إنتاجيته .
- وقد تحقق الارتفاع فى الانتاجية نتيجة عملية مجتمعية استهدفت فى أغلب الأحوال نحو الأمية ورفض درجة عالية من الانضباط من خلال معسكرات للعمل ، كصورة حديثة لاستغلال القوى العاملة عن طريق تعظيم ناتج المجتمع على حساب نصيب القوى العاملة من هذا الناتج وهو ما يعنى ، فى ظل التنظيم الرأسمالى للإنتاج ، استحواذ رأس المال على النصيب الأكبر . أى أن ما استهدفه العملية المجتمعية لم يكن هو رخاء البشر بل تحويل الفائض من ارتفاع الإنتاجية لصالح القوى الرأسمالية الداخلية المتواطئة مع الرأسمالية العالمية . وبموجب هذا المنطق تمتد السلطات العنصرية فى جنوب افريقيا ، مثلا ، إلى تزويد السود بخدمات تزيد من إنتاجيتهم يبيأ خرسهم من أبسط حقوقهم كمواطنين .

● ولذلك فقد أدى هذا النمط الصناعي المشوه إلى تحقيق تفاهم تام بين القوى الرأسمالية المحلية وبين نظيراتها في الخارج ، لاسيما عابرات الجنسية ، التي وجدت في المراكز الصناعية الجنيذة نقاط ارتكاز تقفز منها الى أسواق الدول المجاورة لها موفرة تكاليف النقل من مراكزها الأصلية . ولذلك فإن تلك القوى تشجع حركات التكامل بين الدول النامية ليس لكي تزيد من درجة الاعتماد على النفس لدى تلك الدول ، بل لتعمق من تبعيتها لها .

● وتشهد الاضطرابات الاجتماعية التي تتعرض لها الدول الصناعية الوسيطة بمدى ضخامة الثمن الذي تدفعه القوى العاملة المنتجة من حرياتها السياسية والإجتماعية لكي تحقق تقدما اقتصاديا لدولها تعود حصيلته إلى القوى الرأسمالية الداخلية والخارجية . والقضية هنا ليست قضية تحيز لنظام اقتصادي أو آخر ، لأن جوهر التقدم الاقتصادي المتحقق يقوم على أساس رخص اليد العاملة ، وهو ما يعنى بالضرورة توزيعا للدخل في غير صالحها وإلا فقدت الميزة التي أحدثت ذلك التقدم ، كما أنه يتطلب تنظيميا سياسيا يمنع تلك القوى العاملة من الحصول على موقع من الحياة السياسية يتناسب مع إسهامها في الانتاج ، وبالتالي من الحصول على نصيب من الدخل يوازى هذا الإسهام لأن هذا يضعف الميزة التي قامت الصناعة على أساسها ، وهي رخص الأيدي العاملة .

ان هذه الإعتبارات جميعا تشير إلى خطورة الإنهيار بإتجاهات اقتصادية مؤقتة من خلال الإندماج المتزايد في النظام الرأسمالي العالمي ، وضرورة تحقيق متطلبات الإعتدال الجماعي على النفس بين الدول النامية ، على نحو يتيح للقوى العاملة المنتجة نصيبا عادلا من الدخل يوفر لها إشباع حاجاتها الأساسية ، وهو ما تمحى اليه الفكر التنموي مؤخرًا . فهنا الإشباع هو الكفيل بتحقيق ارتفاع ملموس في الإنتاجية ، مع توفير نصيب عادل من الناتج للقوى العاملة ، وتوجيه المتبقى منه لصالح تلك القوى سواء عن طريق تمويل تراكم رأسمالي لزيادة الدخل وتوفير فرص أكبر للعمل ، أو عن طريق توفير ما يلزم من حاجاتها الأساسية .

٦ / ٤ / ٣ — يوضح العرض السابق للإستراتيجيات البديلة للتصنيع أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به الصناعة في تحقيق تنمية مستقلة لها القدرة على الاستمرار . ففي الإستراتيجيات سابقة الذكر تترك منافذ مفتوحة على مصراعها تستولى من خلال قوى خارجية على الجانِب الأكبر من الفائض الذي يتحقق عن طريق ما تتمتع به الدول الساعية إلى النمو من مزايا في مواردها ، مادية كانت أم بشرية . هذه المنافذ هي :

- الإعتدال على الدول الصناعية في الحصول على المعدات الرأسمالية وما يرتبط بها من معرفة تكنولوجية .
- وفي حالة الإحلال محل الواردات ، تزايد الاعتماد على استيراد مستلزمات الإنتاج التي تتحكم الدول الصناعية في إنتاجها ، وعلى استيراد جانب هام من الحاجات الأساسية نتيجة إهماله لأنه كان يتوفر

محليا فلم يكن أصلا محل استيراد .

- بالمثل فإن الانتاج للتصدير يزيد من الخضوع لقوى السوق العالمية التى تتحكم فيها الرأسمالية العالمية فيزيد من التبعية ، ويقترن السجاح فيه بضمن اجتماعى باهظ يفقد التنمية جوهرها الحقيقى .

وإذا كانت بعض الآراء تنادى بضرورة اختيار المنتجات وفق قاعدة إشباع الحاجات الأساسية بدلا من قاعدة ما تحدده قائمة الواردات أو قوى الطلب فى السوق العالمى ، فإن هذا يحتاج الى استكماله بمنصرين آخرين آخرين هامين : أولهما كيفية مواجهة مشكلة ميزان المدفوعات ؛ والثانى تجنب اللجوء إلى إنتاج تلك الحاجات بالإعتماد على مستلزمات رأسمالية وإنتاجية من الخارج ، لأن هذا يضعف مخاطر الإنكشاف حيث يجعل تحقيق المستوى المطلوب للإنتاج ، وما يترتب عليه من دخول وفرص عمل ، مرتبطا بمدى سلامة ميزان المدفوعات والقدرة على توفير شروط مناسبة للحصول على المستلزمات .

٣/٤/٧ — لقد ادركت ثورة يوليو هذه الحقائق ، فعبرت عنها فى ميثاقها الوطنى :

- « إن الصناعة هى من الدعائم القوية للكيان الوطنى ، وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الإقتصادى والإجتماعى » .
- « والصناعة هى الطاقة الخلاقة التى تستطيع أن تتجاوب مع التخطيط الواعى المدروس وتفى ببرامجه دون ما عوائق غير منظورة تصعب السيطرة عليها ، ومن ثم فهى القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الإنتاج توسيعا ثوريا حاسما » .
- « إن مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود . إن الصناعة المصرية تقدر أن تمد العمل المبدع الخلاق إلى اقاصى الأرض المصرية » .
- « إن العمل العلمى الصناعى وحده هو القادر على أن يجعل الأرض المصرية تروح بكل أسرارها وتفيض بما فى باطنها من ثروات طبيعية ومعنوية لخدمة التقدم » .
- « إن هذه المصادر تستطيع أن تكون عمودا قويا للصناعة الثقيلة القادرة بدورها على خلق أدوات الانتاج الجديدة . وإن أهمية خاصة يجب أن توجه إلى الصناعات الثقيلة ، فيها يمكن أن يوضع الأساس الحقيقى الذى يمكن أن تقوم عليه الصناعة الحديثة » .
- « إن المواد الخام من الزراعة أو من المناجم لابد لها من عمليات التصنيع المحلية التى تكسبها قيمة مضاعفة فى الأسواق وهى بذلك تعزز قدرة الانتاج الصناعى ، كما أنها تفتح أبوابا واسعة للعمالة » .
- « كذلك فإن الاهتمام الكبير يجب أن يصل إلى الصناعات الاستهلاكية . إن هذه الصناعات فضلا

عما تفتحه من أبواب كثيرة للعمل ، تسد جزءا هاما من مطالب الإستهلاك ، وتوفر مصادر قيمة من النقد الأجنبي ، ثم هى تتيح فى الوقت الحاضر فرصة للتوسع فى التصدير إلى أسواق قريبة منا لم تصل فيها بعد إلى مركز المنافسة فى الصناعات الثقيلة على المستوى العالمى .

● « والصناعات الغذائية - فى ضمن الصناعات الاستهلاكية - تقدر أكثر من أى سبيل آخر على دعم اقتصاديات الرفه ، كذلك فإن فيها احتمالات كثيرة لأسواق فى الدول المتقدمة التى يرتفع فيها الطلب الاستهلاكى بارتفاع مستوى المعيشة فيها . »

● « ان الفلسفة التى قامت عليها سياسة التصنيع فى مصر حققت هذا الهدف بالتوازن الذى اقامته بين الانحياز إلى الصناعة الثقيلة وبين الانحياز الى الصناعات الاستهلاكية . »

● « ومن الناحية الاجتماعية ، فإن الصناعة مسؤولة عن اقامة التوازن الإنسانى الذى لابد منه بين مطالب الإنتاج واحتياجات الإستهلاك . »

● « وإن النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة فى مصر كان السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ . إن هذه الحقوق الثورية جعلت الآلات ملكا للعمل ولم تجعل العمل ملكا للآلات . »

٣/٤/٨ - إن هذا المنظور المتكامل للتصنيع يوضح سلامة المنهج الذى وضعت ثورة ٢٣ يوليو أسسه ، كما أنه يبين السبب فى تدهور الإقتصاد المصرى عندما انحرفت به قوى الردة عن الطريق السوى . إن هذا المنهج يشير الى عدد من الحقائق :

● فهو لا ينطلق من الاستراتيجيتين اللتين كانتا سائدتين ، وهما الإحلال محل الواردات أو إخضاع الإنتاج لأهداف التصدير . وبالتالي فقد اتجه الى تفضى ما يواجههما من محاذير .

● وهو يؤكد ضرورة الاعتماد على النفس ، وبالتالي فلا بد من توجيه التصنيع إلى تكامل حلقات الانتاج بدئا من الصناعات الأساسية وانتهاء بالصناعات الاستهلاكية .

● غير ان هذا التكامل لم يكن موجها إلى ما وصف بأنه اكتفاء ذاتى ، فمثل هذا الهدف لا تملك تحقيقه اية دولة متقدمة صناعيا ، ناهيك عن دولة مازالت فى بداية العهد بالتصنيع .

● وبناء عليه فإن التوجه إلى التصدير تحدد بتوفر مزايا نسبية للإقتصاد الوطنى ، سواء من حيث توفر أسس التصنيع محليا أو القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية .

● كذلك فإن التوجه إلى الأسواق المحلية ارتبط بمفهوم توفير الحاجات الأساسية لفئات الشعب العاملة .

● وحتى يتحقق ذلك كان لابد من أن يرتبط البعد الإقتصادي للتصنيع بالبعد الإجتماعى ، وهو ما يشكل ركنا اساسيا في منهج ثورة الشعب .

● من جهة أخرى فإن المنهج المذكور يؤكد الدور الذى تلعبه الصناعة في العصر الحالى بالنسبة لتطوير قاعدة الموارد ومن ثم في تنمية مختلف قطاعات الإقتصاد الوطنى .

على ان وضوح المنهج من الناحية الفكرية لم يقابله يسر وانتظام خلال التطبيق ؛ وعلى ان نرصد الحقائق لكى نستفيد من التجربة ونعمل على تصحيح المسيرة :

● لقد سعت الثورة في البداية الى دعوة كل من رأس المال الخاص المحلى والأجنى إلى المشاركة في بناء الصرح الصناعى المنشود . غير ان ردود الأفعال جاءت غبية للآمال . بل لقد أعلن رجال الأعمال المصريين ان الاقتصاد المصرى لا يتحمل الحجم المنشود من الإستثمارات الصناعية ، واتفق في ذلك مع رأى رأس المال الأجنى الذى كانت مساهمته من الضالة بمكان بحيث تأكد للدولة أنها لن تحسر شيئا يذكر إذا استغنت عنه كلية .

● ووجدت الدولة أن القطاع الخاص بطبيعته يحجم عن الصناعات الأساسية التى كان لابد من النهوض بها لاستكمال البنيان الصناعى ، فكان عليها ان تتولى هذا القطاع الحيوى بنفسها .

● من جهة أخرى فإن ما كان قائما من صناعات كان معرضا لمشاكل تعوق تطوره على النحو المطلوب ؛ وكان على رأس هذه المشاكل ثلاث : الأولى تقادم المعدات المستخدمة لأنها جاءت في معظم الأحوال في صورة مستعملة أرادت الدول الصناعية التخلص منها لكى تجدد مصانعها هي ؛ وليس سرا أن بعض المصانع المصرية كانت مهددة بالتوقف لولا ظروف الحرب العالمية التى حمتها من المنافسة الأجنبية التى بدأت تتصاعد خلال الثلاثينات . الثانية هي عدم ملاءمة الهيكل التمويلي لأن كثيرا من هذه الصناعات بنيت على أساس موارد مالية قصيرة الأجل توفرها البنوك التجارية ، وليس على أساس مدخرات طويلة الأجل . الثالثة أن معايير الإستثمار والإنتاج التى يعمل بموجبها القطاع الخاص يعظم تضاربها مع المعايير التى تحكم التصنيع خاصة في بدايته ، وبالتالي بدا التعارض واضحا بين المنظورين الخاص والعام ، وكان لابد من دخول الدولة بثقل أكبر من خلال التأميم .

● وقد أدى ضعف القاعدة الصناعية التى سبقت قيام الثورة إلى حصول النشاط الموجه للإحلال محل الواردات على نصيب يفوق ما حصلت عليه باقى الأنشطة . فقد كان من الضرورى توفير حاجات المستهلكين باعتبار أن هذه الحاجات تمثل جانب الطلب الذى لابد من أخذه في الاعتبار حتى يمكن الاطمئنان إلى جدوى ما ينشأ من مشروعات توجه بالضرورة إلى السوق المحلى ؛ كما أن الحاجة إلى تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات زينت المضى في هذا الإتجاه اكثر مما يجب .

● وحتى يمكن تصحيح الطلب المحلى وإعادة تشكيل البنيان الإجتماعى على النحو الملائم كان لابد من الإسراع فى حركة التصنيع لتوسيع قاعدة الطبقة العاملة ، وكان لابد أيضا من ضمان نصيب أكبر لها من الدخل عن طريق السيطرة على أسعار المنتجات الصناعية لتحقيق هدفين متعارضين هما ضمان تناسب أسعار السلع الاستهلاكية مع مستويات الدخل التى تحصل عليها الفئات الكادحة ؛ ومحاولة تعظيم الفائض من بعض المنتجات حتى تسهم الصناعة فى توليد مدخولات توجه الى استثمارات جديدة ، علما بأن الصناعات الأساسية بطيئة العائد ومنخفضة الربحية نسبيا .

● وخلال الكفاح من أجل الاستقلال وتدعيمه ، لمصر وللوطن العربى فى مجموعه وفى مواجهة الرفض القاطع للرأسمالية العالمية لقيام تصنيع مستقل فى أى دولة من دول العالم الثالث ، وبوجه خاص مصر الناصرية ، فرض علينا حصار اقتصادى من الغرب ، أمكن كسره بالتوجه إلى الشرق رغم التباين فى التكنولوجيات . وضربت الثورة المثل الرائد فى كيفية تطويع المعرفة التكنولوجية ، حتى المستوردة والمترجم بها ، بكسر حلقة التبعية التى تفرضها الرأسمالية العالمية . إن هذا التطوير الذى دمج بين أساليب تكنولوجيا من كل من الشرق والغرب مثل أقصى ما يمكن بلوغه من انفتاح وهو ما يوصف الآن نهفا بأنه انغلاق . إن علينا أن نذكر ان الصفقة مع الرأسمالية العالمية هى اما عطاء منها محسوب مقابل تبعية تفرضها ، أو حجب مصحوب بحرب اقتصادية بل وعسكرية كما حدث فى ١٩٦٧ .

● وإذا كان التصنيع ، والتنمية عموما ، قد تطلبا توفير موارد من الخارج فإن الأسلوب الذى اتبعته الثورة كان هو استخدام القروض ميسرة الفائدة لمشروعات تزرر اقتصادياتها الإقتراض إذا كان هو السبيل للحصول على التكنولوجيا المطلوبة . وهكذا أدى الانفتاح إلى مصادر أوسع للمعرفة والتمويل إلى كسر حلقات التبعية ، وإن أدى ذلك إلى مراجعات لأولويات الأنشطة المختلفة .

إن تجربة الستينات حافلة بالنجاحات والتحديات ، كما أن تجربة السبعينات والثمانينات تحفل بالنذر والعواقب الوخيمة التى بدأت تتجمع فى شكل إعصار يكاد يودى بالاقتصاد المصرى . وعلينا أن نعيد البناء ونصحح الأخطاء قبل أن تذهب الفرصة إلى الأبد .

٩/٤/٣ — ان الاستمرار فى هذا المنهج القويم وتلافى ما تعرض له من مآخذ يقتضى استكماله اخذا فى الاعتبار المتغيرات التى تعرض لها كل من الاقتصاد العالمى والاقتصاد العربى والاقتصاد المصرى . ويعنى هذا بوجه خاص :

● الانطلاق من المبدأ العام الذى أكدناه وهو ان الأهم من البحث عن ماذا نتجج هو كيف نتجج . ومن هام فإن الشعار الواجب رفعه ليس هو « صنع فى مصر » ، بل « صنع بعقول مصرية » . ان أعمال العقل ليس فقط هو المدخل الصحيح إلى تطويع التكنولوجيا ، إنه الطريق إلى تطوير أنماط الاستهلاك على النحو الذى يتفق مع البيئة المحلية ويستقيم مع تركيبة الموارد المتاحة وبحول دون التبعية

الفكرية (التي عرفت باسم عقدة الخواجة) .

● التأكيد على تطوير الإنتاجية وتوفير ما يلزم لذلك عن طريق توجيه فائض العملية الإنتاجية نحو التراكم الرأسمالي في القطاعات المختارة وفي الحاجات الأساسية للقوى العاملة المنتجة .

● والعناية بالنشاطات البحثية التي تؤدي إلى المشاركة في جهود الثورة التكنولوجية الحديثة ، وبناء ما يلزم لذلك من قاعدة علمية متطورة من خلال تطوير للنظم التعليمية . إن اللهث وراء عبارات الجنسية يدعوى للحاق بالتكنولوجيا المتطورة أصبح أقصر الطرق إلى التبعية وأطول الطرق إلى التقدم .

● الربط بين أهداف التنمية الصناعية وباقي أهداف المجتمع ، وفي مقدمتها الأمن القومي . ومن هنا المنطلق تحصل الصناعات الحربية على أولوية خاصة ، ليس فقط لأهميتها بالنسبة للأمن ، بل وأيضاً لأنها تمثل حلقة هامة في بناء صرح صناعي متكامل . فهي عميل قوى للصناعات الأساسية يساعد على سرعة تنميتها ، وهي تفتح أبواباً واسعة لاكتساب خبرة ضرورية للدخول في مجالات مدنية عديدة وسرعة اكتمال اقتصادياتها ، كما يسهل تحويلها للأغراض المدنية وهو ما تشهد به التجربة السابقة .

● والصناعات الحربية متعددة الجوانب ، ففيها المعدني والكيميائي كما انها أصبحت قائدة في التطوير التكنولوجي الحديث ، بحيث يمكن القول ان ما حدث من تقدم خلال نصف القرن الأخير ، في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بوجه خاص ، كان وليد هذه الصناعات وكذلك تلك التي ارتبطت بغزو القضاء . ولما كان من غير المتصور أن تتمكن دولة نامية محدودة الحجم من الدخول في كل مجالات تلك الصناعات ، فإن الاختيارات فيها يجب أن تركز على المجالات التي تسهم في بناء قاعدة صلبة لتطوير النشاط الإنتاجي المدني . وعلينا أن نلاحظ ما يشهده الاتحاد السوفيتي الآن من تطور هو سباق من أجل الأسراع بتحويل التفوق في تلك الصناعات إلى قطاع الإنتاج المدني .

● وحتى لا يكون التركيز على التقدم التكنولوجي أداة للانسياق الأعمى وراء ما افرزته الحضارة الغربية من حمى استهلاكية ، فان تصميم المنتجات يجب ان يتوافق مع مستوى الدخل وانماط المعيشة التي تساعد على توفير حياة كريمة للجمهور وخلق فائض يمكن توجيهه للتنمية . وكما في حالة الأمن الغذائي ، فان هذا يتطلب ترشيدها لانماط الاستهلاك وابداعاً في خلق ادوات مناسبة لإشباع الحاجات الأساسية ولتطوير هذا الإشباع .

● توجيه عناية خاصة للصناعات الإنتاجية المنتجة للسلع الرأسمالية والسلع الوسيطة المتطورة ، سعياً إلى توفير احتياجات القطاعات المحلية الأخرى من هذه السلع .

● إعادة توجيه الصناعات الاستهلاكية بما يتفق والاحتياجات الأساسية للجماهير بعيدا عن التوجهات التي انشأتها الأنماط الاستهلاكية المشوهة المتولدة عن التباين الحاد في توزيع الدخل الذي عمقته الممارسات التي سادت خلال العقدين الأخيرين .

● ولابد في استراتيجية التصنيع من إدخال البعد الإقليمي على نحو يسمح بأحداث توازن بين مناطق الدولة المختلفة ، أخذا في الاعتبار متطلبات الامتداد العمراني وما ذكرناه بشأن التنمية الريفية المتكاملة .

● التحكم في الأسعار على النحو الذي يحقق تقوم مسيرة الاقتصاد الوطني من ناحية ، وتناسب الأجر النقدي مع أسعار السلع الأجرية التي تحقق مستوى لائقا لمعيشة القوى العاملة المنتجة من ناحية أخرى .

● اتباع سياسة مالية سليمة تضمن تعزيز تنفيذ الإستراتيجية المقررة وقد الدولة بالموارد اللازمة لتسريع الإستثمار ورفع معدلات النمو وتحقيق عدالة في التوزيع وإعادة التوزيع . ويعنى هذا ضمنا أن ما يمنح كإعانات للإنتاج ، سواء من خلال تخفيض أسعار المستلزمات أو الإعفاءات الضريبية أو تعديل العلاقة بين التكاليف والأسعار ، يتحدد وفق منظور تتضح فيه الآجال التي يتم فيها الاستغناء عن تلك الإعانات ببلوغ الانتاجية مستوى يسمح بسيادة أسعار اقتصادية تتفق مع الأسعار الاجتماعية ، حتى لا تتحول الإعلانات إلى ضريبة تدفعها القوى المنتجة من أجل مساندة أوضاع غير اقتصادية تقف عند حد ضمان الرخبة لنشاطات معينة على حساب باقي الاقتصاد الوطني .

٣/٤/١٠ - وبحكم الطبيعة المركبة للقطاع الصناعي ، حيث تنتشر منتجاته على مساحة عريضة من الاحتياجات الإنسانية ، وتترابط قطاعاته لكي يغذى بعضها البعض الآخر باحتياجاته من مستلزمات الانتاج ، فإنه يصبح مجالا خصبا للتكامل الاقتصادي العربي الذي يتحول بموجبه الإعتماد على النفس إلى اعتماد جماعي على النفس . وإذا كان لهذا الأمر أهميته الخاصة بالنسبة إلى الإقتصاد المصري ، فإن أهميته للإقتصاد العربي ليست أقل شأنًا . بل لا مغالاة في القول بأن التكامل في القطاع الصناعي هو أهم دواعي التكامل الاقتصادي العربي ، وهو التجسيد المادي للدعوة إلى الوحدة العربية . وإلى أن تتحقق هذه الوحدة ، ولكي يتوفر الأساس المادي لتحقيقها ، فإن على مصر أن تقود حركة منظمة في هذا المجال تعيد رسم المسيرة على نحو يخلصها من جوانب القصور التي عانت منها خلال العقود السابقة :

إن التكامل الصناعي العربي لا يعنى مجرد فتح الحدود أمام المنتجات وعوامل الإنتاج لتواصل الحركة التي بدأت في ظل الاندماج القطري في النظام العالمي الذي فرضته الرأسمالية العالمية ، والذي استهدف تكريس التبعية لها ، وإلا كان معناه تعميم أنماط التبعية التي تعرضت لصورها المختلفة أقطار

عربية من واقع مسيرتها المنفردة . إن أول أساس يقوم عليه هذا التكامل هو إعادة تقسيم العمل بين الدول العربية على نحو يعظم الاستفادة من مجمل مزاياها النسبية في تركيبة قومية موحدة .

● والسوق العربية الواجب فتحها لا تقف عند توسيع نطاق السوق أمام ما سبق إقامته من نشاطات ، بل أمام ما يراد إنشاؤه عند توسيع نطاق السوق . ولو أن الصناعة العربية استهدفت تحقيق معدل نمو ١٠٪ سنويا لكى تتوسع ما أصابها من تخلف ، لأقامت ما يعادل ٦٠٪ من القيمة الحالية لنتاجها خلال خمس سنوات ، ولأضافت مثل تلك القيمة للسنوات الخمس التالية لكى يبلغ ما يضاف على مدى عشر سنوات ١٦٠٪ مما هو قائم حاليا . فالتركيز على ما يتم بناؤه مستقبلا يفسح مجالا أكبر بكثير من محاولة لوى ذراع التكامل ليتفق مع قاعدة بنيت في غيابه .

● وحتى يتحقق ذلك فإن تقسيم العمل الجديد يجب ان يتيح قدرا أكبر من الترابط بين القطاعات الصناعية العربية بحيث ينشأ ببنان صناعى عربى لما يعرف « بالتكامل الرأسى » بين حلقات الانتاج الصناعى . إن هذا الأمر له أهمية كبرى اذا كان يراد حقا كسر إسار التبعية الذى فرضته انماط التصنيع التى بنيت فى الماضى بالاعتماد على حلقات إنتاج خارجية تقع تحت سيطرة الاحتكارات الأجنبية .

● ويقترن هذا التكامل الرأسى بالشق الآخر وهو « التكامل الأفقى » الذى يتم بموجبه توزيع النشاطات عند كل مستوى من مستويات الانتاج (أدوات الانتاج ومستلزماته والمنتجات النهائية) على الأقطار المختلفة وفقا لما يتمتع به كل منها من مزايا نسبية . ويسمح هذا بتكرار أنشطة فى أكثر من قطر لتأمين الإحتياجات المحلية والسماح بقدر من المنافسة يحقق تطورا لقنون الانتاج ، شريطة ان يتم هذا بعيدا عن الحمائيات المفرطة التى تخلق مزايا نسبية غير واقعية تؤدى إلى إهدار الموارد . إن هذه الحمائيات التى تمت فى ظلها الصناعات العربية الحالية تعتبر من أهم العوائق التى حالت دون مضى مسيرة التكامل بموجها . وعلى الجهاز التكاملى أن يعيد الحسابات لما هو قائم من صناعات ويضع برنامجا لإعادة توزيعه وفقا لمعايير الكفاءة الاقتصادية ينفذ بالتوافق مع إدخال صناعات جديدة تكفل لكل قطر نصيبا عادلا من مجمل النشاط الصناعى يعرضه عما قد يفقده من أنشطة تثبت جدوى نقلها الى أقطار أخرى . إن من أهم مقومات عملية التنسيق الإقليمى هو الإتفاق على قاعدة واضحة لتوزيع المنافع والاعباء .

● وقد أعطى المجتمع العربى أولوية فى استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك التى أقرها مؤتمر القمة الحادى عشر (عمان - نوفمبر ١٩٨٠) ، أولوية « لإعداد القواعد الأساسية للتصنيع بما يعزز تطوير الانتاجية والإنتاج والتخطيط لدعم وإنشاء الصناعات التى تكون أساسا للتصنيع المتكافئ والتكامل فى بناء الصناعات المحورية » وحددت هذه بالآتى : الصناعات العسكرية - الصناعة الأساسية - الصناعات الهندسية والسيما صناعات وسائل الإنتاج - الصناعات البترولية

والبتروكيماوية والكيمياوية - الصناعات الزراعية - صناعة مواد البناء والتشييد . ورغم أهمية هذه الفروع ، فإن الأمر يقتضى إعادة النظر فيها وفقا للإعتبارات السابقة ، بما يحقق ما استهدفته الإستراتيجية من إحداث تطوير أساسى فى الإقتصادات العربية وتجسيد الإرتباط العضوى الاناىجى وتحقيق الأمن التكنولوجى .

● ومع تزايد التشابكات الافقية والرأسية بين فروع الصناعة فى الأفطار العربية تزايد حركة التبادل السلمى فيما بينها . ولكى يتحقق ذلك بكفاءة ، يلزم توفير متطلبات البنية الأساسية « لسوق مشتركة » ، وتتضمن تطوير شبكة النقل فى ضوء اقتصاديات التنسيق الصناعى (والكلى) المستهدف وتنسيق سياسات الضرائب والإعانات والأجور والأسعار وأسعار الصرف حتى تعكس المزايا النسبية الحقيقية . كما يجب الإتفاق على أسلوب وقواعد تخصيص موارد من أجل النهوض بالمهاكل الاناىجية للدول الأقل تقدما عبر فترات زمنية محددة حتى تستطيع الوصول إلى مرحلة التعامل المتكافئ مع شقيقتها وفقا للمؤشرات الاقتصادية البحتة . كذلك لابد من التعاون فى إنشاء وتطوير الأدوات والمؤسسات اللازمة لاستقطاب المدخرات من جميع الدول العربية ، فقيرها قبل غنها ، إذ أن التجربة أثبتت أن من أخطر الأخطاء التى وقعت فيها المنطقة العربية هو تكاسل الدول ذات العجز ، ومنها مصر ، عن مضاعفة الجهود من أجل رفع قدراتها الإدخاية الذاتية إرتكانا إلى ما تطمع فيه من أموال الدول ذات الفائض ، سواء كمعونات مباشرة أو تحويلات من العاملين فيها أو بالسعى إلى اجتذاب الإستثمارات منها . وقد صاحب ذلك نشوء علاقات غير سوية بين الطرفين حيث باتت الدول ذات الفائض تخشى فقدان ثرواتها (غير المتجددة) باسم التضامن العربى وأصبحت تسعى إلى فرض ما يؤمن أموالها ، سواء من خلال اتفاقية استثمار الأموال العربية (انظر بعده) أو من اشتراط مصادقة صندوق النقد الدولى على سياسات دول العجز ، أو من الإنجاه للإنفراد بتنظيمها التكاملى بعيدا عن التنظيمات القومية . ويقتضى الأمر قيام صندوق النقد العربى بتنفيذ ما أوكل إليه من تطوير للأسواق المالية العربية وتنظيم عمليات تسوية المدفوعات الجارية والرأسمالية .

● وسواء تعددت مشروعات الفرع الصناعى الواحد على مستوى قطر معين أم على مستوى أفطار متعددة فإنه لابد من تنظيم عملية اكتساب الخبرة فيها وتبادل هذه الخبرة . إن حجم ما يبدد من موارد للحصول على نفس نوع الخبرة أصبح يثير القلق ، وما يترتب عليه من استمرار الإعتماد على الخارج للحصول على خبرات جديدة يجعل من التوسع الصناعى منفذا لزيادة التبعية لا إنقاصها . ولذلك فإن هذا الجانب يعتبر حجر الزاوية فى عملية التنسيق الصناعى العربى وإعادة تقسيم العمل .

● ولعل أحد أهم الممارسات التى افقدت العالم العربى القدرة على احداث تنمية صناعية حقيقية هو الإرتكان إلى ما يسمى « بأسلوب تسليم المفتاح » الذى تتولى فيه جهات أجنبية (كثير منها ينتمى

إلى دول نامية خلت مضمار الصناعة مؤخرًا (عمليات الانشاء الصناعي دون مشاركة من عاملين عرب ، بل وينتهي الأمر إلى ايكال عمليات الادارة وكذلك التسويق إلى جهات أجنبية بدعوى ضمان الكفاءة ، مما يعنى زرع أجساد غريبة في جسد الوطن العربى وترك القرارات الجوهرية في الإستثمار والانتاج الى من يهمهم ألا تقوم قائمة لصناعة عربية قادرة على منافستهم . فلا بد إذن من أن يتضمن التنسيق ما يكفل تعاوناً عريماً جداً في الانشاءات الصناعية . وتقع على الدول العربية المتقدمة نسبياً في خبرتها الصناعية ، وفي مقدماتها مصر ، مسؤولية خاصة في هذا المجال .

● وقد اتجه العالم العربى ، بعد أن تضاعفت الموارد المالية لبعض دوله خلال الحقبة النفطية وجهتين : الأولى هى الدعوة إلى إقامة مشروعات عربية مشتركة تسعى إلى استقطاب الأموال العربية وتوجيهها إلى الإستثمار حيث تتوفر الموارد الانتاجية (المادية والبشرية) وتندر الموارد المالية . والواقع أن ما تم حتى الآن يقصر عن تحقيق نمو صناعى عربى حقيقى لأنه اعتبر المال عنصراً أساسياً وهو ليس كذلك . ففى غياب قدرات إنتاجية ذاتية يصبح المال أداة لدخول شريك أجنبى بالتكنولوجيا ليستغل كلا من الطرفين . كذلك فإن المشروعات المشتركة لا يجرى اختيارها من خلال تخطيط قومى تنفق عليه الدول العربية بل هى تمثل اختيارات جزئية تسعى الى الحصول على مزايا خاصة لتأكيد ومحبتها بغض النظر عما يفترض فيها ان تؤديه للنهوض باقتصاديات الدول المشاركة وتحقيق الترابط بينها . ان مفهوم المشروعات المشتركة يجب أن يتطور لكى يمثل مشاركة حقيقية بين العناصر الإنتاجية المتوفرة لدى الدول العربية ويحقق أهدافاً مشتركة لهذه الدول ، ويكون لحجمها الكبير الثقل الكافى لتوليد حركات تصنيع محلية مرتبطة بها بحيث تكون محاور لدفع التنمية لا امتصاصها .

● أما الوجهة الثانية فهى مصادقة مؤتمر القمة الحادى عشر (عمان ، نوفمبر ١٩٨٠) على « الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية » التى تهدف الى تهيئة المناخ أمام رأس المال العربى الخاص لكى يتحرك داخل الوطن العربى ، وهذا هدف ظاهره التكمال العربى وهو ما لا يمكن لأى مؤمن بالوحدة العربية إنكاره . غير أن مواصفات هذه الاتفاقية ودوافعها تجعل من الضرورى التدقيق فيما يمكن أن يترتب عليها . فهى أولاً تنظر إلى المال كعنصر جوهري ، رغم أنه لا يعدو أن يكون مصدر تمويل يوفر ما يلزم للحصول على رأس المال المبنى أى الآلات والمعدات وعلى مستلزمات الانتاج وكذلك خدمة اليد العاملة بما يدفع لها من أجور . وهى ثانياً تنظر إليه كمصدر للنقد الاجنبى اللازم للحصول على تكنولوجيات من مصادر غير عربية نظراً لافتقار المنطقة العربية إلى الصناعات المنتجة للمعدات الرأسمالية . والإنقال بهذا المفهوم معناه تسرب تلك الأموال نهائياً إلى الخارج ، وتظل الدول المستضيفة ملزمة بردها بنفس العملات وهو ما يصعب تحقيقه بسبب ما تعانيه تلك الدول من ندرة في النقد الاجنبى . من جهة أخرى فإن الإتفاقية تمهد لتراجع دور رأس المال العربى العام الذى قدمته الحكومات ذات الفائض في السابق لمساعدة شقيقاتها اللاتي تعانى من العجز . وبالتالي فإننا بصدد مرحلة جديدة يكون القول الأول فيها لأصحاب رأس المال الخاص ،

وتأكيد أولوية اختياراتهم ، ليس فقط . في أقطارهم بل وأيضا على مستوى الوطن العربي في مجموعه . ولا مفر من ان تتأثر هذه الإختيارات بالتشوهات والتفاوتات التي تعاني منها معظم الدول العربية ، وهو ما يثير الشك في ان تؤدي حركة هذه الأموال الى البدء بتصحيح تلك التشوهات ، بل الأغلب ان تعمل على تعميقها من أجل تعظيم أرباحها الخاصة ، وأن تنسحب من مكان الى آخر وراء تلك الأرباح . والأخطر من ذلك أن تلك الاتفاقية تفرض كل الشروط التي تعطى الضمانات للمستثمر العربي وليس لتقويم البنيان الصناعي العربي . وهنا نواجه مشكلة معقدة الجوانب . فبينما يمثل انتقال المال الأجنبي المصحوب بمعرفة تكنولوجية متطورة مخاطر على الدول المستضيفة ، فإن انتقال رأس المال العربي غير المعزز بهذه المعرفة الى خارج المنطقة العربية يجعله محاطا بالمخاطر . ولو أنه انتقل بنفس صورة رأس المال الأجنبي لأمكنه أن يعود على أصحابه ، ومن ثم على الوطن العربي بكسب مضاعف . وبينما ينتقل طوعية إلى الخارج نجده يشترط للانسحاب في داخل الوطن العربي شروطا تكبل أيدي الدول المستضيفة وتقدم مصلحة المال الخاص عن متطلبات التنمية العربية . فإذا اتى المال فعلا فإنه يكون وسيلة لتسهيل نفاذ عابرات الجنسية من خلال ما تقدمه من تكنولوجيا دون أن تتحمل المخاطرة بأموالها . ولذلك فإن تسهيل استثمار الأموال العربية يجب أن تسبق شروط تعظم جدوى هذا الإستثمار . ويعنى ذلك أن يتجه الوطن العربي أولا إلى إقامة قاعدته التكنولوجية الذاتية . ثم يجرى انتقال الأموال العربية في الحالات التي تثبت فيها ضرورة حصول الدول المستضيفة على موارد مالية خارجية ، وهنا تعطى الأولوية للأموال العربية على الأجنبية . وفيما عدا ذلك فإن على العرب ان يتعاونوا في تحقيق ظروف أفضل لما يعم استثماره من أموال خارج الوطن العربي والحصول على عائد اكبر له من هذه الاستثمارات .

● وحتى يتسنى تعظيم جدوى الاستثمارات العربية وتحقيق اعتماد جماعي على النفس في مجال التصنيع لابد من برنامج عربي للبحث التكنولوجي تخصص له الحكومات العربية الموارد المالية والبشرية اللازمة ، ويتم توزيعه على الدول العربية بما يتفق واتجاهات التنسيق الصناعي ، وبأخذ في الاعتبار الإمكانات البحثية لكل منها . ويهدف هذا البرنامج إلى خلق قاعدة معرفية ذاتية لتطوير نشاطات جديدة ، والإسهام في حل المشاكل التي يتعرض لها النشاط الجاري بما في ذلك تحديثه ليلحق التطورات المستجدة وتوجيه الدراسات العلمية نحو متطلبات التطوير الصناعي .

● أما بالنسبة لانتقال العنصر الثاني من عناصر الإنتاج وهو العمل ، فقد تعددت الجهود العربية الجماعية والثنائية لتنظيم هذا الانتقال . غير ان الحصلة جاءت غنية للأمال ، رغم ضخامة حركة العمالة ذهابا ثم عودة . وقد عنت الدراسات بانتقال العمالة إلى الدول الغنية محدودة السكان . غير أن الظاهرة تأخذ أبعادا شديدة التأثير - رغم صغر حجمها نسبيا - في الدول الفقيرة ذات الموارد الطبيعية التي تولى عابرات الجنسية استغلالها ، ليس فقط عن طريق الاستثمار وعائلاته ، بل وأيضا

من خلال ما تفرضه من عمالة فنية مرتفعة الأجر . وتحمل الدول العربية الأكثر تطوراً وذات الكثافة السكانية الأكبر ، وخاصة مصر ، مسؤولية الإسهام في تطوير العنصر البشري على مستوى الوطن العربي ، سواء من خلال قنوات التعليم أو إكسابها الخبرة العملية أو عن طريق تنظيم دقيق لانتقال العمالة .

إن النجاح في معالجة التكامل الصناعي العربي هو المفتاح لتحقيق ما يرد من ضرورة الإعتماد الجماعي على النفس ، وبلوغ الآمال المنشودة في وحدة عربية فعلية وتكامل اقتصادي صلب يتجاوز مجرد الأحلام والشعارات . وعلى الناصريين في الوطن العربي رسالة يجب أن يؤدوها نحو أمتهم العربية من خلال ترشيد مسيرة التكامل الاقتصادي وربطها بصورة لا انفصام لها بعملية التنمية حتى تخرج مصر وشقيقتها من قوقعة التنمية القطرية التي كانت في الأغلب وبالاً عليها جميعاً .

١١ / ٤ / ٣ — وإذا كان هذا التكامل الصناعي العربي ضرورة لا بد منها للنهوض بالاقتصاد العربي ، فإن التمسك له هو التعاون الفعال مع باقى دول العالم الثالث لتحقيق أهداف ثلاثة : الأول هو توظيف هذا التعاون في كسر حلقات التبعية وفي إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد يتميز بالتكافؤ في التعامل الدولي ؛ والثاني هو العمل على تخليص الدول الصناعية الوسيطة من الخط المشوه الذي يحيلها إلى بقع غريبة في جسد العالم الثالث يمكن أن تنتهى بتفتيت جبهته التي بنتها حركة عدم الإحياز ؛ والثالث هو مساعدة الدول الأقل نمواً ، خاصة في القارة الأفريقية ، من الوقوع فريسة الاستعمار الجديد لتضرب بذلك نطقاً حول الوطن العربي يشل حركته على المدى البعيد . وفي هذا يجب ألا يغيب عن البال أن الكيان الصهيوني يضع القارة الأفريقية على رأس القائمة بعد الوطن العربي في مخططاته التوسعية . وعلى مجموعة الدول العربية ، لاسيما الأفريقية منها بما فيها مصر ، أن تعمل عن طريق علاقاتها المباشرة بدول القارة الأفريقية ومن خلال منظمة الوحدة الأفريقية على وضع برنامج متكامل للنهوض بالاقتصاد الأفريقي في إطار تعاوُن عربي/أفريقي يستفيد منه الطرفان ، ويجعل منهما سوقاً واسعة لمنتجاتهما يجرى التعامل فيها على قدم المساواة . وإذا كانت موارد وثروات القارة السوداء قد جعلتها موضع أطماع الرأسمالية العالمية واستعمارها القديم والجديد ، فإن على العرب أن يطوروا قدراتهم وخبراتهم ليساعدوا بها تلك القارة على الكشف عن تلك الغروات واستخراجها دون ما استغلال ، وتهيئة أسواق عادلة لها من خلال تقسيم أوسع للعمل بين دول المنطقتين محوره التنمية الصناعية وما يرتبط بها من تطوير للبنى الأساسية ومصادر الطاقة ومن احتياجات غذائية ومن تطوير للخيرات والبحوث ومؤسسات التمويل . ويفسح هذا مجالاً لمشروعات مشتركة ضخمة عبر القارة عليها أن تكون على المستوى الذى يسمح لها بالوقوف في وجه عابرات الجنسيات ، مبتعدة عن الممارسات التي اتبعتها بعض الدول العربية في إقامة مشروعات مشتركة لا تستطيع أن تجعلها بمجهودها الفردية أداة فاعلة في تطوير العلاقات بين المنطقتين وفي النهوض باقتصادات الدول الأفريقية محدودة الدخل . ولعل البدء في تعاون صناعي جاد من هذا النوع يضع

ماطالب به الكثيرون من ضرورة إقامة حوار بين الجنوب والجنوب على أول الطريق الصحيح .

خامسا - البترول والطاقة :-

١/٥/٣ — يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التي حكمت تاريخ المنطقة العربية منذ أوائل القرن الحالى . وهو حاليا يشهد تحولات عالمية هامة تجعل لما يحدث خلال العقدين المقبلين آثارا بعيدة المدى على المستويين العالمى والعربى . والرصد السريع للحقائق يشير الى :

- تميزت الثورة الصناعية الثانية بتكثيف سريع لاستخدام الطاقة وإحلالها محل العمل الانسانى فى الإنتاج ، وإدخالها بقدر كبير فى الإستهلاك .
- تغيرت تركيبة مصادر الطاقة وقفز النفط إلى المقدمة ، ليتحول لأشكال متعددة فى الإستخدامات النهائية .
- عمدت الدول الصناعية إلى الاسراف فى استخدام الطاقة ، لاسيما المولدة من النفط ، فافرضت أسعارا متدنية له استنزفت بها موارد العالم الثالث من أجل الإسراع بتنمية قدراتها الصناعية .
- ولما كانت المنطقة العربية ، الواقعة فى النطاق الاستعمارى لتلك الدول تغطى بمرور نفطية هائلة ، فقد تعرضت لهجمات استعمارية شرسة ، وعندما تخفى الاستعمار فى ثوبه الجديد تعرضت المنطقة لعوامل التجزئة والنهب والتبعية لكى تظل الوقود الذى يشتعل من أجل دوران عجلة الصناعة فى خارجها .
- ويعتبر النمط الذى يجرى به الكشف عن النفط العربى واستخراجه نموذجا صارخا لممارسات عابرات الجنسية ، وللكيفية التى يتم بها تحويل ثروات هى من حقوق الشعوب التى تكمن تلك الثروات فى أراضيها إلى مقتصبيها .
- وعندما استردت المنطقة للنفط جانباً من قيمته الإقتصادية الحقيقية ، تحول النهب إلى ما ترتب عليه من ثروات مالية سخرت لسد عجز الاقتصادات الرأسمالية ، بطريق مباشر أو من خلال برامج التحديث التى سعت بها الدول النفطية إلى إزالة بعض ما فرض عليها من تخلف ، وإن لم تنجح فى أن تقيم بها قواعد إنتاجية مستقلة تحررها من قبضة التبعية والإستغلال .
- وقد صاحب ذلك تفاوتات فى الدخول بين دول عربية متقاربة فى مستويات النمو الإقتصادى (المنخفض) ، جعلت الوطن العربى أشد مناطق العالم تبايناً فى توزيع الدخل ، داخل أقطاره وفيما بينها .

● وخلال التحول الحالى إلى الثورة التكنولوجية الثالثة حدثت اتجاهات متضادة عميقة المغزى . فعلى جانب تزايد الإعتماد على الطاقة فى العديد من النشاطات القديمة والمستحدثة . وعلى الجانب الآخر ظهرت مبتكرات تهدف إلى تقليل معدلات استهلاك الطاقة لكل استخدام على حدة . كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ترشيد فى استهلاكه خفض بعض الشئ من الإسراف الذى ساد فى عصر الطاقة الرخيصة . وتوجه الدراسات الجارية إلى تطوير وسائل نقل الطاقة عن طريق ما يسمى بالموصلات الفائقة للتخلص من الإهدار الذى يحدث خلال النقل مما يساعد على نقل الطاقة الكهربائية مسافات طويلة دون فاقد يذكر . وسوف يكون لهذا مغزى كبير بالنسبة إلى إنشاء شبكات كهربائية مشتركة بين الدول المتجاورة . فإذا تحقق هذا فى أجل منظور فلن يكون بعيدا ذلك اليوم الذى تتعاون فيه دول أفريقية فى استغلال المصادر المائية فى أواسط القارة لتوليد كهرباء تكفى دول القارة التى مازالت مظلمة . وعلى مصر أن تأخذ تطور هذا الجانب فى الإعتبار وأن تقود حركة الدراسات والاستثمارات فيه لصالح دول القارة من خلال عضويتها فى منظمة الوحدة الأفريقية وبحكم موقعها بين دول حوض النيل الذى تعتبر منابعه من أغنى المناطق بالمصادر الكهربائية .

● وقد استغلت الدول المتقدمة حصيلتها من الإرتفاع فى عائدات النفط وما ترتب على ارتفاع أسعار النفط من تعديل فى اقتصاديات بدائله ، فى تطوير هذه البدائل ، بحيث بدأت الدول النفطية تفقد تدريجيا السيطرة التى استعادت لفترة قصيرة من الزمن ، ليعود سعر النفط الى الانخفاض ويجر وراءه اقتصادات الدول النفطية التى توسعت فى الإنفاق قبل إجراء توسع كاف فى الإنتاج . وبدأ الكثير منها يعانى من عجز ، بينما تعرضت الدول ذات العجز إلى مديونية متفاقمة .

● وانطلاقا من المستويات السائدة حاليا لأسعار الطاقة ومصادرها يمكن القول أن المرحلة المقبلة ستشهد اتجاهها لارتفاع أسعار الطاقة قياسا إلى أسعار المنتجات الأخرى ، مما يعنى ارتفاعا فى تكاليف الإنتاج خاصة بالوسائل المتطورة التى يتزايد اعتمادها على استخدام الطاقة . ولا يقتصر هذا على الصناعة فقط ، بل إنه ينسحب أيضا على الأساليب المتقدمة للإنتاج الزراعى ، مما سوف يكون له مغزاه بالنسبة لجهود توفير الأمن الغذائى (العرفى) . ونظرا لأن بدائل الطاقة تحتاج إلى بحوث علمية لا تتوفر إمكانياتها إلا للدول المتقدمة ، فسوف تتحمل الدول النامية أعباء باهظة فى سبيل الحصول على احتياجاتها المتردية منها ، مما يؤثر على جهودها التنموية ويعرضها إلى مزيد من المديونية .

● وإذا كانت الدول المصدرة للنفط قد ضربت مثلا — من خلال التنسيق الذى حققته فيما بينها بتجمعها فى منظمة الأوبك — لما يمكن أن تفعله دول نامية من أجل تحسين شروطها فى التعامل الدولى بتضامها ، فإن المثل المضاد الذى قامت به الدول الصناعية يثبت أن التعاون الجزئى قد يثمر ولكنه لا يدوم .

● وبالرغم من أن المنطقة العربية تمد العالم بأكثر من نصف حاجته من النفط فإن متوسط استهلاك الفرد العربي من الطاقة شديد التحدى ، خاصة في الدول الأقل نمواً . وما يشاهد من معدلات مرتفعة في بعض الدول الغنية هو نتيجة إسراف في الإستهلاك أو في استنفاد الثروة الناضبة في صناعات مرتفعة الإستهلاك للهيدروكربونات . ويكتفى أن نلاحظ أن متوسط استهلاك الفرد المصري من الطاقة أقل من ثلث استهلاك الفرد في فلسطين المحتلة ، رغم أنه أكثر من ضعف استهلاك الفرد في المغرب ومن تسعة أمثال بشقيقه في السودان . ان معنى ذلك أن المنطقة العربية مقبلة على فترة تتصاعد فيها معدلات استهلاك الطاقة بينما تتعرض مواردها منها إلى النضوب ، ابتداءً بخروج مصر وسوريا وغيرها من عداد الدول النفطية خلال سنوات قلائل . وهكذا تتحول المنطقة بسرعة من صافي تصدير إلى صافي استيراد .

● ومع خروج عدد من الدول النفطية من سوق التصدير بقدر البعض أن الدول العربية الغنية بمواردها النفطية (وفي مقدمتها الكويت والسعودية والعراق) سوف تعود لها سيطرة على مصادر النفط بينما ينتظر ان ترتفع أسعاره العالمية لتناقص المعروض بالنسبة إلى الطلب . فإذا تحقق هذا الارتفاع في الأسعار فإن هذا يعني ارتفاع تكلفة الطاقة بوجه عام مما يضيف أعباء على عمليات التصنيع والتنمية خاصة بالنسبة للدول التي تعوزها مصادر للطاقة . من جهة أخرى فإنه من غير المتوقع أن تسمح الدول الصناعية بارتفاعات كبيرة في الأسعار وإلا تعرضت لركود أطول مدى من ذلك الذي شهدته منذ بداية السبعينات ولا تزال تجاهد للخروج منه . لذا فإن انفراد عدد محدود من الدول العربية بمصادر رئيسية للنفط يمكن ألا يصبح مصدر قوة لها ، بل يضعها في مواجهة مباشرة مع الغرب الصناعي الذي سوف يسعى لتأمين احتياجاته بالشروط التي تناسبه هو ، خاصة وأن المصدر الرئيس الآخر المتاحة لأوروبا الغربية هو الإتحاد السوفيتي . بعبارة أخرى فإن المصالح العربية/السوفيتية ستكون أكثر تقارباً من المصالح العربية/الغربية ومع باقي العالم المستهلك للنفط ، بما في ذلك بعض الدول المنتجة حالياً للنفط .

٣/٥/٢ — إن تخطيط قطاع الطاقة يعتبر مفتاحاً لتخطيط التنمية في مجملها ، كما أنه بطبيعته تخطيط بعيد المدى سواء من حيث توفر متطلبات نمو هذا القطاع ، أو من حيث التوجهات بعيدة المدى التي يفرضها نموه على باقي الإقتصاد الوطني ، سواء في مجالات الإستهلاك وتطوير مستويات المعيشة أو في تحديد اتجاهات التوسع العمراني أو في نمو القطاعات الإنتاجية الأخرى . ويتعرض مستقبل مصادر الطاقة إلى تغيرات كبيرة خلال السنوات المقبلة ، وهي تغيرات لها انعكاسات متعددة على مصر والدول العربية يمكن أن تؤدي إلى إعادة رسم هيكل العلاقات داخل الوطن العربي وبينه وبين باقي جهات العالم :

● فالمصادر المائية (الهيدروليكية) محدودة لدى الوطن العربى . بالمقابل فإن القارة الأفريقية لديها إمكانات كبيرة . غير أن استغلالها وتوجيه جانب منها إلى الوطن العربى يقتضى تخصيص استثمارات كبيرة كما يتوقف ما يمكن توجيهه إلى اجزاء من الوطن العربى على تقدم أساليب المحافظة على الكهرباء خلال النقل لمسافات طويلة . وهذا التقدم لا يزال فى بدايته وهو موضع أبحاث معقدة فى الدول المتقدمة .

● والمصادر النفطية أصبحت محدودة العمر ، وسوف يؤدى تركيزها فى عدد محدود من الدول إلى اضطراب هذه الدول إلى رفع معدلات إنتاجها وسرعة استنفاد مواردها منها وهو ما سوف يعنى عودة الدول العربية النفطية إلى تجاوز إنتاجها لحاجاتها المالية الجارية ، مما يعرضها إلى تحويل ثرواتها الطبيعية إلى أصول مالية تتعرض إلى المخاطر كما أثبتت التجربة فى العقدين السابقين . وسوف يتم هذا من خلال ممارسة ضغوط عليها لكى تنتج ما تحتاجه الدول المستهلكة وليس ما تحتاجه هى .

● وخلال ذلك سوف تخرج عدة دول عربية من قائمة الدول المصدرة للنفط إلى نطاق الدول المكنتية ذاتيا ثم إلى دول مستوردة . وتعتبر البحرين ومصر من أولى الدول المرشحة للخروج ، يليها سوريا وعمان وقطر (وان كانت هذه الأخيرة تتمتع باحتياطي كبير من الغاز الطبيعى) . أى أن هذا الخروج سوف يصيب جانبا من الدول الخليجية التى تعتمد ثرواتها اعتمادا شبه كلى على النفط ، مما يضعها فى موقف حرج لأنها تسعى لإقامة صناعات شديدة الإعتدال على الطاقة بحكم محدودية مواردها البشرية ، كما أنها تتجه إلى استخدام النفط والغاز كمواد أولية فى التصنيع مما يقتضى إعادة النظر فى مستقبل هياكلها الإنتاجية وإمكان استمرار الجدوى الاقتصادية لعدد من مشروعاتها الكبرى بالإعتماد على استيراد الخامات من جاراتها .

● وبالنسبة لمصر فإن التحويل سيكون عميق المفزى . فقد بدأ النفط يحتل موقعا متقدما من اقتصادها . وسوف يعنى تراجع مصادرها منه ومصادر عدة دول عربية حدوث آثار مضاعفة : فالعائدات من تصدير البترول سوف تتناقص بسرعة ، كما تتناقص تحويلات العاملين فى الدول الخليجية ، وما تستطيع ان تقدمه هذه الدول من معونات ، بينما تتعرض إيرادات قناة السويس من ناقلات البترول إلى التراجع ، كما أن إيرادات السياحة العربية تصبح مهددة بالجمود . ويشير كل هذا إلى ان الاقتصاد المصرى الذى يتعرض للركود بسبب تمحوره حول القطن لمدة طويلة ، سوف يتعرض لموجة جديدة من الركود بل والإنكماش بسبب تمحوره حول البترول فى الوقت الذى أصبح القطن فيه معرضا للاختفاء من قائمة صادراته . إن هذا يشير إلى ان القضية تتجاوز مجرد نقص مصادر الطاقة وموارد خامات عدد من الصناعات الجديدة ، إلى فقد المصدر الرئيسى لتحويل احتياجات الاقتصاد المصرى ، إنتاجية كانت أم إستهلاكية ، ام سدادا لديون تراكمت نتيجة سفه السياسات الاقتصادية .

● وقد أصبحت الطاقة النووية (الإنشطائية) هي المرشح الأول كمصدر بديل . وتخضع هذه الطاقة لسيطرة الدول المتقدمة التي تسعى في الوقت نفسه إلى جعل العالم الثالث حظيرة للنفايات المشتتة عليها مهددة يئته بالتلوث لآلاف من السنين . وبالرغم من المخاطر التي انتضحت أبعادها في أعقاب كارثة تشرنوبل فإن العالم المتقدم لا يزال محجما عن العودة إلى استخدام موارده من الفحم حرص على تفاضى ما يترتب عليه من تلوث ليئته .

● ولا تزال الأبحاث تجرى حول بدائل أخرى ، في مقدمتها الطاقة النووية الإندماجية التي تتميز بقدرة عالية على المحافظة على المصادر الأولية للمواد المشعة وبالتالي فهي أطول عمرا وأكثر نقاء . وهناك أيضا الطاقة الشمسية التي تتمتع المنطقة العربية بميزة نسبية كبيرة فيها ، غير أنها مازالت محدودة باستخدامات إستهلاكية لا تشكل نسبة يعتد بها من جملة الإحتياجات . وتكمن الجدوى الحقيقية لهذا المصدر حينما يقترن بإسالة الهيدروجين الذي أثبتت التجارب مؤخرًا أنه يمكن أن يقضى على مشاكل التلوث ، وأن يحل محل الوقود السائل الذي يظل ضروريا لتسيير معظم وسائل النقل الحالية كالسيارات والقطارات والطائرات والسفن .

● ومن كل ما تقدم نجد أننا نواجه تحديا كبيرا في سبيل توفير مصادر جديدة للطاقة ، وأن علينا أن نحسم الإختيار بين منهجين : أن ننتظر ما تتمخض عنه جهود الدول المتقدمة ، وحيث لن يوجد ما يضمن أن يتفق ما نتوصل إليه مع تركيبة الموارد المتاحة لنا ، كما يكون علينا قبول ما تفرضه تلك الدول من شروط لتزويدنا بما نحتاجه من طاقة . أو أن ندخل في مضمار بحوث الطاقة لكي نضمن أن تتجه هذه البحوث وجهة تناسب مواردا الذاتية ، وإن نسيطر ، ولو جزئيا ، على تكنولوجيا الطاقة التي سوف نحتاج إلى تركيبها بصورة مستمرة ، وتخفيض الكلفة ضمنا لسلامة اقتصاديات ما يبنى عليها من مشاريع استثمارية .

٣/٥/٣ — إن ما يحدث الآن في الوطن العربي في مجال مصادر الطاقة يثير القلق . ففي مجال البترول أقام العرب منظمة خاصة بهم منذ عشرين عاما . وبفض النظر عن الظروف التي نشأت فيها تلك المنظمة ، والتي كانت مصر الناصرية تدعو إليها على نحو مغاير ، فقد بدأت ، بعد توسعها لتشضم جميع الدول العربية المنتجة للنفط ، تتجه إلى بحوث ضرورية لتنمية القطاع الذي تعمل فيه ، وتقيم عددا من المشروعات المشتركة التي تسد جانبها هاما من إحتياجات الوطن العربي ، خاصة في مجال الخدمات البترولية التي ظلت حكرًا على عابرات الجنسية . غير أن هذه النجاحات أزعجت قوى يههما إبقاء هذا الوطن أسير التبعية والفرق . فقد أدى انفراد دول الخليج بتجمعهم الإقليمي الخاص إلى تأكيد التناقض المصطنع بين مصالح الدول الخليجية شديدة الإعتداد على النفط ، ومصالح باقي الدول العربية المنتجة للنفط والتي تتميز عنها بتنوع مواردها (بما في ذلك العراق ، رغم أنه دولة خليجية) ولكنها تعاني في

الغالب من عجز في موازين مدفوعاتها . وشيئا فشيئا بدأت اجتماعات وزراء النفط في مجلس التعاون الخليجي تسيطر على مصر منظمة الأوبك ، إلى أن تقرر مؤخرًا تجريد نشاطها البحثي كجزء من عملية تجميع المنظمات التكاملية القومية . كذلك أدت محاولات بعض تلك الدول اقامة صناعات على أساس النفط والغاز في إطار اندماج في السوق الرأسمالية العالمية إلى تعرضها لضغوط جعلتها تنجبه إلى اجراء حوارات سياسية مع الدول الغربية متباعدة عن اطارها الطبيعي وهو الإطار القومي الذي كان لابد ان تتكامل اقتصاديا معه وأن يكون مساندا لها في حوارها وليس مستعبدا . وعندما تعرض العراق لتدمير مفاعله النووى الذى كان سوف يضيف إلى مصادر الطاقة لديه ويجعله اقل اعتمادا على النفط موقرا إياه للصناعة والتصدير ، تقاعس العالم العربى وبخاصة الدول النفطية عن اتخاذ موقف حاسم يضع العالم في مواجهة العريضة الإسرائيلية . وقبل ذلك حدث تهاون مائل أمام قيام العصابات الصهيونية بتدمير قطعة حساسة من قطع ذلك المفاعل وهى لا تزال في ميناء التصدير الفرنسى حتى يتأخر برنامج إكمال المفاعل بضع سنوات ، وأمام اغتيال تلك العصابات للعالم النووى المصرى الدكتور المشد . ويمضى الكيان الصهيونى في تبجحه لكى يهد بتدمير أى مفاعل نووى يقام في المنطقة ، من باكستان شرقا حتى الأطلسى غربا . وليس سرا أن الولايات المتحدة وقفت من قبل ، ومن ورائها الغرب الرأسمالى ، في وجه بناء السد العالى ، وكان يمكن أن تذهب إلى حد تدميره في ١٩٦٧ لو أن الحرب التى خططت لها لم تحقق نتائجها في أيامها الأولى . وكان الهدف الواضح هو منع الثورة المصرية من المضى قدما في طريق التصنيع والتنمية المستقبلية الذى عقدت العزم عليه . بالمقابل فإنه عندما انطلقت اسرائيل كالكلب المسعور تنهش في منطقة الفنال من السويس حتى بورسعيد ، حرصت على الإبتعاد عن بترول خليج السويس الذى كانت ترعاه أميركا ، تنسيقا منها في العدوان ، وإشارة إلى أن تنبيح المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة يمكن ان ينجحها من الاغتصاب . ويمضى مسلسل البترول والموارد المعدنية الهامة الأخرى ليضيف إلى مآسى الوطن العربى . فجزء هام من مشاكل السودان مع جنوبه مرجعه البترول المنتظر . وصراع الجنتين تغذية همسات تبث في نفوس الأشقاء اطماعا بالإنفراد بمصادر نفطية تحمّل الفقر ثراء . وحروب المغرب العربى ، في الصحراء وفى تشاد ، يتقاتل فيها أبناء الأمة الواحدة طمعا في مناطق تعمر بموارد معدنية تنتظر من يستخرجها . وفى الفضاء تسبح أقمار صناعية تستشعر ما فى باطن أراضينا ولا يلقى اليها من معلومات كشفت عنها إلا ما ترغب القوى المطلقة لتلك الاقمار (التى تسهم في السيطرة عليها عقول عربية) أن توجه نظرها إليه ، وعندئذ تكون مستعدة بشركانها لتستغل ما تحتاج إليه من مواردها وبشرطها هـى . إن استمرار هذه الأوضاع في عالم يتزايد تحكّم الطاقة فيه يجعل مستقبل التنمية في العالم العربى مرهونا بزيادة القوى التى استعمرته في الماضي ، وتلك التى تسعى للسيطرة عليه في الحاضر والمستقبل . وحتى يمكن الخروج من هذا المأزق علينا أن نسترد مقاليد أمور الطاقة بيدنا ، وهو ما يتطلب تعاونا عربيا جادا لأن المطلوب يفوق قدرات أى دولة على حدة أو أى اقليم منفردا . ونقطة البدء هى انشاء (أو تحويل منظمة الأوبك الى) وكالة عربية للطاقة والموارد المعدنية تخصص لها موارد كافية ،

مالية وبشرية ومادية ، لتتولى التخطيط لمستقبل الطاقة في إرجاء الوطن العرى ، وتقوم بإسهام جاد في الكشف عن ثرواته وفي عمليات الإستخراج ، وفي البحوث الأساسية والتطبيقية اللازمة لدخول هذا الوطن القرن الحادى والعشرين وهو مسيطر على مقدراته وعلى مصيره .

٤/٥/٣ - لا يتوقف تخطيط قطاع الطاقة عند حد تنمية المصادر الأولية للطاقة ، إذ لابد ايضا من تخطيط المصادر الثانوية لها ، وهى المصادر التى تحيل المصادر الأولية إلى صورة صالحة للاستخدام . فالبتروىل المستخرج مثلا قد يحول إلى منتجات بتروولية صالحة للاستخدام بصورة مباشرة ، أو فى إقامة محطات كهربائية يذهب ناتجها إلى الإستخدام الفعلى للطاقة . ويرتبط بهذا إقامة شبكات النقل والتوزيع سواء ما بين مواقع المصادر الأولية والمصادر الثانوية ، أو ما بين هذه الأخيرة ومواقع الإستخدام النهاى . وينطلق هذا التخطيط من أوجه الاستخدام النهاى على المدى البعيد والتى تشمل :

● تطوير مستوى المعيشة وما يرتبط به من تزايد فى الإستهلاك العائلى للطاقة نتيجة دخول مزيد من أدوات الاستهلاك المستخدمة للطاقة ، لاسيما السلع المعمرة التى أصبحت السمة المميزة للحضارة الحديثة .

● غير أن هذا لا يعنى الانسياق إلى ما تمليه هذه الحضارة فى الصيغة التى تفرزها أنماط الاستهلاك فى الدول الصناعية ، وهى الصيغة التى أدت إلى تزايد الاعتماد على استيراد منتجات متطورة بينما الحاجات الأساسية شبه مفتقدة . ولعل التحكم فى تطوير استهلاك الطاقة وترشيده هو أفضل السبل إلى ترشيد أنماط الاستهلاك والإبتعاد بها عن الخلل الذى كان له أسوأ الآثار على مسارات التنمية وعلى الإختيارات الإنتاجية والإستراتيجية التى أدت الى أضعاف القدرات الاستثنائية وإعطاء أولوية لطلب الفقات القادرة على حساب أساسيات الحياة التى تعانى الجماهير من صعوبة الحصول عليها .

● كذلك فإن الترشيح لا يعنى فقط التدرج فى توفير متطلبات الحياة عبر الزمن على المستوى الوطنى ، بل إنه يتضمن أيضا أحداث توازن محكم بين الأقاليم ، لاسيما بين الريف والحضر ، بحيث تنال مناطق الريف حظا عادلا دون أن تجور عليه المدينة التى تستأثر بالنصيب الأوفر فى معظم أرجاء الوطن العرى ، مما يجعل الريف منطقة طاردة إلى المدينة التى يزيد اكتظاظها ومن ثم ضغطها للحصول على المزيد على حساب الريف .

● وبفس المنطق فإن هذا التوجيه لمستويات استهلاك الطاقة يصبح أداة فعالة فى تخطيط المناطق الجديدة التى لابد من تنميتها من أجل تحقيق امتداد عمرانى يعيد التوازن إلى التوزيع السكانى الذى أصبح ضرورة حيوية للتخفيف من التركيز فى الوادى وما يترتب عليه من زحف العمران على الأرض الزراعية ورفع أسعارها مما يخل باقتصاديات الإنتاج الزراعى .

● غير أن الإستخدام الأهم من وجهة النظر التنموية هو توفير الطاقة لأغراض الإنتاج ، خاصة في تطوير الزراعة والصناعات الجديدة والخدمات المتطورة . ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى سرعة نمو الاحتياجات من الطاقة بأسرع من النمو الإقتصادي الكلي . ومع ارتفاع معدلات النمو وزيادة روابط التكامل بين دول الوطن العربي تزداد احتياجات قطاع النقل من الطاقة . ويعنى هذا ضرورة تخطيط هذا القطاع ، والمفاضلة بين وسائل النقل المختلفة ، داخل المراكز السكانية وبينها ، وبين الدول العربية ، على نحو يأخذ في الاعتبار ما سوف تكون عليه أنواع الطاقة المستقبلية واقتصادياتها .

● ويعنى كل هذا أن تخطيط قطاع الطاقة يتضمن إعادة رسم الخريطة السكانية ومواقع وأنواع النشاطات الاقتصادية . ويتطلب هذا الأمر تحليلات حساسية كبيرة الحجم مما يقتضى الإستعانة بالحاسبات الإلكترونية الضخمة . وبما يوضح مدى الإنكشاف الذى يتعرض له الإقتصاد الوطنى أن الجهات المسؤولة عن تخطيط قطاع الطاقة تستعين بالخبرات الأجنبية - الأمريكية - التى تتجمع لديها بذلك معلومات هائلة عن دقائق الإقتصاد المصرى ، فتسمى - متذكرة بعدم توفر القدرات التحليلية محليا - إلى نقل هذه المعلومات لتقوم بتحليلها ثم تقديم النتائج التى لا يعلم مدى صدقها إلا الله . إن هذا هو قمة الإنكشاف والإستسلام فى صنع القرار للجهات هى آخر من يهجم مصلحة الإقتصاد المصرى . إن دواعى الأمن واستقلال القرار بشأن مستقبل التنمية تفرض ضرورة قيام الخبرات المصرية منفردة - وهى ليست ضئيلة - بهذا العمل حتى يأخذ القرار مصريا خالصا . وعلى الخبرة المصرية أن تنمو لكى تصبح قادرة على تقديم المعونة إلى الأشقاء العرب ، عملا على كسر حلقة التبعية التى تفرض من خلال ما يسمى بالمعونات الأجنبية .

٣/٥/٥ - وتظل قضية أسعار الطاقة من القضايا الجديرة بالاهتمام . فعل سبيل المثال لو صبح ما يردد من أنه ابتداء من منتصف التسعينات سوف تعود أسعار النفط ، وبالتالي الطاقة بوجه عام ، إلى الإرتفاع فإن هذا يقتضى إعادة النظر فى جدوى المشروعات التى يمكن أن تقام حاليا بناء على ما هو سائد من أسعار للطاقة . بل إن الإرتفاعات المتوقعة فى هذه الأسعار سوف تنطوى على إرتفاعات فى أسعار المنتجات الصناعية والزراعية مما ينشئ ضغوطا جديدة على موازين المدفوعات تدخل العالم فى دوامة تضخمية جديدة أطول أجلا من الموجة الحالية ، وهو ما يعنى مزيدا من المديونية للعالم الثالث . والاحتكام إلى الأسعار العالمية التى ثبت أنها تتعرض لتقلبات شديدة نتيجة تلاعبات الدول الصناعية فى الأسواق العالمية يثير متناقضات عديدة . فهو ينقل هذه التقلبات إلى الأسواق المحلية مما يهدد استقرارها . ونظرا لأن قيم عملات الدول النامية تتعرض للهبوط على المدى الطويل بسبب ما تتعرض له من عجز فى موازين مدفوعاتها ، فإن وقع الإرتفاع فى الأسعار العالمية يكون أشد عليها منه على الدول الصناعية . من جهة أخرى فإن أسعار الطاقة تعتبر من التماذج التقليدية للأسعار التمييزية حيث يمكن محاسبة كل نوع من أنواع الاستخدام بسعر خاص ، مع ضمان تحقيق عائد مناسب من مجمل مبيعات

الطاقة ، يجعل بعض الأسعار دون المتوسط والآخر فوقه حيث يكفل السعر المتوسط ومحا عادلا لقطاع الطاقة . أما إذا فرض سعر موحد على جميع الاستخدامات يتفق مع السعر العالمي فإن معنى هذا أن البلدان ذات الميزة النسبية في الطاقة الرخيصة سوف تفقد هذه الميزة ، التي تتحول إلى أرباح كبيرة لقطاع الطاقة على حساب باقي القطاعات . وعلى الدولة عندئذ أن تقطع جانباً من هذه الأرباح الإضافية لتدعم بها قطاعات حيوية مرتفعة الاستخدام للطاقة . فعندما أنشأت الدولة السد العالي الذي أمدها بطاقة كهربائية رخيصة ، تمكنت من إقامة صناعات كيميائية ومعدينية أساسية بتكلفة معقولة نتيجة لخص ما تحصل عليه من طاقة . غير أن ما حدث خلال السبعينات ، وبتحريض من البنك الدولي ، هو الدعوة إلى تحديد سعر موحد للطاقة على جميع الاستخدامات بدعوى تصحيح اقتصاديات قطاع الطاقة وفقاً للإرتفاع الحاد الذي أصاب أسعارها عالمياً ، وكان القصد الحقيقي هو إصابة اقتصاديات الصناعات الأساسية ، وهى المجال الطبيعي للقطاع العام ، بالشلل كجزء من الحرب المعلنة على هذا القطاع . إن استخدام السعر كعمى تفرع بها جميع الرؤوس معناه تغليب القوى الغيبية للسوق على الإختيار الواعى للمتغيرات التى تتفق وأهداف التنمية . وإذا كانت دعوى تحكيم سعر السوق تستند إلى مقولة الترشيد فإن الترشيد يجب أن ينصب على نواحي الإشراف لا على الضروريات . ولذلك فإن تخطيط أسعار الطاقة يجب أن يراعى :

- تحديد سعر متوسط يحقق هامشاً معقولاً لقطاع الطاقة ، ويؤمنه من التقلبات التى أصبحت خاصة بميزة له . ويعنى الإستقرار أن يرتفع العائد خلال فترات انخفاض الأسعار (العالمية) لتكون احتياطى يساعد على عدم القفز بالسعر عند كل بادرة ارتفاع . ويراعى فى الوقت نفسه أن يتحرك السعر تدريجياً مع الاتجاه العام لأسعار الطاقة .
- تحديد أسعار دون المتوسط للإستخدامات الضرورية . هذه الإستخدامات تشمل الاستهلاك العائلى الأساسى الذى هو حق لكل فرد من أفراد الشعب ، وما يلزم لأغراض الانتاج فى القطاعات الأساسية التى لا بد منها لتحقيق تنمية سريعة فى كافة القطاعات ، والإستفادة من المزايا النسبية القائمة . ويعتبر قطاع النقل من أهم القطاعات التى يجب أن تلقى رعاية خاصة ، نظراً لأن أى ارتفاع فى تكلفته (الذى تلعب فيها الطاقة دوراً مؤثراً) ينسحب مباشرة على باقى القطاعات محدثاً موجة تضخمية مضاعفة . وتعطى الأولوية للنقل العام للركاب ولنقل البضائع .
- فرض أسعار فوق المتوسط على الإستخدامات غير الأساسية بفرض تبويض ما يتحملة القطاع بالنسبة للإستخدامات الأساسية ، بما فى ذلك الإستهلاك العائلى البذخى والقطاعات الإنتاجية ذات الأولوية المتأخرة . ويساعد هذا على تحقيق هدفين : الحد من الإهدار فى استخدام الطاقة واستبقائها للإستخدامات الأكثر إلحاحاً (بما فى ذلك التصدير إذا كانت الدولة منتجة للطاقة) ، والحد من نواحي الإستهلاك والإنتاج المرفقة فى استخدام الطاقة .

- وعلى الدولة أيضا أن تسهم في الجهود الدولية الرامية لتحقيق الاستقرار في أسعار الطاقة والحد من اتجاهها إلى الإرتفاع الحاد في المستقبل .

سادسا - قطاعات التنمية البشرية :-

١ / ٦ / ٣ - التنمية بالبشر وللبشر ، هم صانعوها وهم حاصدو ثمارها . لذلك فإن القطاعات التي تمس التنمية البشرية بصورة مباشرة ، والتي يندرج معظمها ضمن قطاعات الخدمات ، خاصة خدمات المجتمع ، يجب أن تلقى أولوية متقدمة وأن تعالج من منظور بعيد المدى نظرا لبطء العائد منها ، وهو أساسا عائد غير مباشر . ونتيجة لذلك فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه المخطط لهذه القطاعات أنها لا تخضع للحسابات التقليدية للتكلفة والعائد التي تنطبق على القطاعات الاقتصادية الأخرى . ولهذا فإن استخدام بعض المؤشرات التخطيطية الشائعة ، مثل الدخل المتولد من نشاطها أو العائد على الاستثمار فيها يجعلها تحصل على أولوية متأخرة . فإذا جرى الالتزام بهذه المؤشرات فإن نقص ما ينحصر لها يؤدي مع الزمن إلى محدودة قدرة العنصر البشري على الإسهام في التنمية مما يكون له انعكاس سيء عليها في الأجل الطويل . من جهة أخرى فإن ضعف نمو هذه القطاعات التي يعتبر ناتجها ضمن الحاجات الأساسية ، يؤدي الى قلق اجتماعي واضطراب سياسي بسبب ما يتولد عنه من شعور بعدم قدرة التنمية على مواكبة طموحات البشر وعلى تحقيق ما انعقد عليها من آمال . ويحكم الطبيعة المجتمعية لهذه الخدمات فإن المسؤولية الرئيسية عنها تقع على عاتق الدولة ، التي يكون عليها ان تتولاهما بصورة مباشرة أو أن تشرف على ما يتم خارج سيطرتها المباشرة . ويعني هذا ضرورة تدبير الموارد اللازمة ، ليس فقط لأغراض الاستثمار ، بل وأيضا لمرحلة الأداء . ويحكم ما يتعرض إليه الاقتصاد الوطني من ضغوط خلال عملية التنمية ، ويحكم المسألة التي يتعرض لها الجهاز الحكومي والميزانية العامة عندما تتجسد تلك الضغوط في شكل صعوبات اقتصادية ، فإن قطاعات التنمية البشرية تكون عادة من أولى ضحايا سياسات مواجهة تلك الصعوبات ، خاصة إذا كان صندوق النقد الدولي وراء تلك السياسات . ونتيجة السياسات إلى تقليص حصة تلك الخدمات من الاستثمار بحجة توجيه مزيد من الموارد إلى الأنشطة سريعة العائد عملا على رفع الدخل الذي يكون قد تعرض نموه إلى التراجع . كذلك فإن تخفيض الإنفاق الجاري على وحدات الخدمات يبرر بالحاجة إلى تخفيض العجز في الميزانية . فإذا أمكن تصحيح العجز الجاري (وهو نادرا ما يحدث) فإن التخلف الذي يكون قد أصاب تلك الخدمات يصعب تعويضه دون تعرض الميزانية العامة لضغوط جديدة ، خاصة وأن الوقت الذي يمضي خلال فترة تصحيح الأوضاع السابقة يعرض مسيرة التنمية للتعثر بسبب تخفيض مخصصات التنمية عامة وكنتيجة لانكماش قطاعات التنمية البشرية بوجه خاص . هذا التعثر في التنمية يحد من نمو موارد الميزانية العامة وبالتالي من قدرة هذه الميزانية على تعويض ما تعرضت له تلك القطاعات من انكماش . وهكذا تبدأ حلقة جديدة

من المسلسل يتولاها البنك الدولي هذه المرة تطالب بإفساح مجال للقطاع الخاص لكي يدخل بثقل أكبر في هذه القطاعات وفقا لمعايير التي تخضع لاعتبارات السوق . شيئا فشيئا يتراجع دور الدولة وتسود قوى السوق ، مما يعنى أن حق الحصول على نتائج هذه القطاعات يتجه الى الفئات القادرة التي تسيطر على مقاليد الإقتصاد الوطنى ، ومن ثم على الحياة السياسية للمجتمع . إن هذه الصورة ليست إفتراضية ، بل هى تلخص ما حدث منذ بداية السبعينات والذى وصل إلى ذروته فى الوقت الحالى . وبناء عليه فان الموقف من تنمية هذه الخدمات لا يتطلب فقط ردها الى اصولها ، بل لابد ايضا من وضعها فى إطار اعادة توجيه مسار الاقتصاد الوطنى الوجهة السليمة .

٢/٦/٣ — ويتصدر قطاع التعليم قائمة هذه القطاعات . والمشاهد ان ما يدور من حوار حوله هو حوار يساء — عن عمد — توجيه . فالتعليم ، بحكم الدستور « حق تكفله الدولة » (مادة ١٨) ، و « التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجاني فى مراحله المختلفة » (مادة ٢٠) ؛ بينما يعتبر « عمو الأمية واجب وطنى تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه » (مادة ٢١) . ويتم هذا وفقا للمبدأ الدستورى الأساسى وهو ان « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » (مادة ٨) . إن هذا المبدأ يفرض ان يكون لكل مواطن فى سن التعليم فرصة متكافئة فى مؤسسات الدولة التعليمية أى حق فى التعليم المجان بنص الدستور . فلا مجال إذن لأى نقاش حول مجانية التعليم ، فهذا أمر محسوم . بالمثل فإن قضية عمو الأمية لا تحتمل أى تراخ لأنها تشكل واجبا دستوريا . ونخل الدولة عن أى من هاتين المسؤوليتين هو مجافاة للدستور ويجب أن نحاسب عليه . وهنا يجب ألا تثار القضية من منظور أن الدولة شئء والاجتماع شئء آخر ، بل وربما مضاد ؛ فحينما نقول أن المسؤولية تقع على الدولة فإن المقصود هو أنها مسؤولة مجتمعية ، حيث الدولة (بمعنى جهاز الحكم) هى الممثل الشرعى للمجتمع . وهذا يتطلب أساسا ان تتوفر فيها هذه الصفة وإلا تكون نائبا عن شريحة متميزة من المجتمع تضع مصالحها الخاصة فى موضع تناقض مع المصلحة العامة للمجتمع . والرابطة بين القضيتين : قضية حق التعليم (ديمقراطيته) وقضية الديمقراطية السياسية ، هى رابطة عضوية ، فغياب احدهما ينفى قيام الآخر . ويكفى أن نشير إلى أن إحصاءات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لسنة ١٩٨٦ تشير إلى أن نسبة التلاميذ فى التعليم الحكومى فى المراحل قبل الجامعية إلى جملة السكان تبلغ فى مصر ١٦,٥ ٪ وهى أدنى من نظيراتها فى باقى الدول العربية عدا المغرب (١٥,٣ ٪) والدول الأقل غنوا (وهى السودان والصومال وموريتانيا وبنان حيث تتراوح النسبة بين ٦ ٪ ، ١٢ ٪) . كذلك فإنها تشير إلى نسبة الأمية بين فئات الأعمار ١٥ الى ٤٥ تبلغ ٤٣ ٪ مقابل ٤٤ ٪ على مستوى الوطن العربى ، وكلتاهما نسبة شديدة الارتفاع ، لاسيما أنها لا تضم الفئات التى تجاوزت ٤٥ سنة من العمر ، والأمية فيها أشد . ويتضح مدى التدهور الذى أصاب التعليم وأسهم فى إزمان ظاهرة الأمية من أنه بينما كانت فى ١٩٦٥ نسبة الاطفال المسجلين فى التعليم الإبتدائى فى مصر تبلغ ٧٥ ٪ متجاوزة النسبة المماثلة فى الدول التى تنتمى إلى مجموعتها مصر

حسب احصاءات البنك الدولي والتي كانت ٧٠٪ . فان تلك النسبة بلغت ٨٨٪ في ١٩٨٣ مقابل ١٠٧٪ في نفس المجموعة ، بل إنها تدرت عن النسبة في الدول الأفقر وهي الدول الأفريقية غير العربية والبالغة ٩٨٪ (بعد ان كانت ٤٥٪) . كذلك فإن مشكلة التعليم تتعقد بسبب الماحولات العربية العرجاء لتحويل التعليم تدريجيا إلى القطاع الخاص حيث أجزيت أنواع من التعليم تختلف عن نوع التعليم العام بحجة هذا الاختلاف ذاته . ففي عصر ما يسمى بالانفتاح وتشجيع الإستثمار الأجنبي ، أنشأ القطاع الخاص مدارس - كخلف للمدارس التبشيرية الأجنبية - تميز نفسها بأنها مدارس لغات . وانجه أبناء الطبقات القادرة إلى هذه المدارس ليتحول الشعب إلى فئتين متنافرتين : أبناء العامة الذين تتناقص حصيلهم التعليمية التي يتلقونها في فصول تكتظ بتلاميذها وفي ساعات محدودة تتزاحم عليها دورات يغيب عنها الإنتظام وتناسب التوقيت مع متطلبات سلامة التنشئة والإستيعاب وتلقى اليهم المواد من مدرسين تنقل كاهلهم أعباء الحياة فيتحولون إلى باحثين عن دروس خصوصية ، يفقدوا من اللهث وراءها كرامة المعلم وهيبة المرنى ؛ وأبناء الخاصة الذين يترفعون عن لغتهم الوطنية ويبغون أنفسهم للعمل لدى رب العمل الأجنبي وللإنتماء إلى حضارة غريبة عن حضارتهم الأصيلة . بالمقابل سعى البعض إلى إنشاء ما يسمى بالمدارس الإسلامية كرد فعل لهذا الاغتراب لتحديث اغترابا من نوع آخر بالتركيز على جانب قد تكون له أهميته ولكنه يبتعد بالتعليم عن مفهومه السليم . وهكذا أدى فتح الباب للقطاع الخاص وجعل المبرر له هو تقديم أنواع خاصة من التعليم خلافا للتعليم العام إلى تشتت أفراد الجيل الجديد ، مما سوف يكون له عواقب وخيمة على التركيبة الاجتماعية المستقبلية . ويدعو هذا إلى ضرورة تنقية مسار التعليم مما علق به :

- عودة الدولة إلى تحمل مسؤوليتها ، وقيام المجتمع بمساندتها في ذلك ، وهو ما يتطلب شرعية تمثيلها له من خلال إرساء أسس ديمقراطية حقة .
- رد الهيبة إلى المعلم بتحسين أوضاعه ، وتوفير الضمانات لهذه الفئة لتقوم بالدور الحيوى الموكل إليها وهو تنشئة جيل قادر على صنع حضارته وتنمية مقدراته معتمدا على نفسه وعلى ما يحصله ويظوره من معارف .
- وبالتالى إزالة التمييز الطبقي الذى يترتب على تفاوت قدرات فئات المجتمع على تحمل أعباء الدروس الخصوصية ، المادية والنفسية التى تفقد الناشئ احترامه للجيل السابق له والذى يجسده معلم يستخدمه ذووه بأجر ويضرب أمامه مثلا سيئا باهمال عمله من أجل إجباره على التوجه إلى الدروس الخصوصية أو ان يندب حظه على انه لم يلتحق بمدرسة خاصة .
- تصفية الأنواع الشاذة من التعليم الخاص الذى لا يترتب عليها إلا فقدان الهوية الوطنية والقومية ، وتعميق الفرق الإجتاعى الذى يخلق الأرضية الخصبة للتعاشى مع التبعية التى يراد فرضها على المجتمعات العربية .

● حماية التعليم الجامعى من التحوّلات التى يراد فرضها عليه ، بالمناداة مرة بإنشاء جامعة أهلية ، وأخرى بإنشاء كليات تكنولوجية من خلال قطاع استثمارى مشترك . إن هذا لو تحقق لكان معناه غرس التبعية فى مرحلة أكثر تكبرا مما تطمع فيه الرأسمالية المستغلة : فالمعهد العالى الذى يعد فيه الشباب لدخول الحياة العملية ملك لها ، وما يتم تدريس فيه تحدده اختياراتها هى وليست الاختيارات الوطنية المستقلة .

٣/٦/٣ — إذا كان الأمر كذلك فإن القضية الجوهرية التى يجب توجيه الاهتمام إليها هى قضية محتوى التعليم . لقد انقضى ذلك العهد الذى كان التعليم فيه يقف عند حد توصيل جيل ما حصله من معرفة إلى الجيل الذى يليه . لقد أصبح التعليم يعنى خلق القدرة لدى الجيل الجديد على التعايش مع أسس العلوم التى سوف تتطور وتنمو خلال مستقبل حياته ؛ فهى ليست علوم الماضى بل علوم المستقبل . ولم تعد مهمة التعليم تلقين الدارسين علوما أساسية متوارثة لكى يكتسبوا منها معرفة تساعدهم على تطبيقها فى حياتهم العملية التالية فقط ، بل اكسابهم المعرفة بالمستجد فى العلوم الأساسية وبالقدرة على تطويرها . ويعنى هذا تغييرا جذريا فى النظرة إلى دور المعلم وكيفية إعداده وأسلوب مداومة تطوير قدراته . فالمعلم الذى يصلح لهذا النوع من التعليم ليس هو الذى أثبت قدرة عالية فى التحصيل والتوصيل ، بل هو القادر على استمرار التحصيل وعلى خلق ملكة التخيل والإبداع لدى تلاميذه . بالمثل فإن هناك تغيرا ضروريا فى المتعلم الذى عليه ألا يعتبر ما يحصله من تعلم هو زاد يكفيه لحياة عملية تمتد إلى ما قد يتجاوز أربعين عاما يشهد خلالها زحف جيلين جديدين إلى مواقع العمل ، تحت إمرته وتوجيهه ، وهو لا يدرى شيئا عما حصلوه من معرفة لم يسمع عنها من قبل . كذلك فإن عليه ان يدرك أن ما يقود التقدم الآن ليس هو مجرد استيعاب العلوم التطبيقية ، بل إن ما يميز الثورة التكنولوجية الحالية هو ذلك التقدم المستمر فى العلوم الأساسية ومتابعة التطبيق لهذا التقدم . وكما ينطلق الإنتاج من قاعدة « كيف ننتج » وليس « ماذا ننتج » ، فإن التعليم بدوره يجب أن يعالج من زاوية « كيف نعلم » وليس فقط « ماذا نعلم » . ولذلك فإن المقاربات الشائعة التى نتحدث عن ربط التعليم باحتياجات التنمية ، والتى كثيرا ما تنعى عليه عدم الاهتمام بالتعليم الفنى قد تبدو منطقية فى حالة استقرار مواد التعليم ومن منظور أن التعليم هو مجرد وسيلة لإعداد البشر لكى يكونوا عاملين أكفاء ، غير أن ما يعيشه عالم اليوم بفرض واقعا جديدا على جوهر التعليم :

● يجب أن يسهم التعليم فى تطوير العلوم الأساسية ونشر المعرفة بها وإنشاء القدرة على تطويرها لخدمة التنمية . ويتطلب هذا إحكام العلاقة بينه وبين البحث العلمى ، بحيث يزود الناتج التعليمى أجهزة البحث بالكوادر اللازمة والمعرفة العلمية المتطورة ، ويوجه البحث اهتمامات التعليم الوجهات المتفقة مع احتياجات المجتمع .

● كما أن هذا يتطلب تطوير رسالة التعليم الجامعى من مجرد تخرج أفواج تنتظر فرصة عمل — أى فرصة

مهما تباينت مع تخصصها - فلا تجدها ، ليكون رائدا للتقدم العلمى فى مصر وعلى مستوى الوطن العربى . كما يجب أن تتحول الدراسات العليا من مجرد منح شهادات عليا إلى إنشاء مدارس فكرية تقف موقف النقد من المدارس العالمية لا أن تكون تابعا لها .

• والتعليم يجب أن يكون مستمرا . ويتطلب ذلك إضافة قنوات جديدة إلى النظام المؤسسى التقليدى للتعليم . وينطبق هذا على المعلم والمتعلم معا ، وإن اختلفت الوسائل بينهما بطبيعة الحال . وتزداد أهمية هذا البعد لعدة أسباب ، منها ضرورة إعادة تأهيل القيادات الوسطى ، وهى العصر الحاكَم فى عملية التنمية لكى تلاحق التطوير العالمى وتزداد قدرتها على توجيه الكوادر العاملة معها والتي تصيب حظا أوفر من المعرفة الحديثة ، ومنها ما تتعرض له القوى العاملة من سرعة الحركة مع سرعة تغير البنيان الإقتصادى ودخول تكنولوجيات ونشاطات جديدة تحتاج لتعديلات فى هيكل القوى العاملة ومواصفاتها ، ومنها أيضا ما تحتاجه اليد العاملة المهاجرة لكى تؤهل لشغل وظائف مناسبة مجزية الأجر ، وتلك العائدة من الهجرة ليعاد تأهيلها لشغل مواقع العمل المناسبة لها بعد فترة إبعادها عن الوطن .

• وحتى يتحقق ذلك لابد من أن تتحول أساليب التعليم من المنهج التلقينى السائد إلى منهج يعتمد أساسا على التثقيف الذاتى . وهنا يتطلب بدوره الأخذ بمفهوم جديد للثقافة لكى تصبح أداة لصنع التقدم وللخروج بالانسان من نطاق توسيع المعرفة إلى حسن توظيفها فيما يزيد قدرات الإنتاج وطاقات استيعاب ثمار هذا الإنتاج ، فى إطار هوية حضارية ذاتية مستقلة هى الحصن الوحيد ضد الإستسلام للتبعية . فالتعليم ليس مجرد تزويد للفرد بما يجعله أداة أفضل للإنتاج ، بل هو ذخيرة يشق بها طريقا أفضل للحياة بما يسهم به من إبداعات وما يكتسبه من قدرات لترشيد وتعظيم استمتاعه بطيبات هذه الحياة . ومن هذا المنطلق فإن محو الأمية المطلوب ليس هو مجرد محو الأمية الأبجدية أو محو الأمية المهنية ، بل إنه يتجاوز ذلك إلى ما يمكن تسميته محو الأمية الحضارية . لقد مضى ذلك العهد الذى كان التعليم مسؤولا عن خلق إنسان منتج ، وأصبح التعليم والتثقيف هو سبيل الانسان لكى يكون مستهلكا صالحا يدرك قيمة طيبات الاستهلاك ويعرف كيف يتعامل معها ويصونها ، فى عهد تفرس فيه محمى الاستهلاك وتتراحم أدواته المستجدة يوما بعد يوم مبددة الموارد وقالية للأوضاع لتحيل الانسان إلى عبادة ما تصنع يده وتسخير نفسه لها بدلا من أن يسخرها لإسعاده .

• ولابد أيضا من عناية خاصة باللغة الوطنية . ان ما أصاب اللغة العربية التى كان لمعلمى مصر فضل نشرها فى أرجاء الوطن العربى خلال النصف الأول من هذا القرن يهدد باندثار هذا الأساس الذى يعنى غيابها انهيار القواعد التى يمكن أن تقوم عليها معرفة تتصل بمفهوم حضارى ذاتى . إن الحفاظ على اللغة العربية وتطويرها على نحو يواكب التطور العلمى المتسارع هو ركن من الأركان الأساسية التى تحفظ للوطن العربى هويته المتميزة ونحى وحدته وتصون إيمان ابنائه .

● وإذا كانت العلوم الأساسية تشغل موقعا متميزا من الحضارة الحديثة ، فإن هذا لا يعنى اجازة اغفال ما يعرف باسم العلوم الاجتماعية أو الخط من شأنها . إن هذه العلوم بحاجة إلى إعادة نظر شاملة لكي تستفيد من الأدوات والأساليب العلمية المستحدثة ، من منظور ذاتي يستمد جذوره من هويتنا الحضارية ليساعد على بلورتها وتطويرها وتشكيل المجتمع العربى وفقا لها ، دون أن تنساق إلى تطبيق نظريات اجتماعية نشأت فى بيئات غربية عنا وبمفاهيم مغايرة للحضارة الإنسانية . إن من أهم مسببات ما تعانيه المجتمعات العربية من اضطراب فكرى ومن بلبلة وقلق فى الأبعاد السياسية والاجتماعية ، وفى مقارباتها لقضية التنمية بوجه عام ، يعود الى فقدان هذا التمايز فى العلوم الاجتماعية . وجزء من المشكلة يرجع الى النظرة الدونية التى تعامل بها الفروع الاجتماعية للمعرفة ، إلى حد أن من يوجهوا إلى التخصصات « الأدبية » فى التعليم العام ليسوا هم من أثبتوا قدرة عالية فيها ، بل هم من عجزوا (لأسباب قد تعود فى الغالب إلى ضعف فى نظام التعليم) عن التميز فى الفروع « العلمية » . وبينما تتردد نغمة لوم عدم الإهتمام بالتعليم « الفنى » ، لم نسمع إلا همسا حول قصور التعليم « الإجتماعى » . لقد أدت هذه النظرة القاصرة الى تحميل التخصصات المسؤولة عن ركن هام من أركان تنمية المقومات الثقافية للأمة العربية بعوامل عجز جردتها من قوى الإبداع التى كانت هى الميزة الرئيسية للحضارة العربية منذ نشأتها .

● وإذا كان الأزهر الشريف ثبت كالتطود الشاوخ عبر القرون يرعى المقومات الأساسية للحضارة العربية وهى الدين واللغة وأداب الحياة ، وأشع بنوره إلى خارج الوطن العربى حيثما ترتفع راية الإسلام ، فإن بقاء هذا الحصن واستمراره يواجه تحديين : أولهما العزلة عن مواكبة التطور الحضارى الذى أصاب الأمم المتخلفة بدءا بالإغتراب ، والثانى ظهور كيانات أخذت لنفسها شكلا مؤسسيا خارج أطر الشرعية المجتمعية تغرس اغترابا من نوع آخر بالعيش فى ماضى صنعه سلف تفاعلوا مع معطيات حضارية اندثر معظمها للتعامل مع المعطيات الحضارية الجديدة بالهروب منها بدلا من تهذيبها . وفى كلتا الحالتين فإن المجتمعات العربية أصبحت مهلدة بالجمود لأنها تتجاهل جوهر الحضارة وهو إقدام البشر على صياغة فلسفتهم فى الحياة وفقا لمعطيات متغيرة ، بعضها يعود إلى الواقع المادى الذى يحيط بهم سواء نتيجة تطور مواصفات الكون عبر الزمن أو بسبب ما تفرزه حضارات أخرى تحيط بهم ، وبعضها من صنعهم هم أنفسهم . وإذا كان الأزهر قد أتجه فى عهد الثورة للتعامل المباشر مع الإغتراب من النوع الأول ، فإنه الآن يواجه تحديا خطيرا من النوع الثانى . ولابد من إعادته إلى مكانته اللائقة ليصلح ما أفسدته تلك المؤسسات التى تتجر بالدين لتجعله إلى أداة فتنة ناسخة جوهرة وهو تجميع الأمة على قلب واحد . ويقترن بذلك توثيق الروابط بين الأزهر بمختلف هياكله التعليمية وبقاى المؤسسات التعليمية الأخرى ليكمل كل منهما الآخر ويعود إلى المجتمع استقراره .

● ورغم أن الوزارة المعنية تغير إسمها القديم (وزارة المعارف) إلى إسم أكثر دلالة وهو « التربية والتعليم » ، فإن المضمون التربوى لا يزال يبحث له عن مكان . إن غياب هذا المضمون هو من أهم

العوامل التي أدت إلى ضياع الشباب وانقياده إلى تيارات فكرية تستغل ضحالة حصيلتهم العلمية لتحجب عنهم رؤية المستقبل والإسهام في صنعه بغيبية الماضي . وقد أسهم ما أشرنا اليه من تدنى مستوى التعليم الاجتماعي وخضوع ما يقدمه المشتغلون به إلى تبعية فكرية ، أحدثت انقساماً بين المعرفة والواقع .

٣/ ٦/ ٤ — الثقافة والتعليم توأمان ، بدون أى منهما تختل عملية تكوين الانسان وصقل قدراته . وإذا كان التعليم يلقي عادة اهتماماً بالغاً بسبب دوره الحيوى الذى أوضحنه أعلاه ، فإن الأحرى بالثقافة أن تتأهل حظاً مضاعفاً من الإهتمام . فبينما ينصب التعليم أساساً على فترة معينة من حياة الفرد ، خلال مرحلة نشئته ، فإن الثقافة تمتد عبر الحياة كلها من ساعة المولد حتى لحظة الممات ، بل إن النتائج المتميزة للفرد منها يتجاوز عمره حيث يعيش مع البشرية قمر اهتمامها بالثقافة . ولذلك فإنه إلى جانب ما يمكن تخصيصه لمعالجة قضية الثقافة من بحث خاص فإننا نتناول في هذا القسم الأبعاد الاقتصادية والنحطية لها . ونلخص فيما يلى معالمها الأساسية التى تحلى النظرة النحطية لها .

● فالثقافة ليست عملية إنتاجية بالمعنى التقليدى الذى يمكن تطبيقه على النشاطات السلمية وكثير من النشاطات الخدمية ؛ فهى عملية مجتمعية يسهم فيها الأفراد من حيث هم أفراد كما تتولاهما تنظيمات على المستوى المحلى وأخرى على المستوى الوطنى ، ثم هناك ما يرم إقليمياً وعالمياً .

● وهى لا تخضع لقواعد الإنتاج والإستهلاك بالمعنى المألوف ، وإنما تقوم على بعدى « الإبداع والإستمتاع » . وهى من هذا المنطلق لا تقوم بإيجاد منتجات سوقية تتحكم فيها العوامل المحركة للتعامل فى الأسواق . فهى ليست إنتاجاً سلمياً ، وإن اتخذت من المواد السلمية وسائط للحفاظ والتداول ، أو حتى للتجسد من خلالها ؛ وهى وإن صنفّت كخدمات فإنها لا تتبع ما تسير عليه القطاعات الخدمية التى تنشط بقدر الحاجة إليها أو الطلب على منتجاتها ، وإنما تتميز بأن نتائجها هو الذى يشكل الطلب عليه . فالإبداع يعنى أن يطرح المبدع مالم يدر بذهن المستمتع قيمة ما أبدعه . ومن هنا فإن الطلب على الخدمات الثقافية هو طلب من نوع خاص يترجم تطلعات مجتمعية ليجد سبيله من خلال استجابات فردية . وبالتالي فإن على المخطط أن يتبع أساليب غير تقليدية فى تقدير الطلب وتقدير العرض ، خاصة من المنظور بعيد المدى . كما أن عليه أن يملك من التطور الحضارى ما يعينه على تحديد المحتوى المطلوب تحقيقه .

● من جهة أخرى فإن مجالاتها تتميز بالتنوع الشديد ، حيث تتسع لتشمل كل اهتمامات العقل البشرى . فبعضها يخاطب الفكر مباشرة بركنيتين الأساسيتين : الركن الفلسفى الذى يعالج شؤون الدين والدنيا ، وما يتعلق بهما من مبادئ سيامية واجتماعية وأساليب للتعامل مع البيئة الاجتماعية تترجم نسق القيم المجتمعية وتعمل على صقله . أما الركن الثانى فهو العلمى الذى يصوغه العقل من

أجل التقنين لقواعد التعامل مع حقائق الكون ، بالكشف عنها ، والسعى لتفسيرها ، والعمل على تسخيرها لخدمة متطلبات التنمية . والمقصود هنا ليس ذلك الفكر المنشغل بتطوير العلوم ذاتها ، إجتماعية كانت أم طبيعية ، بل هو ذلك الفكر المشاع بين البشر جميعا والذي يعطى مداركهم إطلاة لها مغزاها على ما يدور فى أفلاك العلوم ، ويسهم فى تطوير نسق القيم الذى يميز المجتمع الذى ينتمون اليه والذي يحدد موقع هذا المجتمع بين المجتمعات البشرية جمعاء .

● كذلك فإن الثقافة تخاطب الوجدان الإنسانى لتنفذ منه مرة أخرى إلى العقل من خلال ما اصطلاح على تسميته بالآداب والفنون ، والتي تعتبر عادة المجال التقليدى للثقافة . وهذه تتعدد صورها وتنوع لتتناول كل صور التعبير عن خلجات النفس الإنسانية وإحساسها بما يحيط بها وتصوراتها لما تود أن تراه وتلمسه وإن جاوز حدود المنطق إلى آفاق الخيال . فهى تشمل : التعبير بالنثر والشعر ، بالغناء والموسيقى ، بالتمثيل والرقص ، بالآلوا وبالباليه ، بالرسم والتشكيل ، بالتجديد وإحياء التراث ، بالتأليف وبالترجمة ، بتوثيق الجديد وحفظ القديم وآثار القدماء ، بالعمارة وبتخطيط المدن ، بالتعبير عن الذات وبالحوار مع الغير ، بالتجريد وبالواقعية ، بالرياضة الفردية والألعاب الجماعية ، بالإحتراف وبممارسة الهوايات ، ... وهكذا تتعدد المناحي لتشمل كل ما هو جھالى فى حياة الإنسان ، الماضية والحاضرة ، وليبقى منها للمستقبل ما هو جدير بأن يصبح جزءا من تراث البشرية .

● وتتووع المجالات تنوع الأدوات . بعضها يصل إلى الأبصار من خلال الكتاب والجريدة والمجلة ، أو بواسطة اللوحة الفنية أو التمثال أو العمارة ، ويستخدم الكتابة أو الصورة ، والبعض يجد طريقه من خلال الرؤية أو عن طريق السمع أو الإثنتين معا ، مستغلا كل الأدوات البصرية والسمعية بدءا من تلك التى تصل بين المفكر أو الأديب أو الفنان وجمهوره مباشرة والتى ينظمها المسرح والسينما وبيوت الفن الشعبى والمتنديات ، ومرورا بأدوات لقاء غير مباشر صنعتها ثورة الاتصالات التى بدأت بالث الإذاعى فالتلفزيون ، فتمتد بواسطة أقمار الفضاء الصناعية ، وانتهاء بأدوات الإقتناء الخاص التى اعتمدت على أجهزة التسجيل والعرض لتكسب قوة إضافية بانتشار الحاسبات الشخصية . وقد أدى تعدد الأدوات وتعقدها إلى دخول العنصر السلعى بما يصحبه من احتمالات التمييز الطبقي الناجم عن تفاوت معالم أسواق كل منها ، وموقف المجتمع من القوى التى تحكم كل من هذه الأسواق .

● ولا تقف مشكلة المخطط عند تنوع المجالات وتعدد الأدوات ، بل تتعدى ذلك الى احتواء هذا القطاع على مختلف الأشكال التنظيمية للأجهزة والمؤسسات التى يمكن أن يكون عليها أى هيكل قطاعى . فهناك الشكل الفردى أو ما يعتبر قطاعا غير منظم ، حيث لا تضمه مؤسسات تخضع لقواعد معينة تنظم العلاقات بين العاملين فيه والمتعاملين معه . وهناك تنظيمات تأخذ شكل

جمعيات وهيئات خاصة ، محلية ووطنية ، وربما إقليمية أو عالمية . وإلى جانب هذه وتلك توجد شبكة هائلة من المؤسسات التي تعمل في جوانب لها وظائف محددة ، تتراوح بين إعداد المهارات ، كالمعاهد المتخصصة ، وبين إعداد مدرجات القطاع أو عرضها ، كدور النشر والمكتبات العامة ودور العرض والمتاحف ودور البث ومحطات الاستقبال والتقوية وغيرها ومحال بيع العديد من الأدوات الصالحة للتسويق . ثم هناك فوق هذا وذاك عدد من المؤسسات الإشرافية التي تتحمل مسؤوليات رسم وتنفيذ برامج النهوض بمختلف أوجه الثقافة وتوجيه أجهزتها وإصدار التشريعات الخاصة بها .

● ربما يزيد من تعقيد معالجة شؤون هذا القطاع ان ما يفصله عما يعرف بالخدمات الترفيية شعرة دقيقة تغيب رؤيتها في كثير من الأحيان مما يترتب عليه خلط بين ما هو مطلوب لصقل النفس البشرية وما هو موجه إلى الترويح عنها . وتعمظم المشكلة عندما ينظر إلى جانب الترويح على أنه مجرد تسلية تخلو من أى مضمون ومن أى هدف ، وعلى أنه الجانب الذى يمثل متعة للعامة الذين لا يملكون مواصفات الخاصة الذين يستحقون الوصف بأنهم « متقفين » . من خلال هذه النظرة الطبقية تتسلل فكرة شديدة الخطورة وهى أن المتقفين هم « صفوة » بينما العامة هم « سوقة » فليس من حقهم التعامل مع كنوز الثقافة ، بل يلزم النزول إلى مستويات دونية تتناسب وأفهامهم المحدودة ، وأن عليهم أن يدفعوا ثمن ما يقدم إليهم من سلع رخيصة المحتوى مبتذلة المضمون . ويصحح ذلك جدل حول التوجهات التى يجب أن يركز عليها النشاط الثقافى ، يغلب فيها الرأى القائل بأن تكون الثقافة لذاتها وليس للواقع المجتمعى . فالصفوة قادرة على استيعاب الثقافة كمفهوم مجرد ، أما العامة فليهم مجتمعهم الذى تتولاة نشاطات أخرى . وتقوى هذه التوجهات في فترات الردة وعصور الإحتطاط ومع ارتفاع قيمة التكاليف على المال من أى سبيل ولو كان بيع ما يفسد عقول البشر ، بل ومن أجل هذا الافساد ذاته . ولذلك لم يكن غريبا أن تتحول الثقافة من حق مقصور على الصفوة خلال الفترة السابقة على الثورة ، إلى حق للشعب بمختلف فئاته خلال توليها مقاليد الأمور ، لتضمحل بحدوث الردة مناهل الثقافة وتسود تجارة الإبتذال لتهيئة النفوس إلى تقبل التبعية والاستسلام إلى أكبر مخاطر العصر : « الغزو الثقافى » .

● إن الفقر الفكرى الذى ميز السبعينات لم يكن قاصرا على مصر وحدها ، بل تعداها إلى نواح عديدة من الوطن العربى خاصة بعد أن غذت الحقبة النفطية روح اعلاء شأن المال ، لدى من أنعم الله به عليهم ، ولدى من ضاقوا بالحرمان منه . وكان للتردى الذى منيت به مصر أثره الإضافى على باقى الوطن العربى ، الذى كان ينظر إليها كمنارة للفكر وكعبة للثقافة . كذلك أدى الغزو الاستهلاكى المادى الذى أشاعته رتانة الدول الصناعية في أرجاء الوطن العربى ، انطلاقا من المراكز المفتحة على منتجاتها ، إلى تدهور القيم الثقافية الذاتية . ثم أضافت ثورة الاتصالات مخاطر جديدة بفتح أبواب لا سلطان لأحد على ما تبث في عقول الجماهير من قيم غريبة ومن إلغاء للشخصية الحرة وإذابتها في

تيار من الإغتراب كان له ردود أفعال لم يتبلور منها سوى التيار السلفي المروى .

٥/٦/٣ - في ضوء ما تقدم نحدد الأسس التي يجب أن يقوم عليها تخطيط هذا القطاع ، واعتماده كمحور من المحاور الرئيسية للتنمية المستقلة :

● توفير متطلبات إحداث ثورة ثقافية وإحلال ثقافة ثورية محل المفاهيم الطبقيّة والتبعية التي سادت حقبة الردة في مصر والوطن العربي كله . وإعادة موقع الريادة إلى مصر بهذا المفهوم السليم ، حتى لا يؤدي ثقل وزنها مع سوء توجهاتها الثقافية إلى فرض نموذج مشوه عليها ومن خلالها على الأمة العربية كلها .

● تأكيد الطبيعة الخدمية المتميزة لفروع الثقافة المختلفة ، ونبذ كل ما من شأنه إعلاء النزعة إلى معاملتها كسلعة مجردة من القيم الإنسانية الراقية . وبالتالي تخليصها من الخضوع لعوامل العرض والطلب المبنية على اعتبارات أبعد ما تكون عن المضمون الحقيقي للخدمات الثقافية .

● حسم قضية « الخصوصية والعالمية » في النظرة إلى الثقافة . إن الخصوصية ركن هام يحكم تفاعل الثقافة مع واقع المجتمع الذي ينشئها ، ويحكم دورها القيادي في التعبير عن وجدانه وبلورة آماله وطموحاته . غير أن ميزة الخصوصية ليست في إقامة عزلة بين المجتمع وباقي العالم ، بل هي على العكس من ذلك في إثبات القدرة على إحداث التوازن بين ذاتيته وبين الثقافات الأخرى ، قديمها وحديثها . ولهذا الأمر أهميته بالنسبة لمصر بوجه خاص والوطن العربي بوجه عام ، حيث أنهما تعرضا إلى موجات من الثقافات المختلفة ، عبر الزمان (في الحقب التاريخية المتتالية) وعبر المكان (نتيجة توسط الموقع في مركز العالم القديم) ، وشهدت فترات الإزدهار قدرة على التفاعل الخلاق مع الثقافات الأخرى وعلى جعل الوطن العربي منطقة جذب لعناصر ثقافية أجنبية انصهرت في الثقافة العربية وأضافت إليها أبعادا جديدة .

● وبناء عليه فإن من أهم المبادئ التي يجب العمل من أجلها تحقيق تكافؤ في العلاقات الثقافية بين الشعوب . ويتربط على ذلك تحديد مفهوم دقيق لظاهرة الغزو الثقافي التي باتت تقلق كثيرا من المفكرين والمسؤولين في الوطن العربي . والقضية هنا ليست في محاولة إغلاق القنوات التي تتسلل منها الثقافات الغريبة ، إذ إن ثورة الاتصالات تتجه إلى جعل هذا الأمر شبه مستحيل . من جهة أخرى فإن الغزو لا يأخذ فقط شكل محاولات غرس أنماط سائدة في مجتمعات تختلف في قيم ومستويات تطورها ، بل هو في الأغلب يعمد إلى فرض عوامل تحلل تصنع خصيصا بفرض تحقيق هذا الغزو واستخدامه كسند قوي للحلقات التبعية التي تسعى القوى الغازية إلى إحاطة العالم الثالث بها . ولعل أخطر منافذ الغزو هو ذلك الذي تحاول الصهيونية من خلاله إخضاع العالم العربي لخططاتها لتفرض تقبل وجودها ثم التسليم بتفوقها . ومن هذا المنطلق فإن أهم سلاح لمواجهة هذا الغزو هو بناء ثقافة

عربية قوية قادرة ليس فقط على تحصين العرب ضد أى تسلل خارجي ، بل وفرض نفسها على المحيط العالمي كنموذج قادر على العطاء جدير بالاحترام . وبحكم الخاصية الإبداعية للثقافة ، فإن البديل الذى يجدر أن نسعى إليه يجب أن يخلو من الصيغ الدفعية ، لأن هذا هو الباب إلى فقد الخصوصية التى يجب أن تتميز بها أى نهضة ثقافية . ومن هذا المنطلق تعتبر الحركات التعصبية الدينية عاجزة عن تحقيق الشرط الأساسى لمواجهة ما تسعى الصهيونية إلى فرضه . إن هذا المدخل الدينى هو انعكاس غير واعي للنموذج الصهيونى ، وتسليم بنجاح الستار العقائدى الذى ارتداه الاستعمار الصهيونى فى فرض نفسه على الضمير العربى ، خاصة وأنه بتوجهاته السلفية يحاكى السلفية اليهودية التى تتخفى وراءها حركة استعمارية منفتحة بكامل قواها على الثقافة الغربية الحديثة ، تأخذ منها ما يكفيا لأن تندمج فى ثناياها ميثية كل عوامل الإغلال التى تطمع فى أن تكون مفتاحا لسيطرة بنى إسرائيل ، شعب الله المختار ، على الكون .

• وقدردنا هذا إلى ضرورة المواجهة الصريحة لقضية المناظرة بين تيارى « المعاصرة وإحياء التراث » . إن المعاصرة تفسر خطأ بأنها الاغتراب ، بمعنى أن الأخذ بالأمور العصرية يعنى حتا الاستسلام لثقافات غريبة ، تمت فى مجتمعات تسود حضارتها أنماط العيش فى العالم المتقدم . هذا المفهوم ينشئ عن الثقافة أساسها الإدهاشى وقدرتها على التفاعل الخلاق مع الواقع المتطور للمجتمع . فالمعاصرة تعنى فى حقيقة الأمر هذا النوع من التفاعل ، لكى تكون الثقافة مرآة لتقدم المجتمع وقائدا لنهضته . من جهة أخرى فإن إحياء التراث لا يعنى السلفية . فالثقافة لا تنفصل عن الإطار التاريخى الذى يعيشه المجتمع بكل أبعاده . ولا يمكن قبول فرض أن هذه الإلهام تتكرر بالكامل أو أنه يمكن إعادة تركيبها بمعدل عما جاءت به حركة البشرية من تطورات غيرت كلا من الواقع المادى للحياة وأنساق القيم والعلاقات الاجتماعية للبشر . وإحياء التراث تستر وراءه أحيانا رغبة فى انتزاع القيادة فى الوطن العربى من مصر وإحالتها إلى الجزيرة العربية ، إستغلالا للعلاقة الوثيقة بين الإسلام والعروبة ، ومحاولة لاختفاء الوجه الحالى لحالة التبعية التى تضيق الخناق على أبناء الجزيرة العربية ، وراء ذلك الوجه الذى كان لها وقت أن أنطلقت منها الدعوة الى ختم الرسالات السماوية . إن إحياء التراث لا يعنى محاولة استرجاع ثقافة السلف بغض النظر عن فارق الزمان ، بل هو العمل على تفهم الكيفية التى استجاب بها السلف إلى الواقع المحيط بهم فى فترات الازدهار ، ليس على سبيل الإسترجاع ، بل من أجل اكتساب الدروس وأخذ الموعظة .

• ومن القضايا التى يبرز من التحليل السابق وجوب حسمها قضية المواجهة بين « النخبوية والجماعية » فى الثقافة . فالنخبة أو الصفوة القادرة بصفتها بالتميزة على العطاء والابتداع يمكن أن تضيف الكثير إلى ما يجعل الثقافة خاصية مميزة لمجتمعها . غير أن هذا يتطلب شرطين هما فى الواقع وجهان لعملة واحدة : الأول هو ألا تنحاز النخبة إلى الإنسلاخ من مجتمعها والإنقياد إلى تيار

التغريب ؛ والثاني أن تكون هذه النخبة مؤهلة لقيادة ثورة ثقافية لصالح جماهير المجتمع . من جهة أخرى فإن الجماهيرية لا تعنى نشر نوع سطحي من الثقافة أو التفرع بمحدودية قدرة العامة على الإستيعاب لفتح الباب أمام الإبتدال الذى رُجِبَ له عناصر الردة فى سعيها لمحاربة قوى الثورة وإخماد جذوتها فى نفوس الشعب . والأخطر من هذا أن العناصر السلفية تسعى إلى فرض نوع من التمييز بين النخبة التى تحتكر لنفسها الإقتفاء فى أمور الدنيا باسم الدين ، وفرض الرأى على الجماهير الذين تضمهم صفوف الأتباع . إن هذا يفرض واجبا على كل مؤمن بالفكر الناصري بأن يناضل من أجل أمرين لا غنى عنهما : أن تبنى النخبة قضايا الجماهير ، وأن تحصل الجماهير على حظ وافر ومتزايد من الثقافة الموجهة إلى مجتمع الكفاءة والكفاية والعدل . وعلينا أن ندرك أن الإقتفاء بالثقافة الجماهيرية هو اللبنة الأولى فى بناء صرح الديمقراطية الحققة ، وأنه رغم محاولات الثورة رعاية هذا الجانب ، فإن سرعة نجاح قوى الردة فى التسلل إلى مراكز السلطة تشهد على وجود ثغرات فى البناء المقام ونقص فى حصيلة الجماهير أسهم فيها نوع من الإنحسار أصاب النخبة التى كان لها بالضرورة دور هام فى بناء ثقافة ثورية متكاملة ، تبلور نسق مناسب للقيم يؤدى إلى تماسك المجتمع الجديد وتحمله عن رواسب الثقافة التى صاغت قوى الرجعية والإقطاع .

● ويتسق مع ما تقدم الفصل فى قضية أخرى هى التآرجح بين نزعتي « التجريد والواقعية » ، والتي تأخذ أحيانا شكل المقارنة بين « الفن للفن والفن للحياة » . مما لاشك فيه أن الإبداع والتخيل يتطلب قدرا من الإنسلاخ عن الواقع حتى تتحقق القدرة على الإنطلاق نحو الحلم والتخيل . غير أن كلا من الحلم والتخيل يفقد مغزاه إذا لم يكن الحلم يدور حول غد (واقع) أفضل ، وإذا لم يكن التخيل يسعى إلى تصور كيفية الوصول إلى هذا الغد الأفضل . إن هذا الالتحام بين الثقافة وواقع المجتمع وكيفية تطويره هو الذى يكسب الثقافة مغزاه ويجعلها قادرة على أن ترسم أمام أبناء المجتمع طريقا للتنمية المستقلة المنشودة . إن الصعوبة فى هذا المنهج للتنمية هى أنه يفرض طريقا غير تقليدى وغير مطروق ، مما يقتضى قدرة على التصور والإبداع لا تتوفر إلا لمجتمع يعلو فيه شأن الثقافة .

● وفى ضوء ما تقدم أيضا يمكن معالجة قضية أخرى هى قضية « المركزية مقابل اللامركزية » . فإذا كنا نسلم بضرورة تفاعل الثقافة مع الواقع وتوليها قيادة النهضة على مستوى الدولة بل وعلى مستوى الوطن العربى المتطلع إلى الوحدة الكاملة ، وبأهمية حماية المجتمع من عوامل التفتت وقوى الغزو المهددة لوجوده ، فإن هذا يفرض قدرا عاليا من المركزية القادرة على حشد القوى وتوفير المتطلبات وتحقيق التجانس . من جهة أخرى فإن الصفة الجماهيرية التى تمكن الثقافة من الوصول إلى كل ركن وإلى كل موقع ومن استنهاض نزعات الإبداع فى كافة الأرجاء وتحقيق التلاحم بين الخصوصيات التى تميز أقاليم الدولة الواحدة وأقطار الوطن الواحد ، تتطلب قدرا غير صغير من اللامركزية ، شريطة أن تكون قواعد الحركة فى الأجزاء منضبطة فى الحدود التى يرى المركز ضرورة الإلتزام بها لتأمين تقارب عناصر المجتمع وضممان وحدته . ويلعب المركز دورا هاما فى الإمداد بالموارد حيث تقل القدرة على توفيرها ،

كما أنه يسأل عن تحقيق الصلة بين الأجزاء وتعميم الإنجازات الجديدة بالإعتبار .

● ويتطلب النهوض بفروع الثقافة المختلفة إقامة نسق مؤسسى متكامل ترعاه الدولة وتنسق حركته على نحو يراعى الإعتبارات السابقة جميعا ، ويأتى فى المقدمة المؤسسات التى تتولى التدريب ، وتلك التى تنمى البراعم الناشئة والتي تعمل على إيصال النتائج الثقافى إلى الجماهير كافة . وعلى الدولة أيضا ان ترعى توفير أدوات توصيل الثقافة ونشرها على نحو يجعلها فى متناول الجميع ، ويخلصها من عناصر المتاجرة والإستغلال . أن هذا يتطلب عناية خاصة بالكتاب والمكتبة لكافة المستويات ولجميع الأعمار ، وبالمادة الإذاعية مسموعة كانت أم مرئية . كذلك فإن على الدولة أن تحمى الملكية الأدبية وتضرب بيد من حديد على محاولات الإبتذال التى أضرت بقم المجتمع وأسلمته إلى تبعية فكرية قتلت فيه روح المبادرة وإرادة الكفاح . وعلى الدولة أيضا ان تؤمن للمبدعين حياة كريمة حتى لا يتقادوا إلى تيارات الإنتهازية أو يعانون شظف العيش . وعليها أيضا أن تبادر إلى أداء واجبها نحو محور الأمية إذ لا يعقل ان تصور ثقافة يسعى اليها أمة جاهل .

٦/٦/٣ — وإذا كان التعليم والثقافة هما أداتان لصنع عقل الإنسان ، فإن الرعاية الصحية هى الطريق الى صيانة كيانه وحفظ بدنه باعتباره الوعاء الذى يعمل فيه ذلك العقل ، فالعقل السليم فى الجسم السليم . وقد ادرك الدستور هذه الحقيقة حيث نص (مادة ١٦) عى أن « تكفل الدولة الخدمات ... الصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى سر وانتظام ، رفعا لمستواها » . إن هذا المبدأ الدستورى يشير إلى قاعدتين جوهريتين :

● الأولى مسؤولية الدولة عن « كفاءة » الخدمات الصحية لجميع المواطنين .

● الثانية أن تصل هذه الخدمات الى جميع التجمعات السكانية أيا كانت كثافتها السكانية .

فالقاعدة الأولى تؤكد ضرورة ألا يقف دخل الفرد أو مستواه الاجتماعى عائقا دون حصوله على حقه من الرعاية الصحية . فالمرض لا يفرق بين غنى وفقير ، فإن فعل فهو ينحاز ضد الفقير ، الذى يزداد تعرضه له بسبب عدم ملاءمة ظروفه المعيشية ، من سكن ومأكل وملبس وانتظام الدخل وسلامة ظروف العمل ونقاء البيئة . وإذا كانت الحكمة تقضى بأن « الوقاية خير من العلاج » ، فإن أساليب الوقاية يجب أن تحظى باهتمام خاص . وهى لا تقف عند أساليب الطب الوقائى التقليدية ، بل يجب أن تشمل جوانب متعددة :

● اتباع السياسات الكفيلة بتحسين القائمة الغذائية للفرد وجعل بنودها فى متناول الجميع ، بحيث تتناسب القوائم الصحية مع مستويات الدخل المختلفة . وتعتبر الدولة مسؤولة مباشرة وكاملة عن تزويد كل فرد بالحد الأدنى من السرعات الحرارية بأقل كلفة ممكنة .

● إخضاع المأكولات للرقابة الصحية الصارمة ، سواء في أماكن الانتاج أو محال البيع والتوزيع ، أو عند الإستيراد . ويجب وقف المهازل التي ظهرت في عهد الانفتاح والتي جعلت من مصر مصبا لنفايات العالم ، إفساحا لما يسمى بالحافظ إلى الإجادة والإبداع وهو حافظ الربح ، ولو من دماء وحياة بنى الانسان .

● العمل على توفير السكن الملائم الذى يوفر مساحة مقبولة للفرد ويهدد بمتطلبات الحياة الأساسية وفى مقدمتها المياه النقية والأضواء التى تحافظ على نعمة الإبصار ، ونقاء البيئة من الملوثات سواء من حيث سلامة التهوية أو كفاءة الصرف الصحى أو الحماية من الأتربة وعوامل التلوث التى تزايدت معدلاتها لتقارب أو تتجاوز حدود الخطر فى جهات عديدة .

● تقديم خدمات التحصين ضد الأمراض والوقاية من الأمراض المعدية والأوبئة ومحاربة الحيوانات والحشرات الناقلة أو المسببة للأمراض . ويتضمن هذا رعاية حيوانات الأكل والتأكد من خلوها من الأمراض التى تؤثر على صحة الانسان ، ومن عدم تعرضها لأساليب تربية تستهدف الربح السريع عن طريق تناولها مواد لها آثار ضارة على البشر .

● حماية العاملين فى الحقل والمصنع من أمراض المهنة ومخاطرها ، وتوعيتهم بالقواعد الصحية للأداء وللالتالى المخاطر .

● تنشيط عمليات تنظيم الأسرة ، ليس فقط بالتحكم فى الإنجاب ، بل وأيضا بحماية الأحداث من الإستغلال ، ونشر التعليم الإلزامى وهو الأمية .

● نشر الوعي بين الأمهات وربات البيوت بمتطلبات سلامة تنشئة الأطفال وتوفير متطلبات السلامة الصحية لجميع أفراد الأسرة .

● التشديد على جعل المدرسة مكانا للتنشئة الصحية السليمة وللتنوعية المستمرة . إن الإستثمار المادى فى إقامة عدد كاف من المدارس والفصول يمنع اكتظاظ الفصول ويستبقى التلميذ يوما دراسيا كاملا ينال فيه ما يلزمه من دراسة ورياضة ومن وجبات صحية أساسية ورعاية صحية ، قد لا يكون له عائد مباشر . غير أن عائده غير المباشر من حيث رفع الإنتاجية وسلامة الذهن والبدن وتوفير نفقات أخرى على الوقاية والعلاج يفوق ما ينفق عليه .

على الجانب الآخر فإن الطب العلاجى تحول شيئا فشيئا لكى يكون قصرا على من يدفع الثمن ، والثمن الباهظ . لقد اختفى الطب الجمالى أو كاد حيث جرى استغلال حاجة المهض لتفرض عليه شروط توفير مستلزمات العلاج وإلا فلاحظ له منه . وشيئا فشيئا تحول العلاج إلى مشروعات استثمارية مضمونة الربحية العالية تحت إسم المستشفيات التخصصية التى أفقدت المهنة سموها وفتحت أفاقا للإستغلال ، ليس فقط لمن يوقعهم سوء الحظ بين برائتها ، بل وأيضا من الشباب من الأطباء الذين

يكفلون بأعمال شاقة مقابل قروش لا تكاد تكفى أبسط متطلبات الحياة . وبدعوى توفير معدات طبية متقدمة جرى فتح هذا المجال الطبي أمام المستثمرين ، مصريين وأجانب ، وأساء تقدير هياكل التمويل ، وتعرضت إدارات بعض هذه المستشفيات إلى انحرافات ترتب عليها خسائر تفوق ما يجرى التشدد به من خسائر القطاع العام . وساعد هذا على فتح الباب أمام جماعات انتهزت فرصة تراخي الدولة عن واجبها وقيام المستشفيات التخصصية بامتصاص دماء المرضى ، لتقدم علاجاً أقل كلفة مقابل بث دعاوى تضر بسلامة المجتمع ووحدة أبنائه . ثم استغلت الدولة الصراع حول دعم الخبز لتمر ما هو أشد خطراً من ارتفاع كلفة لقمة العيش . إن الارتفاع الرهيب في أسعار الدواء وتحوله إلى مشروعات استثمارية موجهة تقوم على أنقاض الصناعة التي أقامت الثورة فكانت أحد مفاخر الشعب المصري ، بل والأمة العربية ، ثم إجهاض الصناعة الدوائية كلية بفتح الباب أمام الشركات عابرة الجنسية ، ليس فقط لتجنى أرباحاً من دماء المواطنين ، بل وأيضاً لتحويلهم إلى حقول تجارب تختبر فيهم أدوية لم تثبت صلاحيتها وتروج بينهم أدوية أخرى حرمت في مواطن إنتاجها ، يمثل نموذجاً من أخطر نماذج الإنفتاح التبعي . لقد وصل الطب العلاجي ، مهنة ودواء ، حداً لا يجوز السكوت عليه ، ولابد من موقف حازم تجاهه :

● قيام الدولة بتوفير العلاج المجاني الكافي لعامة الشعب ، وتزويده بكافة الإمكانيات التي تكفل جعله مجانياً بالفعل .

● توزيع المستشفيات العامة والوحدات العلاجية المحلية توزيعاً عادلاً على أنحاء الدولة .

● تنظيم عمليات التأمين الصحي وجعله في متناول جميع الفئات وإلزام القطاعات الإنتاجية بتوفير الوقاية والعلاج من الأمراض المهنية .

● التصدي لمحاولات جعل الدواء سلعة ومحو مشروعاً استثمارياً للأجنى قبل الوطني ، وإعادة صناعة الدواء إلى وضعها الطبيعي من خلال القطاع العام المستند إلى أجهزة بحثية قوية . إن تنمية صناعة الأدوية يعتبر من أهم مجالات كسر احتكار التكنولوجيا والإسهام في تنشيط فروع صناعية أخرى مغذية لها .

● إجراء البحوث حول الطب الطبيعي وتنمية زراعات الأعشاب الطبية ، خاصة في شبه جزيرة سيناء .

● توفير المعاهد والمعدات المتطورة لتأهيل المعوقين والمصابين ومنهم ما يلزم لكي يصبحوا أفراداً منتجين .

٣/٦/٧ ... ومن حصيلة ما تقدم تتجمع عناصر لوضع برامج لرعاية الطفولة والشباب . ويتضمن هذا تعديلاً جوهرياً للنظرة إلى هذه الفئة التي تشكل أكثر من نصف السكان ، من اعتبارهم زبادات عديدة غير مرغوب فيها ، إلى معاملتهم كمستقبل المجتمع وأعر أدوات تحقيق التنمية . مما لا شك فيه أن الزيادة

السريعة في عدد السكان تلقي اعباء على الدولة وعلى المجتمع . غير ان الوقوف عند ذلك القول دون التفكير في جمل هذه الزيادة أداة للنهوض بشؤون المجتمع هو مظهر من مظاهر القصور في استيعاب مضمون الاعتماد على النفس . إن التجارب حولنا تشير إلى أن النقص في عدد السكان نسبة إلى الموارد أو إلى متطلبات توفير مقومات مجتمع متكامل قد يكون أخطر من كبر حجم السكان . ومع ذلك فإن حسن تنظيم وتوزيع التجمعات السكانية مكن كيانا مفتعلا غير متجانس مثل إسرائيل من تحويل هذا النقص إلى مصدر لإزعاج الوطن العربي بأكمله ، وساعد على تفرغ المناطق العربية المجاورة من سكانها ، بل وتشريدهم . وإذا كان لمصر والوطن العربي أن يكسبا صراع الوجود الذي فرض عليهم فإن نقطة البدء تكون بحسن اعداد الأجيال المقبلة . ويتطلب هذا ، إلى جانب الخدمات التعليمية والثقافية والصحية وضع برامج للنهوض بشؤون الأطفال والشباب تشمل :

- قيام المحليات بتوفير المراكز الثقافية والرياضية الموجهة إلى الشباب لتثقيفهم وبث القيم الاجتماعية السليمة في نفوسهم .
- إنشاء مراكز للهوايات تدعمها الدولة وترعات المواطنين ، وتزويدها بما يفتح أذهان الأطفال والشباب على التطورات العلمية الحديثة وينمي فيهم القدرة على التعامل الواعي معها وعلى تطويرها .
- غرس القدرة على التفكير المستقل وعلى اتخاذ القرار باعتبار أن هذا هو أول الخطوات على درب الديمقراطية . فلا معنى لحديث عن الديمقراطية في مجتمع يركز القرار بيد الأكبر سنا ولا يترك للأصغر مجالاً للمشاركة أو للانتقاد إلا من خلال الفرد .
- إعداد الكبار لكي يكونوا قنوة حسنة للصغار ، حتى يكون احترام هؤلاء لهم نابعا من شعور بقدرة الكبار على العطاء .
- تحويل الخدمة الاجتماعية والخدمة العسكرية من مجرد سنوات إبعاد عن سوق العمل إلى تمهيد الشباب في فرق تدريب على تثقيف التجمعات السكانية المختلفة من أجل النهوض بمستوياتهم ، لكي يشعر الشباب بقيمة عملهم ويسهموا في تحويل تلك التجمعات إلى مواطن جذب لا مناطق طرد .
- مراعاة الخطة القومية لدور الشباب باعتباره هو المسؤول مستقبلا عن إدارة ما تنشئه من مشروعات والمستفيد من نتائجها .
- معالجة القضايا الجوهرية التي تواجه الشباب في مستقبل حياتهم العملية والتي تبدأ من البطالة الظاهرة والمقنعة ، وتتصاعد بالعجز عن توفير السكن المستقبل الملائم ، أو تحمل الأعباء المتفاقمة للمعيشة .
- الوقوف بحزم أمام جرائم الاختراف وفي وجه العصابات التي تستغل حداثه الشباب لتنتشر بينهم السموم وتبث في نفوسهم روح الجريمة .

٣/٦/٨ — ولعل قضية الإسكان تأتي على رأس قائمة المشاكل التي يعاني منها الشعب عامة والشباب خاصة . لقد واجهت الثورة في مستهل عهدها مشكلة إسكان ضخمة ، ترتبت على تراكم أزمة سببها قصور الموارد خلال فترة الحرب العالمية والتحولات الاجتماعية الضخمة التي نشأت عن نزوح أعداد كبيرة من أبناء الريف إلى المدن للعمل في معسكرات جيوش الحلفاء ، مع ظهور ما أطلق عليه اغتياء الحرب ، الذين وجدوا طريقا سهلا لاستغلال فرص الغلاء السريع التي أتاحها أزمات نشأت عن نقص كثير من الاحتياجات بسبب ظروف الحرب ، وما ترتب على ذلك من ارتفاعات في أسعار كثير من المواد ، فكان الإسكان أحد ضحاياهم . وبعد أن كان الإسكان مجالا طبيعيا تتوجه إليه مدخرات الفئات محدودة الدخل بأمل أن يضيف عائده إلى دخولهم ، اختفت مدخراتهم وأصبحت يواجهون تجارة استغلالية رفعت الإيجارات إلى حدود غير معقولة . وكان الحل العاجل هو قوانين الإيجارات ، أما الحل الحاسم والأطول أجلا فكان تولى الدولة مشروعات الإسكان الشعبي . ومع مضي الزمن أدى النمو المتسارع للسكان ومحدودية الموارد عن الوفاء بمتطلبات إنشاء القاعدة الإنتاجية وتطوير الخدمات في آن واحد مع مواجهة أعباء الحروب المتعاقبة إلى تراكم مشكلة الإسكان حتى جاء حل السبعينات متحازا إلى من يملك ومن يده المال ، فظهر التملك مركزا على الإسكان الفاخر كوسيلة لامتصاص فئة مستغلة لمدخرات من تحملوا أعباء الهجرة إلى بلاد البترول . بل إن الجمعيات التعاونية التي نشأت في ذلك العهد انجذبت إلى إقامة بيوت اصطياف بدلا من بيوت الإقامة الدائمة ، مضيقة بذلك وحدات تستنفد الكثير من الموارد والمرافق ، عاملة على رفع أسعارها ورفع كلفة البناء بوجه عام وإنشاء تجارات غير مشروعة فيها ، دون أن تسهم في حل المشكلة ذات الأولوية الملحة . وفي هذا الواقع المضطرب اختلت العلاقة بين المالك والمستأجر إلى حد وصل في بعض الأحيان إلى جرائم اغتصاب وقتل . ونشأت مفارقات عجيبة جعلت من تزايد دخلهم بمضى العمر يدفعون مبالغ زهيدة ، خاصة في ظل التضخم الذي أطلق بدون ضوابط ، لا تكاد تكفي متطلبات الصيانة أو تحقيق دخل عادل للمالك أيا كان (دولة أو قطاع خاص) بينما الشاب مطالب بدفع مبالغ تفوق ما يجمعه على مدى سنوات حياته العملية ، أو البقاء عالة على أسرته معرضا لانهيار أسرة يسعى إلى تكوينها .

إن هذه الأوضاع المتردية تستلزم مواجهة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات المستجدة • وتقضي على الحلول العرجاء التي توضع لتسكين جانب من المشكلة لتخلق جوانب أخرى أكثر خطورة :

• عودة الدولة إلى تحمل مسؤولياتها تجاه الإسكان الشعبي بأسلوب يعالج ما اعترضه في السابق من مشاكل .

• وضع برامج طويلة الأجل يعاد فيها تخطيط المدن بحيث تتحدد مستويات للإسكان وللإيجار ملفا ووضع ضوابط صارمة للالتزام بها ، حتى تتوقف عمليات الإستغلال والمضاربة .

• يراعى فى هذه البرامج انشاء عدد كاف من المساكن صغيرة الحجم التى تناسب الشاب فى مسنبل حياته والشبع بعد أن يتفرق ابناءؤه ، وتوفير عدد كاف من الإسكان الأكبر حجما ، حتى يتحقق انسياب الحركة والإنتقال ، فلا يعمد القادرون إلى تزويد أبنائهم بمساكن أكبر حجماً من احتياجهم خوفاً من ألا يجدوا مستقبلا سبيلا إلى الإنتقال إلى سكن مناسب .

• إن منطق تحديد الأيجارات يقرر على اعتبارين : الأول هو تناسب الأيجار مع الدخل النقدى ، والثانى هو حصول المالك على دخل نقدى معقول يشجعه على صيانة مبنائه وإطالة عمره ويترك له دخلا صافيا يشجع على عملية البناء وتوفير مزيد من المساكن بإيجار معقول ينفى الحاجة إلى اللجوء للتملك والتخليك .

• ويترتب على ذلك أن ثبات الإيجارات النقدية فى ظل التضخم المستمر هو فى حقيقةه تخفيض متسارع للإيجار الحقيقى ، ينشوء نوعا من التفاوت غير المرغوب بين فئات المجتمع ويشجع على المضى فى الطريق المموج . ولذا يجب تعديل مفهوم تثبيت الأسعار عند مستويات نقدية معينة إلى تثبيتها عند نسب مقبولة من مستويات الدخل النقدى . ووفقا لهذا ينظر فى أمر تحريك الأيجارات القديمة فى حدود تبنى على دراسات تكرر كل خمس سنوات بحيث يسمح للمالك بطلب رفع الأيجارات الأدنى من المستوى ، على أن يكون ذلك بحدود قصوى سنوية ، لا تتجاوز ١٠ ٪ فى السنة الواحدة .

• غير أن هذا يتطلب المبادرة بتنفيذ البرامج المشار إليها اعلاه بحيث يكون للمستأجر القدرة على الإختيار بين دفع الزيادة أو الإنتقال إلى سكن آخر أنسب إلى احتياجاته .

• وتنفيذ البرامج المحققة لانسياب الحركة سوف يسهم بسرعة حل المشكلة ، حتى لا يشعر المالك أن المستأجر مفروض عليه على نحو يجبره على إغلاق ما بينه لاستخدامات مستقبلية لأسرته ، وكأنه بذلك يطالب بحل مشاكل الآخرين بينما لا يستطيع حل مشكلته التى يثيرها تقاعس الدولة والمجتمع .

إن استقرار الأمور على هذا النحو يمكن أن يعيد سوق الإسكان إلى وضعه الطبيعى ، الذى يمثل واحدا من قنوات إستثمار المدخرات الصغيرة التى لا تجد حاليا منفذا مناسباً لها فتتلمس العائد السريع من خلال قنوات غير سليمة أصبحت الدولة تعج بها نتيجة عزوفها عن مسؤولياتها الأساسية .

سابعا - الخدمات الإنتاجية :-

١ / ٧ / ٣ — تلعب قطاعات البنية الأركانكة الإنتاجية دورا مهما بالنسبة لمستقبل التنمية رغم أنها لا تسهم مباشرة فى الإنتاج . ولذلك فهى تأتى على رأس الإلتزامات العامة التى تسأل عنها الدولة والتى

يشارك المجتمع بجميع فئاته في تدبير التمويل اللازم لها ، كل حسب قدرته . كما أن المجتمع يحدد احتياجاته من كل منها وفقا لمتطلبات التنمية التي يتطلع اليها والتي يسهم في اختيار/توجيهاتها . وقد تعرضت المرافق العامة في مصر إلى عدد من الاختناقات والتشوّهات لأسباب متعددة :

- فخلال فترات الحروب المتتالية التي تعاقبت منذ الحرب العالمية الثانية استقطب المجهود الحربي موارد الدولة وأعطيت الأولوية للمرافق التي تلزم للإحتياجات الدفاعية ، مما أدى إلى تراكم المشاكل وتفاقمها بعد بدء التحول من الإقتصاد الحربي إلى الإقتصاد المدني .

- وأدت سرعة نمو السكان إلى قصور المرافق العامة عن ملاحقة الإحتياجات ، وإلى تجاوز معظمها عمره الافتراضي خاصة وأن محدودية الموارد أدت إلى نقص المخصص لأغراض الصيانة .

- وقد تضخم حجم المشكلة في الحضر ، خاصة المدن الكبرى ، نظرا لنموها بأسرع من المعدل العام نمو السكان . ولم يقتصر الأمر على الحضر ، إذ أن الريف بدوره بدأ يشكو من قصور في مرافقه الإنتاجية والإستهلاكية معا ، مع ما يصحب ذلك من مشاكل صحية وأخرى تنعكس في شكل اختلال متطلبات الارتقاء بمستويات المعيشة ، فضلا عما يصيب النشاط الإنتاجي .

- وفي مواجهة نقص الموارد المالية وقصور الإنتاج المحلي ، خاصة في ظل سياسة الانفتاح التجاري الإستهلاكي ، حدثت محاولة للتوسع في الإنتاج دون توفير البنية الأساسية اللازمة ، مما أحدث اختلالات انعكست على كفاءة الإنتاج .

- كذلك سنت قوانين تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي والعربي حاولت أن تجتذب التمويل الخارجي باعفاءات ضريبية حرمت الميزانية العامة من الموارد اللازمة لإقامة المرافق التي لا بد منها لكي تقوم تلك الاستثمارات بالدور المرجو لها .

- ومع مضي الوقت واستمرار حالة التضخم نتيجة الخلل الاقتصادي الداخلي إضافة إلى المستورد من التضخم العالمي ، تضاعفت تكلفة المشاريع التي يجب إقامتها لتوفير الحد الأدنى لسلامة الإقتصاد المحلي ، بينما تراجعت نتيجة لذلك القدرة الإيداعية ، وأصبح تنفيذ تلك المشروعات يتوقف على الحصول على قروض لا تسهم تلك المشروعات مباشرة في إمكانية تسديدها ، خاصة وأن التزامات القروض تستحق بالعملات الصعبة . وأوجد ذلك مجالا للجهات المقرضة ، وعلى رأسها البنك الدولي ، لدفع الدولة إلى تحديد أسعار لخدمات بعض هذه المرافق (كالمياه والنقل) توازي المستويات العالمية المتضاعفة بسبب تراجع سعر الصرف ، في الوقت الذي لا تمثل الأجور المحلية إلا نسبة ضئيلة من الأجور العالمية . وكان معنى هذا أن تتحمل قوى الشعب العاملة ثلاثة آثار سلبية لهذه السياسة : أولها خفض أجرها الحقيقي ، والثاني تحمل عبء سداد القروض ، والثالث تعطل نمو الجهاز الإنتاجي القادر على خلق فرص عمل لهم .

● ورغم الدعاوى المتكررة بضرورة الإمتداد الأفقى خارج الودى والتوسع الأفقى فى الزراعة ، فإنه لم توضع برامج طويلة الأجل لتحقيق ذلك وتدبير ما يلزم لها من مرافق وتجهيلها من مصادر حقيقية تتفادى ما يمكن أن يترتب عليها من ضغوط تضخمية خلال فترة إنشائها وقبل وصول الجهات التى يتجه الإمتداد إليها إلى مرحلة الإضافة إلى القدرات الإنتاجية .

● كذلك أدى تراجع دور التخطيط إلى اختلال العلاقة بين الهياكل الإنتاجية والبنية الإرتكازية اللازمة لها على المستويات الإقليمية حيث حظيت المناطق الأكبر حجما على نصيب أكبر نسبيا وإن ظلت تعاني من النمو غير المخطط وغير المراقب من أجهزة الدولة التى تراخت فى تطبيق القوانين والقواعد المعمول بها مما أضعف كفاءة المتاح من مرافق .

هذه الاعتبارات كلها لابد من وضع برنامج متكامل طويل الأجل لاستكمال البنية الأساسية يراعى متطلبات التنمية طويلة الأجل والتوازن الإقليمى ، كما يراعى فى نفس الوقت سلامة متطلباته القومية . وعلى الصعيد العرلى فإنه لابد من تعاون إقليمى جاد من أجل رفع مستويات البنية الإرتكازية فى الدول العربية الأقل نموا ، خاصة بالنسبة إلى ما يتعلق منها بالبرامج ذات الأولوية فى قائمة الأهداف القومية . إن ما يتردد مثلا عن إمكان تحول السودان إلى سلة غذاء عربية لا يمكن تحقيقه إلا بتخصيص موارد ضخمة للنهوض بالبنية الإرتكازية فى المناطق الزراعية الواعدة ، وهو ما يفوق القدرات الذاتية للسودان نفسه . ونفس الأمر ينطبق على تنمية القدرة على استغلال الموارد الطبيعية الأخرى التى يتم اكتشافها ، كالبتروى فى السودان وفى اليمن ، أو الفروات السمكية فى كثير من الدول العربية ومنها الصومال وموريتانيا ، وعلى رفع كفاءة القطاعات التصديرية التى تواجه مشاق جمة فى الوصول إلى موانئ التصدير وفى التخزين مما يضيع على الدول المعنية جانبا هاما من إيرادات تضيع عليها فى تصدير حاصلاتها الرئيسية . بالمثل فإن كثيرا من الدول العربية تعاني من تباين حاد فى توزيع ما لديها من قدر محدود من بنية إرتكازية ، يستأثر به عدد محدود من المدن والموانئ التى تحدد الاقتصاد المرتبط باحتياجات المستعمر السابق دون أن تنال منها غالبية الشعب شيئا . لقد ساعد ذلك على تفكك الروابط بين أجزاء الدولة الواحدة وبين الدول العربية وبعضها البعض ، الأمر الذى يحتاج إلى إعادة نصحيح حتى يكون للحديث عن إعتاد جماعى على النفس أي معنى .

٢/٧/٣ — وتتوقف القدرة على النهوض بالبنية الإرتكازية والهياكل الإنتاجية على كفاءة قطاع الإنشاء والتشييد . وقد استمر هذا القطاع فترة طويلة يعمل بأساليب تقليدية وبوفر فى الوقت نفسه فرص عمل تخفف من حدة البطالة الموسمية التى يتعرض لها العمال الزراعيون ، وإن تم ذلك على حساب خفض الأجور مما جعل العاملين فى هذا القطاع فى أدنى السلم الاجتماعى . ومع تراكب الاختناقات منذ الحرب العالمية الثانية أصبح القطاع يضم الكثرين ممن يسعون للثراء السريع دون أن تتوفر لديهم خبرة بالعمل فيه . ولأدت الرغبة فى الكسب بأي طريق إلى ممارسة أساليب تنسم بالغش وتعرض أولواح البشر

للهلاك . من جهة أخرى فإن اعتماد القطاع على أصول سريعة الاستهلاك أدى إلى تعرب كثير من الموالين مما يستحق عليهم من ضرائب والتحايل للظهور بمظهر الخاسر مخفيين أرباحهم الكبيرة ، مما جعل القطاع نموذجاً صارخاً للإستغلال . وكان قرار الثورة بتأميم الوحدات الكبرى في هذا القطاع وتعيين حدود دنيا للأجور من أهم مقومات ضمان توجيهه لخدمة التنمية بعيداً عن الإستغلال . وكان أروع دليل على صواب هذا القرار هو ما قام به القطاع من أعمال مجيدة خلال حرب الإستنزاف . غير أن التحول الذي شهدته الدولة في السبعينات أدى الى استثناء ظاهرة مقاول الباطن الذين نجحوا في التحالف مع عدد من العاملين في القطاع العام للاثراء من العمل من خلاله وهو ما شجع بعض هؤلاء لترك عملهم السابق وإنشاء أعمالهم الخاصة معتمدين على معرفتهم بأساليب اتخاذ القرار في وحدات القطاع العام لتعظيم فرص الكسب من هذه الأعمال . وكان من أهم عوامل تقويض القواعد التي بنتها الثورة تولى أحد كبار العاملين في القطاع منصب ادارته ليحيله إلى صورة تتفق ورويته الشخصية حول ضرورة تقليص دور القطاع العام وفتح النشاط أمام القوى الإجتماعية الجديدة التي تستند اليها ثورة الردة . ولعل أخطر القرارات التي أثرت على أداء القطاع ذلك الذي فتح المجال أمام ما يسمى « بالتكليف المباشر » الذي كان وسيلة لإعادة تشكيل الأجهزة العاملة في النشاط وتسهيل عملية الرفع المستمر للأسعار مع اطالة آجال التنفيذ لكي تم المحاسبة بالأسعار الأعلى . كذلك تحت دعوى اعطاء الأولوية للتصميم والأمن الغذائي جرت محاولة لتكوين إمبراطوريات داخل الدولة يشرف عليها كبار العاملين في النشاط بمعزل عن الأجهزة المركزية ، بما فيها التخطيط والمالية وجهاز المحاسبات . وترك للهجرة إلى الدول النفطية فتح فرص أمام العاملين بالشديد ، وهي فرص تتعرض إلى التراجع بعد أن أخلفت عدداً من الآثار السلبية ، كان من أسوأها ظهور ندرات في كثير من المهن الحاكمة وارتباط الأجور المحلية بمستويات تسود في دول يختلف متوسط دخل الفرد فيها عن المتوسط المحلي . ثم اتخذ من تراكم الإختناقات مبرراً لفتح الباب أمام وحدات أجنبية وأمام استخدام أساليب تقلل الاعتماد على اليد العاملة الوطنية وعلى المواد المحلية ، ليتحول القطاع من دوره كمصحح لهيكل الإقتصاد والعمالة إلى مستنزف للنقد الأجنبي ومكرس للتبعية . إن هذا يفرض برنامجاً يعيد الأمور إلى نصابها ، قوامه الآتي :

- إعادة تنظيم القطاع على النحو الذي يخلص كل من العامل والمستخدم لنتاج القطاع من الاستغلال ، وتحصين قطاعه العام من عوامل تخريب الذمم .
- تطوير القدرات المحلية على تزويد وحدات القطاع بالمعدات التكنولوجية الملائمة للظروف المحلية وهو ما يحافظ على قدرة القطاع على توفير فرص عمل مناسبة ويمكنه من تقليص اعتماده على التكنولوجيات المستوردة .

- تنظيم أوضاع المكاتب الإستشارية التي استلججت للعمل في خدمة الشركات الأجنبية ، تجمع لها المعلومات دون أن تشارك في تحليلها ، وتدافع عن مصالحها مقابل أجور زهيدة لا تعادل ما تجنيه

تلك الشركات من ورائها من أرباح . إن تقويم مسيو هذه المكاتب يجعل منها عنصرا فعالا في خدمة التنمية ، لا في مصر وحدها بل وفي الوطن العربي بأكمله .

● إيلاء اهتمام خاص بعمليات الصيانة التي أدت تركها لوحداث غير منظمة إلى اتسام هذا النشاط بنقص كبير في كفاءة الأداء وإهدار للموارد التي يساء استخدامها ، وارتفاع في التكلفة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ونفقات المعيشة ، ويهرب العاملون في هذا القطاع من الضرائب رغم كبر الدخول التي يحصلون عليها بالقياس إلى زملائهم من العاملين الدافعين للضرائب . ولابد من تنظيم وحدات عملية تعمل في مختلف مجالات الصيانة وضمان ناتج العمل الذي تؤديه ، وتدريب العاملين فيها بما يكفل رفع كفاءة الأداء وحسن استخدام الموارد وتناسب أجور العاملين مع تسديد الضرائب المستحقة بما يحقق المساواة بين المواطنين .

● تعزيز دور العاملين في إدارة شؤونهم وفرض الرقابة على أدائهم وحمايتهم من دواعي الإهمال . وقد يكون من المناسب في هذا النشاط بالذات أن تعزز الأساليب العادية للمشاركة في الإدارة بتقديم حوافز للعاملين في شكل مساهمات في رأس المال تتيح لهم دورا أكبر في الرقابة على الإدارة .

● قيام الصناعة المحلية بواجبها إزاء توفير الاحتياجات من مواد البناء بالكميات وبالأسماع المناسبة . ويستتبع هذا التركيز على النشاط البحثي المتعلق بتطوير مواد وأساليب البناء وتلازمها مع ظروف البيئة لاسيما في مناطق الإمتداد العمراني الجديدة التي تختلف ظروفها الحياتية عن ظروف الحياة داخل الودى . ويجب تركيز البحوث أيضا على توفير البديل المناسب للطلوب الأحمر حتى يمكن القضاء تماما على ظاهرة التجريف .

● زيادة قدرة الوحدات العاملة في هذا القطاع على إقامة المنشآت الحديثة في الأنشطة الانتاجية المختلفة تحقيقا لمبدأ الإعتماد على النفس وتقليص الحاجة إلى وحدات أجنبية تفرض التكنولوجيات التي لا تتفق بالضرورة مع الظروف المحلية ومع متطلبات معالجة المعجز في ميزان المدفوعات . لقد حققت دولة كالهند قدرة أعلى في الإعتماد على النفس برفعها شعار عدم استيراد التكنولوجيا إلا مرة واحدة يتم فيها استيعاب الوحدات المحلية لدقائقها لتتولى بعد ذلك إقامتها بالخبرة الذاتية . ويلعب قطاع التشييد دورا مهما في هذا المجال ، وهو ما تشهد به التجربة المصرية في بناء السد العالي الذي لم تقل الإسهامات المصرية فيه أهمية عما قدمه الإتحاد السوفيتي .

● ويرتبط هذا ارتباطا وثيقا بمجالات التكامل الإقتصادي العربي ، حيث أن معظم الدول العربية توقفت عند حد شراء التكنولوجيا من الخارج ، ولم تبذل جهدا لاستيعاب الخبرة المستوردة حيث أخذت في الغالب بما يسمى أسلوب « تسليم المفتاح » . وعلى وحدات قطاع التشييد المصري أن تدخل في شركات مشتركة مع نظيراتها العربية تحقيقا لتبادل الخبرة وتكاملها .

٣/٧/٣ - ويأتى قطاع النقل والمواصلات وما يرتبط به من منشآت كالطرق والموانئ والمطارات ووسائل الإتصال وطاقت التخزين في مقدمة القطاعات التي يجب أن تشغل موقعا رئيسيا بين قطاعات البنية الإرتكازية والخدمات الإنتاجية . فكفاءة هذا القطاع تنعكس مباشرة على فاعلية الجهاز الإنتاجي وعلى أسعار المنتجات ومستلزمات الانتاج ، وعلى امكان الإستفادة من موارد الدولة حيثما وجدت ، وبالتالي تحقيق توازن إقليمي وهو ما يقتضى توجيه عناية خاصة للمناطق الأقل نمواً ولتلك ذات الأهمية الإستراتيجية مثل شبه جزيرة سيناء . ومن جهة أخرى فإن من أهم معوقات التكامل الإقتصادى العربى أن هيكل شبكة النقل والإتصال متخلفة من ناحية ، وعاملة على ربط الوطن العربى بالأسواق العالمية بدلا من ربطه ببعضه البعض من ناحية أخرى . كذلك فان قدرة الأفراد على المساهمة فى الإنتاج والإستمتاع بالإستهلاك تتوقف على مدى توافق متطلبات النقل والإتصال مع احتياجاتهم المعيشية . وقد أصبح لهذا الأمر أهمية مضاعفة فى عصرنا الحالى الذى يتميز بأنه عصر ثورة الإتصالات ، حيث لا تكون العبوة فقط بما يستطيع الفرد أن يناله من أدوات الاتصال ، بل وقدرة المجتمع على حماية حضارته الذاتية من الغزو الثقافى الذى يلاحقه من مصادر خارجية تسعى إلى سلبه إرادته وشخصيته . لكل ذلك فان تخطيط قطاع النقل والمواصلات يجب أن يقوم على عدد من المحاور التى تضعه فى موقعه الصحيح من الاقتصاد القومى .

● التخطيط المسبق للقطاع فى ضوء المنظور طويل الأجل للتنمية ، وإنهاء سياسة إطفاء الحرائق التى ترتب على ترك المشاكل تستفحل ثم محاولة تداركها بوسائل مبتورة تؤثر على كفاءة أجهزة الانتاج وعلى القدرة على تحقيق أهداف التنمية .

● تراعى خطة القطاع التطور المستهدف فى هيكل الإنتاج ومواقفه ومتطلبات الإمتداد العمرانى خارج الوادى ، وتيسير حركة انتقال البضائع والأشخاص فى داخل الدولة وبين الداخل والخارج ، والتناسب بين وسائل النقل وفق الإقتصاديات المستقبلية لكل منها ، وتوفير مستلزماتها لا سيما من الطاقة مع اتخاذ ما يلزم لتفادى التلوث الذى يضر بصحة المواطنين ويهدد خصوبة جانب من الأراضي الزراعية .

● وإذا كانت بعض أنشطة النقل تحتذب القطاع الخاص ، فإن هذا لا يجب ان يقود لترك القطاع بالكامل لقوى العرض والطلب التى يمكن ان ينتج عنها ارتفاع تكلفته مما يؤثر على اقتصاديات الإنتاج وعلى أمعاء المعيشة . ولذلك فان مسؤولية الدولة تكون مزدوجة ، من حيث قيامها مباشرة بتوفير خدمات النقل العام بالأسعار المناسبة ، ومن حيث العمل على خفض تكلفة ما يحتاجه القطاع من مستلزمات وعلى رفع كفاءة التشغيل . وبمضى هذا ألا ينظر إلى القطاع على أنه بالضرورة قطاع خاسر ، أو أن تكون رحيمة متوقفة على مجرد رفع أسعار خدماته ، وترك القطاع الخاص يقود معركة رفع الأسعار مستغلا تراجع الدولة عن تخصيص ما يلزم للنهوض بالقطاع ، وعدم مرونة الطلب على خدماته .

● كذلك لابد من توجيه أجهزة التكامل والتمويل العربية من أجل وضع وتنفيذ برامج لربط أجزاء الوطن العربى ببعضها البعض . وعلى الخطة المصرية أن تراعى في هذا الشأن الموقع المتميز لمصر من حيث توسطها هذا الوطن وانها المفصل الذى يربط بين كل من المشرق والمغرب والذى يسعى الكيان الصهيونى لكسره كجزء من المخطط الإستعمارى الصهيونى لتفتيت وحدة الوطن العربى وإضعاف روابطه .

● ويعتبر هذا القطاع من أهم مجالات المشروعات المشتركة العربية ، خاصة فيما يتعلق بأدوات الاتصال والنقل الخارجى ، سواء فى ذلك شركات الملاحة والطيران والأنايب ، أو الطرق الدولية السريعة وشبكات السكك الحديدية ، أو الشركات الإنشائية فى كل من هذه المجالات .

● وعلى الخطة المصرية أن تراعى التنسيق التام بين خطة هذا القطاع وخطة التصنيع ، سواء من حيث توفير متطلبات تطوير الصناعة ، أو قيام الصناعة بامداد القطاع بمحاجته من المعدات لاسيما فى مجالات الإتصالات الحديثة وذلك فى إطار تعاون عربى فعال يقلل من الاعتماد المتزايد على عابرات الجنسيات التى تسعى إلى احتكار هذه المجالات والتحكم من خلال ذلك فى البنية اللازمة لتعزيز التكامل الإقتصادى العربى .

● ونظرا لكثافة احتياجات هذا القطاع من رؤوس الأموال وبطء العائد من كثير من مشروعاته ، فإنه لابد من أن يدخل تخطيطه كمنصر أساسى فى تخطيط عربى مشترك وأن تبنى أجهزة التمويل العربى المشترك إمداده بالموارد اللازمة بالشروط المناسبة ، من حيث المدد وأسعار الفائدة ، مع إعطاء الدول الأقل نموا أولوية متقدمة .

٣/٧/٤ - أدت سياسة الانفتاح التى اتبعت خلال السبعينات إلى تحول النشاط الإقتصادى الخاص إلى الاثراء من وراء التجارة ، مستغلا ما صاحب ذلك من تراجع فى الإنتاج المحلى ومن تباين فى توزيع الدخل نتيجة المضاربات العقارية التى غلظتها محاولات استغلال مدخرات العاملين فى الخارج . وكان هذا كله جزءا من المخطط الذى استهدف إعادة تشكيل المجتمع المصرى على النحو الذى يعزز قوى الردة ويعينها على استكمال التحول الرأسمالى الذى يتم من خلاله الإجهاز على منجزات الثورة . وهكذا تحول قطاع التجارة من دوره كخادم للجهاز الإنتاجى إلى هادم له . ومن خلال القنوات العديدة التى فتحت ، سواء بفتح باب الإستيراد ، أم الإستيراد بدون تحويل عملة ، أم بإنشاء منطقة حرة ببورسعيد بدعى أن تكون منطقة إنتاجية فاذا بها تتحول إلى منفذ آخر للإستيراد يغرى بالانخراط فى عمليات تهريب ، من خلال هذه القنوات بدأ استنزاج أعداد متزايدة من الفئات العاملة إلى التحول إلى بورجوازية تجارية ، بما فى ذلك عدد من الفلاحين العاملين فى شرق الدلتا . وتمت ستار ما يسمى بنشاط « المضاربة » الإسلامية نفذت شركات توظيف الأموال باغراء الربح التجارى المرتفع لتستقطب مدخرات

المواطنين الذين يطحنهم الغلاء ، وتجندهم في خدمتها ليفقدوا الثقة في جدوى الأجر الذى يحصلون عليه بالعمل الشريف وليروا المنفذ في ربح يأتى من مصادر لا يطمون حقيقتها طالما أن هناك من يؤكد أنه « ربح حلال » . ويخطئ من يظن أن جهاز الحكم تراخى في إيقافها تقصيرا منه ، بل لقد وجد فيها سندا قويا لتغيير قيم المجتمع تجاه الأجور والأرباح كجزء من حلقات حملة هدم أسس المجتمع الإشتراكي الذى بنته الثورة . وانضمت إلى موكب الردة فئات رأسمالية أمسكت بطرق الإنتاج والإستودا لكى توقف عن طريق الأول فرصة إقامة مشروعات جديدة في فروع معينة ، ثم تحد من نشاطها الإنتاجى ليرتفع السعر وتجنح من ورائه أرباحا طائلة يبيع صفقات مستوردة بدعوى سد نقص المعروض في السوق ، ويكفى لأن تضرب مثلين مما يحسه المواطن العادى : هما مواد البناء ، وبخاصة الاسمنت ، وما يتبع ذلك من ارتفاع تكاليف البناء وتأكل قيمة المدخرات الموجهة إلى الاستثمار ، وعلف الدجاج الذى ترتب على تصاعد كلفته إفلاس عدد من اللداجن الصغيرة لتترك الساحة خالية أمام المحتكرين الكبار . إن هذه الأساليب المتنوعة تصب كلها في إضعاف جهاز الإنتاج وتقادم المديونية لإفساح المجال أمام صندوق النقد الدولى لكى يستكمل مهمة التحويل الرأسمالى الذى تتظاهر الدولة بأنها مضطرة إلى قبوله للخروج من الأزمة . إن الفكر الناصري يؤكد ضرورة الوقوف بحزم أمام هذه المحاولات المستميتة لاستغلال القطاع التجارى في تمهيب الاقتصاد الوطنى ، ويؤكد ضرورة سيطرة الدولة عليه ، شريطة أن يكون جهازها ممثلا حقيقيا لقوى الشعب العاملة التى أصبحت الضحية الأولى ، بل والوحيدة ، لهذا التحويل الذى اضرب بالاجتمع من الوجهتين المادية والخلقية .

٥/٧/٣ - وكما تعرضت أسس قطاع التجارة للانحيار ، كذلك تعرضت مقومات قطاع المال للتقويض . ومن عجب أن يحدث هذا في ظل تحول يستهدف إحلال نظام رأسمالى محل النظام الإشتراكي . ففي النظام الرأسمالى يصبح قطاع المال هو النراع اليمنى للدولة في توجيه النشاط الإقتصادى إذ ينوب عن التخطيط المركزى في تحريك القطاعات الإنتاجية وفقا لتخطيط « تأشيرى » يتم من خلاله تنظيم الأوضاع الاقتصادية وتوجيه جهود التنمية الوجهة التى ترتضيها دولة تتحمل مسؤوليتها عن تحقيق التنمية . ويتولى قطاع المال وظيفتين رئيسيتين بالنسبة للاقتصاد الوطنى : الأولى هى تدبير التمويل اللازم للعمليات الإنتاجية والتجارية خلال فترة الإنفاق من بدء دورة الإنتاج أو التبادل ، ولحين انتهاء الدورة والحصول على الإيراد . ونتيجة لتفاوت توقيتات الإنفاق والإيراد للوحدات المختلفة تستطيع البنوك التجارية أن تتيج ما يودع لديها من إيرادات وحدات معينة إلى وحدات أخرى محتاج إليها للانفاق على حاجتها من المستلزمات والأجور وهو اتفاق يتحول إلى إيرادات لآخرين . وهكذا يصبح في مقدور كل وحدة أن تحصل على عائد على إيراداتها دون الإضطرار إلى تجميدها وتعطيل استخدام باقى الإقتصاد لها إلى حين ظهور حاجة لديها لها . وواضح أن هذا الأموال هى أموال « قصيرة الأجل » أى أنها ليست من قبيل « المدخرات » التى يقرر أصحابها تمحيها جانبا دون أن يكون في النية استرجاعها لنفس

دورة الإنفاق في وقت قريب . وهنا تأتي الوظيفة الثانية لقطاع المال حيث يتولى تجميع المدخرات واستغلالها في الإستثمار بمعنى الإنفاق على أصول تسهم في عمليات انتاجية جديدة لتزيت من الطاقات الانتاجية للمجتمع وتحقق دخلا جديدا يذهب جانب منه إلى أصحاب المدخرات ، وهو ما سعى إليه أصلا من عملية الادخار . ولذلك تعتبر هذه الأموال « طويلة الأجل » ، بمعنى أن أصحابها لا يرغبون في استعادتها مباشرة لأغراض الإنفاق الجارى ، بل يسعون للحصول على عائد من استثمارها يدخلوه في عمليات الإنفاق (وربما ادخروا جانباً منه أيضا) . ومن خلال قدرة قطاع المال على توجيه الأموال لنوعى الإنفاق ، الجارى والإستثمارى ، يستطيع توجيه النشاط الاقتصادى في الدولة ، وهو ما يتطلب من الدولة أن تستخدم أدوات مناسبة لضمان اتفاق توجيهات قطاع المال مع أهداف الخطة . والخلط بين هاتين الوظيفتين تترتب عليه عواقب تضر بحركة الاقتصاد . فخلال الثلاثينات عمد بنك مصر إلى توجيه الأموال قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل مما عرضه إلى مصاعب مالية أنقذه منها جزئيا نشوب الحرب وما صاحبها من تغير في حركة التجارة الخارجية ، ولكنها أخضعتة في النهاية لقوى رأسمالية أجنبية افقدته السيطرة على استثماراته . وخلال معركة السد العالى وقناة السويس رفضت البنوك الأجنبية السيطرة على الاقتصاد المصرى تمهيل محصول القطن فكانت معركة أخرى هي معركة تمصير قطاع المال . ورغم ذلك فإن ما استهدفته ثورة الردة من اخضاع الاقتصاد المصرى إلى الرأسمالية العالمية جعلها تتذرع بدعوى رفع كفاءة القطاع عن طريق المنافسة وجعله أداة جذب لمصادر تمويل خارجية ، لتبهر إعادة فتح نشاط المال على مصراعيه أمام الأجانب ، فإذا به يتحول إلى أداة لتحويل المدخرات المصرية إلى الخارج في وقت ارتفعت فيه مديونية الدولة إلى حدود لم تبلغها من قبل . والأخطر من ذلك أنه مع تنامي مدخرات العاملين في الخارج وقفت منها الدولة موقف المتفرج واعتبرتها مجرد مصدر للعملة الأجنبية تسعى إلى اجتذابه دون أن تتمكن من اداء وظيفته الأساسية وهي تمويل الاستثمارات . وهكذا نشأت أجهزة مالية غير مشروعة ، بعضها عمل في تجارة العملة مغذياً روح المضاربة على الانخفاض المستمر في سعر الصرف الذى جاء كنتيجة حتمية لقصور السياسات المالية والتفدية المتبعة . وعمل البعض الآخر فيما يسمى بتوظيف الأموال مستترا وراء دعاوى تجريم ما يسير عليه القطاع من قواعد بحجة أنها حرام وتبهر ما استحدثته من ممارسات لكونها جلال . ولم يقتصر خطر هذه الشركات فقط على أنها أنشأت ازدواجية في قطاع المال أو على قيامها باستبقاء غالبية ما حصلت عليه من أموال في الخارج لتصرف الدولة منها ولتعرضها مخاطر المضاربة في الأسواق المالية العالمية ، بل إنه شغل كذلك قيامها « بإسالة المدخرات » ، بمعنى تحويلها من صفتها الإذخارية طويلة الأجل إلى استخدامات قصيرة الأجل . ثم عمدت إلى ممارسة أساليب احتكارية لتحقيق منها ارباحا مرتفعة تتخلها وسيلة لاصطياد المئذ من المدخرات ، مراهنه بذلك على أمرين يضران بالاقتصاد الوطنى ، هما تدهور سعر الصرف وتصادع الأسعار . فاذا انجذبت الى الاستثمار فانها تستغل ما يترتب على العاملين سابقى الذكر من مصاعب لوحداث إنتاجية قائمة لكى تشتريها وهو ما يعنى نقل الأموال من يد إلى أخرى دون نهادة فعلية في

الطاقات الإنتاجية . وبعبارة أخرى فإن هذه الشركات كيان شاذ أدى وجوده إلى إضعاف قدرة قطاع المال على القيام بدوره في التنمية ، خاصة وأنها سعت إلى التلصص من القواعد المنظمة لنشاطه .

٦/٧/٣ — من كل ما تقدم يتضح أن قطاع المال أصبح بحاجة إلى إعادة نظر شاملة في تنظيمه لكي يؤدي وظيفته التنموية بالكفاءة الواجبة . وأيا كان النظام الإقتصادي المتبع فإن هذه الوظيفة حيوية لإنها تتطلب منه العمل وفق السياسة التنموية التي تتبعها الدولة . ولذلك فإن الأمر يتطلب :

- إعادة تنظيم القطاع وتحليله مما علق به من شوائب أضرت به كما أضرت بالاقتصاد الوطني . ومعنى هذا التخلي عن سياسة ترك عناصر دخيلة تعبت به ثم محاولة تقنين ما تقوم به مثلما حدث من تقنين للسوق التجارية للعملة الأجنبية ومن تقنين للبنوك الأجنبية ولشركات توظيف الأموال وما هو وراء ذلك من استهداف إقامة نظم رأسمالي تابع .

- التميز بين وظيفتي التمويل قصير الأجل والاستثمار طويل الأجل وما يتبع ذلك من ضرورة التمييز بين الأجهزة التي تقوم بكل من الوظيفتين .

- تحقيق السيطرة الكاملة للأجهزة الأشرافية ، لاسيما البنك المركزي ، لكي تقوم بواجباتها في السيطرة على تدفق الأموال في وجهاتها المحددة في خطة التنمية . ومن المعلوم أن البنك المركزي يتحمل مسؤولية رئيسية في الدول الرأسمالية ، كما أنه في النظم الاشتراكية يكون توأماً لجهاز التخطيط المركزي . وما تراجع دور هذا البنك إلا مظهر آخر من مظاهر تخلي الدولة عن مسؤولياتها وحالة اللانظام التي يعيشها الإقتصاد المصري .

- إتباع سياسات نقدية سليمة تكفل استقرار قيمة العملة الوطنية والتخلي عن سياسة التعميم الحالية لأن النتيجة المؤكدة الوحيدة لها في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية السائدة هي استمرار تدهور سعر الصرف وما يترتب على ذلك من استمرار التضخم وتآكل قيم الأجور النقدية والمضاربة على انخفاض قيمة الجنيه مما يؤدي إلى حلقة مفرغة لا مخرج منها .

- قيام جهاز التخطيط بوضع ميزانية نقدية سليمة وتقدير ما يلزم لتنفيذها من إجراءات . إن ترك ما يسمى بقوى العرض والطلب تتحكم في حركة النقد الاجنبي بينا هذه العوامل تخرج عن إرادة المخطط ، لن يؤدي إلا إلى تبديد الموارد المحدودة من النقد الأجنبي في تلبية طلب الفئات القادرة على حساب الحاجات الأساسية لعامة الشعب ومتطلبات إنتاجها .

- تصحيح سياسة أسعار الفائدة والقضاء على الممارسات التي تدفع باتجاه رفعها ، والتي تبرر أحيانا بكونها ضرورية لاجتذاب المدخرات ولترشيد استخدام رأس المال وبالتالي تشجيع الأساليب المعتمدة على استخدام الأيدي العاملة . إن رفع أسعار الفائدة لا يؤدي لتقليص الإعتماد على التمويل بالنسبة

للوحدات الإنتاجية القائمة ، بل يسهم في رفع تكاليف الإنتاج والأسعار . وهو لا يؤدي بالضرورة إلى اجتذاب مزيد من المدخرات لأن الارتفاع المستمر في الأسعار يؤدي إلى عدم الثقة في الأصول المالية التي تفقد قيمتها باستمرار ، بينما تسعى المدخرات التي تم في الخارج إلى البقاء في الخارج تجنباً لفقد جانب من قيمتها بسبب تدهور سعر الصرف واستمرار ارتفاع الأسعار . إن المطلوب هو تخطيط عقلاني للائتمان يقوم على أساس تخطيط علمي شامل يراعى في الوقت نفسه تحقيق استقرار في الأسعار بما في ذلك سعر الصرف .

- خلق أوعية إدخارية ملائمة تكون قادرة على تجميع مدخرات المواطنين ، وعلى استثمارها في بناء وتعزيز القاعدة الإنتاجية التي توفر لهم فرص عمل كافية والتي توفر حاجاتهم الأساسية .
- معاملة رأس المال العرقي معاملة رأس المال الوطني وهو ما لا يتم إلا بتدعيم الاقتصاد الوطني بمدخرات أبنائه أولاً . لقد تسربت الأموال العربية إلى أسواق خارجية ليس لأنها تعطى مزايا خاصة بل لشعورها بالأطمئنان إلى قوة الاقتصادات التي تستضيفها . وليس أدل على صحة ذلك من عزوف المال العرقي عن الاستثمار في داخل الوطن العرقي رغم الإنفاقيات التي عقدت بشأنه . ويشهد التاريخ بأن قوة الاقتصاد البريطاني فيما مضى كانت هي التي جعلت من لندن المركز الرئيس للمال في العالم ، وأن التراجع النسبي لدور بريطانيا سلب ذلك المركز جزءاً كبيراً من أهميته .
- وإذا كانت التنمية المستقلة بالإعتماد الجماعي على النفس تعنى مزيداً من الترابط بين أجهزة الانتاج العربية ومن التبادل التجاري بينها ، فإن هذا يتطلب تنظيم العلاقات بين قطاعات المال العربية من أجل تنظيم حركة التمويل التجاري والرأسمالي فيما بين الدول العربية . وقد آن الأوان لإنهاء تدخل الأسواق المالية الأجنبية في حركة الأموال بين هذه الدول مضيئة أعباء تذهب حصيلتها إلى أيدي أجنبية وتنتقص من استفادة العرب بما لديهم من موارد مالية . وعلى مصر بعد أن عادت إلى عضوية صندوق النقد العرقي أن تعمل على دفعه إلى هذه الوجهة .

٣ / ٧ / ٧ — وإذا كان ما يميز المرحلة الحالية من تطور البشرية هو الثورة التكنولوجية التي أدت إلى تزايد الحوة بين الدول المتقدمة وغيرها من الدول خاصة الدول الساعية إلى النمو ، فإن نشاط البحث العلمي أصبح من أهم الأنشطة التي تقود عملية التنمية . ويتميز هذا النشاط حالياً بعدد من الخصائص التي يجب مراعاتها في تخطيطه :

- الإرتباط الوثيق بينه وبين العلوم الأساسية ، وهو ما يفرض الإهتمام بهذه العلوم في تخطيط التعليم لا سيما التعليم العالي ، على نحو ما ذكرناه من قبل .
- تزايد دور الدولة ، حيث أن الجهود الرائدة في البحث العلمي الحديث تمت في مجالات تتولاها الدولة أيما كان اختلاف النظام الأساسي . من هذه المجالات التي اهتمت بها الدول الكبرى أبحاث الفضاء

وتطوير التسليح وبدائل الطاقة وغيرها من الأمور التي تعتبر ذات أهمية استراتيجية .

● كذلك تعمل الدول المعنية بتطوير البحث العلمي على تخصيص نسبة مرتفعة من الدخل القومي له ، وعلى تقديم دعم كبير للمؤسسات البحث العلمي .

● وفي الدول الغنية تتولى الشركات الكبرى ، خاصة عابرات الجنسية ، أمر تطبيق نتائج البحث العلمي في المجالات المدنية . وقد مكنتها ذلك من احتكار التكنولوجيات المتطورة في فروع عديدة مما وضع الدول النامية الساعية للحصول على هذه التكنولوجيات المتطورة في موضع تبعية لها .

● وفي سعيها للسيطرة على إمكانيات البحث ، تقوم هذه الشركات باجتذاب العناصر البشرية المتميزة وتجنيدها فيما تقوم به من أبحاث . ويترتب على ذلك ظاهرة « نهف العقول » التي تسلب الدول النامية العدد المحدود من العناصر البشرية التي يتم تأهيلها في العلوم الحديثة .

● وتتميز هذه التطبيقات بتداخل العلوم وسرعة نقل التطبيقات من مجال لآخر ، مما أفسح الفرصة لتطوير مجالات كانت قد استقرت لفترة طويلة . ومن أهم هذه المجالات الكتلة الحيوية والمهندسة الوراثية ، التي تبشر بتطورات هائلة في مجال الزراعة والغذاء وهو ما تحتاجه الدول النامية ، خاصة العربية ، بشدة . من جهة أخرى فإن هذا يفتح إمكانات لتطويرات جديدة ، وهو ما يعنى أن الفرص مازالت متاحة للدخول في مجالات جديدة تمكن من يسيطر عليها أن يقاوض عليها للحصول على تكنولوجيات متاحة لدى الآخرين .

● وإذا كانت الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي قد تمكنت من إحراز تقدم كبير في مجالات القضاء والتسليح جعلها قادرة على إثبات عقم المضي في سباق التسليح ، فإنها في سبيل صيانة أسرارها التكنولوجية حجبت الكثير منها عن القطاعات المدنية . ويهدف الإصلاح الذي يحاول جورباتشيف تطبيقه الإسراع بتطوير هذه القطاعات ، وهو ما يتيح فرصة لم تكن متاحة من قبل للتعامل مع هذه الكتلة بعيدا عن ممارسات عابرات الجنسية الاحتكارية . بل إن ترحيب أوروبا الغربية بهذه التفورات لا يرجع فقط الى تخلصها من شبح التدمير في الصراع الدائر بين القوتين العظميين بل وأيضا الى امكان تحقيق منفعة متبادلة من زيادة التبادل بين جناحي أوروبا .

● ولا يقتصر التطوير على ابتداع أساليب انتاجية جديدة وابتكار ما يلزم لها من معدات رأسمالية ، بل إن العنصر الرئيسي الذي يميز الاختراعات الحديثة هو قدرتها على تركيب مواد أولية تخليقية تحمل محل الخامات الطبيعية ، وهو ما يترتب عليه إضعاف الوضع الاقتصادي للدول النامية التي فرض عليها التخصص في إنتاج هذه الخامات . ولعل تطوير بدائل الطاقة والألياف الصناعية والمواد عالية الصلابة والقادرة على توصيل الكهرباء بكفاءة عالية من أبرز الأمثلة التي تؤثر في المزايا النسبية التي كان يتمتع بها الكثير من الدول العربية .

● ولا يقتصر دور البحث العلمى على خلق ابتكارات جديدة ، إذ ان جانباً هاماً منه يخصص لحل مشاكل العمليات الإنتاجية الجارية ، كما أن جانباً آخر منه يعنى بتطوير المنتجات ذاتها ، خاصة المنتجات الاستهلاكية التى هى بحكم الثقل السريع فى أذواق المستهلكين تكون بحاجة إلى تطوير مستمر . ويؤدى الاعتماد على مصادر خارجية فى الحصول على معدات رأسمالية من أجل إنشاء الوحدات الإنتاجية إلى استمرار الحاجة إلى الاعتماد على نفس هذه المصادر من أجل حل تلك المشاكل ، وهو ما يعتبر العنصر الجوهري فى آليات التنمية الجديدة . والواقع أن عبقرية القطاع العام المصرى فى الستينات كانت فى مواجهته التحدى الذى فرضته الرأسمالية العالمية على مصر بمحصارها اقتصادياً ، بأن قام بالتعاون مع دول الكتلة الشرقية بإيجاد حلول للمشاكل الإنتاجية رغم اختلاف المناهج التكنولوجية التى اتبعها عن تلك التى توهمت القوى الرأسمالية أنها تستطيع تعجيزها بأن تمنحها عنه . ولذلك كان الخيار الوحيد الباقى لتلك القوى هو الخيار العسكرى الذى تحقق فى ١٩٦٧ . ويشير هذا الى أن استخدام الرأسمالية العالمية لأدوات الضغط الاقتصادى كمنهج جديد للاستعمار لا يعنى إسقاطها. الخيار العسكرى الذى كان هو أداة الاستعمار القديم ، كل ما هنالك أنها تؤثر من يقوم بالعمل بالوكالة . ومن هذا المنظور نستطيع أن نفهم دفع العراق (وإيران ذاتها) إلى حرب الخليج ، وإلقاء الجزائر بحرب الصحراء بل وتفتيت لبنان حتى لا تستمر فى القيام بدور المركز المالى للوطن العربى ، وهو الدور الذى تحمل به إسرائيل التى لا تستطيع العيش بدون موارد خارجية . وكما ظهرت فى مصر أصوات تنادى بإعادة بناء اقتصادها بفتح الباب أمام الرأسمالية العالمية وتكنولوجياها ، فسوف تملأ أصوات فى العراق ودول عربية أخرى بأعادة التعمير بنفس المنهج ، وهذا يشكل أخطر التحديات التى تواجه الوطن العربى فى المرحلة المقبلة .

٨/٧/٣ — إن الخصائص سابقة الذكر تشير إلى أهمية رعاية البحث العلمى واتباع قواعد مناسبة لتخطيطه :

● تخصيص نسب متزايدة من الدخل القومى لأغراض البحث العلمى ، إذ أن ما تخصصه الدول العربية حالياً لهذه الأغراض يمثل نسبة متواضعة من دخل محدود ، وهو ما لا يكفى لإقامة نشاط بحثى مثمر فى أى من الدول العربية منفردة .

● ونظراً لانتشار البحث العلمى على جبهة عريضة تكاد تشمل كل جوانب الحياة فإنه يصعب على أى دولة بمفردها أن تغطى كل جوانب البحث فى آن واحد . ولذلك لابد من وضع أولويات لما يتم التركيز عليه ، أخذنا فى الاعتبار إمكان التوسع فى مجالات أخرى مستقبلاً . وهنا تجب الموازنة بين مجالات رائدة تتوفر مقوماتها مباشرة وتتيح فرصة للتوسع فى مجالات أخرى تتصل بها ، ومجالات ذات أولوية ملحة لأغراض الإنتاج القائم .

● ولذلك فإنه مع الرفع التدريجي لمخصصات البحث العلمي ، توجد حاجة إلى تقسيم عمل بين الدول العربية ، قوامه التخصص بينها وتبادل نتائج البحث . ويتطلب هذا تنسيقاً أشمل للتنمية على المدى الطويل والإتفاق على أسس التبادل وضمان الإلتزام بها ، كما انه يتطلب تنسيقاً لسياسات دعم وتشجيع البحث العلمي ، وللسياسات التعليمية وتوفير المناخ الملائم لإعداد وتشغيل وانتقال الخبرات العلمية العربية ، ولاسترداد العقول العربية المهاجرة .

● ومن أهم عناصر مناخ البحث العلمي شيوع الإيمان بقيمته وقبول النظم الإجتماعية والإدارية لضرورة اعتماده كمساعدة للتطوير والتنمية . إن فشل العديد من محاولات استرداد العقول المهاجرة يرجع إلى عدم إدراك أن هذه العقول لا تعمل في فراغ ، وأنها حينما نجحت في الخارج فإنما لكونها قد وجدت النظم التي تتيح لها فرصة الإبداع والتي تتكلف ناتج عملها لتدخله مباشرة حيز التطبيق .

● وحتى يمكن تطوير نشاط البحث وتنميته بصورة مستمرة ، لابد من الربط بين خطتي البحث العلمي والتعليم من ناحية ، وبين خطتي البحث والتنمية من ناحية أخرى .

● ونظراً لأن نتائج البحث العلمي ينطوي على عنصر مخاطرة مرتفع فإن تحقيق الاستفادة منه يتطلب وجود قنوات للتوصيل إلى القطاعات الإنتاجية ، كما يتطلب نوعاً من التأمين للوحدات التي تأخذ به حتى لا تتعرض لخسائر تضر بها ، مما ينشئ تخوفاً من تطبيق نتائج البحث ويضيق على المجتمع فرصة الاستفادة منها .

● كذلك فإن من المهم تنظيم براءات الاختراع وحفظ حقوق الباحثين فيما يتوصلون إليه من مبتكرات ، حفظاً لحقوقهم وصيانة للجهود التي تبذلها الدولة من أجلها .

● وبحكم الواجبات العديدة التي يتعين على الدولة توليها ، وبسبب الحاجة إلى تخصيص موارد تفوق في حجمها ما يمكن لأي وحدة إنتاجية أن توفره ، فإن تنمية نشاط البحث العلمي تفرض مسؤولية خاصة على الدولة ، لاسيما وأن هذا يرتبط بمتطلبات التنسيق بين الدول العربية . فهذا النشاط لا يمكن تركه لقوى السوق لأن نائمة لا يعطي عائداً مباشراً يغطي كلفته ، كما أن عنصر الربح المباشر ليس هو المعيار الذي يوجه البحث إلى أولويات المجتمع ، كما أنه ليس هو المؤشر الذي يحدد أسس تقسيم العمل فيه بين الدول العربية .

٩/٧/٣ — هناك قطاع خدمي آخر تعقد عليه كثير من الآمال باعتباره قطاعاً تصديرياً يمكن أن يسهم في حل مشكلة عجز ميزان المدفوعات ، ونقصد به قطاع السياحة . إن هذا القطاع ، كما سبق أن ذكرنا هو أحد القطاعات التي تزايد الاعتماد عليها مؤخراً مضيئة قطاعاً خارجياً آخر إلى القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد من خارجه دون حدوث تطور في القطاعات الداخلية التي ظلت بعيدة عن التوازن الذي يجعلها قادرة على الإعتماد على نفسها . ويثور حالياً جدل حول ضرورة الإسراع بتطوير

السياحة ، وجدل آخر حول مدى مساهمة القطاع الخاص في هذا النشاط . ويفتضي الأمر التأمل في حقيقة دور السياحة في التنمية قبل إقرار الأسس التي يتم بموجبها تخطيطها . وأول الأمور التي يجب أخذها في الاعتبار طبيعة النشاط ومستلزمات إنتاجه . إن ناتج النشاط يعتبر « خدمة تصديرية » بمعنى أن ما يحصل عليه السائح ليس سلعة تصدر عبر الحدود يحصل عليها وهو في موقعه في الخارج ، بل هو استمتاع بخدمات تؤدي له وهو في داخلها . غير أن تواجد السائح داخل حدود الدولة يعنى أنه « يقيم » لفترة معينة ويحتاج بالضرورة إلى كل متطلبات الإقامة من مسكن ومأكل وانتقال . ومعظم هذه الأشياء لا تصلح بالضرورة للتصدير بشكل مباشر : فخدمة السكن لا يمكن عرضها للبيع في الأسواق العالمية ، وكذلك الأمر بالنسبة لخدمات النقل الداخلي . بالمثل فإن الطعام الذي يستهلكه السائح ليس جميعه من أنواع قابلة للتصدير ، بل إن جانباً معيناً منه يرتبط بنمط الاستهلاك المحلي الذي لا يمثل سلعة قابلة للتصدير ، كما أن جانباً منه قد يلزم استوراده أو إعدادده بصورة معينة ليقبله السائح . بعبارة أخرى فإن نسبة كبيرة من خدمة السياحة هي في حقيقتها استهلاك نهائي لسلع وخدمات محلية . وحتى يكون لتصدير هذه السلع والخدمات من خلال السياحة مبرر فإنه لابد من توفر طاقات انتاجية محلية لإنتاجها وتحقيق فائض منها يمكن توجيهه لأغراض السياحة . وهنا يكمن الخطأ الأول في النظرة إلى السياحة في مصر لأن القطاعات المنتجة لهذه الإحتياجات الإستهلاكية هي أصلاً في قصور شديد بالنسبة للإستهلاك المحلي . ولسنا في حاجة إلى التذكير بمشاكل الغذاء واختناقات الإسكان والنقل والاتصال التي تعاني منها مصر لنذكر ما يمكن أن يتعرض له كل من المواطن العادي والسائح من منغصات بسبب التنافس على القدر المحدود المتاح منها . الجانب الآخر الذي يمثل طلباً إضافياً لا يتعارض مع الاستهلاك المحلي يتوقف على نوع السياحة . فالسياحة الثقافية يمكن أن تضيف إلى ما يمكن أن ينفق لمشاهدة الآثار والمتاحف والمعالم الحضارية الأخرى كدور الأوبرا والمسارح والمكتبات الخ .. أما السياحة الترفيهية فيمكن أن تتركز على مقومات طبيعية كالمنافس المعتدل والشواطئ والغابات والحدائق العامة والمتخصصة ومناطق التزلج على الجليد ، وهذه يمكن أن تتداخل مع الطلب المحلي وإن كان في الإمكان تلبية احتياجات السياح منها دون تعارض كبير مع الطلب المحلي عليها ، شريطة أن تتميز عما يمكن أن يجدها السائح في مناطق أخرى تتوفر فيها سهولة الإقامة . وبأقرب جانب من هذه السياحة من دول عربية بحثاً عن المناخ المعتدل مع ملاءمة البيئة الإجتماعية ، وهو ما تعمل تونس مثلاً على اجتذابه . هذا النوع هو أقرب إلى الاستيطان ويكون لسهولة الإقامة مكان هام فيه . ويرتبط بهذا النوع سياحة اللهو التي تحتذب نوعاً معيناً من السياح بما في ذلك أولئك الذين يقصدون الإقامة الترفيهية ، وقد اصططحت في كثير من الأحوال بمحاولات اصطياد أموال السياح بأساليب رخيصة تخصصت فيها فئات طفيلية . هناك أيضاً السياحة العلاجية التي تقتض وجود خدمات طبية ذات مستوى رفيع بالقياس ، على الأقل ، إلى ما يمكن ان يجده السائح في بلده . بالمثل فإن السياحة التعليمية تتطلب شروطاً مماثلة ، وفي الحالتين فإن الميزة التي يمكن أن تحققها مصر تكون في الغالب بالنسبة إلى السياحة من دول عربية أو من دول

متخلفة ، لاسيما الدول الأفريقية . ويرتبط استمرار هذين النوعين بمدى التميز الذى يمكن ان تحققه الخدمات الطبية والتعليمية مستقبلا بالنسبة إلى ما يتم فى تلك الدول ، خاصة الدول العربية الغنية . والخلاصة أن أهم أنواع السياحة التى يمكن أن تضيف شيئا ذا بال هى السياحة الثقافية والتى لها جمهور معين ، وهى بطبيعتها تكون تحت إشراف الدولة ويمكن أن توفر لها شروط إقامة مناسبة ولو عن طريق الإستيراد طالما يثبت أن لها عائدا صافيا من العملات الأجنبية يتمثل فى الإنفاق على الجانب الثقافى . غير ان الجانب الآخر الذى يجب أخذه فى الاعتبار بالنسبة إلى السياحة فهو أنها نشاط خدمى يفرس فيما معينه لدى القائمين به ، وهى قيم غالبا ما تكون مدمرة ، خاصة إذا ما تزايد جانب اللهو فيها . وقد اثبتت دراسات ميدانية عديدة أن الآثار الاجتماعية للسياحة يمكن أن تكون وبالا على المجتمع وأنها قد تفوق أى مكاسب اقتصادية منها .

١٠ / ٧ / ٣ — على أن المكاسب الاقتصادية تظل بحاجة إلى مزيد من التأمل ، نظرا لما يشوب حسابها من قصور . فالمشروعات السياحية التى تبذل محقة لإيراد صاف من العملات الأجنبية ، لا تكون كذلك اذا ما قيست فى إطار الاقتصاد الوطنى . فالحساب العادى يقف عند حد المقارنة بين الإيراد وبين ما تقوم هذه المشروعات باستيراده مباشرة . والواقع أننا اذا تتبعنا حركة ما يتم الحصول عليه من السوق المحلية لوجدناه يفضى فى النهاية إلى استيراد . فالطعام الذى يستهلكه السياح إما هو أصلا مستورد ، أو انه يقطع من الاستخدامات المحلية فيلزم استيراد مقابله ، أو هو يعنى نقصا فى بنود كان يمكن تصديرها . فإذا تمرد التمهيز عنه بالاستيراد فإن النتيجة تكون ارتفاعا فى الأسعار ، وهو ما ظهر بشكل واضح فى خدمات النقل والاسكان . ومعنى هذا خفض فى الدخل الحقيقى يتبعه ضغوط على ميزان المدفوعات وتراجع فى سعر الصرف ينقص الدخل الفعلى من السياحة . والكسب الوحيد الذى يمكن تحقيقه هو فى الإيرادات الإضافية التى تترتب على النشاط من الإنفاق على بنود تقبل زيادة فى الطلب دون حاجة إلى استثمارات جديدة ودون منافسة للطلب المحلى ، وكذلك ما يقوم أصحاب الدخول المتحققة من العمل فى نشاط السياحة بادخاره من هذه الدخول . وهنا تظهر ميزة السياحة الثقافية لأن ما ينفق خلالها على النواحي الثقافية يمثل طلبا لا يؤدى الى استيراد ، كما ان هذا الانفاق يذهب عادة الى مؤسسات عامة ليست مستهلكة بطبيعتها . على الجانب الآخر فان فروع السياحة التى يتزايد فيها مكون الإقامة الدائمة يكون لها نفس أثر زيادة الاستهلاك النهائى ، أى أنها تؤثر بكامل قيمتها سلبا على ميزان المدفوعات . وما يتحقق من دخول فى بنود اللهو يذهب عادة الى فئات تميل بطبيعتها الى البذخ ، وهو ما يؤثر تأثيرا سلبيا أيضا . فإذا نظرنا الى مضمون السياحة كخدمة ، فإن التركيز عليها يعنى قرارا بتحويل الإقتصاد إلى اقتصاد خدمى لا اقتصاد إنتاجى . والدول التى اعطت السياحة أولوية وضعت الضوابط لضمان استبقاء أكبر قدر صاف من الحصيلة بالعملات الأجنبية وتوجيه هذا الفائض إلى صناعات إنتاجية قادرة على المنافسة . ويتطلب هذا ضبط حركة الأسعار المحلية

بما يعنى توسيع طاقة القطاعات المنتجة لمطلوبات الإقامة ، وهى قطاعات استهلاكية بالضرورة . وبعبارة أخرى فإن التركيز على السياحة يؤدي إلى فرض اختيارات قطاعية معينة معظمها خدمة استهلاكية . وتوقف القدرة على التوجه إلى صناعات إنتاجية على مدى نجاح الدولة في امتصاص أكبر قدر من فائض هذا النشاط واستثماره فيها . ومن هنا فإن قدرة السياحة على إحداث دفعة للتنمية لا تتحقق إلا من خلال تخطيط شامل يراعى الآتى :

- حصر السياحة في الفروع التى تنشئ أقل قدر من التنافس مع الطلب المحلى خاصة في أساسيات الحياة محدودة الطاقة الإنتاجية ، وأقل قدر من الآثار الاجتماعية الضارة ، والمنشئة لإيرادات إضافية من طاقات عملية قائمة دون حاجة إلى استثمارات إضافية كبيرة ، والتى تذهب نسبة عالية من دخول العاملين فيها إلى مدخرات يمكن توجيهها إلى الاستثمار وفق ما تقرره خطة التنمية .

- عدم الوقوف عند حد اعتبار السياحة مجرد مصدر للعمالات الأجنبية وتبرير ذلك بحسابات جزئية قاصرة ، إذ لابد من أخذ الآثار غير المباشرة في الحسبان ، حيث أن كثيرا من الفروع الشائعة للسياحة ذات أثر كلى محدود بل وربما سالب .

- إن ما تنشئه السياحة من دوافع في الإقتصاد الوطنى لا يقف عند كونها قطاعات تصديرها يعزز موارد العملة الأجنبية ، بل إنها تفرض توسعات في الطاقات الانتاجية للقطاعات المغذية . ويعنى هذا أن النمو السريع لنشاط السياحة لا يكون متفقا مع أى استراتيجية للتنمية ، بل هى أساسا تفرض استراتيجية تقوم على تنمية النشاطات الخدمية والاستهلاكية .

- وحتى تستقيم السياحة مع استراتيجية تسعى إلى بناء قاعدة إنتاجية محلية قوية لابد من التأكد من توجيه المدخرات المتولدة عنها للإستثمار في بناء تلك القاعدة ، وهو ما يفرض سيطرة الدولة عليها .

- ونظرا لأن السياحة التى يرتفع فيها مكوّن الإقامة تزيد من الإحتياجات التى تشكو منها الدولة في قطاعات الإستهلاك النهائى الأساسى ، كما أنها تقترب عادة بأنماط سلوكية ذات آثار ضارة اجتماعيا واقتصاديا ، فإنه لابد من تقليص هذا النوع إلى أضيق الحدود . كذلك يجب حظر انتشار هذا النوع في المناطق التى تعاني من الإكتظاظ بالسكان ، وخاصة العاصمة .

- غير أنه نظرا لاقبال الأخوة العرب على هذا النوع الذى يمكن تسميته « بالسياحة الإستيطانية » ، فإن الأمر يقضى بتخصيص مناطق معينة لتوفير مطلوبات الإقامة المريحة لهم دون أن يخلف ذلك آثارا عكسية على مرافق المناطق ذات الأهمية الاقتصادية والسكانية المحلية . من جهة أخرى فإنه بسبب الموسمية التى تتميز بها السياحة ، ويسبب قرب المواقع التى يمكن أن تتوافر لها المقومات المناسبة من القاهرة والدلتا وهى التى تشكو من تكدس السكان ، فإنه إلى جانب ما يلزم للسياحة من أنشطة ، يجب أن تعزز تلك المواقع بأنشطة مكاملة تساعد على استبقاء العاملين بالسياحة فيها في الأوقات

خارج الموسم ، حتى لا يضطروا إلى الهجرة منها إلى مناطق قريبة واعتبار النشاط السياحي عملا مكملًا يعودون إليه بصورة موسمية .

● ورغم طول العهد بالخدمات الفندقية التي تمثل عنصرا هاما من عناصر السياحة ، فإن هذه الخدمة لا تزال تعتبر مجالا خصبًا لعابرات الجنسية تتحكم فيه أساسا بدعوى ما لديها من خبرة إدارية وما تسيطر عليه من تسهيلات بالنسبة لتنظيم الأتواج السياحية وعمليات الحجز والسفر وإعداد الكوادر العاملة وتوفير مقومات الإقامة المناسبة للجنسيات المختلفة . ومن خلال الترويج لهذه الشركات ، ضمن حملة ترسيخ التبعية حتى في هذا القطاع الخدمي الذي لا ينطوى على أسرار تكنولوجية متطورة ، تصاعد دعوى تطالب ببيع وحدات الخدمات السياحية للقطاع الخاص . إن هذه الدعوى يجب أن توقف لأنها تبطن رغبة في تكريس دور عابرات الجنسية وفي إفلات الموارد السياحية وما يمكن أن تؤدي إليه من مداخلات من قبضة الدولة على طريق التحول الرأسمالي الذي يراد استكماله .

● ولا يقتصر الانقياد إلى عابرات الجنسيات على مصر ، بل إنه ينتشر أيضا في الدول العربية ، حتى في تلك الحالات التي تكون الفنادق فيها ملكا للقطاع العام ، كما هو الحال في الدول الخليجية الراغبة في تشجيع القطاع الخاص . ومن الممكن أن تقوم هذه الدول بإنشاء مشروعات فندقية مشتركة وإقامة ما يلزمها من مؤسسات مكملة في مجالات تأثيث الفنادق وصيانتها ، وإعداد الكوادر العاملة ، وتنظيم انتقال السياح وعمليات الحجز ، وتنمية المكون الثقالي في السياحة العربية على نحو يعمق معرفة العرب بوطنهم الكبير ، ويهزل عن السياحة العربية ما علق بها من شوائب وما صحبها من تبذير في الإنفاق بغنى فيما متدنية لدى جميع الأطراف .

● وقد انتشرت مؤخرا ظاهرة السياحة الخارجية بين المصريين ، خاصة العاملين في الخارج ، وتعرض الكثير منهم لإغراءات امتلاك مباني في الخارج ، مما سلب الدولة جانبًا من مداخلهم . من جهة أخرى ظهر اتجاه نحو اجتذاب جانب من مداخل هؤلاء العاملين في مباني اصطناعية ترتفع تكاليفها وتقتصر جانبًا من الموارد التي يحتاجها قطاع الإسكان المعيشي مما رفع كلفته . ولابد من وضع برنامج للحد من هذه الظواهر وإقامة منشآت سياحية منخفضة التكلفة وملامعة للبيئة حتى تنمو السياحة المحلية وتكون في متناول الجميع دون تمييز بين من يملكون العملات الأجنبية وأولئك الذين رضوا بالبقاء للعمل في الوطن . وعلى هذا البرنامج أن يراعى تنمية المكون الثقالي لهذه السياحة وأن يوفر لها الامتاط الترفيهية السليمة .

الفصل الرابع

الجوانب التنظيمية والمؤسسية

أولا - جهاز الدولة :

١/١/٤ — يتألف جهاز الدولة من شريحتين أساسيتين : إحداهما سياسية والأخرى إدارية . والشريحة الأولى تشغل القيادات العليا التي يفترض ان تستمد وجودها من التنظيم السياسى للدولة ، وأن تكون ممثلة بالتالى للقوى التى ينص الدستور على أن يقوم نظام الحكم على رعاية مصالحها . وينظم الدستور الكيفية التى يتم بها وصول هذه القيادات إلى السلطة . ووفقا لدستور ١٩٧١ يكون لرئيس الدولة الدور الرئيسى فى النظام . فالمادة (٧٣) تنص على أن « رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى » . وفيما عدا تنظيم انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الإستفتاء بناء على ترشيح مجلس الشعب (مادة ٧٦) فإن الشروط الوحيدة التى يلتزم بها فيمن يصل إلى هذا المنصب هى الجنسية (المصرية) والعمر (اربعين سنة) والأهلية (التمتع بالحقوق المدنية والسياسية) . بالمقابل فإن هيمنة رئيس الدولة على جهاز الحكم شبه مطلقة : فله ان يعين نائبا له أو أكثر ، وهو الذى يحدد اختصاصاتهم ، ويعفيهم من مناصبهم (مادة ١٣٩) . وهو الذى يعين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم (مادة ١٤١) وأن يحضر ويرأس اجتماعات مجلس الوزراء وله حق طلب تقاير من الوزراء (مادة ١٤٣) ؛ وهو الذى يعين الموظفين المدنيين والمسكرين ، والممثلين السياسيين ويعزفهم على الوجه المبين فى القانون (مادة ١٤٣) . وعلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء إلقاء بيان امام مجلس الشعب عند افتتاح دور انعقاده العادى ، الأول عن السياسة العامة للدولة (مادة ١٣٢) والثانى عن برنامج الوزارة ، وكذلك بعد تأليفها (مادة ١٣٣) ويناقش مجلس الشعب هذه البيانات . ويتجنا يقتصر أمر إعفاء رئيس الجمهورية من

منصبه على إيداعه بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بشرط صدور قرار اتهام من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه (مادة ٨٥) فإن الوزراء يتعرضون للعزل أو إلى الإحالة للمحاكمة من قبل رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب (المادتان ١٣٨ ، ١٥٩) . من جهة أخرى فإن « وضع السياسة العامة للدولة » هو من اختصاص رئيس الجمهورية ، يعاونه في ذلك مجلس الوزراء (مادة ١/١٥٦) وهو الذي يلقي ببيانها أمام مجلس الشعب (مادة ١٣٢) ، بينما يكون الوزير مسؤولاً عن رسم سياسة وزارته في حدود السياسة العامة للدولة (مادة ١٥٧) ، ويكون الوزراء مسؤولين أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة ، وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته (مادة ١٣٦) ، أي أن الوزراء يتحملون عن رئيس الجمهورية المسؤولية عن السياسة العامة التي أشرف هو على وضعها ، دون أن يكون لمجلس الشعب أكثر من مناقشته فيها ، على الجانب الآخر يكون مجلس الوزراء مسؤولاً عن إعداد مشروع الخطة العامة للدولة (مادة ١٥٦/و) ، ويقصد بها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ينظم بموجبها الاقتصاد القومي (مادة ٢٣) والتي يحدد القانون طريقة إعدادها وعرضها على مجلس الشعب لإقرارها (مادة ١١٤) . وحتى يستقيم الأمر مع الأسس والمبادئ التي ينص عليها الدستور وتستمد منها مواد التفصيلية ، فإن هناك عدداً من الشروط العامة الواجب تحققها :

● لابد من وضوح الصلة بين السياسة العامة للدولة والخطة . وقد أوضحنا من قبل ضرورة هذا الربط من خلال استراتيجية شاملة ومستقرة ، ومن خلال الترابط بين الخطط طويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة . ورغم أن السياسة العامة وفق روح الدستور يجب أن تكون مستقرة ، إلا أن المناقشة السنوية لها أمام مجلس الشعب تخرج عن حدود المتابعة لسياسة عامة مستقرة ، وتفتح الباب لتغيير مستمر بالخطط بين السياسات طويلة الأجل وقصيره .

● أن يكون لكل من مجلس الوزراء ومجلس الشعب دور أكثر تحديداً بالنسبة لرسم السياسة العامة وإقرارها والمساءلة عنها . وإذا كان كل وزير يسأل على حدة عن سياسة وزارته ، فإن هذا يجب أن يتم في إطار ما يقرر كسياسة عامة ووفق مسؤولية تضامنية للوزراء جميعاً ، حيث لا يجوز النظر إلى الوزير بمعزل عن المجلس الذي يضمه وكأنه ينفرد بسياسته الخاصة يتحمل وحده تبعاتها .

● وقد انعكس هذا بشكل واضح على ما يسمى بالمجموعة الاقتصادية ، حيث ظهر من التجربة أن كل عضو من أعضاء هذه المجموعة يحاول تطبيق السياسات التي يعتقد في صوابها وفقاً للعالم النظري التي درسها ، ووفق رؤيته الخاصة لمشاكل المجتمع وأساليب علاجها . وحتى في وجود قيادة هذه المجموعة ، سواء كانت قيادة منفردة تتجمع فيها عبقريّة فذة ، أو مصحوبة بعدد من الوزراء الذين يتشاورون تحت إشرافها ، فإن التخبّط في السياسات الاقتصادية كان هو القاعدة ، رغم ثبات الفلسفة العامة التي استمدت منها تلك السياسات ، وهي فلسفة الردة التي غرست جذورها في

السبعينات . وهكذا أصبح اسلوب القوى الجديدة هو رفع راية سلامة هذه الفلسفة ، وعلى الوزير الذى يعلن العصيان أن يتحمل تبعه العصيان . أما إذا ثارت ضجة حول السياسات المنبثقة من تلك الفلسفة فليس أسهل على تلك الجماعات من التباكى على سلامتها والتضحية بالوزير رغم مايكون قد قدمه اليها من خدمات ، ليكون هذا رادعا لمن يخلفه .

● ويجرى العمل فى مجلس الوزراء من خلال عدة لجان وزارية ، أهمها اللجنة العليا للسياسات والشؤون الاقتصادية (كخليفة للجنة الخطة) التى تتولى مناقشة الخطة فى مراحل إعدادها المتتالية ، وما يقترح إدخاله عليها من تعديلات ، وتقارير المتابعة ، بينما لاتعرض هذه اللجنة إلى السياسة العامة رغم عدم جواز الفصل بين الأمرين . ويقتضى الأمر ان تتفرغ اللجنة الوزارية لمناقشة ورسم السياسة العامة بمجوانبها السياسية والأمنية والإجتماعية والإقتصادية بما فى ذلك متطلبات التنمية ، وترك التفاصيل الفنية للخطة إلى مستوى أدنى من المستوى الوزارى ، يتولاها وكلاء الوزارات بما ينشئ بينهم مسؤولية مشتركة عن تخطيط التنمية ويساعد على قيامهم بترجيح أجهزتهم نحو حسن تنفيذ الخطة بما فى ذلك التنسيق بين مايلزم اتباعه من سياسات ، يجرى عرضها على اللجنة الوزارية لتقوم باقرارها بعد ان تطمئن إلى دراستها من كل الجوانب ، والتزام جميع الأجهزة بها .

● وحتى تتحقق المساواة الجماعية لابد من وضوح القاعدة التى يجرى وفقا لها اختيار الوزراء . إن مايجد حاليا لايمرج من كونه نوع من الاختيار أو الترقية إلى مناصب إدارية (وليس سياسية) أعلى ، ثم التخل عن هذا الاختيار بحجة خطأ فردى فى تطبيق سياسة ، وكأن السياسة دائما على صواب والخطأ هو مسؤولية شخص يستبعد وتكالم له اتهامات تظهر بين يوم وليلة ، ويتحول الوزير من صاحب سلطة إلى طريد للمجتمع ، ولا يجد من يحميه ، لأن وصوله إلى السلطة لم يكن بناء على إسهام سياسى متميز أو على إيمان بفلسفة حزب حصل على أغلبية لدى الشعب (إذا تركنا جانباً مدى صدق الانتخابات فى تمثيل الإرادة الحقيقية للشعب) .

● إن غياب الماضى السياسى للوزراء يجعلهم إلى فئتين يغيب عنهم البعد السياسى المجتمعى ، كما أنه ينشئ فجوة بين التنظيم السياسى والبرامج التى تنتخب الأحزاب على أساسها . بالمثل فإن عزلم يتركهم معلقين غير مرتبطين بعمل سياسى لم يكونوا أصلا مؤهلين اليه . وقد شاهدنا حالات اضطر فيها البعض إلى البحث عن فرص عمل لدى مؤسسات تهدف إلى عكس ما هو ملعن كسياسة عامة للدولة أو الحزب الحاكم ، الأمر الذى قد يدفع كل من يشعر أنه لن يحصل على مساندة بعد تركه الوزارة إلى إبقاء جسور مفتوحة أمام مؤسسات يمكن ان تفتح له أبوابها عند تركه موقعه . لذلك فإن الأداء السياسى لمن يختاروا كوزراء يجب أن يغلب على التخصص الفنى الذى يظل شرطا أساسيا يجب توفره فى وكلاء الوزارات ومن هم دونهم .

● فإذا تحقق هذا ، وطبق ماسبق ذكره بشأن الترابط بين السياسة العامة والخطة ، أمكن النظر إلى الخططة كميثاق له احترامه السياسى ، ومعاملة طريقة إعدادها على أنها عمل سياسى تتوفر له مقومات المشاركة الشعبية الواجبة . ومن خلال هذا يرتقى العمل التخطيطى من النظر اليه كجزء فى يسهم به وزير التخطيط ووزارته إلى واجب جماعى على مجلس الوزراء فى مجموعة يتولى الدفاع عنه وتنفيذه .

● هناك جانب آخر لم يلق حتى الآن الإهتمام الواجب ونقصه به متطلبات تحقيق التكامل الاقتصادى العربى . فمازال ينظر الى الشؤون العربية على انها جزء من العلاقات الخارجية أو من مهام التعاون الدولى ، دون إدراجها بصورة منتظمة وشاملة فى العمل التخطيطى . ويتطلب الأمر أن يوضع هذا الأمر باستمرار على جدول أعمال اللجنة الوزلية العليا للسياسات والشؤون الاقتصادية ، بحكم مسؤوليتها عن السياسة العامة ، وأن يخصص له فصل من فصول الخططة تتولى إعدادها ومتابعتها لجنة الركلاء الفنية للتخطيط .

٢ / ١ / ٤ _ فإذا انتقلنا إلى الجزء الآخر من جهاز الدولة وهو الجهاز الإدارى ، وجدنا أن الحديث يتردد دائما عن عيوب تلصق به :

● تهرل الجهاز الادارى ، بمعنى كبير حجمه وتجاوزه الحدود التى تسمح بإدارة شؤونه بالكفاءة الواجبة .
● العمالة الزائدة وتدى ساعات العمل الفعلية .

● انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين بسبب عدم ملاحقة أجورهم النقدية للإرتفاعات المستمرة فى الأسعار ، وتعرض كفاءتهم الانتاجية للانخفاض بسبب ما يترتب على وطأة أعباء الحياة من مشاكل .

● ظهور حالات للرشوة والفساد فى بعض الأجهزة ذات الاتصال بالجماهير ، وفى بعض المعاملات مع الشركات عابرة الجنسية التى تعتمد إلى أساليب ملتوية بدعا من استضافة بعض المسؤولين بحولات فى الخارج إلى تقديم عمولات من أجل إتمام صفقات لصالحها دون نظر إلى المصلحة الوطنية العامة .

● نفشى مايسمى بالبيروقراطية والروتين ، وما لذلك من أثر سلبى على تنفيذ السياسات التى تهدف إلى تنشيط قطاع الاعمال .

● وباختصار زوال هيبة الجهاز الادارى ومحاولة تصويره كما لو كان كيانا غريبا عن المجتمع فى حالة صراع مستمر معه وتناقض مع مصالحه . وتقوى هذه الدعاوى فى إطار محاولة تكريس قواعد نظام ليبرالى عبثى ينفى عن جهاز الدولة حتى ذلك الدور الذى حددته له أعتى النظم الرأسمالية .

ومن محصلة هذه الدعاوى بدأت سطوة الدولة فى التراجع ، حتى باتت مصر مهددة بأن تفقد الخاصية التى ميزتها منذ أن وُحدها معنا ، وعبر جميع العصور سواء تلك التى قامت فيها دولة مستقلة

قوة أو التي خضعت فيها لاستعمار خارجي ايا كان مصدره ، وهي قوة الدولة المركزية ورعايتها لمصالح المجتمع الذي ربط الوداي الضيق جميع جزئياته . ويقتضى الامر تحديد معالم الجهاز الإداري والضوابط التي تحكم وظائفه . فمصطلح « بيروقراطية » الذي يساق كما لو كان شيئا كرهها هو تعبير عن تنظيم عمل مكثي متعدد الأوجه على نحو دقيق يحدد الوظائف التي تتولاها الأجهزة المختلفة وعلاقات كل منها بالباقيين ، وحدود السلطة والمسؤولية . وبدون البيروقراطية يتحول العمل الإداري الى غابة من التناقضات التي تضيق فيها المسؤوليات وتنو المعرفة بمجهاات الاختصاص وتصبح القرارات والإجراءات محكومة بالإجتهادات والتفسيرات الشخصية ، وهو مايعنى اضطراب شؤون المتعاملين مع الجهاز الإداري . من جهة أخرى فإن المعنى المباشر لمصطلح روتين هو استقرار دورة العمل في قضية معينة ، بحيث تتضح الخطوات المتتالية ويدرك كل صاحب شأن طبيعة هذه الخطوات وتسلسلها ، وبعد نفسه مسبقا للسير بمقتضاها دون أن تترك الأمور دون ضابط . ويساعد انتظام كل من البيروقراطية والروتين على تحديد متطلبات تدرّب وإعداد الكوادر المختلفة وتنظيم عملية اكتساب الخبرة وتطويرها ، كما أنه يوضح نوع المعلومات المطلوبة في كل مرحلة وأسلوب اتخاذ القرار وفقا لها . ويعنى هذا أن مايمكن انتقاده ليس هو وجود البيروقراطية أو الروتين ، بل هو انعدام وجودهما ، أو تعرض أى منهما للتجاوز . هذا التجاوز يحدث غالبا في اتجاهين : الأول هو التعقيد المصحوب بالغموض ، والثاني هو اعطاء ميزة غير مشروعة لحالات تنتقي بأسلوب شخصي بغرض اختصار مراحل معينة أو تجاهل ما تشير اليه بعض هذه المراحل من أجل صدور قرارات في وقت مختصر أو دون استيفاء الشروط التي استقر الرأي على ضرورة توفرها . أى ان الخطأ هو في كسر الروتين وتخطي البيروقراطية بوجه غير مشروع ، تحقيقا لمصالح شخصية للمستفيدين ، وهو مايفتح الباب واسعا أمام مخالفات تترجم إلى فوائد غير مشروعة للمسؤولين عنها . فإذا حدث هذا فإن المجتمع يتعرض لمجموعتين من الأضرار : الأولى اجتماعية حيث تسود سلوكيات مشوبة بالانحراف ، يفذيها قصور أجور العاملين عن مواجهة أعباء المعيشة مع زيادة التعرض لمخاطر أنماط الاستهلاك التي تمارسها الفئات المشجعة على الانحراف ، وانعدام العدالة بين المتعاملين وشعور المحافظين على النظم المقررة بالغبن إزاء منتهكيه ، والثانية إقتصادية حيث تؤدي التجاوزات إلى ارتفاع درجات عدم التأكد واختلال الأولويات وتزايد التكلفة مما يؤثر على سلامة تنفيذ الخطة ويشجع على عدم الالتزام بها . ولذلك تعتبر التنمية الادارية من أهم أركان التنمية الشاملة . هذه التنمية تشمل مايلي :

- تبسيط النظم والوائح مع مراعاة سلامة العمليات وتلافي الثغرات .
- توفير المعرفة للمتعاملين بهذه النظم والتعليمات ، حتى لايتخذ تعميم المعلومات سبيلا للانحراف أو تعطيل مصالح الجمهور ، ولتجنب العاملين جهودا مضنية لتبني المتعاملين إلى هذه النظم .
- تدريب الكوادر العاملة على هذه التعليمات وإمداهم بكتيبات تنظم خطوات العمل حتى يسهل تنفيذها وأجراء المتابعة والرقابة بمقتضاها .

- الإهتمام بالقيادات الوسطى وبالصلاحيات التى تعطى لها باعتبارها عناصر السلسلة التى تصل بين حلقات السلم الإدارى ، والتى تكون مسؤولة عن تدريب وتوجيه الخريجين حديثى الالتحاق بالعمل ، كما أنها تشكل نواة للقيادات العليا المستقبلية .
- وفى ضوء النقص الواضح فى بعض الأجهزة والذى يترتب عليه اشتداد ضغط العمل على العاملين فيها ، فإن المشكلة الأهم ليست هى مايسمى بالعمالة الزائدة بل هى إعادة توزيع العمالة لتحقيق التناسب بين عدد العاملين وبين الأعباء فى الأجهزة المختلفة ، مع إجراء إعادة تدريب مناسبة .
- ونظرا لتزايد الواجبات الملغاة على عاتق الجهاز الإدارى تجاه قطاع الأعمال ، وحاجة هذا القطاع إلى معلومات من أجل رفع معدلات أدائه وتنفيذ مايوكل اليه فى الخطة ، فإن هذا يستلزم تطوير إمكانيات البحث لدى الأجهزة المسؤولة عن توفير هذه المعلومات وعن تجميع وتحليل مايم جمعه من بيانات لمتابعة نشاط الأعمال ، لاسيما عن القطاع الخاص .
- مواكبة التطورات العلمية فيما يتعلق بنظم المعلومات وأساليب اتخاذ القرارات ، وعدم النظر الى الحاسبات الآلية كمجرد بديل للعمل البشرى إذ أنها فى حقيقتها تضيق قدرات هائلة على التعامل مع كم ضخم ومتجدد من المعلومات وتفتح آفاقا لعمليات التحليل والربط بين العديد من الظواهر التى لايتطرق إليها العمل المقنصر على الإعتماد على الجهود البشرية بمفردها .
- تعديل النظرة إلى مايسمى ترشيد الأنفاق الجارى من مجرد محاولة ضغط البايين الأول والثانى (الأجور والمستلزمات) إلى محاولة رفع كفاءة الأداء وتحسين معدلاته . لقد ترتب على المحاولات التى بنيت على الأسلوب الأول ان مطالبات الترشيح تتكرر سنة بعد الأخرى مما يهض دليلا على عدم إمكان تحقيق تقدم يذكر ، اللهم فى ضغط الأجور وتدهور مستوى معيشة العاملين ، وعلى المدى الطويل انخفاض كفاءة الخدمات الإدارية مما ينعكس على الاقتصاد الوطنى ويؤثر بالتالى على موارد الدولة التى تمول تلك الخدمات . إن المطلوب هو إجراء دراسات تفصيلية حول المعدلات المثلى لتشكيل وحدات الجهاز الإدارى واحتياجاتها من المستلزمات ، وربط ذلك بتطوير أساليب أداء ما هو منوط بها من خدمات ، وإدخال تعديلات على هذه المعدلات مع تطور أساليب العمل ووفق التغيرات فى اسعار المستلزمات .
- استخدام هذه المعدلات فى صياغة الموازنات على أساس « موازنات برامج » تربط التخصيصات بأهداف خدمية محددة ، بدلا من الأسلوب التقليدى القائم على ربط الإنفاق بينود ترتبط بالقواعد العامة التى تحكم العلاقة بين أبواب الموازنة العامة أكثر من تناسب العلاقة بينها وفق مايقضيه صالح أداء الخدمات والأهداف التى تنصب عليها البرامج .
- ومن المعلوم أن مصر كان لها فضل كبير فى إنشاء وتطوير النظم والأجهزة الإدارية فى العديد من الدول

العربية التي سمعت ، بعد استقلالها ، إلى إقامة نظم إدارية وطنية وما يلزم لذلك من كوادر لم يكن لها وجود تقريباً من قبل . ورغم تطور هذه النظم تظل هناك حاجة لتعزيز بعضها خاصة في الدول الأصغر حجماً والأقل سكاناً . من جهة أخرى ، فإن الوظائف الادائية تجذب نسبة كبيرة من الخريجين في كثير من الدول العربية ، وذلك على حساب قطاع الأعمال . ولابد من تعاون عربى من أجل رفع كفاءة الأجهزة الادائية وتبادل الخبرات في المجالات المتناظرة ، والعمل على زيادة جاذبية الوظائف في قطاع الأعمال ، حتى لا تنحصر الأجهزة الادائية إلى عبء على عملية التنمية . كما ان على مصر ان تقود تعاوناً من أجل دعم أجهزة التكامل العربى بالخبرات اللازمة .

٣/١/٤ — وضعت الثورة سنة أخذت بها كثير من الدول العربية ، وهى مركزية التخطيط ولا مركزية التفويض . فقد نص الميثاق على ان التخطيط مطالب « بإيجاد تنظيم ذى كفاية عالية وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفاءتها مادياً وفكرياً وربطها بعملية الإنتاج ... إن هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية التخطيط وعلى لامركزية في التنفيذ ، تكفل وضع برامج الخطة في يد كل جموع الشعب وأفراده » . وتعتبر قضية اللامركزية من القضايا الهامة التى تحتاج إلى معالجة واعية ، خاصة في مجال التنمية الذى يمثل واحداً من أهم وظائف الجهاز الادارى . إن مركزية التخطيط لاتعنى انفراد جهاز مركزى بالعمل التخطيطى ، فهذا ضد مبدأ المشاركة الشعبية الذى أكدنا أهميته لضمان ان تأتى التنمية محققة لآمال الجماهير ، ومعبئة لجهدهم من أجل تحقيقها . إن المقصود هو مركزية القرار التخطيطى ، وهو القرار الخاص بالخطة العامة للدولة . ولاتقف لامركزية التنفيذ عند حد قيام الوحدات بتنفيذ خطط يضعها لها الجهاز المركزى ، وإلا كان معنى ذلك أمران كلاهما غير مرغوب : تركيز السلطة في يد واحدة بما يسلب وحدات المجتمع وأفراده فرصة الإبداع والإسهام في تنمية مقدرات المجتمع ؛ وتسييل الجهاز الإدارى على كل أجهزة الإنتاج والخدمات في الدولة ، مما يجعل هذه الأجهزة تفقد مقوماتها وحيويتها في العمل وفقاً للنظم الملائمة لطبيعتها ، وتخضعها لأساليب العمل في الأجهزة الادائية التى تختلف اختلافاً بيناً عن تلك النظم . ويعنى هذا أن الخطة العامة للدولة لاتتحدد تفاصيل خطط الوحدات ، بل تحدد لها أهدافاً تستمد من الاهداف العامة للخطة وتحقق الإتساق الواجب بين هذه الأهداف وفقاً للموازنات التخطيطية المناسبة . ومع ذلك فإن درجة إلزام الخطة تختلف بحسب مدى السلطة المباشرة التى للدولة على الوحدات المختلفة . فالأجهزة الخدمية تكون عادة جزءاً من الجهاز الادارى ولذلك فهى تخضع للقرارات التخطيطية بوسائل متعددة تتجاوز تفاصيل خططها لتشمل القواعد المنظمة للعمل بها والموازنات التى تقرر لها والتى هى جزء من الموازنة العامة للدولة . ومن هنا يأتى الإرتباط بين الخطة والموازنة ، حيث تعتبر الموازنة ، بشقيها الجارى والإستثمارى ، ترجمة للخطة ، لاسيما الخطة السنوية . ومع ذلك فإن اختلاف طبيعة كل من الموازنة والخطة قد يؤدى إلى حدوث نوع من الانفصام بين الجانبين ، إذ أن درجة الزامية الموازنة أعلى من درجة إلزامية الخطة ، بحكم أن الأولى تتضمن التعامل فى أموال عامة ، وهو ما يخضع لقواعد محددة ومشددة حرصاً على تلك الاموال ، بينما الإلتزام فى الخطة هو التزام

بأهداف ، يسهل دائما التنصل منها بدعوى عدم تناسب الإنشكائيات التي تدبرها الموازنة أو التقيد بالوائح والقوانين من أجل صدام « إراء الأمة » فبدأ يعهد به الى الأجهزة المعنية من أموال عامة . والحكمة في لامركزية التنفيذ هي في الواقع إعطاء المرونة الكافية للأجهزة لكي تنبع من الأساليب انراه مناسبا لتحقيق الاهداف ، حتى لاتنجا فرة للتنصل من هذه الاهداف ، متبرعة بالتقيد بما فرض عليها من أساليب عمل ومطالبة باختلاف مسؤوليتها لجرد التزامها بتنفيذ تلك الأساليب بدقة . من هنا فانه في ظل العمل بمنهج شغلطي علمي يتراجع دور قاعدة إراء الذمة لتحل محلها قاعاه اخرى هي « المشاركة في المسؤولية عن تحقيق اهداف المجتمع » كما تقررها الخطة . وينسكس هذا على جانبين من جوانب العمل في الأجهزة الادارية : الأول هو أسلوب إعداد الموازنة ، حيث لايصبح المعيار هو العامل المالي الذي يقف عند الالتزام بالإعتادات المقررة وقواعد الإنفاق منها ، بل هو تناسب متطلبات الأداء مع الأهداف المقررة . ولذلك فإن مقولة ترشيد الإنفاق لايجب ان تترجم إلى تقليص بنود إنفاق يرى البعض أنها تحتل شبة الإسراف ، بل يجب أن تصاغ على شكل أساليب ومعدلات أداء ومدى تاسيها والأهداف المحددة ، وهو مايتطلب بداية أن يكون هناك تأكيد بأن هذه الأهداف ضرورة لبلوغ الأهداف العامة التي ترمى اليها الدولة . فالقول مثلا أن ضغط الانفاق العام يقضى بتقليص بعثات دبلوماسيه معينة أو بخفض بعض بنود الإنفاق على التمثيل الدبلوماسي بوجه عام لايجوز الإعتداد به إلا اذا كان مصحوبا بأمور ثلاثة : الأول ان يثبت ان هناك جوابب اخرى لها أولوية مطلقة حرمت من موارد جرى تخصيصها لتلك البنود ؛ والثاني ان العائد من هذه التخصيصات لايتناسب معها ؛ والثالث أن الأسلوب الذي يعم بموجبه التخصيص لايفكفل تحقيق الغرض منه بأقل كلفة ممكنة . أما إصدار حكم شخصي بأهمية إنفاق معين أو عدم أهميته فمجاله في مناقشة الأهداف ، ولايجوز أن يأتي في معرض تقليص أو ترشيد الانفاق العام بمعزل عن حسابات الكلفة والعائد . أما بالنسبة لوحدات الانتاج فاننا نشاهد ميلا إلى تكبير وحدات القطاع العام بقدر كبير من القيود بحكم وجود مجال أوسع لتضمين قدر أكبر من التفصيل عن شغلطها ضمن الخطة العامة ، بينما يحدث العكس بالنسبة الى وحدات القطاع الخاص حيث لايمكن تحديد أهداف لكل وحدة ، فيكتفى عادة بتسجيل أهداف عامة للأنشطة المختلفة دون بيان الوسائل التي تكفل قيام تلك الوحدات بتحقيقها . ويحدث شيء مماثل بالنسبة لجانب هام من المتغيرات التي تشملها الخطة ، كإستهلاك النأى الذى تكون القرارات بشأنه بيد الأفراد ، والتصدير الذى يشارك في تعيين حجمه الأطراف المستوردة وهى غير خاضعة لسيطرة المخطط . ويعتمد في توجيه القطاع الخاص والأفراد وأشئلة الاستهلاك والتصدير على أساليب غير مباشرة ، تتراوح بين التحكم عن طريق فرض قيود ادارية ككميات إصدار التراخيص والقيود الكمية على التجارة الخارجية والائتمان والتعامل بالنقد الأجنبي ، وبين استخدام السياسات التي تؤثر في سلوك الافراد مثل سياسات الأسعار والأجور وأسعار الفائدة وسعر الصرف إلى آخر ذلك من الأدوات المعروفة . والمشاها . أن هذا الجانب لايم تحديد بشكل محكم في الخطة رغم أنه من المسلم به أن أى خطة لابد ان تتضمن السياسات والاجراءات التي تكفل تحقيق أهدافها ، لاسيما المخطط السنوية التفصيلية . ويترتب على متاقدم عدم تناسب في أسلوب

معاملة القطاعات المختلفة حيث يتعرض القطاع العام إلى عدد من القيود التي يمكن أن تؤثر في كفاءة الأداء فيه ويهتم بعد ذلك بأنه قطاع خاسر يفقد روح المبادرة التي تنسب إلى القطاع الخاص . اما القطاع الخاص فإنه قد فلت من هذه القيود التي تفرضها الخطة ليقع في قيود أخرى تنشأ من خلو الخطة من المؤشرات الكافية التي تلتزم بها الأجهزة المسيطرة على أدوات السياسة الاقتصادية وعلى القيود المباشرة ، مما ينقل واقعا جانبا من الوظيفة المركزية للتخطيط الى الأجهزة التنفيذية بالتعارض مع قاعدة مركزية التخطيط ، ويؤدي إلى ما هو مشاهد من غمط السياسات وعدم اتفاقها مع أهداف الخطة . بل إن الخطة لا تؤدي وظيفة هامة تعتبر مسؤولة عنها تجاه الأفراد والقطاع الخاص وهي وظيفة توفير المعلومات التي يمكنهم الاسترشاد بها في توجيه نشاطهم ، ومن قواعد بناء المؤشرات التي يرجعون اليها والتي تصبح في الوقت نفسه أداة لمخابرة نشاطهم والتعرف على مدى اتفاقها مع أهداف الخطة وعلى وسائل تصحيح أي انحرافات عنها . إن القول أن التخطيط للقطاع الخاص ليس الزايم بل هو « تأشيري » يفرض في الواقع منهجا من التفصيل لأي تخطيط سليم . فكون التخطيط الإلزامي قادر على تعيين أهداف معينة للوحدات الخاضعة للالزام مرجعه أن هذا التعيين يساعد المخطط على اختبار اتساق هذه الأهداف مع باقي أهداف الخطة . أما غياب مثل هذه القدرة على تعيين أهداف تفصيلية للوحدات الخاصة فإنه يتطلب اختبار القيود والسياسات التي تتخذ تجاه تأثيرها على جميع أهداف الخطة . فما يلزم مناقشته بالنسبة لتلك الأدوات لا يتوقف عند حد التأكد من تحقيق أهداف الانتاج ، بل لابد أيضا من مراعاة تحقيق أهداف العمالة والأجور والأسعار والتصدير ، وباختصار يجعل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة . لذلك يتوجب على المخطط أن يزود الأجهزة الإدارية المسؤولة عن توجيه النشاطين الخاص والفردى بمعايير انتخاب أدوات التوجيه بما يتفق وأهداف الخطة ، وهو ما يجعل التخطيط هذه الأنشطة أكثر تفصيلا من التخطيط الإلزامي وليس أقل تفصيلا منه . وتنسحب هذه الصفة أيضا على العلاقة بين المستويات المختلفة في الأجهزة التنفيذية تحقيقا لمبدأ اللامركزية الذي ينفي عن هذه الأجهزة صفة الإفراط في المركزية والتعقيد في النظم البيروقراطية . فمن غير المقبول أن تسلب الوحدات والمستويات الأدنى حرية التصرف وتلزم بالرجوع إلى المستويات الأعلى في كل قرار مهما صغر شأنه . والسبيل إلى تفادي ذلك يتحقق عن طريق تعيين أهداف واضحة للمستويات الأدنى ووضع برامج لاساليب التصرف على نحو يتفق وتلك الأهداف ، وهو ما يتم بما سبقت الإشارة اليه من وضع ادلة عمل لكل من المستويات الادارية المختلفة .

٤ / ١ / ٤ — ويرتبط بمبدأ اللامركزية جانب آخر هو البعد الاقليمي . فكما أشرنا من قبل ، تعانى عملية التنمية في مصر وفي كثير من الدول العربية من اختلال التناصب الاقليمي ، وهو ما يفرض دورا هاما للإدارة المحلية التي ينص الدستور على « دورها في إعداد وتنفيذ خطة التنمية وفي الرقابة على أوجه النشاط المختلفة » . (مادة ١٦٣) . وإلى جانب الوحدات الإدارية (مادة ١٦١) هناك ما يسمى

و بالأقاليم التخطيطية » التى يتصف كل منها بقدر من التجانس بين وحداته (الإدارية) من حيث الخصائص الاقتصادية والإنتاجية ، يجعل من الممكن إخضاع كل منها لقواعد تخطيطية متشابهة . ورغم وجاهة هذه الفكرة إلا أن تجانس العالم الاقتصادية والاجتماعية بين معظم الجهات ، لاسيما فى الوادى القديم يجعل جدوى هذه الأقاليم قاصرا على جهات محدودة مثل شبه جزيرة سيناء ومناطق الإمداد العمرانى خارج الوادى . ولذلك فإن التركيز الرئيسى فى البعد الإقليمى يظل قائما على التقسيمات الإدارية للمحليات . والمطلوب هنا أمران : الأول هو أن تدرج الخطة القومية البعد الإقليمى كأحد الأبعاد الرئيسية إلى جانب البعد القطاعى . فإضافة إلى الجدوى الاقتصادية لمشروعات الخطة والتوازنات القائمة على سلامة التشابكات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فإنه على الخطة أن تأخذ فى الاعتبار ما يترتب على اختيار وتوطين المشاريع والنشاطات فى المواقع المختلفة من آثار مباشرة وغير مباشرة على الأقاليم المختلفة ، وبوجه خاص الأقاليم الأقل نموا . كذلك على الخطة أن تعيد توزيع الموارد من أجل توفير أسس أكثر عدالة لتنمية الأقاليم المختلفة على نحو يحقق درجة أكبر من التقارب بينها . ويراعى فى تطبيق هذه القواعد إمكان بلوغ المناطق الأقل تقدما مستويات أعلى فى أجل منظور يجعلها قادرة على الإستمرار فى النمو بقدر أقل من إعادة التوزيع لصالحها من باقى الدولة . ويضيف هذا ميرا آخر للتخطيط بعيد المدى نظرا لأن هذه التحولات لا تظهر آثارها كاملة إلا فى الأجل الطويل . ويشير هذا أيضا إلى انه مالم تتضح جدوى التحولات لصالح مناطق معينة على المدى البعيد فإنه يلزم إعادة النظر فى أمرها والسعى إلى إعادة توزيع سكان تلك المناطق على مناطق أخرى ، لتلا تحول عملية النوض بها إلى نهف مستمر . والإستثناء الوحيد من هذه القاعدة هو ما تفرضه اعتبارات الأمن القومى من أهميات خاصة لبعض المناطق الفقيرة ذات الأهمية الاستراتيجية ، أو من متطلبات المحافظة على سلامة مواقع غنية بمواردها إذا كانت هذه تحمل الدولة أعباء تفوق العائد الاقتصادى (أو حتى الاجتماعى) منها . على أن هذه الإعتبارات يجب ان تكون موضع مراجعة مستمرة فى ضوء التغيرات التى تطرأ على مفهوم الأمن ، سواء من حيث العوامل المهددة له أو من حيث أدوات المحافظة عليه . وبوجه عام فإن اعتبارات الأمن القومى يجب ان تراعى فى اختيار وتوطين النشاطات المختلفة . فقد تفرض الإعتبارات الاقتصادية البهنة إختيارات ومواقع معينة ، ولكن متطلبات الأمن قد تفوق تلك الإعتبارات ، وهو ما يدعو إلى تغيير حسابات الكلفة والعائد . ومن هنا كانت المطالبة أن يكون التخطيط شاملا حتى يتاح إخضاع حسابات الخطة للإعتبارات السياسية والعسكرية بدلا من ترك تلك الإعتبارات لما يسمى بالسياسة العامة التى قد تضطر إلى تجاوز الخطة بحجة المصلحة العليا غير المحسوبة فى صلب الخطة . الأمر الثانى الذى يعنيه البعد الإقليمى هو الدور الذى يعهد به إلى المستويات المحلية فى التنمية وفى التخطيط لها . إن مركزية التخطيط لاتعنى أن يتولى المركز العملية التخطيطية منفردا وأن يتطرق فى الخطة إلى كافة التفاصيل مهما كانت أهميتها على المستوى القومى . ولذلك فإن الأجهزة المحلية عليها واجبين بالنسبة لعملية التنمية : الأول هو المشاركة مع الجهاز المركزى للتخطيط فى وضع الخطة واقتراح السياسات .

والإجراءات التنفيذية ، ومناقشة ما تنصل إليه الخطوة بالنسبة لما يس البعد المحلى بصورة مباشرة . والثانى هو وضع البرامج ذات الطبيعة المحلية وما يلزم لها من استقطاب موارد محلية وتوجيهها إلى أنشطة إضافية تتكامل مع تلك التى تلحظها الخطوة العامة . كذلك فإن الأجهزة المحلية تتولى الاشراف على حسن تنفيذ الخطوة وعلى توعية الجماهير بشأن حقوقها وواجباتها والقيام بالعمليات الرقابية التى تقع فى حدود اختصاصها . ولا تقتصر أهمية تطوير البعد الإقليمى على ما يتعلق بتحقيق التقارب بين أجزاء الوطن الواحد ، بل إنه يعتبر مختبرا يتم فيه تجربة الأساليب التى يمكن استخدامها فى تطوير أساليب التكامل الاقتصادى على المستوى القومى سوا على درب الوحدة الاقتصادية والسياسية . والملاحظ أن بعض الدول العربية كالعراق والسودان تتميز باختلافات إقليمية واضحة تبرر إلقاء اهتمام خاص للبعد الإقليمى ، كما أن دولا عربية عديدة أخرى تعاني من تفاوتات إقليمية حادة رغم عدم وجود اختلافات طبيعية بنفس القدر . غير أن الكبر النسبى لحجم مصر وطول عهدها بالتقسيمات الإدارية التقليدية مع بدء توجهها إلى امتدادات إقليمية جديدة ، يجعل لتجربتها الإقليمية أهمية قومية خاصة من زاويتين : الأولى ارساء أسس افضل للمعالجة الإقليمية داخل الدولة الواحدة ؛ والثانية تطوير أساليب التنسيق بين خطط التنمية على المستوى القومى ، والذى يعتبر المنهج الأفضل للتكامل الاقتصادى العربى ، والذى مازال بحاجة إلى مزيد من الدراسة العلمية والتجربة العملية . ومن هنا فإن الأمر يتطلب قدرا اكبر من التعمق فى التجربة المصرية والتجارب العربية الأخرى (خاصة الإمارات العربية المتحدة) لتعزيز مسيرة الوحدة الاقتصادية العربية .

٥/١/٤ - الجانب الآخر لآى تنظيم ادارى هو الرقابة على الأداء . ولا يقتصر أمرها على رقابة المستويات الاشرافية على الوحدات التابعة لها ، بل ان الأهم هو مايوكل إلى الأجهزة الإدارية من رقابة على قطاع الأعمال . ومع تعدد الأجهزة نتيجة تباين وظائفها ، ومع تعدد المستويات ، بين مامو قومى ومامو قطاعى ومامو محلى ، تتعرض الأجهزة الخدمية والإنتاجية إلى تدخلات من قبل عدد كبير من العمليات الرقابية تفرض عليها أعباء من حيث توفير المعلومات التى تطلبها الأجهزة الرقابية المختلفة ومن احتمالات تعارض الملاحظات التى تقدمها هذه الأجهزة ، مما يؤدى فى بعض الأحيان إلى عرقلة أعمال الوحدات الخاضعة للرقابة . ويرجع جانب من هذه الأعباء إلى عدم صلاحية اساليب اتخاذ القرارات لدى الوحدات ، لأنه اذا كان للمعلومات المطلوبة أهمية فعلية لأغراض الرقابة على المستويات الأعلى فإنها غالبا ماتكون لازمة على مستوى الوحدة ذاتها وربما بتفصيل أكبر . من جهة أخرى فإن بعض الأجهزة الرقابية تطلب معلومات بصيغ بعيدة عن المفاهيم المعمول بها على المستويات الأدنى ، وتطلب معالجات خاصة للمعلومات الأولية دون بيان لأسلوب المعالجة الواجب اتباعه ، مما يفرض على العاملين فى الوحدات الإجتهد فى إعدادها دون وجود مايساعد على الثبوت من مدى سلامتها . غير أن أسوأ ماتعانى منه الوحدات ، لاسيما فى القطاع العام هو ميل الأجهزة الرقابية إلى استخدام مألدها من سلطة فى طلب قدر كبير من المعلومات دون ان يتضح مدى لزومها ومايم عليها من تحليل يؤدى لنتائج ذات مغزى

لاغراض الرقابة . من جهة اخرى فان وحدات القطاع الخاص تميل الى التهرب من أجهزة الرقابة وإلى الشكوى من أن تدخل هذه الأجهزة يحد من نشاطها ويحرمها من استخدام ما تدعى أنها تتميز به من روح المبادرة . لذلك فإن تنظيم الوظائف الرقابية له أهمية كبيرة من وجهتين : الأولى أنها وظائف ضرورية ولابد منها لتحقيق ماينص عليه الدستور من سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج (مادة ٢٤) ، ومن نصيب العاملين في إدارة المشروعات (مادة ٢٦) ، ومن حق المتفعين في المشاركة في إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها (مادة ٢٧) ، ومن إخضاع الملكية بصورها الثلاث ، وهي العامة والتعاونية والخاصة ، لرقابة الشعب (مادة ٢٩) ، ومن ممارسة مجلس الشعب للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (مادة ٨٦) بما يتضمنه هذا من وجوب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة والتقارير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب الذى يكون له ان يطلب من الجهاز أية بيانات أو تقارير اخرى (مادة ١١٨) ، ومن قيام المجالس الشعبية المحلية بالرقابة على اوجه النشاط المختلفة (مادة ١٦٣) . الوجهة الثانية هي أنها تمثل مرحلة هامة من مراحل العملية الإدارية والعملية التخطيطية ، تتجاوز مجرد التأكد من سلامة الأداء وتجنب الإنحرافات إلى العمل على رفع مستوى الأداء وتحسين العملية التخطيطية ذاتها . فالموازنات والخطط تمثل فى حقيقة الأمر نوعا من الرقابة المسبقة على الأداء ، بينما المحاسبة والمتابعة هي رقابة لاحقة مبنية على ماتم إقراره من برامج وخطط ، وما هو متبع من نظام وقواعد . غير أنه لابد من موازنة حكيمة بين الرقابة المحكومة بالنظم والقواعد بغض النظر عن مدى تحقق الأهداف ، ومن تلك التى تضع نصب عينها ليس فقط الأهداف الجزئية بل والأهداف القومية التى تتضمنها الخطة العامة للدولة ، ولذلك تقرر فى ١٩٦٣ تحويل الجهاز الرقابى الأعلى من صورته التقليدية كديوان للمحاسبة يتولى الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة ، حينما كانت هذه الموازنة هي التعبير الوحيد عن برنامج عمل الجهاز الإدارى للدولة ، إلى جهاز مركزى للمحاسبات يقوم إلى جانب ذلك بمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء بعد ان اخذت الدولة بمنهج التخطيط . بل إن هذا التحول كان مضجوبا بإنشاء إدارة فيه للبحوث والعمليات تقوم باجراء الدراسات التى تستهدف تحسين معدلات الأداء وتفادى الأخطاء أو الإنحرافات . ويتضح من كل ما تقدم ان تنظيم العملية الرقابية يتطلب :

● وضوح الأهداف العامة الجزئية ، ومدى الصلة بينهما .

● التركيز فى الرقابة على مدى القدرة على تحقيق الأهداف دون إخلال بأى من القواعد الاساسية المنظمة للأداء ، بدلا من الوقوف عند النصوص الحرفية للوائح والنظم ولو على حساب الأهداف .

اى أن الدعوة التى اطلقت بما يسمى « الإدارة بالأهداف » يجب أن تصحح الى « الرقابة بالأهداف » . فالإدارة يحكم أنها تشمل تخطيط العمل يجب أن تتضمن تحديدا للأهداف ، كما أنها يجب أن تضبط العمل من خلال وضع النظم التى تكفل تحقيق تلك الأهداف ، أى انها يجب ان تكون مسؤولة عن الاثنين معا . اما الرقابة ، وهى جزء من الوظائف الادارية فيجب ان تركز على

الأهداف . وإن تتمم بالاجراءات من حيث السعي الى تطويرها لتسهيل بلوغ الكفاءة في تحقيق الأهداف . وساعد على ذلك اتباع اسلوب موازنة لبرامج التي اشرنا اليها سابقا .

● توفير الأجهزة والأجهزة التي تمكن الشعب وتنظيماته المختلفة من القيام بالأنواع المختلفة من الرقابة التي كفلها الدستور .

● لرساء الأسس السليمة التي تكفل توافق الأساليب الرقابية مع المستويات التي تجري لصالحها العملية الرقابية . فما هو مطلوب على المستويات الأدنى يكون أضيق نطاقا ولكنه أكثر تفصيلا مما يلزم للمستويات الأعلى ، فالرقابة تكون بالضرورة بالقدر الذي يتناسب مع طبيعة القرار الذي تتخذه الجهة التي تتولاها . ولذلك فكلما ارتفع المستوى الرقابي كلما اتسع النطاق الذي يراقبه وكلما لزم التركيز على الأمور ذات الطبيعة العامة . ومع ذلك يمكن للمستوى الأعلى أن يتعرض إلى مزيد من التفصيل إذا أوضحت له نتائج الرقابة الحاجة إلى التدقيق في حالات بعينها . ولذلك نجد مثلا أن لمجلس الشعب الحق في طلب تقارير محددة إلى جانب التقرير السنوي العام الذي يركز على القضايا الرئيسية والعامة .

● هناك ايضا حاجة الى ان تتفهم الأجهزة الرقابية طبيعة المعلومات التي تتوفر لدى الوحدات وفقا لنظام العمل فيها ، وأن تحاول صياغة طلباتها من المعلومات بصيغ يسهل استخلاصها من تلك المعلومات ، على أن تتولى بنفسها إعادة تركيبها وفقا للمفاهيم التي تلزم المستوى الرقابي . وقد ظهرت أهمية ذلك عندما أدى إدخال المصطلحات التخطيطية المستخدمة على المستوى القومي في عمليات التخطيط والمتابعة ، حيث ووجهت الوحدات بطلبات معلومات لاستخدام بالصورة المطلوبة في العمل اليومي لها .

● كذلك هناك حاجة إلى أن تفاهم الأجهزة الرقابية ذات الطبيعة المتقاربة على شكل ودورية وتوقيت المعلومات المطلوبة ، وتنسق فيما بينها ، لكي تجنب الوحدات تكاليف إعداد المعلومات الرقابية .

● وحتى تشعر الوحدات بمجدي العملية الرقابية يجب توضيح المعدلات التي تستخدم في الرقابة كنتيجة لتحليل البيانات الرقابية وإمكانية ربطها بالمؤشرات التي تتم بها إدارات الوحدات ذاتها . كما يجب نشر وتعميم الدروس المستفادة من الرقابة بغرض تطوير الأداء ورفع مستوى العملية الإدارية .

● ويلزم الجهاز المركزي للاحصاء دورا مهما وإن كان غير مباشر في الرقابة على أداء الاقتصاد الوطني وقطاعاته من خلال ما يجمعه وينشره من بيانات ولذلك يجب تعزيزه وتمكينه من الاسراع بنشر ما يجمعه من بيانات .

إن تأكيد أهمية الرقابة والتدقيق في تنظيمها يمكن أن يجنب الشعب مخاطر هو في غنى عنها . ولو أن الظواهر العديدة التي أتت بها حركة الردة قوبلت برقابة حازمة من قبل قوى الشعب العاملة ، لما

استفحل أمرها ولما فرضت نفسها كأمر واقع يؤدي التعرض له إلى الإضرار بمصالح آنية للكداحين .
نجحت قوى الردة في تجسيمها رغم مايرتب عليها من آثار سلبية على مصالحها في الاجل الطويل .
فظواهر تجارة العملة وتوظيف الأموال والتضخم المستمر ماكان لها أن تستمر لو أن الدولة احكمت الرقابة
على أمور هي من صلب اختصاصها ، ولو ان الرقابة تمت فعلا لمصالح قوى الشعب العاملة وفقا لما ينص
عليه الدستور . ويؤكد هذا مرة أخرى أهمية اقامة نظام ديمقراطي سلم يكفل تمثيلا حقيقيا لرأى الشعب
يجعل من المجالس الشعبية على المستويين القومى والمحلى أدوات حقيقية لممارسة السلطة الشعبية ، ويجعل
من أجهزة الاعلام ، وفى مقدمتها الصحافة ، قنوات لإعلاء صوت الشعب ومقاومة السلوكيات التى
تضر بالمجتمع . وحتى يتحقق هذا لابد من استيعاب جميع الأطراف لمفهوم العمل التخطيطى ومتطلباته ،
ومن مشاركة فعلية فى اتخاذ القرارات حتى تكون الرقابة نابعة من ايمان بالقرارات واستيعاب لمضمونها ،
وفى هذا يكون لنظام الإدارة المحلية دور حاسم لايزال بحاجة الى تعزيز .

ثانيا - قطاع الاعمال :

١ / ٣ / ٤ - يتميز قطاع الاعمال عن الجهاز الادارى بأنه يتحدد بصفتين . فإلى جانب صفة الإدارة
التي يشترك مع فيها ، وإن اختلفت في طبيعتها ، هناك صفة الملكية التي تترتب على ضرورة إسهام رأس
المال فى نشاطه ، ومن ثم ظهور دور مؤثر للمالكى رأس المال فى توجيهه . والدستور موقفه صريح من هذا
الأثر : فهو ينص على أن « يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج » (مادة ٢٤) ، وعلى أن « تخضع
الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة ، وهى ثلاثة أنواع ، الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية
الخاصة » . (مادة ٢٩) . وقد حدد الدستور مقومات كل نوع من أنواع الملكية . فـ « الملكية العامة
هى ملكية الشعب ، وتؤكد بالدعم المستمر للقطاع العام . ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات
ويتحمل المسؤولية الرئيسية فى خطة التنمية » . (مادة ٣٠) ، و « الملكية التعاونية هى ملكية الجمعيات
التعاونية » . (مادة ٣١) ، و « الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل وينظم القانون أداء
وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال
ولا يجوز أن تعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » . (مادة ٣٢) . ونظرا لأن الملكية
الزراعية تدخل فى عداد الملكية الخاصة ، فقد أفردت لها مادة تنص على أن « يعين القانون الحد الأقصى
للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الإستغلال وبما يؤكد سلطة تحالف قوى
الشعب العاملة على مستوى القرية » . (مادة ٣٧) . كذلك تناول الدستور العلاقة بين الملكية
والإدارة . فالشعب ، إلى جانب سيطرته على كل أدوات الانتاج ، يسيطر أيضا « على توجيه فائضها
وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة » . (مادة ٢٤) ، و « للعاملين نصيب فى إدارة المشروعات وفى
أرباحها » (مادة ٢٦) ، كما « يشترك المتفعون فى إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام » (مادة

٢٧) . وقد استمد الدستور هذه النصوص من الميثاق الذى استلهم الأسس التى أرساها من بيان استحالة تحقيق تنمية في دولة متخلفة تواجه الإحتكارات الرأسمالية الكبرى في البلدان المتقدمة بمحاكاة النهج الرأسمالى الذى انتهجته تلك الدول ، نظرا لاختلاف الظروف التاريخية ، وتباين الأنساق القيمية ، وعدم صلاحية الأساليب العنصرية لتكثيف الجهود نحو تضيق الفجوة الهائلة بين مستويات التطور الاقتصادى . وتوصل الميثاق إلى ضرورة العمل على تجميع المدخرات الوطنية ، وهو ما أقره الدستور بالنص على أن « الأخذ واجب وطنى تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه . » (مادة ٣٩) . وحتى توظف هذه المدخرات في عملية التنمية أكد الميثاق على ضرورة وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات ، وتمتعها لأغراض الإنتاج من خلال تخطيط شامل له . ويفرض هذا الأخذ بالحل الاشتراكى الذى يقوم على أساس سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائض هذه الأدوات طبقا لخطة محددة ، باعتباره المخرج الوحيد إلى التقدم الإقتصادى والإجتماعى ، وهو طريق الديمقراطية بكل أشكاله السياسية والإجتماعية . ويؤكد الميثاق على « أن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأمين بكل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعى المترتب عليها . وإنما يمكن الوصول إليها بطريقتين : أولهما - خلق قطاع عام قوى وقادر يقود التقدم في جميع المجالات وتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية . وثانيهما - وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال . على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين ، مسيطرة عليهما معا ... إن الجزء الأكبر من الخطة ... يجب أن يقع على كاهل القطاع العام الذى يملكه الشعب مجموعه ... على أن الأهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن أن تلغى وجود القطاع الخاص . إن القطاع الخاص له دوره الفعال في خطة التنمية من أجل التقدم ، ولابد من الحماية التى تكفل له اداء دوره . » إن هذه المبادئ التى وضعها الميثاق وأقرها الدستور تبدو سليمة ومتفقة مع الأسس النظرية والتجارب العملية . غير أن الأحداث التى واجهت ثورة يوليو منذ صياغة الميثاق تشير الى عدة محاذير تحتاج إلى استجلاء مسبباتها وتبيان أساليب التعامل معها ، بما يحمى المكاسب الاشتراكية لقوى الشعب العاملة ويحيد إليها السيطرة على « كل أدوات الإنتاج » ، منتزعة إياها من القوى الجديدة التى سيطرت على أدوات الإنتاج ومنها على الحياة السياسية .

٤ / ٢ / ٢ - بالرغم من صدور قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية التى وضعت حدودا عليا للملكية الرأسمالية ، حيث اعتمد معيار الحجم كمؤشر للاستغلال ، فإن رأس المال الخاص خيب الآمال في امكان الاعتماد عليه كرافد التنمية ضمن الحدود التى تقسمها له خطة التنمية . فمن ناحية ثبت انه لا يقبل العمل في تلك الحدود ، ولولا أن الخطة كانت قد خصصت النصيب الأكبر للقطاع العام بحكم تركيزها على بناء القاعدة الإنتاجية والقطاعات الأساسية ، لما أمكن لها أن تحقق معدلا للنمو يقترب من ذلك الذى كان لازما لمضاعفة الدخل في عشر سنوات ، ولما أمكن بعد ذلك أن تصمد

الدولة في حرب الإستنزاف وأن تصنع نصر أكتوبر . ومن ناحية أخرى ثبت ان القطاع الخاص القائم ، رغم تحجيمه ، لم يترك فرصة لاستغلال القوى العاملة إلا وانتزها . لذلك كانت هناك ضرورة تعزيز القوانين الاشتراكية في ١٩٦٤ ، وهو ما أثار حفيظة الرأسمالية العالمية ، فكان الموقف المشهور من قبل ألمانيا والولايات المتحدة من المعونات ، ثم قرار الولايات المتحدة بتصفية النظام الثوري المصري حتى لا تنتشر عدواه في دول العالم الثالث التي حصلت حديثا على استقلالها في حروب تحرر كان للثورة المصرية بقيادة عبد الناصر دور حاسم في تأجيجها ونجاحها وفي توضيح طريق العمل الوطني أمامها ، فكانت حرب ١٩٦٧ التي اثبتت بما لا يدع مجالا للشك تحالف الصهيونية مع الإستعمار . ورغم الصمود الذي حققه الشعب المصري وإلى جواره امته العربية ، التي أدركت حقيقة المؤامرة وضرورة انتزاع النصر ، فإن قوى الردة تواصلت مع الاستعمار لكي تفرغ انتصار ١٩٧٣ من مضمونه ، وتحطم المقومات التي صنعتها ، سواء كانت قلعة الانتاج التي بناها القطاع العام رغم محدودية الموارد المتاحة للاستخدامات المدنية ، أو وضوح أطماع الرأسمالية العالمية وتصميمها على ضرب النموذج الذي قدمته ثورة يوليو عن التنمية المستقلة ، أو تحجى قوة التضامن العربى الذى أعاد للعرب جانبا كبيرا من حقوقهم ، من حارب منهم ومن وقف وراء المحاربين ، فاذا بها تعيد تحت راية النصر ما تعرضت له مصر بعد معركة نالهاين ومعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ التي تلتها ، والتي كان من أهم ما فرضته على مصر « فتح جندوها للبضائع الأوروبية » ، فاذا بالإنفتاح يصبح مطلباً للقيادة التي منيت بها مصر ، وإذا بالإعتماد على النفس يتحول إلى ترحيب بل إلحاح بدعوة رأس المال الأجنبي بوجه عام ، والأمريكي بوجه خاص ، ليتولى عن ابناء مصر بناء وطنهم ، فاذا به يمد يده الى من سموا رجال الأعمال ، ليحل تحالف رجال الأعمال المصريين والأمريكيين محل تحالف قوى الشعب العاملة في إدارة شؤون الاقتصاد المصري ، يقودونه إلى الأنشطة الطفيلية والفساد والمديونية في فترة لم تشهد مصر مثيلا لها من حيث دخلها من النقد الأجنبي . وتحت دعاوى ما يسمى بإزالة عوامل الخقد أعيدت للقوى المعادية للثورة مصادر السيطرة التي استخدمتها من قبل في استغلال قوى الشعب العاملة ، سواء كانت إقتصادية أو سياسية . وبدلا من الالتزام بما نص عليه الدستور الذى صيغ في مطلع عهد الردة يجعل القطاع العام قائدا للتنمية ، تحول الأمر إلى دعوة علنية بتصفيته ، ليأتى من يمين على الشعب بضرورة بقاءه « لأن له دورا في التنمية ، وان هذا الدور هو بالأساس اجتماعى » . ثم تأتى الخطة الخمسية لتعطي القطاع الخاص نصيب الأسد من الاستثمار ، لاسيما في القطاع الصناعى ، وتعيد الدولة جانبا من الخيرات المتاحة لتعمل في خدمة القطاع الخاص ، ترعى له سوق رأس المال وتندرس له مشروعات لا يقبل عليها ، لأنه يبحث عن الكسب السريع ولو على حساب خراب الإقتصاد الوطنى . والأدهى من ذلك أن تقاعس الدولة عن رعاية المدخرات الوطنية ، وهو ما يفرضه الدستور ، جعل صفار المدخرين الذين ينتمى معظمهم إلى الفئات العاملة يقعون فريسة الرأسمالية الطفيلية ، بحيث بدأ التحول الرأسمالى الذى صنعتته قوى الردة يأخذ منعطفاً جديداً وخطيرا ، وهو القضاء على صفار المدخرين والمستثمرين ، استبقاء لعتاة الرأسماليين المتحالفين مع الرأسمالية

العالمية . وكما حدث في أواخر عهد محمد على أصبح من حق الأجانب ان يملكو الأراضي ، وهو ما كان منفذا لتعاضد حقوق الأجانب وترسيخ إقدام الإمبراطوريات الأجنبية وظهور المحاكم المختلطة واستخدام ذلك ذريعة للإحتلال السافر . إن المرحلة التي انقضت كانت بمثابة مرحلة انتقال وجس لنفض الشعب المصري من قبل القوى التربصية به ، ويبدو ان هذه القوى قد قررت انهاء فترة الانتقال هذه وبدء مرحلة استكمال التحول الرأسمالي ، مستغلة ما صنعتته من انهيار للاقتصاد المصري ، واغراق له في المديونية ، وتحكم صندوقي النقد الدولي ومن ورائه الرأسمالية العالمية في السياسات الاقتصادية تحكما ترحب به وتسمى اليه قوى الردة ، وإن أظهرت تمعنا وادعت استقلالية في القرار لا تملكها إلا ازاء الشعب وقواه العاملة . إن هذا يجعل المرحلة المقبلة مرحلة حاسمة في مصير النظام الإقتصادي المصري ، وعلى قوى الشعب العاملة ان تنظم صفوفها وتدبر أمورها لصالح مستقبلها هي والأجيال التي تأتي من بعدها ، بل ولصالح الأمة العربية جمعاء . وعليها أن تبحث في هدوء وروية في أمر الملكية ، وتحديد الموقع الصحيح للقطاع العام من عملية التنمية ، وحقيقة ما يسمى بالرأسمالية الوطنية .

٤/٢/٣ — هناك جند من الحقائق الموضوعية التي لابد من الإتفاق عليها وهي :

- أن للقطاع العام دور هام وضروري في بداية طريق التنمية في أى دولة ، وأنه لا يقتصر على ما يسمى بالنور الإجتماعي ، بل إنه دور تمليه بالدرجة الأولى الإعتبارات الاقتصادية البحتة .
- أنه ما من دولة نامية تستطيع أن تجعل الملكية العامة هي النوع الوحيد للملكية . فهناك دور للملكية الخاصة ، شريطة تمسحها مع اختيارات الشعب التي تترجم في الخطة التي يضعها والتي تمكنه من السيطرة على كل أدوات الانتاج .
- أن بعض القطاعات كالزراعة والصناعات الحرفية يمكن السماح بالملكية الخاصة فيها في ظل التنظيم التعاوني ، شريطة أن تخضع تلك الملكية لمعيار الحجم . غير أن قطاعات أخرى تظل بحاجة إلى تنظيم يناسب طبيعة قوى الإنتاج فيها . ولما كان رأس المال من القوى التي لا يمكن تجاهلها في الصناعة الحديثة ، فإن الأمر يقتضى تحديد علاقات الإنتاج فيها على نحو يوفق بين الجانبين دون مساس بالحقوق الأساسية لقوى الشعب العاملة .
- أن كلا من الميثاق والدمستور قد حددا معيارا واضحا للملكية الخاصة ، وهو أن تكون ملكية غير مستغلة . وعلى ذلك فإنه اذا كان قد ثبت أن معيار الحجم لم يكن كافيا لمنع الإستغلال ، فعلينا ان نبحث عن معيار أكثر مصداقية منه .

ولنبداً بمناقشة القضية الأخيرة وهي قضية الإستغلال . إن الإستغلال يظهر من خلال التعامل مع آخرين ، ومن تمكن أحد أطراف التعامل من ممارسة القدرة على الاحتكار إزاءهم . والمنتج يقوم

بنوعين من التعامل : الشراء والبيع . فهو يشتري احتياجاته من المواد الأولية من منتجين آخرين ، كما يشتري خدمات العاملين . وهو يبيع منتجاته إما إلى منتجين آخرين أو إلى جمهور المستهلكين . ويختلف موقفه من هذه المعاملات وفق كون الطرف الآخر للتعامل وطنيا أو أجنبيا ، وهو ما يضيف مفارقات من نوع آخر إلى هذا الموقف . فالدول النامية تتخصص بحكم تقسيم العمل الدولي الذى تفرضه الرأسمالية العالمية فى إنتاج وتصدير المواد الخام ، وهى تفعل ذلك من موقع عدم التكافؤ ، ولذلك فإنها ومنتجها يخضعون لاستغلال تفرضه القوى الصناعية التى تتحكم فى الطلب ، وتسعى دائما إلى إيجاد البديل المصنع للخامات حتى تستبقى أسعارها عند أدنى حد ممكن ، خاصة مع ضعف قدرة الدول النامية على المساومة ، أى أن الدول الصناعية تمارس القدرة على احتكار الشراء بينا تتنافس الدول النامية فى البيع . من جهة أخرى فإن الدول النامية تظل بحاجة إلى استيراد المواد المصنعة التى تتميز بأسواقها الإحتكارية ، بما فى ذلك المواد الوسيطة التى تشتد الحاجة إليها بسبب ضعف الهيكل الإنتاجي المحلي حيث يركز عادة على تصنيع المواد الاستهلاكية للسوق المحلي . وهكذا يخضع الاقتصاد النامي إلى الاستغلال من خلال تبعيته للنظام الرأسمالي العالمي القائم على الاحتكار . ويعمل هذا النظام على تشجيع المنتجين من القطاع الخاص على العمل كوسيط مخلص له بالانقياد إلى ما يرسمه من قواعد للإغتراف فى التبعية . أما فى الداخل فإن مظاهر الإستغلال تتعدد . ففى ظل انخفاض الدخل القومي وتحتل الجهاز الإنتاجي وانتشار البطالة باشكالها المختلفة ، يصبح من المقولات المسلم بها دعوى رخص الأيدى العاملة ، الذى يعتبر ميزة تجذب الاستثمارات ، خاصة الأجنبية . ويستخدم رأس المال الخاص هذه الحقيقة فى استغلال العمال وخفض أجورهم الى أقصى حد ممكن ، بحكم قصور الطلب على العمالة بالقياس إلى المعروض منها مما يضع الطلب فى موقف احتكاري . من جهة أخرى ، يروج رأس المال الخاص لدعوة رأس المال الأجنبى ليحقق أرباحا على حساب انخفاض الأجور . وحرصا على إبقاء الأجور منخفضة يطالب القطاع الخاص بحجة كاملة إزاء العاملين ، يعين ويفصل كيف شاء ، بل ويطالب بالحق فى جلب عمالة أجنبية بدعوى تميزها بكفاءات غير موجودة محليا . بل إن هذه الظاهرة تعتبر من أهم المشاكل التى تعترض سبيل التكامل العربى ، حيث يميل القطاع الخاص فى الدول النفطية محدودة السكان إلى تفضيل العمالة غير العربية (خاصة الآسيوية) لانخفاض أجورها عن العمالة العربية رغم ما يتضمنه ذلك من اثار إقتصادية وإجتماعية سلبية على المجتمع ، بل وعلى القطاع الخاص ذاته . أما فى جانب المبيعات فإن هناك مقولة أخرى تنادى بحماية الصناعة المحلية ، ومقتضاها يطالب القطاع الخاص باغلاق السوق المحلية على منتجاته تأميناً له من المنافسة الأجنبية ، خاصة وإن حجم السوق لا يساعده على خفض التكلفة بسبب عدم تناسبه مع الحجم الاقتصادى لمشروعاته ، كما أن اكتساب الخبرة يحتاج إلى وقت ، مما يقتضى توفير الحماية ، على الأقل للفترة اللازمة لاكتساب هذه الخبرة . وبعبارة أخرى فإن القطاع الخاص يسعى إلى خلق وتعزيز قدرته الإحتكارية . كذلك فإنه يطالب ، إلى جانب هذه الحماية ، بخفض تكاليفه عن طريق إزالة الرسوم الجمركية على مستلزماته المستوردة ، ودعم

المستلزمات المحلية ، لاسيما الطاقة والمرافق التى على المجتمع أن يوفرها من حصيلة الضرائب ، التى يطالب القطاع الخاص والأجنى بالأعفاء منها تاركا عبأها يقع على أولئك الذين لا يملكون التحلل منها ، وهم القوى العاملة . وبعبارة أخرى فإن القطاع الخاص يحاول عبثه الظروف المؤدية لخلق الميزة الاحتكارية لما يستخدمه من مستلزمات والتى تحقق تخفيض أسعارها . ونظرا لأن هذا القطاع لا يقبل على الصناعات الأساسية ذات الحجم الكبير ، والأجل الطويل للإكتمال ، والربحية الاقتصادية المحدودة ، فإن اختياراته تركز على السلع الاستهلاكية والصناعات الخفيفة بغض النظر عن متطلبات توازن الخطة للأجلين القصير والطويل . ويترتب على هذا أمران كلاهما له تأثيره على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير الكادحة . فالنشاطات التى تنتج سلعا ذات سوق واسع هى فى الغالب من قبيل الصناعات العاملة فى مجال إنتاج ما يلزم لتلبية هذه الحاجات ، وبالتالي فإن خضوع هذه النشاطات للإحتكارات التى يسعى اليها القطاع الخاص يعنى استغلالا على نطاق واسع للجماهير . من جهة أخرى ، فإنه نتيجة لسوء توزيع الدخل الذى يترتب على تسلط القطاع الخاص ، ينشأ طلب على أنواع من اسلع الكمالية ، وإن كان حجمه محدود نسبيا لكل سلعة على حدة ، وهو ما يغرى القطاع الخاص بإعطاء هذه السلع جانبها من اهتمامه ، مستغنيا بذلك جزيا من موارد الدولة فى استثمارات أضعف فى أولوياتها من تلك التى توجه للحاجات الأساسية . وفى نفس الوقت فإن إنتاج هذه السلع محليا يولد ضغوطا استهلاكية عملية نتيجة ما يحيط به من دعاية وإعلان تحت ستار تشجيع الإنتاج المحلى ، وهو ما يؤدى إلى انحراف الإستهلاك ويؤدى إلى ضغوط إضافية على ميزان المدفوعات ، خاصة وأن معظم هذه السلع يرتفع فيها المكون الأجنى ، وتفتح مجالات واسعة للمشاركة الأجنبية بحكم ما نحتاجه من معرفة تكنولوجية متطورة . والخلاصة أن ما يسمى حافز الربح الخاص لا يعمل دائما فى اتجاه إفساح المجال أمام المبادرة الخلاقة ، نظرا لأن حالة التخلف التى يعانى منها الإقتصاد النامى تشوه العوامل التى تتحكم فى السوق وفى تحديد الأسعار . بل انه يمكن القول أنه لا يوجد سوق بالمعنى الحقيقى الذى تصوره نظريات السوق ، حيث تتباين قوى المتعاملين فيه نتيجة لسوء توزيع الدخل وضعف البنية الأساسية وقصور المعرفة وأنظمة المعلومات اللازمة للتعامل السليم من جميع الأطراف . وبينما ينادى أصحاب مبدأ الإقتصاد القائم على قوى السوق بإطلاق قواه ، يطالبون فى الوقت نفسه بأقصى درجات التدخل من أجل رفع معدلات الربحية لقطاع خاص يعجز عن مواجهة قوى السوق دون حماية مزدوجة له تعزز قراراته الإحتكارية وتحمده له بذلك طريق الاستغلال .

٤/٢/٤ — يتضح مما تقدم أن أهم ما يعوق اتخاذ عوامل العرض والطلب التى هى السمة المميزة للعمل وفق قوى السوق ، أساسا لتنمية الإقتصادات المتخلفة هو تشوه هذه القوى بسبب ما يسودها من عوامل احتكارية يترتب عليها ، ومن ثم يعززها ، تباين توزيع الدخل . هذا التباين يرجع الى ما يسود فى هذه الإقتصادات من بطالة تتخذ ذريعة لانخفاض الأجور ورفع معدلات العائدات على رأس المال

بحجة ان هذا يدعو للإقتصاد في استخدام الموارد الرأسمالية المحدودة . وبدلا من العمل على تحقيق تقارب بين عائدات عناصر الإنتاج ، تغذى العوامل الإحتكارية تباعدها . فعلى الصعيد الدولى تعمل الاحتكارات الدولية على ابتزاز جانب هام من موارد الدول النامية ، مما يؤدى إلى استمرار انخفاض دخولها القومية ، وبالتالي مدخولاتها التى هى مصدر التراكم الرأسمالى الوطنى . ويفتح هذا الباب أمام دعاوى تشجيع اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية التى هى فى حقيقتها جزء ما تم ابتزازه من رؤوس الأموال المحلية . وتؤدى الإحتكارات الداخلية إلى انخفاض الإنتاج المحلى عما يمكن تحقيقه فى غيابها ، نظرا لأن الربح الإحتكارى ينشأ من تحجيم العرض بالقياس إلى الطلب الذى هو بدوره منخفض بحكم انخفاض الدخل القومى ، وهو يذهب إلى فئة محدودة مما يؤكد ظاهرة تباين توزيع الدخل . فمعدل الربح الإحتكارى اعل بالضرورة من معدل الربح العادى الذى يمكن ان يتحقق فى ظل المنافسة التامة . ومن الجدير بالذكر أن هذا الإرتفاع فى معدلات الأرباح لا يعنى بالضرورة ارتفاعا فى مجمل الأرباح ، لأنه يتسبب كما ذكرنا فى انخفاض الدخل القومى . أى أن النتيجة هى انخفاض الدخل الكلى وارتفاع نصيب عائدات رأس المال منه ، وإن كانت جملتها اقل مما كان يمكن أن ينحقق لو سادت منافسة فعلية تنهذ الدخل القومى وتزيد من فرص العمل والأجور . ويساعد على استمرار هذه الأوضاع ما يشوب الهيكل الإقتصادى الوطنى من اختلال يجعله شديد الإعتماد على العالم الخارجى فى توفير الكثير من احتياجاته الإنتاجية والإستهلاكية ، وما يعانيه من قصور فى المعلومات التى تلزم للمنتج والمستهلك معا . وتتصف عملية اعادة بناء الاقتصاد الوطنى على نحو يحقق مزينا من الإعتماد على النفس بالحاجة إلى مؤشرات لا يوفرها السوق بأوضاعه القاصرة . ففى البداية لا تكون النشاطات الأساسية اللازمة لإنتاج السلع الإنتاجية بنفس القدر من الوجبة التى تتسم به الأنشطة الاستهلاكية التى يجتذبها الدخل بتوزيعه المتباين . ولذلك فإن ما تحتاجه الدول النامية من أجل تصحيح هيكلها الاقتصادى هو قيام قطاع عام قوى يتولى تنفيذ خطة طويلة الأجل تراعى الآتى :

- إعطاء أولوية للصناعات الأساسية اللازمة لبناء قاعدة انتاجية ذاتية تسهم فى إمداد النشاطات المحلية باحتياجاتها وتجنبها الإعتماد المفرط على الخارج .

- إعطاء أولوية للأنشطة ذات الوجبة الإجتاعية الأعلى . والمقصود بالوجبة الإجتاعية مجمل المنافع التى تعود على المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة ، وليس فقط على المشروع الواحد . ولما كان رفع معدلات التوظيف للأيدى العاملة يأتى فى مقدمة غايات المجتمع ، فإن النشاطات التى تحصل على أولوية متقدمة ليست هى بالضرورة تلك التى تعطى فرص عمل أكبر بصورة مباشرة ، بل هى التى تولّد حركة فى الاقتصاد تحسّن جدوى قيام مشروعات فى انشطة وثيقة الصلة بها تساعد على زيادة مجموع فرص العمل ورفع مستوى الإنتاج والإنتاجية . ومن هذا المنطلق فإن صناعات المواد الوسيطة التى تنشئ طلبا على مواد أولية يشجع التوسع فيها ، والتى تمد صناعات أخرى نهائية باحتياجاتها ، تعتبر من الصناعات المحورية التى تحقق تكاملا اكبر فى الاقتصاد الوطنى ، وتقلل من درجة الإعتماد

على العالم الخارجى .

● وحتى تتحقق الفائدة القصوى من هذه النشاطات فإنه لابد من أن تستخدم فيها أساليب إنتاجية عالية الكفاءة ، حتى ولو ادى ذلك إلى الإعتماد على استخدام كثيف لرأس المال ، وذلك لكى تحقق مستوى عاليا من الكفاءة يجعلها قادرة على توفير إمكانية أكبر لتنمية الأنشطة المرتبطة بها . غير أنه يجب فى هذا مراعاة اختيار تلك الأساليب على نحو يتفق والمزايا النسبية للموارد المحلية ، وهو ما يتطلب النهوض بالبحث العلمى المحلى .

● وبالتالي فإن الدور الذى يؤديه القطاع العام تعظم اهميته بسبب قدرة هذا القطاع على توفير الامكانيات اللازمة لإجراء البحث العلمى وتطبيق نتائجه . فأيا كانت رغبة القطاع الخاص فى التطوير فإن قدرته الذاتية تظل محدودة ، وهو إن سعى اليه فإنه لا يملك القيام به بنفسه فليجأ إلى مشاركة أجنبية غالبا ما تأتى بأساليب لا تلائم البيئة المحلية ، بل هى تزيد التبعة إلى النظام الرأسمالى العالمى وعابرات الجنسية .

● من جهة أخرى فإن دعوى توفر ميزة رخص الأيدى العاملة المحلية لا يجب ان تقاس بانخفاض معدل الأجر الزمنى مقارنا بالأجور الزمنية فى الخارج ، حيث المقارنة تتم بواسطة سعر صرف متدن . بل يجب ان تم الرجوع إلى معدلات الإنتاجية . ولذلك فإن رفع الإنتاجية يجب أن يكون هو الأساس الاول الذى تبنى عليه التنمية . ويتطلب هذا العناية بالتدريب اثناء العمل وهو ما يقوم به القطاع العام . بل إننا نجد أن القطاع الخاص يلجأ عادة إلى الاستفادة مما وفره القطاع العام من تدريب ، سواء للعاملين بأجر أو للكوادر الادارية العليا .

● وإذا كان الدستور قد كفل للعمال نصيبا فى الأرباح يعتبر بمثابة حافز لهم على زيادة الإنتاج ، فإن هذا النصيب لا يجب أن ينسب إلى ما يتحقق من أرباح كلية ، بل يجب أن يحدد وفق رفع معدلات الانتاجية . ففى بعض الأحوال تنخفض الأرباح نتيجة تحديد الأسعار (للمستلزمات والمنتجات) على نحو تمليه مصلحة المجتمع دون أن تكون الوحدات الإنتاجية مسؤولة بصورة مباشرة عن ذلك . ويتطلب هذا وضع أنماط للإنتاجية وتعيين اساليب قياسها والحاسبة بمقتضاها والعمل على رفعها .

● غير أن رفع الإنتاجية لا يعنى بالضرورة رفعا مباشرا للأجور بنفس النسبة ولا تقلصت الميزة النسبية بسرعة قبل ان يطرأ تقدم ملموس على الإقتصاد الوطنى . وينشئ هذا تناقضا لابد من معالجته ، حيث أنه يعنى استمرار انخفاض حصة الأجور من الدخل الوطنى . ولذلك فإن استقطاب فائض العملية الإنتاجية لصالح القوى العاملة وتوجيهه إلى تراكم رأس المال وزيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة التوظيف والأجور ، يعتبر هو المحرك الرئيسى للإسراع بمعدلات النمو . والقطاع العام هو القادر على إجراء هذا الإستقطاب ، لأن ذهاب الفائض إلى منتجى القطاع الخاص ، ما لم يكن مصحوبا بمعدلات ضريبية مرتفعة دون تهرب منها ، يؤدي إلى تباين حاد فى توزيع الدخل ينقص حجم الطلب

الكل ومن ثم يعوق تسارع معدلات النمو .

● من جهة أخرى فإن انخفاض الأجر النقدي لا يوجب بالضرورة انخفاض الأجر الحقيقي الذى يحدد مستوى معيشة العاملين . وحتى يتحقق هذا يجب توجيه النشاط الإنتاجى نحو توفير الحاجات الأساسية للجماهير بالقدر والسعر المناسبين ، وهو ما يناقض حافز القطاع الخاص القائم على رفع الربحية عن طريق التحكم فى العرض بفرض رفع السعر . وعلى ذلك فإن قضية تسعير منتجات القطاع العام وما يقال بأن السعر فيه إجماعى لا إقتصادى تعتبر قضية مغلوطة . فالسعر الأساسى الذى يجب أن يعمل بموجبه القطاع العام هو فى الأصل سعر إقتصادى يحقق وبما عاديا خاليا من عنصر الإحتكار . فإذا أظهرت الموازنات القومية أن هذا السعر يمثل عبئا لا تستطيع أن تتحمله الفئات الكادحة بالمعدلات السائدة للأجور ، يجب تعديل سعر البيع لفترة محدودة يتم فيها تصحيح الهيكل الإنتاجى على نحو يخفض من كلفة انتاج السلع المعنية ويرفع فى نفس الوقت الأجور النقدية لتصبح قادرة على تحمل الأسعار الاقتصادية . وخلال ذلك توازن الخطة بين ما يخصص لدعم الأجور وبين تخصيص هذه المبالغ للإستثمار بفرض رفع معدلات التوظيف والأجور .

● ونظرا لأن ترك أنشطة المال والتجارة للقطاع الخاص يعنى أن يعمل كل منهما بمقتضى قوى السوق ، فإن هذا يؤدى لأن تفرض هذه الأنشطة أساليب عملها على مجمل الإقتصاد الوطنى . وبمقتضى هذه الأساليب يتم توجيهها للعمل وفق متطلبات تنفيذ الخطة باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية باعتبارها وسائل التوجيه غير المباشر التى تملكها الدولة لإزاء القطاع الخاص . غير أن هذه الأدوات تصاغ عادة وفق أهداف معينة ، فإذا بأثارها تمتد لتتعارض مع أهداف أخرى قد تكون أكبر وزنا وأخطر شأنًا بالنسبة لعملية التنمية . فتعديل اسعار الفائدة مثلا بفرض التأثير فى حجم النشاط الاقتصادى يمكن ان يؤدى لتوجه التمويل إلى استخدامات عالية الربحية المباشرة رغم أنها ليست بالضرورة ذات أولوية متقدمة فى الخطة . وفى ظل ضعف الهيكل الإنتاجى يميل سعر الصرف إلى الانخفاض ، وهو ما يفرى الأجهزة المصرفية بالإستثمار فى أصول أجنبية بدلا من الأصول المحلية ، على نحو ما حدث مؤخرا ، خاصة بعد فتح الباب أمام البنوك الأجنبية . من جهة أخرى فإن فرض قيود كمية على حركة الائتمان تلقى دائما معارضة شديدة بدعوى أنها تعنى التدخل فى القوى المطلقة للسوق ، وغالبا ما يساء استخدامها . ولذلك فلا بد من لسيطرة الدولة على قطاع المال واختصاص نشاطه للخطة من خلال تخطيط دقيق للائتمان ، دون أن يحجم ذلك سلب حرية القطاع المصرفى فى الحركة وتحوله إلى مجرد خزانة تصرف ما تقرره الخطة دون تدقيق . وتتوقف كفاءة التخطيط المالى والنقدى على قدرة التخطيط على تحديد المؤشرات التى تمكن الجهاز المصرفى من الإشراف على تنفيذ الخطة مع مراعاة سلامة أوضاع الوحدات الإنتاجية ، ومتابعة تنشئ نشاطها مع ما تحدده الخطة من أهداف ومع متطلبات كفاءة الأداء فى الوقت نفسه . ومن هذا المنطلق فإن للبنك المركزى دورا هاما يجعله شريكا للجهاز المركزى للتخطيط .

● بالمثل فإن السيطرة على نشاط التجارة تصبح أمراً ضرورياً ، لاسيما في مجالات التجارة الخارجية وتجارة الجملة ، كما أنها تكون حيوية في تجارة التجزئة في الأمور التي تمس الحاجات الأساسية للجماهير والتي تتعرض لاحتمالات الاحتكار من قبل القطاع الخاص . وهنا أيضاً لابد من نظام مرن يحقق القدرة على استشعار حركة السوق ومحاولة تفادي ما قد تتعرض له من اختناقات ، ليس بمجرد تحديد الأسعار أو تقديم الدعم النقدي ، وإنما بالعمل على تصحيح الاختلالات بين جانبي العرض والطلب . فأى ابتعاد عن السعر الإقتصادي الذي تحدده العلاقة بين هذين الجانبين له كلفة تؤثر تأثيرات غير مباشرة قد يكون مجملها أخطر مما يحسب كأثر مباشر لعدم توافق ذلك السعر مع الإعتبارات المجتمعية ، على نحو ما أوضحناه عند مناقشة قضية الإسكان . إن المعيار الأساسي الذي يسترشد به هو سلامة هيكل الأسعار واستقرارها ، والعمل على الإقتراب باستمرار من الأسعار الإقتصادية شريطة أن تكون هذه الأسعار متفقة مع الاهداف العامة للخطة .

ويشير كل هذا إلى مدى ما تنطوى عليه الدعاوى القائلة بأن للقطاع العام دور اجتماعي بالأساس ، تظهره تارة بمظهر القطاع الخيري الذي يتحمل عن المجتمع أعباء ولو أدى ذلك إلى خسائر ، وتظهر أخرى بأنه قطاع يعمل وفق القواعد التي تحكم المؤسسات غير الهادفة إلى الربح ، من مفاوضات . إن هذه الدعاوى تنفي في طابعها حكماً بأن تزول ضرورة وجود القطاع العام إذا زالت حاجة المجتمع إلى الاعتبارات الإجتماعية المذكورة ، وهو ما يعني أن القطاع الخاص يظل دائماً هو الأساس الذي يعمل وفق الاعتبارات الإقتصادية ويحقق ما يفترض فيها من كفاءة . إن هذه الدعاوى تخاف متطلبات التنمية بجانبها الإقتصادي والإجتماعي ، وعلى قوى الشعب العاملة أن تواجه هذه الإدعاءات المضللة ، وأن تدور عن القطاع العام باعتباره هو القادر على إحداث تنمية حقيقية ، وعلى تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه نحو تحقيق أهداف الخطة ، وأن تدفع عنه الإعانات بأنه قطاع خاسر بالضرورة ، وأنه يفتقد روح المبادرة . وحتى يقوم القطاع العام بالمهام المرجوة منه يجب ان تعطى إدارته الحرية الكافية في حدود الاهداف التي تحددها له الخطة .

٤ / ٢ / ٥ — وبناء على ذلك فإن دور القطاع الخاص يجب أن يتحدد وفق عدد من المعايير ، أهمها ما يلي :

- تجنب الدخول في المجالات ، أو السماح باتباع السياسات ، التي من شأنها إيجاد فرص لممارسة هذا القطاع نزعه إلى الاحتكار ، ولتخاذ ما يلزم لذلك من ضوابط على نحو ما سنبينه فيما بعد .
- تفادي التداخلات بين القطاعين العام والخاص التي يمكن أن تؤدي إلى انحرافات في سلوك القائمين على شؤون القطاع العام . إن التجربة تشير إلى أن القطاع الخاص ، حينما يدخل مجالات يتولاها القطاع العام بدعوى فتح الباب أمام المنافسة ، يشجع بعض المسؤولين في هذا الأخير على التواطؤ

معه من أجل تحقيق ربحية أعلى له على حساب العاملين في القطاع العام ، ومن ثم الضغط من أجل تحويل وحدات القطاع العام إليه بدعوى أنه أقدر منه على تحقيق أرباح .

● ويستتبع هذا وجوب إيقاف المناقشات حول إمكانية بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص ، لأن هذا يشجع المسؤولين عن بعض هذه الوحدات على التهاون في إدارتها حتى يتخذ من تعرضها للخسائر مبررا للمطالبة باتخاذ قرار بيعها فيتقدموا للإستيلاء عليها .

● كذلك يجب الحذر من دخول القطاع الخاص منفردا في المجالات المغذية للقطاع العام حتى لا يجد من هذا منفذا للإستيلاء على فائضه ، متبعا في سبيل ذلك وسائل ملتوية في معظم الأحيان . إن نفشى ظاهرة مقاولي الباطن مثلا قد أدى إلى سلب قطاع المقاولات العام جانبا هاما من فائضه ، وساعد في الوقت نفسه على رفع كلفة التشييد ، وهو ما أضعف قدرة المدخرات على تحقيق الإستثمارات التي توجه إلى تمويلها .

● من جهة أخرى فإن القول بأن بعض الأنشطة لا يجب أن يدخل فيها القطاع العام لأنه يتعرض فيها لخسائر بينما يستطيع القطاع الخاص أن يجعلها مربحة لا يجب أن يطلق على عواهنه . فما يتردد من أن القطاع العام لا يصبح أن يعمل في « بيع الفول والطعمية » لأن هذا يعرضه الى تحقيق خسائر ، إنما يعنى ترك مجال غذاء الشعب مرعا للقطاع الخاص يحقق منه أرباحا تعبر عن جشعه وعن احتكاره واحدا من الحاجات الأساسية للجمهور . ولذلك فإن السماح بدخول القطاع الخاص الى جانب العام في مثل هذه المجالات التي تتصف عادة بصغر حجم الوحدة الانتاجية ، يجب ان تصحبه رقابة محكمة على الاسواق ، وخطة متكاملة لإزالة الإختناقات المؤدية للاحتكار .

● والقول بان القطاع العام يتركز دوره في القيام بالمشروعات الأساسية اللازمة والمشروعات التي تحظى بأهمية اجتماعية بغض النظر عن الربحية ، يعنى تجهيد هذا القطاع من فرص الربحية العالية وقصرها على القطاع الخاص ، وبالتالي تمكن هذا الأخير من الإستيلاء على الفائض الإقتصادي وإضعاف سيطرة الشعب على ما يترتب على هذا الفائض من أدوات الانتاج ، وهو ما يناقض الدستور . ولذلك فإن النطاق الذي يسمح فيه بدخول القطاع الخاص يجب أن يكون محكوما بعدم تمكنه من إلغاء أو تقليص قدرة الشعب على ممارسة حقه الدستوري في السيطرة على الفائض وتوجيهه وفقا لخطة التنمية .

● وعلى الخطة أن تحدد للقطاع الخاص المجالات التي يسمح له بالدخول فيها وتزوده بالمؤشرات والمعلومات الكافية لتوجيه نموه ، وأن تتضمن من السياسات والإجراءات التي تضمن قيامه بالدور المحدد له . غير أنه نظرا لأن أدوات التوجيه غير المباشر لا توفر شروط الإلتزام بالخطة فإنه لا يوجد ما يؤكد قيام القطاع الخاص بدوره فيها ، الامر الذي قد يعرض توازنات الخطة للإختلال ويؤثر على

مسار التنمية وعلى أداء القطاع العام نفسه . لذلك يجب أن يكون القطاع العام دائما على استعداد للتدخل لسد أى ثغرات تتعرض لها الخطة نتيجة لتعاضد القطاع الخاص .

● وعلى أجهزة الدولة المسؤولة عن الترخيص للقطاع الخاص ومتابعة نشاطه ان تتأكد من سلامة هياكل التكلفة والقبول ، ومن كفاءة الإدارة التي يتولى شؤونها . إن معظم المشاكل التي تتعرض لها وحدات الإنتاج مرجعها ضعف القيادات الإدارية وخلل الميكل القبول . ولا يكفى فى هذا الصدد القول بان القطاع الخاص مسؤول عن نجاح ما يقوم به من مشروعات وأنه إذا أثبتت عوامل السوق فشله فعليه أن يعلن إفلاسه الذى تقع عليه تبعته . فإذا كان اشهار الإفلاس يؤدي إلى التخلص من الوحدات الخاسرة التي يحدث التمسك ببقائها نزيها مستمرا لموارد المجتمع ، فان الإفلاس ذاته معناه السماح بتخصيص جزء من هذه الموارد لأنشطة خاسرة ثم فقدتها نتيجة لذلك ، فتبعها لا تقع فقط على المسؤولين عنها ، بل هى تقع فى النهاية على المجتمع بأكمله . ولذلك فإن على الدولة أن تشدد فى تطبيق قواعد ممارسة المهنة وفى جدية رجال الأعمال ، وأن توفر ما يلزم لرفع كفاءة القائمين على شؤون القطاع الخاص . كما أن على الجهاز المصرفى أن يضع الضوابط المناسبة لسلامة الأداء فى وحدات القطاع الخاص ، وهو ما يؤكد ضرورة خضوع هذا الجهاز لسيطرة الدولة حتى لا تتكرر الظواهر التي تفشت مؤخرا والتي أثبتت قصورا فى الأساليب التي تطبقها الوحدات المصرفية الخاصة بالسماح بتمويل غير سليم كانت نتيجته تعرضها لمآزق تعرض موارد الدولة النقدية للخطر .

وحتى يؤمن المجتمع من التعرض للإستغلال من خلال ما يسعى القطاع الخاص إليه من أساليب تسهل له ممارسة الاحتكار يجب اتخاذ الإجراءات التي تحمي المجتمع من هذه الأساليب ، وهو ما يتطلب أن :

● يراعى الحرص فى دعاوى حماية الصناعات الناشئة ، وفى منح الحوافز عن طريق الإعفاء من الضرائب وحظر الواردات المنافسة ودعم مستلزمات الإنتاج حتى لا تتحول هذه المزايا إلى امتصاص مستمر لموارد المجتمع وإلى دافع للتعايل من أجل إطالة آجالها دون إضافة حقيقية إلى قدرات الاقتصاد الوطنى . وأى مزايا من هذا النوع يجب أن تمنح أولا لرأس المال الوطنى بدلا بالقطاع العام .

● وحتى لا تتحول حوافز الإستثمار إلى فرص للإحتكار يجب التوقف عن النظر إليها كعامل لجذب المدخرات بمجرد افتعال ربحية عالية فى ظل الحماية تتحول إلى خسائر بزوالها . إن منح أى مزايا من هذا النوع يجب أن يكون مصحوبا بحق للدولة فى استرداد ما تنازلت عنه من ضرائب إذا انقضت مدة الإعفاء دون الوصول بالإنتاجية إلى الحد الذى يحقق الربحية تحت ظروف المنافسة فى نهاية الفترة الممنوحة للإعفاء .

● وعلى الخطة أن تختار الفروع التي تمنح فيها المزايا للاستثمارات على أساس مجمل آثارها على الاقتصاد الوطنى ، بمعنى تقدير ما يترتب عليها من زيادات فى الدخول وفرص العمل وفى الموارد الضريبية من

النشاطات التي تتوسع نتيجة تأثرها بتحقيق تلك الاستثمارات ، والتأكد من أن هذه الزيادات توازي ما يمنح للاستثمارات من مزايا ، أو أن زيادة هذه الأخيرة عن الأولى تقل عن كلفة تحقيقها بأسلوب بديل .

● وعلى القطاع العام أن يسيطر على مجالات الإنتاج ذات السوق الواسع والتي تتميز في الوقت نفسه بانخفاض مرونة الطلب ، أي التي يضطر المستهلكون لمنتجاتها إلى تحمل أي ارتفاع في السعر ، حتى ولو لم يكن مبرراً ، بسبب ضرورة المنتجات وعدم القدرة على إيجاد بديل مناسب لها . وتم هذه السيطرة أما بالدخول في الإنتاج بفرض زيادة المعروض وتعديل السعر ، أو بإنتاج مواد بديلة تمكن المستهلكين من التحرر من قبضة المستغلين ، أو بحظر دخول القطاع الخاص كلية إذا ثبت أن التدخل الجزئي غير كاف .

● عدم السماح بانفراد القطاع الخاص بمحقات مترابطة في مراحل الإنتاج والتسويق ، حتى يمكن تجنب عمليات التواطؤ التي تتم بين المسؤولين عن الإنتاج وأولئك المسؤولين عن التسويق بفرض تهيئة عوامل احتكارية تساعد الطرفين على رفع الأسعار ، وحتى يمكن تجنب الوحدات الإنتاجية تحكم التجار المحتكرين في تحديد أسعار متدنية لمنتجاتهم والقيام في الوقت نفسه بفرض أسعار مرتفعة للبيع إلى المستهلكين ، ملتجئين إلى أساليب تضر بالمجتمع وتلفى جهود المنتجين من أجل رفع الإنتاجية ، كما هو مشاهد في قطاع الزراعة بوجه خاص . ويقضى هذا بحظر دخول القطاع الخاص في تجارة الأستيراد ، حيث يؤدي هذا إلى التحكم في المعروض من المستورد لرفع السعر بما يمهّد لرفع أسعار المنتجات المحلية وتحقيق أرباح عن طريق الاحتكار دون الإجتهد في خفض التكلفة . كما يقضى بحظر دخوله في تجارة الجملة ، لاسيما في السلع الضرورية حتى لا يكون فيها منفذ له لإنشاء ظروف احتكارية تضر بمصالح المستهلكين .

● ومن المهم تنظيم قواعد الملكية والإدارة في القطاع الخاص على نحو يكفل سلامة الهيكل التمويلي وبحول دون الإستغلال والإحتكار . ففي جانب التمويل تنشأ الحاجة إلى إتاحة فرص الإستثمار أمام الأفراد الذين يقومون بالإدخار باعتباره واجبا وطنيا ، لاسيما صغار المدخزين بما فيهم العاملين بأجر . وحتى تكون هذه الفرص مأمونة يجب حمايتها من سيطرة كبار الممولين وذلك بفرض حدود عليا على مساهمات الفرد الواحد في أي وحدة إنتاجية ، أو في أي فرع من فروع الإنتاج .

● وحتى يؤمن العاملون التعرض للإستغلال في تعاملهم مع القطاع الخاص يجب تأكيد نصيبهم في إدارة المشروعات ، وتمنيز ذلك بتحويل جزء من حقوقهم في الأرباح إلى مساهمات في رأس المال ، تمكنهم من تحسين دخولهم ، ومن المشاركة في الجمعيات العمومية التي تراقب الإدارة في المشروعات التي تعمل وفق قواعد الشركات المساهمة .

• وحتى لا تتحول دعوى إتاحة الفرصة أمام مدخرات الأفراد إلى دعوى لتغليب قوى السوق واستخدام مؤشر ارتفاع السعر كموجه للإستثمار الخاص ، ومؤشر انخفاضه وما يترتب عليه من خسائر كتذير بفرض عقوبة على من يخطيء الإختيار ، وما يتحملة المجتمع نتيجة لذلك من آثار ضارة ، يجب أن تتحكم الدولة في هيكل الأسعار على نحو يجمع بين الرشد الإقتصادى والنفع الإجتماعى .

ثالثا - النظام السعرى :-

٤/ ٣/ ١ - تشير التجارب العملية إلى أهمية النظام السعرى في تحريك قوى الإقتصاد القومى وضبط العلاقات بين قوى الانتاج ، وكذلك بين المجتمع وباقى العالم سواء كان الإقتصاد يعمل وفق تخطيط مركزى شامل أو يكتفى بما يسمى بتخطيط تأشيرى تلعب فيه السياسات الإقتصادية دور الموجه غير المباشر للنشاط الإقتصادى . فبوجه عام يمكن التمييز بين تيارين رئيسيين يسودان الفكر الإقتصادى العالمى . التيار الأول يسلم تسليما شبه مطلق بالقوى الغيبية للسوق ، انطلاقا من أن أى تدخل من جانب البشر يمكن ان يغلب اختياراتهم على تلك التى تمثل اختيارات أطراف التعامل التى تتجمع في قوى للعرض وأخرى للطلب . مثل هذا التدخل مرفوض لانه يمكن ان يخفى عدم تناسب بينهما وبالتالي يعطل اتخاذ قرارات لإزالة عدم التناسب هذا . كذلك فإن هذا الفكر يهتم التدخل العمدى بتحديد الأسعار بأنه يسيء إلى تخصيص الموارد ، بمعنى أن المنتجات ذات الأولوية الإجتماعية تتعرض في الغالب إلى تخفيض في أسعارها مما ينقص من ربحيتها وهو ما قد يؤدي إلى تقليل توجه الإستثمار إليها ، وبالتالي يقود في النهاية إلى التعارض مع الأولوية المعطاة لها . من جهة أخرى ، تهتم هذه المدرسة التدخل في أسعار عوامل الانتاج بأنه يسيء إلى اقتصاديات استخدامها لأنه ينحاز عادة إلى الأجور ، فيجعل العمل أكثر كلفة ويقلل بذلك من فرص توظيفه ، رغم أنه هو العنصر الأكثر وفرة في الدول النامية ولذا يجب تشجيع استخدامه عن طريق تخفيض أجره . بالمقابل يجب رفع معدل العائد على رأس المال ليكون هذا حافزا لجذب المدخرات وترشيد استخدامها في الإستثمار . وبموجب هذا النمط الفكرى فإن سعر الصرف إذا ترك لقوى السوق فإنه سوف يميل إلى الانخفاض نظرا لارتفاع الميل للاستيراد وضعف القدرة على التصدير مما يقلل المعروض من العملات الأجنبية ويزيد الطلب عليها . فإذا ترتب على ذلك ارتفاع سعر العملة الأجنبية ، أى انخفاض سعر الصرف ، فإن هذا يؤدي إلى الحد من الاستيراد بجعل كلفته أعلى وإلى تشجيع التصدير بما يساعد على تقليص فجوة ميزان المدفوعات . بالمقابل فإن التيار الفكرى الثانى يرفض ترك السعر لأهوية في يد القوى الغيبية لأن هذه القوى تنحرف بهيكل الأسعار بعيدا عن العوامل الحقيقية المنشئة للقيمة ، وهى ما بذله المجتمع من عمل في سبيل إنتاجها ، سواء بصورة مباشرة أو بطريق غير مباشر من خلال عمل سابق تحول إلى تراكم رأسمالى عن طريق الفائض الذى أسهم العمل

في خلقه ، فإذا به يتسرب إلى أيدي أصحاب رأس المال نتيجة تمكنهم من استغلال العمال بفعل قوى السوق التي تدفع أجورهم إلى أدنى حد ممكن . وإذا كان أنصار المدرسة الأولى لا ينكرون أن سيطرة قوى السوق تؤدي إلى الإساءة إلى توزيع الدخل وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى نقص الإنفاق الكلي ومن ثم معدل النمو مما يدعو الدولة إلى التدخل في مرحلة لاحقة عن طريق ما يسمى « بإعادة توزيع الدخل » بواسطة ما تقدمه من خدمات عامة وإعانات وما تفرضه من ضرائب ، فإن أصحاب المدرسة الثانية يرفضون الفصل بين المرحلتين ، لأنهم يرفضون الحجة القائلة بأن إطلاق قوى السوق في المرحلة الأولى هو السبيل إلى ضمان الكفاءة الاقتصادية التي يجب أن تأخذ مداها كاملا حرصا على سلامة حركة الاقتصاد الوطني ، بينما تركز المرحلة الثانية على ما يسمى بالعدل الاجتماعي الذي يحسب في إطار تنشيط الحركة الاقتصادية نفسها . ووفقا لما يراه أصحاب المدرسة الثانية فإن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية لا تتحقق من خلال تغليب قوى مشوهة على السوق تقوم على الإستغلال والإحتكار ، بل لابد من قوى بديلة ترجع حقيقة اختيارات المجتمع بغض النظر عما أفرزته التطورات السابقة من محدودية القوى الاقتصادية التي تكون بيد الفئات العاملة المنتجة . ولذلك فإن الحل يكون بالقضاء بشكل جذري على الإستغلال ، وتكوين الفئات العاملة من امتلاك فائض عملها المحول إلى تراكم رأسمالي حيث تنوب عنهم الدولة الممثلة لهم في ذلك وتحل محل قوى السوق بتطبيق نظام تخطيط مركزي ، يتولى في عملية متكاملة الجمع بين المرحلتين ، أي بين التوزيع (الذي تحدده عملية الإنتاج وعلاقات الإنتاج) وإعادة التوزيع وما يتربط عليها من تخصيص للناتج الوطني بين الاستخدامات المختلفة وهي الإستهلاك النهائي والتراكم الرأسمالي ، حيث تجري الموازنة بين الاستهلاك الحالي وبين زيادة الاستهلاك المقبل من خلال رفع معدلات تراكم رأس المال .

٤ / ٣ / ٢ - ومن الواضح ان اتباع النمط الرأسمالي الذي تروج له المدرسة الأولى ينطوي على الكثير من المخاطر التي يتعاضد شأنها في ظروف التخلف التي تسود في المراحل المبكرة للنمو ، والتي من أهمها تخلف الأسواق ذاتها . فكما رأينا فان القوى الرأسمالية تسعى الى ترسيخ عوامل الاحتكار ، وهي نتاج في ذلك بسبب محدودية القاعدة الانتاجية وتفتش البطالة وعدم توفر اليات السوق بما في ذلك المعرفة التامة لدى البائعين والمشتريين . وفي ظل تدنى مستوى الدخل فان نسبة عالية منه توجه الى الانفاق على الضروريات التي تعتبر بجمالا خصبا لممارسة الاحتكار من قبل المنتجين . وبالتالي فإن القول بأن اطلاق قوى السوق يعلى من شأن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية هو قول مغلوول . والنتيجة الأساسية له هي ما ذكرناه من إبقاء الأجور متدنية ورفع نصيب العوامل الأخرى ، التي تستولى بذلك على نسبة مرتفعة من الدخل الوطني وتتحكم بالتالي في استخداماته وتسيطر على الحياة السياسية مما يجعلها تدير عملية إعادة التوزيع لصالحها . ولذلك نجد أن السياسة المالية التي هي الأداة الرئيسية لإعادة التوزيع تتجهز إلى الضرائب غير المباشرة التي تصيب فئات الدخل الدنيا ، وتقبل إلى التهاون في الضرائب المباشرة بل وإلى

الاعفاء منها ، متعلقة تارة بأن التخلف مسؤول عن ضعف الأجهزة الضريبية ، وأخرى بأن الإعفاءات ضرورية لتشجيع الإستثمار وحفز النمو . وعلى المستوى الدولي يتضح مدى عمق الدعوى بأن السوق يعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية العالمية . فالمفروض أن السوق العالمية تتيح أقصى درجات المنافسة ، حيث تدخل جميع الدول مشترية وبائعة . كذلك فإن اتساع نطاق السوق يفترض أنه يجعلها أكثر استقرارا من غيرها من الأسواق المحدودة . إلا ان المشاهدات تؤكد غير ذلك . فالتقلبات العنيفة تصيب الأسعار ، لاسيما بالنسبة للمواد الأولية التي تمثل النسبة الغالبة من صادرات الدول النامية ، وتنعكس بالتالى على دخولها ، دون أن تكون هناك أسباب واضحة تبرر ذلك إقتصاديا ، اللهم إلا تحكم الدول المتقدمة فى الأسواق . وعلى الأمد الطويل تفقد المواد الأولية موقعها النسبي تجاه السلع المصنعة ، نتيجة السيطرة الاحتكارية لعابرات الجنسية . ومنذ أوائل السبعينات أصبح التضخم هو العاصفة التى تجتاح العالم دون توقف . وقد يكون التضخم مفهوما لو أنه كان مصحوبا بتوسع كبير فى الطلب يفوق العرض الذى لا يستجيب بسرعة للطلب (وفق قواعد السوق) بسبب بلوغ حالة العمالة الكاملة التى تعوق التوسع فى الإنتاج . أما ان يكون مصحوبا بركود ، بل وركود مستمر ، تتزايد فيه البطالة ولا تنقص ، فان هذا يشير إلى أمرين : الأول أن ما يسمى بقوة السوق لا تعمل دائما على النحو الذى تدعيه نظريات السوق ، والثانى أن الدول الصناعية استطاعت أن تسكت أصوات المتعطلين فيها بأن حولت لهم موارد لم تكن من إنتاج دولهم التى أصابها الركود ، وهو ما يدل على أنها موارد اختلستها من الدول النامية . وهذان الأمران يؤكدان الحقيقة التى ذكرناها من أن قوى السوق تنحاز إلى أصحاب الفئات الداخلية الأعلى التى هى فى هذه الحالة الدول الأغنى والأكثر تقدما . وفى غياب سلطة على المستوى العالمى تقوم بإعادة توزيع الدخل لصالح الدول الأفقر ، بل ورفض الدول الصناعية الغنية تقديم معونات مناسبة إلى الدول النامية ، تستمر عملية إفقار الدول النامية وبالتالى إفقار العالم فى مجموعه ، وإن كان معظم العبء يقع على الدول النامية ، حيث تعتمد الدول الصناعية الى التنسيق فيما بينها للتخلص من هذه الآثار العكسية . فمن الصفات المعروفة عن التضخم انه يعيد توزيع الدخل لصالح الفئات الأغنى والأقدر على التحكم فى قوى السوق ، وهو ما حدث على المسرح العالمى ثم انتقل منه إلى الأسواق الداخلية للدول النامية فى أكبر عملية تحول رأسمالى شهدتها العالم تغزو بها الدول الصناعية إقتصادات العالم الثالث . وتستخدم تلك الدول ما لها من سيطرة على المؤسسات المالية الدولية ، خاصة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، من أجل فرض هذا التحول وتثبيتته ، ثم تأتى ظاهرة من أكثر الظواهر تعقيدا هى ظاهرة سيادة عملات الدول الصناعية على الإقتصاد العالمى بدعوى أنها عملات احتياط ، أى عملات تدخل فى احتياطيات جميع دول العالم لأنها مقبولة فى التعامل الدولى ، سواء كان فى التجارة الدولية أو فى انتقال رؤوس الأموال . وقد أدى تعويم عملات هذه الدول إلى تقلبات عنيفة فى أسعارها ومن ثم الى خسائر كبيرة تحمّلها الدول الأخرى التى تحتفظ بهذه العملات . والأدهى من ذلك أن تقلبات هذه العملات لا تنمشى مع التغيرات فى الأوضاع الاقتصادية لدولها ، نظرا لظهور

كميات هائلة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل التى تتحرك فى الأسواق المالية العالمية وتحدد أسعار هذه العملات فى التعامل النقدى ، بعيدا عن حركة النشاط الإقتصادى حيث انفصل عنه انفصالا شبه كامل . فنجد الدولار يرتفع فى مطلع الثمانينات بصورة لم يسبق لها مثيل ورغم ذلك يرتفع العجز الأمريكى إلى حدود غير مسبوقة ولا نجد صندوق النقد الدولى يطالب الولايات المتحدة بالعمل على تحقيق « سعر واقعى » للدولار وفقا للنغمة التى تردد حاليا بالنسبة للجنه المصرى . وكانت النتيجة أنه عندما انعكس اتجاه حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل حدث تراجع حاد فى سعر الدولار أحدث أثارا سيئة على تلك الأموال ، لتنتقل منها إلى أسواق رأس المال طويل الأجل (فيما يسمى بالالتين الأسود) ، بينما ارتضت الولايات المتحدة ما ترتب على ذلك من زيادة القدرة التنافسية لصادراتها . ان هذه التطورات تؤكد بما لا يدع مجالا للشك سقوط الهالة التى يحاول البعض اضافها على صدق قوى السوق فى التعبير عن الاتجاهات الاقتصادية السليمة ، لاسيما فى الاقتصادات التى لا تملك الكثير ازاء الأسواق الداخلية والخارجية .

٤/٣/٣ — أما فى التجارب الاشتراكية حيث حل التخطيط المركزى محل آلية السوق ، فإن الاهمال الكلى لقوى السوق لم يؤد إلى القضاء عليها ، بل إلى عدم وضوح اتجاهاتها . وكان من الممكن ان يستمر العمل بهذا الأسلوب طيلة الفترة التى كان فيها الاستهلاك النهائى محدودا بالأساسيات بينما الإنتاج يركز على بناء القاعدة الإنتاجية حيث يمكن الإعتماد على المعاملات الفنية التى توفرها الدراسات التخطيطية . غير أن هذا الأسلوب سهل الدخول فى تخطيط تفصيلى مكن الجهاز الإدارى من السيطرة القوية على جهاز الإنتاج ، وهو ما كان له عدة آثار على المدى الطويل . فمن ناحية أدى إلى تمسك جهاز التخطيط بالمعاملات الفنية المعروفة والعزوف عن المغامرة بادخال تطوهر فيها على النحو الذى كان يمكن ان يفرضه قطاع الاعمال العام لو أتاحت له حرية الحركة . لذا لم يكن من الغريب أن يحدث تقدم هائل فى المجالات التى سمح فيها التخطيط بتخصيص قدر مناسب من الموارد مع ترك حرية حركة للمسؤولين عن الإنتاج ، وهو ما حدث فى أبحاث الفضاء وفى النواحي العسكرية التى تمكنت من تحقيق تقدم واضح على ما أحرزه المعسكر الرأسمالى . غير أن هذا كان معناه تفاوت مستويات النمو بين تلك القطاعات والقطاعات المدنية ، التى عانت من تخلف نسبي لم يمكنها من الإستفادة من التقدم التكنولوجى الهائل الذى أحرزته القطاعات سابقة الذكر ، لتحقيق قدرة على المنافسة على المستوى الدولى . من ناحية ثانية ، ساعد أسلوب التخطيط المركزى على إمكانية إجراء تنسيق بين خطط دول المعسكر الاشتراكى وتحقيق تقسيم اشتراكى للعمل بين هذه الدول ، مكنتها من تخطى القيود التى سعت القوى الرأسمالية إلى فرضها عليها ومن التخلص مما واجهتها به من حصار اقتصادى . على الجانب الآخر ظلت قضية الإنتاج الزراعى مستعصية ، نظرا للدور الهام للمنتج الفردى ، وهو ما يقتضى التمييز الواضح بين مرحلتى التوزيع وإعادة التوزيع . ومع تزايد وزن السلع الإستهلاكية المستحدثة ، خاصة تلك التى

تتطوى على محتوى تكنولوجى متطور ، أصبح من الضرورى إجراء تمييز مماثل بين المرحلتين من أجل التصرف على تفضيلات المستهلك من ناحية ، وعلى ما يتطلبه تطوير أساليب الإنتاج من تغير للمعاملات الفنية إلى أن تستقر وفق المزايا النسبية المتغيرة ، وبما تعكسه الخبرة المكتسبة والتي لا تتوفر عنها خلفية سابقة . ومن هنا كانت ضرورة الإصلاح الاقتصادى الذى حمل لواءه الزعيم السوفيتى جورباتشوف . هذا الإصلاح لا يعنى فى حقيقته نكوصا عن النهج الاشتراكى الذى اختارته الدولة لنفسها ، وأرست به معالم أول تجربة اشتراكية فى العصر الحديث ، بل هو فى بساطة محاولة للوصول إلى أسس أكثر تعمقا ومقدرة على معالجة قضية النظام البديل لنظام السوق وجعله يحيط بطرق المعادلة التى كانت تعالج فى الماضى من طرف واحد . غير أن المشكلة الأساسية التى ظلت تواجه المجموعة الاشتراكية كانت هى عدم القدرة على تطبيق القواعد المستخدمة فى توجيه النشاط الاقتصادى الداخلى على التعامل فى السوق العالمية . ففى ظل تداخل التوزيع وإعادة التوزيع عند تحديد الأسعار الداخلية ، تصعب مقارنة هذه الأسعار بالأسعار الخارجية ، حتى فيما بين دول المجموعة الاشتراكية ذاتها . وبصبح هذا ممكنا فقط فى حالة خضوع جميع هذه الدول لتخطيط مركزى موحد ، وهو ما لا تسعى إليه ، حاليا على الأقل . ولذلك تجاهه هذه الدول مشاكل فى تحديد أسعار صرف عملاتها تجاه بعضها البعض وتجاه باقى العالم . وطالما يميل النظام الدولى لاتباع القواعد التى أرسنها الرأسمالية العالمية ، فإن على الدول المخططة مركزيا أن تبني حساباتها فى علاقاتها الخارجية على أساس تفاعل قوى السوق العالمية ، مع مراعاة تجنب العوامل الإحتكائية وآثارها ، بقدر الإمكان ، لاسيما فى تعاملاتها مع دول العالم الثالث . ولأشك ان هذه الأبعاد لتجربة البلدان الاشتراكية تشير إلى أنه ليس من المهم أن تمر جميع الدول التى ترضى لنفسها نهجا اشتراكيا بخطة التجربة من بدايتها ، خاصة مع اختلاف ظروف الدول النامية وما يحيط بها من متغيرات عالمية مستجدة تختلف عن الظروف التى أحاطت ب تلك التجربة التى سعت إلى الإجتهد فى ترجمة النظرية إلى حيز التطبيق . لذا فإن أهم ما يمكن استخلاصه منها هو أنه من الخطر القفز فوق قوى السوق بمجرد تجاهلها ، وإحلال نظام للتوجيه الاقتصادى يقوم على إدماج مرحلتى التوزيع وإعادة التوزيع ، خاصة فى المجتمعات التى لم تمرز تطوراً فى البناء الرأسمالى ، ليس باعتبار ان هذا البناء هو السبيل الى بلورة التناقض الذى يرم حله من خلال صراع طبقي وفقا للمنظور الجدلى التاريخي ، بل لأن غيابها يحرم جهاز التخطيط المركزى من المعرفة الكافية بطبيعة التطور فى القوى والعلاقات الإنتاجية على نحو يساعده على تقدير نتائج كل من مرحلتى التوزيع وإعادة التوزيع ، والتوصل بذلك إلى نظام سعري يعكس متطلبات علاج كل منهما على حدة ، ويتيح فى نفس الوقت قدرة على التعامل الدولى دون توفر ميزة الحجم الكبير التى كان يتميز بها الاتحاد السوفيتى ثم انتقلت إلى المنظومة الاشتراكية مجتمعة .

٤ / ٣ / ٤ — إزاء ما تقدم فإن على الدول النامية ، خاصة تلك التى تؤمن بالنهج الاشتراكى ، ان تواجه مشكلة النظام السعري وفقا لمعطيات محددة :

● أن ترك الأمور لقوى السوق بصورة مطلقة ، حتى بدعى إمكان تصحيح ما قد يترتب عليها من استقطاب للدوات والدخول في مرحلة لاحقة عن طريق تدخل الدولة لإعادة التوزيع ، هو أقصر الطرق لإغلاق الأبواب أمام تنمية حقة تعيد تشكيل كل من الهيكل الإقتصادي والبنين الإجتماعى ، وهو أكثر السبل تمكينا لترسيخ آليات التبعية للرأسمالية العالمية .

● أن إحلال نظام مركزى للأسعار لا تتضح فيه أبعاد تكلفة وعائد كل من مرحلتى التوزيع وإعادة التوزيع ، في ظل التخلف الذى لم تتخلص منه أجهزتها الإدارية وضرورة وجود قطاع خاص يعمل بعيدا عن قواعد التوجيه المركزى المباشر ، مع افتقاد التجربة التاريخية خاصة في مجال الصناعة الحديثة ، يمكن أن يعرض الاقتصاد إلى الجمود وأن يخفى عناصر إهدار وارتفاع في التكاليف يشكل عبئا على التنمية وعائقا لها .

● أن التحول من سيطرة واعية على الأسعار إلى ترك الحبل على الغارب لها يترتب عليه التعرض المفاجئ إلى ضغوط تضخمية ، وبالتالي إلى الإحتراف بالنشاطات الإقتصادية إلى مضاربات وعمليات طفيلية ، ولا يكشف - كما يدعى - عن مؤشرات للكفاءة الاقتصادية . ويؤدى هذا إلى تهديد المكاسب الإشتراكية لقوى الشعب العاملة ، بالمخالفة للدستور الذى ينص على حمايتها .

● أن محاولة السيطرة على الأسعار من خلال جهاز لتخطيط الأسعار قائم بذاته سرعان ما تتحول بهذا الجهاز إلى سلطة للتسعير بدلا من التخطيط ، تقوم بتسعير منتجات القطاع العام على أساس تحديد هامش للربح يضاف إلى التكلفة دون معالجتها ضمن نظرة شاملة تساعد على التحقق من سلامتها ، ووضع أسس لتسعير منتجات القطاع الخاص تتجاهل طبيعة العوامل التى يعمل بموجبها هذا القطاع .

بناء عليه فإن معالجة النظام السعري يجب ان تم وفقا للقواعد الآتية :

● ينظر إلى التخطيط السعري نظرة شاملة ، لا تقتصر على أسعار السلع والخدمات بل تشمل أسعار عناصر الإنتاج أى الأجور والعائدات على رأس المال وكذلك سعر الصرف .

● يعتبر التخطيط السعري جزءا لا يتجزأ من العمل التخطيطى ، وبالتالي فهو من وظائف الجهاز المركزى للتخطيط ، الذى يكون مسؤولا عن وضع الخطة السعرية كجزء من الخطة القومية ، ولا يجب أن ينافى الأمر بجهاز خاص يتولى تخطيط الأسعار كعملية منفصلة ، حتى لا يتحول إلى جهاز للتسعير . ويعتبر التسعير عملية تنفيذية تتولاها الأجهزة القطاعية تنفيذا للخطة السعرية ويقوم الجهاز المركزى للتخطيط بمتابعتها .

● يتم التخطيط السعري على مرحلتين : في المرحلة الأولى تستخلص الأسعار الاقتصادية أى تلك التى تعكس التدرجات النسبية للعناصر المختلفة وما تعنيه بالنسبة لتوجهات الوحدات الإنتاجية وتوزيع

الدخل وما يترتب عليه من فائض ومدى القدرة على السيطرة على هذا الفائض . أما في المرحلة الثانية فتجرى تعديلات على تلك الأسعار (بمعناها الواسع) بما يحقق بمجموع أهداف الخطة القومية . وتعتبر الفروق بين الأسعار المعدلة والأسعار الاقتصادية بمثابة تحويلات تعامل كإعانات أو ضرائب ، ويقدر حساب كلفة وعائد لها على أساس الفروق بين القيم التوازنية التي تتم عند التعامل بكل من السعريين .

● وفقاً لهذه الحسابات يمكن توضيح الموقف الحقيقي لوحدة القطاع العام وإرجاع كل من الربح أو الخسارة إلى عوامله الحقيقية . فإذا اتضح أن التوازن الاقتصادي البحث ينطوي على خسارة فعلية ، تجري دراسات تهدف إلى تعديل هيكل تكاليفها . فإذا ثبت بعد تطبيق الأسعار الاجتماعية على التكاليف المعدلة أن العبء الكلي يمكن تهيئه ككلفة في سبيل تحقيق أهداف المجتمع تقل عن أى كلفة بديلة لتحقيق هذه الأهداف ، استمر عمل هذه الوحدات ، وإلا جرى النظر في إحلال وحدات أخرى محلها تطبيق أساليب إنتاجية أكثر كفاءة .

● عند مناقشة الأسعار الاقتصادية يجب الأخذ في الاعتبار إمكانية استخدام الأسعار التمييزية بمعنى معاملة فئات المستهلكين بموجب معدلات مختلفة للأسعار ، وفق اختيارات إجتماعية دون أن يعنى ذلك بالضرورة أن هذه الأسعار هي أسعار إجتماعية ، طالما أن مجمل العائدات تغطي التكلفة الكلية وتحقق ربحاً عادياً . فمن الأمور الشائعة في قطاع الكهرباء مثلاً معاملة المستهلك النهائي بأسعار تفوق الأسعار التي تعامل بها الصناعة بل ويجري أحياناً التمييز بين استخدامات صناعية مختلفة وفقاً لأهمية كل منها في الخطة القومية . ومع ذلك فإنه من المهم تقدير الميزة التي تمنح للقطاعات المختلفة حتى يمكن التحكم في أنماط الاستهلاك وتفادى ما قد يترتب على المزايا التي تحصل عليها بعض الاستخدامات من إسراف في الاستهلاك . وبناء عليه فإن ضغط المؤسسات الدولية من أجل قيام قطاعات الطاقة بفرض أسعار موحدة على جميع القطاعات دون تمييز لا يمكن تفسيره إلا أنه محاولة لقتل بعض القطاعات الحيوية (كالصناعات الكيماوية بما في ذلك الأسمدة) التي تسعى للإستفادة من توفر أنواع من الطاقة الرخيصة وإظهارها بمظهر الصناعات الخاسرة ، وذلك كجزء من مخطط ترسيخ التبعية .

● وتنبأ مشكلة مماثلة عندما يكون التصدير أحد الاستخدامات البديلة ، حيث تضغط المؤسسات الدولية من أجل معاملة الاستخدامات المحلية على أساس السعر العالمي ، وكأن السعر العالمي شيء مقدس ، رغم ما اتضح من تعرضه لضغوط القوى الرأسمالية الإحتكارية . فالقول مثلاً بأن على المستهلك المحلي أن يدفع سعراً لمنتجات البترول يغطي العائد من تصدير البترول إلى السوق العالمية ينفي الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة وهي رخص البترول المحلي ، الذي يحقق ربحاً غير عادى من التصدير نتيجة أوضاع مؤقتة في السوق العالمية . إن اعتبار التصدير بديلاً يضحى به لا يعنى

بالضرورة أن ما يستخدم محليا كان يمكن دائما تصديره بالسعر المرتفع . فمن المعلوم أن التصدير إذا تجاوز سقفا معينا أدى إلى نقص العائد منه ، نتيجة تسببه في زيادة حجم المعروض في السوق العالمية . ولتستقيم الأمور يجب النظر في الأسعار المحلية في ضوء ما يترتب عليها من آثار على الإقتصاد الوطنى مقارنة بالعائد المالى من التصدير أخذنا في الاعتبار ما قد ينجم عن الزيادة في حجم التصدير من آثار على اجمالي عائداته .

● ويرتبط بما تقدم الدعاوى التى تتكرر بالأخذ بالأسعار العالمية كأساس لتقييم عدد من المشروعات ذات الطبيعة المحلية البحتة التى تقومها مؤسسات دولية كالبنك الدولى . إن هذه الدعاوى تتجاهل طبيعة مثل هذه المشروعات ، وتنطوى على تناقض من نوع غريب . فالقول مثلا بأن مشروعا لمياه الشرب أو للنقل الداخلى لا يكون مجديا إلا إذا تحدت أسعار ما يقدمه من خدمات وفق الأسعار السائدة فى الدول التى تزوده بمعداته الرأسمالية ، ينفى القاعدة التى يبرر بها وهى تحكيم قوى السوق ، إذ أنه حتى يصحح يجب إعادة تشكيل قوى الطلب وفقا لما هو سائد فى تلك الدول ، مما يعنى مثلا حصول العمال على أجور عمال الدول الصناعية . والواقع أنه لا يوجد فى علم الاقتصاد ما يلغى خصوصية الأسواق الوطنية بل وحتى المحلية داخل الدولة الواحدة ، وإلا لما كان هناك مغزى للحديث عن مزايا نسبية تتحرك وفقا لها المعاملات بين الدول .

● من جهة أخرى فإن الأسعار الإجتماعية لا تعنى بالضرورة أنها دون الأسعار الإقتصادية . فكما ان بعض المنتجات تحتاج إلى خفض فى أسعارها لتكون فى متناول مستهلكها وفقا لمستويات الدخل السائدة ، فإن هناك منتجات تسعر بأعلى من أسعارها الإقتصادية حتى يمكن الحد من استهلاكها ، اذا قضت مصلحة الاقتصاد بذلك . ولذلك فإن القول بأن المجالات التى يسمح فيها بدخول القطاع العام هى تلك التى تتطلب العمل وفق أسعار اجتماعية حيث يقصد بذلك الأسعار التى هى دون الأسعار الاقتصادية ، إنما يعنى ضمنا أن المجالات التى يمكن العمل فيها حسب أسعار تفوق الأسعار الاقتصادية يجب تركها للقطاع الخاص ، وهو أمر يتناقى حتى مع الفكر القائل بسيادة قوى السوق .

● وكما ان الأسعار الاقتصادية تمثل مجموعة تتحدد فى ظل عوامل معينة ، فإن الأسعار الاجتماعية هى الأخرى تمثل مجموعة متناسقة أخرى من الأسعار ، وهى لذلك يجب أن تعالج مجتمعة ولا ينظر إلى كل منها منفردا . ويستوجب هذا الإستناد إلى قاعدة عامة هى تضيق الفجوة بين مجموعتى الأسعار ، بمراجعة الأبعاد الاقتصادية فى النظرة الإجتماعية حيث أن الكفاءة الاقتصادية هى فى النهاية من أهم الاعتبارات الإجتماعية . هذه القاعدة تلتخص فى ضرورة توفير استقرار الأسعار . ولا يقصد باستقرار الأسعار ثباتها عند مستويات محددة نقديا ، بغض النظر عما يحدث فى باقى الإقتصاد ؛ بل المقصود هو تجنب الأسعار التقلبات العنيفة التى يمكن ان تفضى إليها حركة السوق ، والعمل على

تفادى الاتجاهات العامة التى تعرض مستوى الأسعار العام إلى التغير على نحو يضر بالأوضاع الاقتصادية للمجتمع . فما تعرض له الأسعار من تقلبات لا يقتصر أثره على الجانب الاجتماعى الذى يتمثل فى عدم استقرار الأحوال المعيشية للمستهلكين ، بل انه يؤدي أيضا لزيادة المخاطر التى يواجهها المنتجون مما يعرضهم لخسائر تضر بنشاط الإنتاج . والأسعار لا تعدد فى فراغ وإنما بالقياس إلى العوامل المؤثرة فى قوى السوق ، أى معدلات الدخول النقدية لا سيما الأجور ، وعناصر التكلفة ، بما فى ذلك أسعار الفائدة ومعدلات الأرباح وأسعار المستلزمات المستوردة التى تتأثر بسعر الصرف . ولذلك فإن المقصود باستقرار الأسعار هو حدوث تناسب فيما بينها ، وبينها وبين الأجور وأسعار الفائدة وسعر الصرف .

● والمشاهد أن دعوى استقرار الأسعار تهاجم باعتبارها تدخلا يقضى بثبوت الأسعار فيترتب عليه فقد الصلة بين الأسعار ومحدداتها مما ينطوى على تعريض اعتبارات الكفاءة الاقتصادية للخلل . ومن هذا المنطلق يهاجم مبدأ الدعم ، الذى قد يصل إلى حد تحمل كامل السعر كما هو الحال فى الخدمات العامة . وبينما تعامل هذه الخدمات من منظور شامل يربط بين تكاليف أداء الخدمات والموارد التى يخصصها المجتمع لتحويلها ، يحدث عند مناقشة الدعم خلط بين أمر آخر هو ما إذا كان السعر يجب تركه للسوق يتحرك صعودا وهبوطا مع تغيرات العلاقة بين العرض والطلب ، أو أن يثبت السعر عند مستوى يجنب المستهلكين تقلبات السوق . ومن القواعد الشائعة عند تحديد الأسعار الإقتصادية العمل على تحقيق هذا الاستقرار ، مع السماح بالتغير صعودا وهبوطا وفقا للإتجاهات طويلة الأجل . والمعروف أن الدعم يمنح فى حالتين . الأولى هى التى يقرر فيها تخفيض السعر عن مستواه الإقتصادى لفئات معينة من المستهلكين لأسباب خاصة ، مثل مراعاة التناسب مع مستويات الدخل والأجور فى حالة دعم سلع الإستهلاك النهائى ، أو تشجيع بعض النشاطات الإقتصادية فى حالة دعم المنتجين . وقد يتضمن الدعم تثبيتا للسعر ، أو قد يعطى ميزة تفاضلية على الأسعار السائدة . والواقع أنه عندما ارتفعت فجأة أسعار القمح العالمية فى سنة ١٩٧٣ كان أمام جهاز التخطيط أحد سبيلين : الأول هو رفع الدخول النقدية لتتحمل دفع الأسعار المرتفعة التى تحددها السوق ، والثانى هو تثبيت السعر وتحمل الدولة فرقه عن أسعار السوق . ومال القرار لاختيار السبيل الثانى على أساس أن ما أصاب أسعار السوق هو طارئ ينتظر زواله فى وقت قصير ، فإذا رفعت الأجور فسوف تظل عند مستواها المرتفع حتى بعد عودة الأسعار إلى طبيعتها مما يحمل الدولة عبئا مستمرا . غير أن ما حدث عمليا هو أن الأسعار ظلت ترتفع وعندما اتجهت إلى الانخفاض لم ترجع إلى مستوياتها الأصلية . ويعنى بقاء الأسعار المثبتة عند مستواها الأصلى استمرار انقطاع جزء من موارد الدولة من استخدامات أخرى (مثل الخدمات والاستثمار ، وهو ما رجحت به قوى الودة وأيدها فيه صندوق النقد الدولى) دون العمل على زيادة مواردها من مصادر أخرى . والقضية هنا ليست ، كما يقال ، أن هذا يؤدي إلى إسراف فى الاستهلاك ، حيث أن القمح من السلع الضرورية

غير المرنه ، بل إن هيكل الأسعار تعرض للخلل حيث لم تتخذ الدولة ، على مدى خمسة عشر عاما اجراءات لتصحيح الأوضاع ، بل تركت المستوى العام للأسعار يتصاعد على نحو جعل الحديث عن سعر الخبز أو غيره من المواد الغذائية المدعومة من نافذة القول . فمبلغ ما يذهب إلى الدعم لا يعادل نسبة ضئيلة من الإرتفاع الرهيب الذى أصاب تكاليف المعيشة ، والذي تتسرب حصيلته إلى أغنياء العهد الجديد . إن هذا يشير الى أمرين يجب على الدولة أن تراعيهما عند اتباع سياسة تثبيت الأسعار وتقديم ما يلزم لها من دعم : الأول أن يتم ذلك فى إطار نظرة شاملة تضم كل مفردات المعيشة حتى لا تضيق ثمارها ويحول الأمر إلى معركة الإبقاء على دعم جزئى تذهب أضعاف قيمته إلى فئات انتهازية ؛ والثانى أن تتبع من السياسات ما يؤدى على المدى الطويل لتخفيف الأسعار الاقتصادية من المستويات الاجتماعية . إن الحاجة إلى إبقاء الدعم تعنى فى الحقيقة الفشل فى إزالة الأسباب التى أدت إلى ظهوره ليحول بذلك ، فى حالتنا هذه ، إلى دعم يقدمه المجتمع المصرى إلى الفلاح الازميكى . ويؤكد هذا ضرورة ما أشرنا اليه من اعتبار تخطيط الأسعار جزءا لا يتجزأ من التخطيط القومى ، على أن يكون هذا الأخير جادا .

● وطالما ان الأسعار الاجتماعية ليست كلها بالضرورة دون الأسعار الاقتصادية فإنه يجب معالجة مجمل الفروق بينهما فى إطار صندوق لاستقرار الأسعار . ويصب فى هذا الصندوق الإيرادات المتحققة من السلع التى تفوق أسعارها الاجتماعية المستوى الاقتصادى ، لينفق منها على الحالات التى تحتاج إلى دعم . وقد ينتهى الأمر برصيد هذا الصندوق إلى ان يكون فى حالة فائض أو عجز ، غير أنه يجب أن يتوازن على المدى الطويل ، بحيث تغطي الفوائض المؤقتة فترات العجز . فإذا ثبت انه سوف يظل معرضا للعجز لفترة طويلة ، وجب البحث عن موارد إضافية تراعى فيها العدالة فى تحمل الأعباء دون تعريض توازن الاقتصاد الوطنى للإختلال . أما اذا اتجه رصيده لتراكم فائض فان هذا الفائض يجب توجيهه لزيادة تراكم رأس المال ، وخاصة فى المجالات التى تصحح من أوضاع المنتجات المحتاجة إلى دعم مستمر .

● ويتطلب استقرار الأسعار المحلية ، المحافظة على استقرار الأسعار الخارجية أى أسعار التصدير والاستيراد . والصعوبة هنا تنشأ من تداخل عاملين فى وقت واحد : أحدهما تقلبات الأسعار العالمية ، والثانى هو سعر الصرف الذى بموجبه تترجم الأسعار بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية . ووفق الفكر المحدث لتغليب قوى السوق يطالب البعض ، ومن خلفهم صندوق النقد الدولى باعتبار النقد الأجنبى سلعة لها سعر خاص بها ، يجب أن يرتفع عندما يقل المتاح منها عن الطلب عليها ، حتى يؤدى ذلك إلى زيادة المعروض منها (بزيادة التصدير) وإنقاص الطلب عليها (بالحد من الاستيراد) . والمشكلة أنه من الحقائق الثابتة علميا أن تخفيض سعر الصرف يؤدى إلى التضخم ، أى إلى ارتفاع الأسعار المحلية ، حيث ترتفع أسعار السلع الإستهلاكية والإنتاجية المحم استيرادها نظرا لأن إنتاج بديل محلى لها يحتاج إلى استثمارات جديدة ، وهذه الاستثمارات تتطلب استيراد معدات

رأسمالية بأسعار مرتفعة نتيجة تخفيض سعر الصرف . من جهة أخرى فإن الطلب الخارجي على الصادرات لا يتأثر بتخفيض العملة المحلية لأن أسعار الصادرات تحدد في الأسواق العالمية بعملات أجنبية ، وليس كما هو الحال بالنسبة الى صادرات الدول الصناعية التي تحدد أسعارها بعملات هذه الدول . وحتى إذا قيل ان ارتفاع قيمة الصادرات يشجع المنتجين على زيادة التصدير فإن هذا يتطلب وجود طاقات إنتاجية يمكن تشغيلها لزيادة إنتاج السلع التصديرية ، وهو ما لا يتحقق إلا بإضافة طاقات إنتاجية جديدة ، الأمر الذى يستغرق بعض الوقت أيضا . والمحصلة هي ارتفاع الأسعار المحلية مما يعنى زوال الميزة التي يرجى تحقيقها من خفض سعر الصرف ، وتبدأ دورة جديدة من التخفيض وارتفاع الأسعار ، على نحو ما شهدناه من ارتفاع سعر الدولار من ٤٠ قرشا إلى ٢٥٠ في سنوات قلائل ، دون الاقتراب من حالة التوازن التي قيل انها سوف تتحقق بمجرد سيادة « سعر واقعي للصرف » . وأماننا مثل من حالة السودان حيث قفز سعر الدولار من ٤٠ قرشا الى ٧ جنيهات ثم الى ١٤ والبقية تأتي . إن المشكلة في هذه السياسة أنها تلغى نفسها بنفسها ، وأن نجاعها ، إذا تحقق ، يكون على حساب خفض مستويات الإستهلاك والإنتاج ، وهو ما يتم على حساب الفئات الكادحة ، إذ أن القادرين يجدون السبيل إلى الحصول على النقد الأجنبي بأى سعر لأنهم ينجحون ، من خلال التضخم في الإستحواذ على نسبة أعلى من الدخل الوطنى .

● إن المشكلة الرئيسية في قضية سعر الصرف أنه سعر للعملة الأجنبية إزاء العملة المحلية فهو يمثل السعر الخارجى لها . غير أن العملة المحلية لها سعر داخل يتمثل في قوتها الشرائية الداخلية . والذى يحدث عادة أنه نتيجة لعوامل عديدة (منها انخفاض معدلات الدخل النقدي ومحدودية الطلب المحلي نتيجة لذلك) تكون القوة الشرائية للعملة المحلية في الداخل أعلى منها في الخارج وفقا لسعر الصرف السائد . وبعبارة أخرى فإن العملة المحلية تكون مقومة من خلال سعر الصرف بأقل من قيمتها المحسوبة على أساس مستوى الأسعار المحلية . ومع ذلك فإن ضعف القاعدة الانتاجية المحلية وطبيعة تقسيم العمل الدولى السائد تؤدي الى زيادة عجز ميزان المدفوعات ومزيد من خفض سعر الصرف ، ليس لأن الطلب المحلي كبير بل لأن الإنتاج المحلي محدود . وتعتقد المشكلة نتيجة سوء توزيع الدخل الذى يغذى طلبا على أنواع غير ضرورية من الواردات تزيد من عجز ميزان المدفوعات . وبالتالي فإن تخفيض سعر الصرف يزيد من التباين بين السعيرين الداخلى والخارجى للعملة الوطنية ولا يقرب بينهما . فإذا اقترن ذلك بمحاولة تغليب قوى السوق ، فإن معنى ذلك تدهور مستمر في سعر الصرف وارتفاع مزدوج في الأسعار المحلية لتلحق بالأسعار الخارجية . ويأتى الازدواج من أن السعر المحلي للعملة الوطنية يجب ان ينخفض (أى ترتفع الأسعار المحلية للسلع والخدمات) حتى يتعادل مع سعر الصرف السابق ، ثم ينخفض مرة أخرى مع تدهور سعر الصرف . فإذا تم ذلك في فترة تضخم عالمي ، كان معنى ذلك حدوث تضخم محلي ثلاثي الأطراف : إثنان نتيجة العاملين المزدوجين للفروق بين سعري العملة ، والثالث نتيجة التضخم العالمى . إن هذا هو ما تعرض له

الاقتصاد المصرى نتيجة ما اتبعته الدولة من سياسات اقتصادية انفتاحية . لذلك لابد من السيطرة على النقد الأجنبى وترشيد استخدامه ، ليس عن طريق خفض سعر الصرف ، وإنما بوضع ميزانية نقد أجنبى دقيقة ، واتباع سياسات أخرى للحد من الإستيراد غير الضرورى ، والإسراع برفع الانتاجية وزيادة الإنتاج ، وهو ما يقضى برفع معدلات الإذخار وتسريع الإستثمار .

• ومن الواضح أن استقرار الأسعار يعنى تناسب المتاح من السلع والخدمات مع الدخل النقدى ، وهو ما يتطلب امتصاص الدخول العليا التى تسبب فى الانحراف بالإستهلاك إلى الكماليات التى ترتفع أسعارها ومن ثم جاذبيتها للاستثمارات الخاصة والاستيراد مما ينتهى إلى محدودية المتاح من مواد الإستهلاك الضرورية وإلى تخفيض مستمر فى سعر الصرف ، ومن ثم الإرتفاع المستمر فى الأسعار وتناقص القوة الشرائية للأجور وانخفاض مستوى معيشة العاملين وذوى الدخول الثابتة . وفى هذه الحالة يصبح رفع الأجور بدعوى ملاحقة الأسعار مدعاة لتغذية التضخم لا إيقافه . وعلى الدولة أن تعدل سياستها الضريبية من الإعتماد على الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب المباشرة على الدخول العليا ، ومن الضرائب غير المباشرة على السلع غير المرنة بحجة زيادة الموارد المالية العامة إلى فرض ضرائب غير مباشرة على الكماليات للحد من التهامها موارد الدولة سواء فى الإنتاج أو الإستيراد . كما أن عليها أن تتوقف عن الخضوع للضغوط الداعية إلى تخفيض سعر الصرف الذى اتضح أنه يزيد ارتفاع الأسعار اشتعالا . إضافة لذلك فإن استقرار الأسعار على هذا النحو يفتح الباب أمام رفع مستوى معيشة الفئات الكادحة بزيادة الإنتاج والإنتاجية ، بحيث تتحرك الأجور صعودا بالتقضى مع ارتفاع الانتاجية (على نحو ما فرضه الدستور) وليس فى سباق خاسر مع الأسعار . إن اعتبار الأجور المحلية رخيصة عند مقارنتها بمستويات الأجور فى الخارج باستخدام سعر صرف منخفض هو نوع من تأكيد انعدام الكفاءة الاقتصادية وتزييفها من خلال ما يترتب عليها من تدهور سعر الصرف ، ومن خلال القرار بأن يكون مستوى معيشة العامل المصرى أقل من مستوى نظيره فى الخارج الذى يتساوى معه فى الإنتاجية . إن السبيل إلى رفع الفئتين عن هذا العامل هو رفع انتاجيته ، ومن ثم اجرة ، فى ظل استقرار للأسعار المحلية وتناسب سليم بينها وبين الأسعار الخارجية .

• أما القول بضرورة رفع سعر الفائدة والعائد على رأس المال بوجه عام فهو الوجه الآخر للدعوة إلى اساءة توزيع الدخل وإلى تغذية التضخم . فمن الأمور المستقرة فى علم الاقتصاد أنه عند ثبات الأسعار يكون الدخل السنوى المتولد عن استثمار معين (ويشمل الأجور وعائدات حقوق التملك) محدود ٢٠٪ أو ٢٥٪ من ذلك الاستثمار . فإذا كانت الأجور تمثل حوالى نصف الدخل ، فإن معنى هذا ان عائدات حقوق التملك (الفوائد والأرباح والريع) تمثل النصف الآخر ، مما يجعل الفوائد لا تكاد تبلغ ١٠٪ من رأس المال فى ظل استقرار الأسعار . فإذا تجاوز معدلها نسبة ١٥٪ أو ٢٠٪ (أو ربما ٢٥٪) كما حدث فى ظل شركات توظيف الأموال) ، فإن هذا لا يمثل وضعاً طبيعياً يستمر على الأجل الطويل . ومن المبررات التى تساق فى هذا الصدد أن هذا الإرتفاع ضرورى حتى يكون العائد

على الاستثمار موجبا أى يتجاوز معدل التضخم ، وهو ما يتجاهل أن ارتفاع سعر الفائدة يعنى ارتفاع التكاليف وتقليد التضخم . وهكذا تتحول قيم المجتمع من المحافظة على القيمة الحقيقية للأجور إلى التضحية بها في سبيل المحافظة على رأس المال . إن قبول هذا المنطق يعنى مزيدا من التضخم والركود على نحو ما شهدته أسواق المال العالمية مؤخرا . والإدعاء بأن رفع سعر الفائدة يعمل على جذب المدخرات ، لاسيما مدخرات العاملين بالخارج معناه وضع هذا السعر في موقف منافسة مع أسعار الفائدة العالمية على العملات الأجنبية ، وهنا أيضا يحدث أثر عكسي مزدوج . فحتى تقبل المدخرات على أدوات الاستثمار المحلية بالعملة الوطنية ، فإن على سعر الفائدة ألا يغطي فقط السعر العالمي المرتفع (نتيجة اختلال النظام النقدي العالمي) بل وأيضا مقابل تدهور سعر الصرف ، الذى يسهم فيه ما ينجم عن ذلك من ارتفاع في سعر الفائدة . وحتى يقبل المنتجون على التوسع في الإنتاج ، لابد أن يتجاوز معدل الربح هذا السعر المرتفع ، وهه ما يؤدي بالضرورة إلى تفاؤل ربحية مشروعات القطاع العام ، خاصة المشروعات الأساسية ذات الربحية المحدودة ، والمشروعات التى تتحدد لها أسعار تقل عن المستوى الإقتصادي . أى ان هذه الدعوى تأتى كاستكمال لأدوات الإجهاز على القطاع العام . وبوجه عام فإن هذه السياسة تنحرف باستخدامات المدخرات إلى المجالات ذات العائد السريع المرتفع ، وهى ليست مجالات الإستثمار الإنتاجي بل تلك التى يزيد فيها عنصر المضاربة . ونموذج شركات توظيف الأموال غنى عن البيان .

● بما تقدم يتضح أن المطلوب هو سياسة متكاملة الأركان :

- معالجة جميع الأسعار من منظور شامل .
- العمل على تحقيق أقصى درجات الاستقرار في هيكل الأسعار .
- الحد من تحكم قوى السوق ، داخلية كانت أم خارجية ، في هذا الهيكل ، لاسيما في هذا الوقت الذى يتسم بتدهور الوضع الإقتصادي الداخلى ويخلل في النظام الإقتصادي العالمى .
- تطوير التخطيط ليكون شاملا حقا ، بمعنى أن يتناول بجانب التخطيط العيني التقليدى تخطيطا سعريا وموازنة نقد اجنبى وموازنة نقدية تعمل على ترشيد استخدامات الموارد الشحيحة من الأموال المحلية ومن النقد الاجنبى ، في ضوء هيكل سليم للأسعار يحافظ على مستوى معيشة مناسب لقوى الشعب العاملة وفق معدلات أجرية تتمشى مع الإنتاجية .
- على أن يكون ذلك مصحوبا بسياسة ضريبية سليمة تراعى فيها اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ومتطلبات العدالة الاجتماعية .
- تصحيح الهياكل التمويلية لوحدة الإنتاج والإبتعاد بالأموال المتاحة عن الإستخدامات المشوهة قصيرة الأجل إلى الإستثمارات طويلة الأجل .
- تحقيق سيطرة القوى العاملة على الفائض الإقتصادي عن طريق قطاع عام قوى يمتد إلى القطاع المالى الذى عليه أن يقوم بتعبئة المدخرات .

رابعاً - التنظيمات الشعبية :-

٤ / ٤ / ١ - إن التنظيمات الإدارية والإنتاجية ، وما يتعلق بهذه الأخيرة من نظام للأسعار ، ليست هى الوحيدة التى تتحدد معالم النظام الإقتصادى وعناصر الأداء لوحده ، إذ أن التنظيمات الأهلية التى تضم الأفراد الذين ينتمون لشرائح معينة تقوم بوظائف محددة فى هذا النظام . فإذا كانت أهم الشرائح هى المنتجون والعاملون ، فإن الأمر يقتضى تحديد هياكل ووظائف التجمعات التى تضم أعضاء كل من الشريحتين على نحو يعزز البناء الإقتصادى الذى يحقق أهداف المجتمع ، ويصون النسيج السياسى الإجتاعى الذى يحمى المكاسب الإشتراكية لقوى الشعب العاملة . فبالنسبة للمنتجين الذين يحققون شروط العمل فى القطاع الخاص ، يجب التمييز بين التنظيمات التى ترعى شؤون الانتاج دون محاولة إنشاء تشكيلات احتكارية أو السيطرة على الحياة السياسية والتأثير على القرارات الإقتصادية لتحقيق مكاسب خاصة على حساب القوى العاملة . ومن هذا المنطلق يجوز السماح بتكوين الأجهزة الأهلية التى تقوم بخدمات للنشاطات الانتاجية الخاصة بما يساعد على رفع قدراتها الإنتاجية والتعرف باحتياجاتها ، دون محاولة لفرض السيطرة على مراكز السلطة ، أو إحداث تحالف مع القوى الرأسمالية الأجنبية . وبناء عليه فإن من الممكن لمنتجى القطاع الخاص إنشاء غرف تجارية وصناعية تكون وظائفها هى :

- توفير المعلومات اللازمة للمنتجين عن التطورات فى أسواق المواد الأولية وتأثيراتها المحتملة على النشاطات الإنتاجية .
- دراسة اتجاهات أسواق المنتجات ، بما فى ذلك الأسواق الخارجية ، وجمع ونشر ما يتعلق بها من معلومات .
- تحليل خطة التنمية ومساعدة القطاع الخاص على التعرف على الدور المخصص له فيها ، والاشتراك فى المناقشة العامة لمشروع الخطة .
- التعرف بالتطورات فى أساليب الانتاج وإمكانيات الاستفادة منها .
- تقديم المشورة بشأن سلامة الهيكل التمويل وأساليب تعديله لمساعدة المنتجين على الخروج من المشاكل التى باتت تهدد الكثير من وحداته .
- دراسة القوانين والتشريعات المنظمة للإجراءات والسياسات المتعلقة بنشاط القطاع الخاص وابداء الرأى فيها إلى أجهزة الدولة المختصة .
- تقديم الإقتراحات التى من شأنها مقاومة الاحتكار وتوفير أسس المنافسة الشريفة بين وحدات القطاع الخاص .

- مراقبة قواعد التعامل مع القطاع العام بما ينشئ علاقات صحية بين القطاعين .
- الإسهام في اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية بما يعزز خطى التكامل الاقتصادي العربي ، ويضع القطاع الخاص العربي في موضعه الصحيح من التنمية العربية المستقلة ، ويوجهه إلى المشاركة في تحقيق الاعتماد الجماعى على النفس .

٤ / ٢ — التنظيم الآخر للمتجعين هو **التظيم الصاعلى** الذى رأينا أنه هو القادر على تجميع وحدات الإنتاج الخاصة فى القطاع الزراعى وفى قطاع الصناعات الحرفية ، بما يحقق الجمع بين صغر وحدة الملكية ومزايا الإنتاج الكبير . ولذلك فإن على الدولة أن تعزز هذا التنظيم وتطوره وأن تمده بما يجعله قوة فاعلة فى تدعيم النشاط الإقتصادى وفى تقوية الروابط الإجتماعية التى تصون للمتجعين فى هذه القطاعات من التعرض لضغوط القوى الرأسمالية . وكما اتضح عند مناقشة متطلبات النهوض بالقطاع الزراعى فإن للجسميات التعاونية دورا هاما فى تطوير الإنتاج وتوفير مستلزماته بما فى ذلك التمويل ورعاية شؤون التسويق . غير أن الأمر يتطلب أيضا من هذا من العناية بالتعاونيات فى الصناعات الحرفية والصنعة ، التى توفر فرص عمل لعدد كبير من العاملين ، ومن خلالها تساعد فى رفع مهاراتهم وتحسين أجورهم ، وتقوم أيضا بتقريب النشاط الإنتاجى من الظروف البيئية المحلية سواء من حيث التعامل مع المواد الأولية المتوفرة محليا أو من حيث تلاؤم المنتجات مع الأذواق المحلية ، بعيدا عن الإلتحاق وراء الأنماط التى تعمل الرأسمالية العالمية على غرسها من أجل القضاء على الصناعات المحلية لتدخل الأسواق أمام منتجاتها هى . ويتقضى الأمر إحداث موازنة دقيقة بين متطلبات تنمية هذه الصناعات ، بما فى ذلك الصناعات الرفيعة التى تضيف إلى التدخل فى الهدف وتساعد فى استقراره ، وبين الصناعات الكبيرة التى تسعى بعض الوحدات الخاصة الرأسمالية لإقامتها اعتمادا على انتزاع السوق منها ، معتمدة على أساليب الإنتاج المتطورة التى تعتمد فى الغالب على مشاركات أو تكنولوجيات أجنبية . ويؤكد هذا أهمية قاعدة عدم السماح للقطاع الخاص بالعمل فى المجالات التى تؤدى الى الاحتكار . ولعل صناعة الأثاث تعتبر من أهم الصناعات التى تتعرض حاليا لهذا النوع من التحول الذى يمكن أن يقضى على صناعة من أهم الصناعات التى تستخدم قطاعات عريضة من المنتجين والمستهلكين . ويفرض هذا على المخطط أن يحدد مجالات نشاط القطاع الخاص أعذا فى الاعتبار التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والأبعاد الاقتصادية ، بما يحقق أهداف الخطة بالنسبة لزيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل وتلبية الحاجات الأساسية للجماهير . وإذا كانت اعتبارات الكفاءة الاقتصادية تتطلب تطوير أساليب الإنتاج ، فإن هذا التطوير لا يجب أن ينظر اليه بصورة مطلقة ، بل يجب أن يراعى فيه تطبيق أكفأ الأساليب فى حدود تناسب استخدامات الموارد المحلية المتاحة ، ودون الإخلال بالأسس التى يقوم عليها الإقتصاد القومى . ومعنى هذا أن المقارنة يجب أن تتم بين إمكان تحقيق ناتج معين بوحدات إنتاجية صغيرة توفر لها إمكانية تطوير أساليب إنتاجها لتحقيق وفرا فى التكاليف وجودة فى الإنتاج مع تشغيل أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية بما فيها اليد

العاملة ، وبين الإلتجاء إلى عدد محدود من الوحدات الإنتاجية الكبيرة ، تعتمد بدرجة كبيرة على تقنيات ومستلزمات مستوردة وتقل فيها فرص التوظيف ، دون أن يترتب على ذلك فرق في جودة الانتاج أو تخفيض في سعره ، بل قد ينطوى على تبعية الفرصة لقيام احتكارات تضر بصالح المستهلكين . ففي مثل هذه الظروف إذا لم يتمكن كبار المنتجين من طرد الصغار فسوف يضطرون للعمل بأقل من طاقاتهم الإنتاجية الكاملة ، مما يعنى تعطيل جانب من الموارد الإستراتيجية التى غالبا ما تكون مستوردة . بناء عليه فإنه فى مثل هذه الحالات ينبغى تشجيع ورعاية الوحدات الإنتاجية الصغيرة ، وتنظيمها فى اطار تعاونى يوفر لها متطلبات كفاءة الاداء وخفض التكاليف والأسعار وتنظيم عمليات التمويل والتسويق . وبعبارة أخرى فإنه ينبغى إعطاء أولوية للقطاع التعاونى فى الحالات التى يمكن أن يعمل فيها القطاع الخاص بكفاءة عالية ضمن وحدات صغيرة ، بعيدا عن شبه الإحتكار والإستغلال . ويتطلب هذا أن تكون التعاونيات آمنة على الرقابة على أسعار منتجات أعضائها ومراعاة صالح المستهلك من طريق خفض التكلفة ، ومن ثم خفض الأسعار للمستهلكين من خلال منافسة عادلة بينها .

٤ / ٤ / ٣ — هناك تنظيمات أخرى لها أهمية خاصة بالنسبة للعاملين ، ونقصد بها النقابات ، سواء كانت نقابات العمال أو نقابات المهنيين . وللمشاهد أن هذه النقابات أصبحت حاليا موضع صراع بين السلطة وحزبها الحاكم وبين القوى العينية التى يتحالف بعضها مع الحزب الحاكم ويناهضه البعض الآخر ، نتيجة التدخلات السافرة من الحزب الحاكم من أجل السيطرة على هذه التنظيمات التى يفترض فيها أن تمثل مصالح الفئات العاملة . وتزداد قدرة الجماعات العينية المعارضة نتيجة للجهود التى تبذلها السلطة من أجل استبعاد التيارات التقدمية من التشكيلات النقابية ، حيث يبدو أن السلطة تفضل أن تقسح للتيارات العينية المعارضة فرصة تبنى لها مستقبلا مشاركة فعلية فى الحكم حتى تفقد الحركة العمالية لتأييد توجهاتها الرأسمالية ، والمهادنة فيما يتعلق بتبديد المكاسب الإشتراكية لقوى الشعب العاملة . إن النقابات هى المكان الطبيعى للعاملين لكى يفصحوا فيه عن مطالبهم ويدافعوا فيه عن حقوقهم ، وعلى السلطة أن تتوقف عن التدخل فى اختيار مجالس إدارتها ، بالتحيز إليها اذا كانت ممالة لها ، والتصدى لها إذا كانت معبرة عن مصالحها الحقيقية . لقد تكررت مؤخرا ، لاسيما فى النقابات المهنية ، ظاهرة تفضيل الرئاسات التى لها دالة على السلطة ، توها بأن هذا يعطى فرصة أكبر لتحقيق مكاسب عاجلة ولو على حساب المصالح فى الأجل الطويل . كذلك تكررت الحالات التى سعت فيها العناصر العينية المعارضة إلى التحالف مع الرئاسات التى تفرضها السلطة لكى تعاونها فى التصدى للتيارات المتمسكة بحقوق العاملين والمثلة حقيقة لمصالحهم ، فى شبه اتفاق غير مقدس على سد المنافذ أمام احتمالات إعادة توجيه المسيرة إلى الطريق الذى عملت قوى الردة على إغلاقه . لذلك فإن على قوى الشعب العاملة أن تصدى لهذا المخطط الذى سوف ينتهى بالإطاحة بحقوقها ، كما أن على إدارات النقابات العمل على حماية هذه الحقوق . وإذا كانت الوظائف التقليدية للنقابات هى وظائف اجتماعية ، يقصد منها توفير حياة كريمة للعاملين وتأمين حياتهم المستقبلية ، فإن مفهوم النقابات يجب أن يتسع إلى أن حل

مشاكل الحياة اليومية لأعضائها لا يكون بالتقرب الى السلطة من أجل انتزاع مكاسب ذاتية لكل منها ، ولو على حساب باقي الشعب بما في ذلك النقابات الأخرى ، بل هو بالعمل على التصدي لما يحاك من تدابير لسلب العمال جميعا مكاسبهم الإشتراكية ، تمكينا لقوى الردة من استكمال ثورتها المضادة . ويفرض هذا وجبا له أولويته المطلقة على ما عده بالنسبة للاتحاد العام للعمال الذي يراد تحويله إلى جهاز إداري تابع للسلطة . وبالنظر إلى ما تتطلبه عملية التنمية من تطوير مستمر في أنماط وفروع الإنتاج ، وفي ظل تواتر معدلات التطور التكنولوجي ، فإن على النقابات واجب أساسي للنهوض بمستوى أعضائها لكي يلاحقوا هذه التطورات السريعة ، ويعد تأهيلهم بما يحافظ لهم على مصادر رزقهم . وعليها بوجه خاص أن يهيء لهم فرص التعليم المستمر الذي أشرنا من قبل إلى أنه أصبح ضرورة لاستمرار العامل منتجا في عهد التطور التكنولوجي السريع . ويعني هذا أنه يجب توقف الأخذ بمفهوم أن الحرفي هو كل من يعمل بوسائل بدائية أو يقوم بعمل ترتفع فيه نسبة الاسهام البشري بغض النظر عن قواعد هذا الاسهام ، وهو ما يفرض التدقيق في تحديد وتطبيق قواعد الانتماء إلى الحرفة أو المهنة ، ووضع نظم فعالة لاكتساب الخبرة والمهارة وتطويرهما تكون شرطا للممارسة . من جهة أخرى ، فإن عدم تنظيم أسواق الأعمال المهنية والحرفية أدى ، في ظل فوضى الجهاز السعري ، إلى افتقاد الضوابط السعرية لهذه الأعمال ، وأنشأت نوعا من الانقسام داخل صفوف فئات قوى الشعب العاملة ، تغذيه الفئات المعادية لها بترويج الدعاوى التي ترجع مشاكل الشعب المترتبة على فساد السياسات الاقتصادية ، إلى ما يسمى انتهازية المهنيين والحرفيين . ولذلك فإن على النقابات أن تقوم ، بالتعاون مع الأجهزة الرسمية والشعبية الأخرى ، وخاصة التعاونيات ، بوضع ضوابط سعرية مناسبة تحقق العدالة بين هذه الفئات والمستهلكين ، وتوقف بذلك روح التخاصن التي ولدها أساليب الردة والتي تدفع كل فئة إلى السعي لحل مشاكلها على حساب باقي أفراد الشعب ، رغم وحدة المشاكل بالنسبة لها جميعا .

خامسا - العلاقات الخارجية :-

١/٥/٤ - يؤدي صغر حجم اقتصادات الدول النامية وضعف بنيانها الإقتصادي إلى ثقل وزن المعاملات الاقتصادية الخارجية وعظم تأثيرها ، نظرا لأن هذه الإقتصادات تعتمد اعتمادا كبيرا على إيراداتها من الصادرات لتمويل ما تحتاج إلى استيراده وتستمر في ذلك ليتنبى بها الأمر إلى مديونية تفقدها القدرة على الإستمرار في الإستيراد أو حتى المزيد من الإستئذنة . فبحكم تقسيم العمل الذي تفرضه الرأسمالية العالمية تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية ، وبالتالي فهي تحتاج إلى استيراد حاجاتها من السلع الإستهلاكية والإنتاجية ، والأهم من ذلك السلع الرأسمالية اللازمة لبناء جهازها الإنتاجي . هذه الحاجات تسعى الدول الصناعية إلى احتكازها ، وهو ما يساعد عليها التطوير التكنولوجي المستمر الذي تحكم فيه وتجعل من الحصول عليه أداة للضغط على باقي العالم . ولذلك تسود هذه العلاقات ظاهرتان مترابطتان هما : ضعف العلاقات بين الدول النامية وبعضها البعض ، ووقتها

بينها والدول الصناعية ؛ ومن خلال طبيعة هذه العلاقات ، وتباين درجة أهميتها لكل من مجموعتي الدول ، تسودها قواعد عدم التكافؤ وهو ما يترجم إلى تعدد أوجه تبعية دول العالم الثالث إلى العالم الأول . ومن البديهي أن درجة هذه التبعية تتوقف على مدى الجهد الذى تبذله الدول النامية لتحقيق تنمية مستقلة بالإعتماد على النفس . ومع ذلك فإن نجاح بعض النماذج التابعة فى تحقيق معدلات نمو إقتصادى مرتفعة بالتعاون مع عابرات الجنسية أصبح مصدر ضغوط من أجل تزيين فرص الخروج من المآزق الاقتصادية التى تعانى منها معظم الدول النامية بالافتداء بتلك النماذج التابعة ، بحيث تحول الكثير منها إلى تمبر التبعية وإلى إضمار منهج الإعتماد على النفس بأنه تعبير عن « انفلاق » لا يورث إلا البوار . وبدلاً من أن تبذل الدول الصناعية الضغوط من أجل فرض التبعية ، أصبحت أدوات هذه التبعية مطلباً تنادى به الفئات الإجتماعية الجديدة التى تمنح الإستعمار الحديث فى غرسها وتنميتها على أنقاض الأنظمة الوطنية التى خاضت حروب التحرر والإستقلال . وبجىء هذا تعبيراً عن فشل كثير من أنظمة الحكم من دول العالم الثالث ، وعجزها عن تحقيق آمال شعوبها . بل إن الدول النامية قنعت بأصوات محدودة فى المنظمات الدولية التى أصبحت أداة طيعة فى يد الرأسمالية العالمية بقرض من خلالها شروطاً تستكمل بها عمليات التحول الرأسمالى ، وقلى سياسات تسمى تصحيحية رغم وضوح مجافاتها لأبسط مبادئ التحليل الإقتصادى السليم . وبدلاً من أن تسعى الدول النامية إلى تنسيق مواقفها فى المنظمات الدولية ، ظلت تصارع فيما بينها إلى حد أن أصبح أمل الساعين إلى إصلاح النظام الإقتصادى العالمى ليس هو نجاح الحوار بين الشمال والجنوب ، بل هو قيام حوار بين الجنوب والجنوب . ولعل من سخيفة القدر أن المنظمات الدولية نجحت فى إغراء عدد من أبناء العالم الثالث بوظائف مجزية لديها ، ليصبحوا ملكيين أكثر من الملك ، ويتلذذوا بأنهم بلغوا موقعا يفرضون منه على دولهم سياسات تملأها تلك المنظمات مرضين غرورهم بأن موقعهم هذا يمكنهم من التسلط على دولهم على نحو لم يكونوا بالغة لو ظلوا عاملين فيها . من جهة أخرى فإن المحاولات التى بذلتها دول نامية من أجل تحقيق تكامل إقتصادى فيما بينها ، باء معظمها بالفشل لأنه سعى إلى اقتباس النموذج الأوروبى الغربى ، رغم الاختلاف الشديد فى الظروف والمعطيات . وحتى هذه المحاولات تعرضت إلى الإختراق من جانب عابرات الجنسية لتنفذ من خلال عضو أو أكثر من أعضاء المجموعة التكاملية إلى الأقاليم التكاملى فى مجموعته . على أن هناك جانباً آخر لا يجوز إغفال أهميته فى المرحلة المقبلة ، وهو ما يجرى حالياً فى الإتحاد السوفيتى من جهود اصلاحية ، سواء نجح جورباتشوف فى الوصول بالبيروسترويكا إلى بر الأمان أم عصفت به الأقدار . لقد أصبح هناك فى الكتلة الشرقية كلها شعور متزايد بضرورة تطوير قطاعاتها المدنية ، وبإمكان الإستفادة من التقدم التكنولوجى الكبير الذى تحقق فى مجالات الفضاء والتسليح فى هذا التطوير . إن نجاح هذا التحول يمكن أن يفتح مجالات واسعة لمزيد من التعامل بين هذه الكتلة والعالم الثالث ، يساعد الطرفين على تجنب تسلط الرأسمالية العالمية . بل إن أوروبا الغربية تترقب هذا التحول لتكسر به الهيمنة الأمريكية .

٤/٥/٢ — إن القاعدة الرئيسية في إعادة بناء هيكل العلاقات الدولية وفي إصلاح النظام الاقتصادي العالمي هي تحقيق التكافؤ في هذه العلاقات ، بحيث تتم المعاملات الدولية بعيدا عن هيمنة الدول الأكثر تقدما ، ومخلصة من عوامل الاستغلال التي تبرز بها تلك الدول حصيلة النمو في العالم الثالث سواء كانت ثمار الإنتاج أو الفائض الاقتصادي أو القدر المحدود من العقول البشرية التي يبذل هذا العالم كل ما يملك في سبيل بنائها . وإذا كانت المعاملات الاقتصادية الدولية تتم من خلال ما يسمى بالأسواق العالمية ، وهي في حقيقة الأمر أسواق من صنع الدول الرأسمالية ذاتها ، فإن معنى هذا أن القاعدة المسلم بها في النظام الرأسمالي من أن يترك لقوى السوق أمر تعيين التدفقات الاقتصادية ، لتدخل بعد ذلك سلطة مركزية لمعالجة ما ينشأ عن ذلك من تناقضات تؤدي لإفقار المجتمع بسبب عوامل استقطاب القوة التي تصبف بها القوى المطلقة للسوق ، وذلك من خلال عملية إعادة التوزيع القائمة على السياسة الضريبية وعلى التدخلات في ضوابط العمل بالأسواق . هذه القاعدة لا يمكن أن تتحقق على المستوى الدولي بوضعه الراهن ، وذلك لسببين : الأول هو عدم وجود سلطة عالمية مسؤولة عن مرحلة إعادة التوزيع على المستوى الدولي ؛ والثاني هو أن ما اصطلح عليه المجتمع الدولي من آليات تقوم بجانب من وظائف إعادة التوزيع جاء قاصرا ، بل وتحول إلى أدوات هيمنة بيد الدول الرأسمالية ذاتها . فالمؤسسات الاقتصادية الدولية تخضع لتوجيهاتها ، بحكم هيكل إنشاء تلك المؤسسات ونظم التصويت واتخاذ القرارات فيها . بل إن المؤسسات الدولية التي تجاسرت بإفساح المجال للتعبير عن وجهات نظر العالم الثالث ، أصبحت مهددة بالإفناء نتيجة لاستخدام الدول المتقدمة سلاح إيقاف مساهماتها الدولية فيها . من جهة أخرى فإن المعونات التي أثبتت الدراسات الموضوعية ضرورة تقديمها إلى الدول النامية ، ليس فقط من أجل استمرار البقاء — ولا نقول النمو — فيها ، بل وأيضا لصالح الدول الصناعية ذاتها حيث هي ضرورية لتعزيز قدرة الدول النامية على تمويل احتياجاتها من هذه الدول ، لم تلق الترحيب الكافي منها ، وتحولت إلى أدوات لفرض مزيد من السيطرة . وبدلا من المعونات أو المساعدات الميسرة الشروط ، تصاعدت مؤعرا شروط المساعدات ، الاقتصادية والسياسية على حد سواء ، واستخدم التضخم العالمي أداة لمزيد من تحويل القوة من الجنوب إلى الشمال ، ولتغيير التعسف في الشروط حيث رفعت أسعار الفائدة باعتبار أن هذا الإنفاق لازم لكبح جماح التضخم . والنتيجة هي أزمة المديونية التي بلغت حدودا لم يسبق لها مثيل ، خاصة في الدول المتزعمة لدعاوى الإنفتاح بأنواعه ، كالبرازيل والمكسيك ومصر . وهكذا فإن النظام الاقتصادي العالمي ، الذي يخضع للنظرية ، الاقتصادية الرأسمالية يفتقد ما يحيزه هذه النظرية ذاتها على الصعيد القطري ، من ضرورة وجود آلية لإعادة التوزيع التي بدونها تتعثر خطواته ويترتب على ذلك دورات اقتصادية متتالية كما كان الحال عليه في عصفوان الرأسمالية حينما لم يكن لعملية إعادة التوزيع دور بارز ، أو إلى الإفناء الذي أصبح مهددا به في الوقت الحالي بسبب الإستقطاب لصالح الأغنياء والمحتكرين ، وهو ما يتم على حساب الدول النامية كأملوب جديد لعملية استنزاف ثرواتها التي رعاها الإستعمار القديم وينوب عنه الآن الإستعمار الحديث . وبعبارة أخرى فحتى لو افترضنا توفر

حسن النية لدى الدول الرأسمالية ، فإن طبيعة النظام الإقتصادي العالمى السائد لا توفر متطلبات استمرار العمل به ، حتى من وجهة التحليل الرأسمالى ذاته . فإذا أضفنا إلى ذلك غياب حسن النية هنا ، أصبحت قضية تعديل النظام الإقتصادي العالمى ضرورة اقتصادية قبل أن تكون دعوى أيديولوجية قائمة على رفض منطلقات الفكر الرأسمالى .

٣/٥/٤ — ولا يقتصر فساد النظام الإقتصادي العالمى على الجانب الإقتصادي فقط بل إن له أبعاداً التكنولوجية والإجتماعية والحضارية التى قد تكون أخطر شأنًا من الأبعاد الاقتصادية . فمن الوجهة التكنولوجية تتزايد الفجوة بين العالمين الأول والثالث بسرعة رهيبية ، بينما يجاهد العالم الثانى من أجل اللحاق بالأول . وعبر هذه الفجوة تشدد قبضة الدول الصناعية على الدول النامية من خلال قنوات متعددة . القناة الأولى هى احتكار المعرفة التى تتجمع خيوطها لدى عابرات الجنسية . وفى سبيل التكاليف على الحصول على هذه المعرفة ، تزايد التوجه إلى مقايضة المعرفة بالإستقلال ، لتكون بذلك أقصر الطرق إلى التبعية بكل أبعادها ، دون تحصيل قدرة ذاتية على اكتساب المعرفة لتصبح مقايضة عطاء دون أخذ . القناة الثانية هى تطوير نظم المعلومات وأدوات الإتصالات بحيث أصبح العالم كله تحت أنظار الدول الصناعية وتحول إلى جهاز كبير للإستقبال ، تبت فيه ما تشاء من معلومات وأفكار تمسخ بها شخصية الشعوب الأخرى وتسلبها قيمها الأصيلة ، وتزین لها ما اختارته لها من تبعية . القناة الثالثة والأخطر هى توظيف التكنولوجيا فى استنباط بدائل للمنتجات التى كان نظام التقسيم الدولى للعمل يفرض على العالم الثالث التخصص فى إنتاجها . وهكذا تحولت عملية الإستغلال إلى عملية أشد وطأة وهى الإستغناء ، بمعنى أن الدول الصناعية أصبحت أكثر قدرة على توفير احتياجاتها من مواردها الذاتية وليس بنفس الدرجة السابقة من الإعتماد على العالم الثالث ، بينما تتزايد حاجة هذا الأخير إلى استيراد ما تنتجه الدول المصنعة ، ليس فقط من المواد تامة الصنع ، بل وحتى من المواد الأولية البديلة نتيجة نقل التكنولوجيا التى وجهتها تلك الدول إلى ما يساعدها على الإستغناء عن العالم الثالث . وهكذا أصبحت محاولات نقل التكنولوجيا هى إسهام آخر من هذا العالم فى الإستغناء عنه . ويعنى هذا أن مديونية دول العالم الثالث أصبحت عملية هيكلية حيث تتزايد حاجتها إلى الإستيراد من الدول الصناعية (مهينة لها بذلك أسواقاً) بينما تتراجع قدرتها على التصدير . وبكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى ما أصبحت الدول النفطية مهددة به من إحلال بدائل الطاقة والحد من صادراتها إلى الدول الصناعية منه ؛ بل لقد امتد ذلك إلى محاربة المواد المصنعة من النفط وليس فقط مما يتولد عنه من طاقة ، وهو ما ينلر بتغيرات بعيدة الأثر فى الوطن العربى . القناة الرابعة هى تعدد وتعقد سلع الاستهلاك النهائى التى يزداد إغراؤها بسبب وسائل الاعلان التى تغلبها ثورة الاتصالات ، لتشيع فى العالم الثالث أنماط الاستهلاك الوفير الذى يلتم دعواها المحدودة ويضعف قدراتها على تركيز رأس المال وزيادة الإنتاج . ومن خلال هذا الاغراء نجحت الدول الصناعية فى التهام جزء كبير من دخول الدول النفطية الغنية ، ومنها انتقلت العلوى إلى الدول الأفقر نتيجة هجرة قواها العاملة إليها وهو ما أضر بالإقتصادات العربية وزاد من مديونيتها ،

وفى مقدمتها مصر . القناة الخامسة ، والأشد خطرا ، هى تجارة الحروب والسلاح . فبعد أن كانت الحروب الأساسية التى تشغل دول العالم الثالث هو حروب التحرير ، إذا بها تساق إلى حروب فيما بينها ، بل وإلى حروب أهلية ، تنشئ سوقا رائجة لانتاج الدول الصناعية من السلاح ، الذى يجلب وراءه الحاجة إلى التدريب عليه وما يصحب التدريب من تأثير فى المعتقدات والمفاهيم ، كما يحدث انهارا بقدرات الدول المنتجة للسلاح وتقوتها التكنولوجى . بل لقد تحول الأمر ببعض الدول أن أصبحت تطلب الدول الإستعمارية المحركة للحروب بأن تقوم بحمايتها ، أو بأن تقيم فى أراضيها قواعد دائمة أو مؤقتة ، وتخصص لكل ذلك قدرا كبيرا من مواردها المحدودة بدلا من توجيهه لعملية التنمية . وهكذا تجمعت خيوط التكنولوجيا الجديدة لتسقط مقولة « الاعتماد المتبادل » التى استخدمتها الدول الصناعية لتبرير ما فرضته من تقسيم للعمل الدولى وتحولت إلى تزايد اعتماد العالم الثالث على العالم الأول . ويستدعى هذا إعادة النظر فى قضية التكنولوجيا على نحو يوقف هذا الإنحياز المستمر نحو تعميق تبعية العالم الثالث للدول الصناعية ، ويعيد التوازن إلى هيكل العلاقات الدولية .

٤/٥/٤ — وعلى الصعيد الاجتماعى نجد أن العوامل سابقة الذكر تستخدم من أجل تعميق تحالف الفئات الرأسمالية المحلية مع الرأسمالية الدولية ، التى تمارس ضغوطها من أجل تمكين تلك الفئات من السيطرة على مقاليد الحكم فى دولها ، وتوجيه اقتصاداتها لتصبح ملحقا بالإقتصادات الصناعية . وهنا أيضا تتعدد الأدوات والقنوات . فتحت ستار تيسير استيراد ما تملكه الدول الصناعية من معرفة تكنولوجية ، تسعى تلك الفئات الى توثيق العلاقات بالدول الصناعية ، ولو على حساب باقى دول العالم ، وهو ما يعنى الخروج من إطار عدم الإنحياز إلى الإنحياز الكامل . ويدعوى الحاجة إلى المعرفة والمال معا تطالب تلك الفئات بفتح الأبواب للمشاركة الأجنبية وإعطاء الشريك الأجنبى كل الاعفاءات والضمانات اللازمة لاجتنابه واستبقائه ، وهو ما يؤدى الى تغيير البنيان الاجتماعى الداخلى لصالح رأس المال على حساب قوى الشعب العاملة . ومن خلال المشاركة فى رأس المال وتقديم القروض إلى المشروعات ودخول البنوك الأجنبية فى مجال العمل المصرفى ، تحصل المجالات التى تلقى تفضيلا لدى القوى الرأسمالية الأجنبية على أولوية فى الخطوة على غيرها من المجالات بحجة توفير التمويل الأجنبى لها . وشيئا فشيئا يبتعد البنيان الاقتصادى عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير ومتطلبات تحقيق الاعتماد على الذات ، ويتحول إلى تلبية احتياجات الفئات الجديدة التى يتزايد ارتباطها بالرأسمالية العالمية أكثر من ارتباطها بالقوى العاملة الوطنية . وقد تجلّى هذا الارتباط فى تصاعد دور جمعية رجال الأعمال المصرية الأمريكية ، وارتباط عدد من المسؤولين فى الدولة بها ، وقيامهم بالعمل على تنفيذ قراراتها بدقة ، دون التفات لمصالح الفئات العاملة . وتكتمل الحلقة بالضغط التى يمارسها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من أجل تنفيذ سياسات تنحاز الى الفئات الرأسمالية . وتعيد توزيع الدخل لصالحها . فكما رأينا من قبل فإن هذه السياسات تقوم على فلسفة لإرجاع مشاكل الاقتصاد الوطنى إلى الإفراط فى الطلب الإستهلاكى ، سواء الإستهلاك العائلى أو الإستهلاك الحكومى الموجه للخدمات العامة ، وتوصى باتخاذ

ما يلزم للحد منه ، بما في ذلك رفع أسعار الضروريات والإبقاء على انخفاض الأجور ورفع عائدات رأس المال . وباختصار فهي تفرض إجراء ما يسمى بالتصحيح على حساب الطبقة العاملة ، التي يكون عليها أن تقبل انخفاضاً كبيراً في مستوى معيشتها ، وأن تضعف قدرتها على السيطرة على الفائض الاقتصادي ، وعلى توجيه هذا الفائض لزيادة حجم الإنتاج ومن ثم فرص العمل نظراً لعدم اعتبار أن مشكلة الدولة النامية هي نقص القدرة الانتاجية بقدر ما هي زيادة الطلب الاستهلاكي ، وتجاهل حقيقة أن الزيادة في الطلب هي من صنع الفئات التي يتم التحويل لصالحها . وهكذا تؤدي السياسات المتبعة لزيادة سيطرة هذه الفئات على الدخل وفائض العملية الانتاجية واشتداد قبضتها على الحياة السياسية ، وهو ما يعنى زيادة قدرتها على الاستهلاك أى زيادة الطلب الذى يراد تقليصه ، ومن ثم استفحال المشكلة التي يدعى أن هذه السياسات مصممة لكي تعالجها . وهكذا فإن الهدف الحقيقي للسياسات ليس هو كما يدعى الإصلاح الاقتصادي ، بل إنه في الواقع أحداث تحويل إجتماعي لصالح الفئات الراغبة في التعاون مع الرأسمالية العالمية من أجل ترسيخ ما تسعى اليه من تبعية ومن إضعاف قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة في التنمية المستقلة وفي الإنسلاخ من إ مسار التبعية للرأسمالية العالمية .

٤/٥/٥ — على أن أخطر ما تتعرض له الدول النامية نتيجة تطور الأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية العالمية هو الآثار الحضرية السلبية . إن طبيعة التطورات الحالية تختلف عما سبقها من حيث أنها لا تقف عند حد إضافة منتجات جديدة إلى نفس النمط المعيشي الذي أفرزته الثورتان الصناعيتان السابقتان ، بل هي تؤدي إلى أحداث تغيرات عميقة في هذا النمط ذاته . فمن خلال ثورة الانفصالات ودخول الأتمتة إلى الحياة اليومية للمستهلكين ، أصبح في وسع المستهلك العادي أن يتعامل مع كم هائل من المعدات الآلية أبداً كانت درجة ثقافته ، شريطة أن يتلقى تربية تعودده الاعتماد على النفس منذ الصغر ، وإلا فشل في تحقيق أقصى إشباع ممكن من هذه المعدات وعجز عن صيانتها والحفاظ عليها . إن هذا الاعتماد على النفس هو الذي يولد القدرة على استيعاب المعلومات واتخاذ القرارات ، وهو ما أكسب الديمقراطية في الممارسات الغربية صيغتها المميزة . وفي ظل التخلف وضعف مستوى ومحتوى النظام التعليمي في الدول المتخلفة يفتقد الفرد وكذا الجماعة هذه الصفات ، ليحل محلها إما الإنقياد إلى حالة من الإغتراب أو الإستسلام إلى شعور بالضيق ؛ وهو ما تسبب فيما نشاهده حالياً من حركات غير صحيحة في مصر وفي كثير من الدول العربية . وترتب على التطورات الحالية أيضاً تغيرات في قوى الإنتاج ، حيث أصبح جانب التصرف أهم بكثير من جانب الاستيعاب ، بمعنى أن تنمية الإنتاج لم تعد تتطلب فقط تقسيم العمل إلى وحدات ومراحل يسهل على كل مشارك استيعاب دوره فيها ، بل أصبحت مرتبطة بتعامل الإنسان بقدر عالٍ من الذكاء مع ما يبيده من أدوات الإنتاج ، مصحوب بتفهم كبير لقدراتها ، وهو ما أشرنا إليه من عظم الحاجة إلى رفع مستويات المعرفة خلال التعليم ، خاصة بالعلوم الأساسية . ويستتبع ذلك تغير كبير في علاقات الانتاج حيث يتراجع التقسيم التقليدي لعناصر

الإنتاج وما يترتب عليه من صراع ، لتتقدم المعرفة على ما عداها ويفسح هذا المجال أمام فئة التكنوقراط لأن تلعب الدور الأساسي في العملية الانتاجية وكذا في عملية التطوير اللازمة للتنمية . ورغم انتهاء هذه الفئة أساسا للعاملين بأجر ، إلا أنها تميل إلى التهيؤ من شأن أنواع العمل الأخرى ، وتتقرب بدرجة أكبر إلى الطبقة الرأسمالية . والمشكلة تكمن في أن هذه الفئة يغيب عنها عادة البعد الإجماعي بحكم تقديرها للإيجاز الفكري والمادى ، وبالتالي فإنها تنحاز في النهاية بالكامل إلى القوى الرأسمالية ، خاصة الكبرى منها ، باعتبارها القادرة على إتاحة فرص أكبر لها لكي تبتدع . ويكفى أن نذكر أن أشد الناس تحمسا للسياسات الاقتصادية التي تتبناها القوى الرأسمالية هي فئة التكنوقراط من الاقتصاديين الذين يرون في علم الاقتصاد مجموعة من المعادلات والعلاقات التي تحرك المتغيرات الاقتصادية بعيدا عن المحتوى الإجماعي والمضمون السياسى لها . إن نمو هذه الفئة خلال عملية التحديث التي تتساق إليها الدول النامية يفرغ هذه العملية من مضمونها الإجماعى . فنتيجة للإعتقاد بأن العلم لا وطن له وأنه بالتالى عنصر محايد يجمع بين البشر ، يشعر التكنوقراط بابتداء أكبر إلى الشريحة التي تضمهم في جميع أرجاء العالم ، بحيث لا يرون في تبادل المعرفة سوى الجانب العلمى المجرد عن الأهواء السياسية والإجماعية . وقد يقودهم ذلك إلى التطوع بتوفير المعلومات عن مجتمعاتهم إذا رأوا أنها لازمة لتقدم البحث العلمى ، غير مدركين ما يمكن أن تستخدم فيه هذه المعلومات عندما تتعرض إلى التحليل من منظور استعمارى في الخارج . وأحد قنوات الحصول على المعلومات هو الإعانات التي تختار مجالها بعناية ، بحيث تكشف عن الأهداف بعيدة المدى للوطن ، وتهدد مستخدمها بتعيين وسائل التعامل معها وفقا لمصالحهم هم ، وهي غالبا تتعارض ، أو على الأقل لا تتوافق ، مع المصلحة الوطنية . ولذلك فإن أساليب التعامل مع التكنوقراط ، باعتبارهم الشريحة التي سوف تلعب الدور المحورى في التنمية ، تتعدد . وأول اتصال لهم بالعالم الخارجى يأتى في مرحلة الدراسة ، سواء بإيفادهم للدراسة في الخارج فيتشبعوا بمظاهر الحضارة الجديدة التي يتعرضون لها ، أو من خلال الإطّلاع الذى تعددت أدواته واتسع نطاقه من خلال ثورة الاتصالات الحديثة . فإذا نبغ منهم أحد استدرج للعمل في الخارج إرضاء لفرشته العلمية واعتادا على ما غرس في نفسه من انتهار بالحضارة الخارجية . وفي الداخل يدفعون إلى جمع المعلومات وتوفيرها لأجهزة خارجية من خلال اشتراط أن يتم التعامل مع هذه الأجهزة عن طريق « مكاتب استشارية » أو ما يسمى أحيانا « بيوت خبرة » وطنية . وهم يقومون بدور آخر عندما يلتحقون بالأجهزة الادارية المسؤولة عن اجزاء التفاوض مع الجهات الأجنبية . وتلعب المؤسسات الدولية دورا آخر في دفع عملية تجهيز المعلومات بما يخدم هذه الجهات من خلال سعيها إلى تجميع البيانات وتحسين تجميعها وفق أطر تفصيلية يساعدون الأجهزة الوطنية على توفير ما يلزم لبنائها . كذلك تقوم هذه المؤسسات بالترويج لاستخدام أدوات ومؤشرات تحليلية معينة ، يتجه بعضها إلى صياغة مقاييس القو على نحو معين ، ويسعى البعض الآخر لتطوير أساليب التخطيط وطرق تقييم المشروعات ، وما يتعلق بذلك من بيانات تفصيلية . إن الحضارة الجديدة القائمة على المعلومات تستهوى التكنوقراط بما تفرقه في من تفاصيل وأدوات تحليل ،

فلا يرون الجانب الآخر من عمليات التحليل التي تتم في الخارج ولا يشعرون بالتألي بمدى خطورتها . ويكفي أن نتذكر أن معرفتنا بما تحويه أراضينا من ثروات يأتى الكثير منه مما تردون به الدول التي نجحت في إرسال أقمار صناعية إلى الفضاء ، وهذا لا يشكل في الواقع سوى نسبة ضئيلة مما تجمعه ، ولا يمثل إلا ما تريد ان تمدنا به في ضوء مصالحها التي جعلتها تتكبد النفقات الهائلة في إرسال تلك الأقمار إلى الفضاء . إن هذا يشير إلى خاصية معينة تميز هذه الحضارة الجديدة ، وهي اعتمادها الكبير على تجميع وتحليل المعلومات ، حتى ولو كان هذا يعنى التجسس على آخرين ، أفرادا كانوا أو جماعات ، الأمر الذى أزال عن « التجسس » الصفة اللاخلاقية التي كانت تلاصقه . ومع استمرار التطورات التكنولوجية المتلاحقة تعرض القيم الحضارية للتغير المستمر . وهكذا أصبحت الحضارة الجديدة القائمة على التفوق التقنى أداة لتشيت المجتمعات النامية . فالخاصة فيها يعيشون أحلاما بسهولة الإنتواء إليها ورغبة في الاسراع بتحقيق ذلك ، رغم انهم يقفون منها موقف الطرف المتلقى للتوجيه دون أن يملكون المشاركة فيه ، والعامه يواجهون شعورا بالإفصاف بين تصوراتهم للتنمية وبين ما يفرض عليهم من اختيارات يعجزون عن التعامل معها إنتاجا واستهلاكاً دون أن يشعروا أنهم أصحاب هذه الحضارة المبهرة أو حتى شركاء فيها . ولذلك تتزايد المطالبة بالبحث عن مشروع حضارى خاص ، يحفظ للمجتمع خصوصيته ويعمله في الوقت نفسه مسهما في بناء حضارة بديلة . ويصور البعض هذا المشروع بأنه مشروع دينى كنوع من رفض للحضارة التي يخشون أن تفرض نفسها عليهم حيث تقصر أذهانهم عن تطويعها للبيئة التي يعيشون فيها . وبدلاً من أن يقودوا الناس إلى ما جعله الله أساساً للحساب ، وهو القدرة على التمييز بين الخير والشر (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) ، يردوهم إلى ما لا قول للبشر فيه وهو التفريق بين الحلال والحرام . ومثل هذا التفريق لا يعتبر مشروعاً قائماً بذاته ، لأنه في حقيقته مبدأ دائم يجب انتباهه أياً كان المكان أو الزمان ، باعتباره عاصم للنفس البشرية من الإستغراق في مشاغل الدنيا ومن الإستسلام إلى حياة بلا هدف سوى النقل عن حضارة لا تتوفر لديها كل مقوماتها ، ولا تستقيم بعض هذه المقومات مع ما جابت عليه من قيم إجتماعية . ولذلك فإن المشروع الناصرى ، الذى أكد من البداية على البعد الحضارى العربى وعلى انتباه مبدأ عدم الانحياز كأساس للتعامل مع القوى المؤسسة للحضارة الجديدة ، وعلى بناء تنمية مستقلة من خلال تطبيق عربى للإشتراكية ، وعلى اعتبار الدين والعلم هما القاعدتان الصلبتان لبناء مجتمع قادر على مواجهة الغزو الحضارى ، يستمد قوته من نظريته إلى قوى الشعب العاملة ليس فقط على أنها صاحبة الحق في ثمار التنمية ، بل باعتبارها صانعة لها مثلما صنعت عبر تاريخ أمتنا العربية حضارات دان لها العالم أجمع ، وليس من اعتبار ان الانفتاح يوصف بأنه « انفتاح حضارى » يدعو لالغاء الشخصية العربية ويحيلها إلى مجرد تابع ، إن هذا المشروع هو مشروع متجدد بطبيعته ، وهو الكفيل بأن يرد للإنسان العربى اعتبره وللوطن العربى مقلده .

٤ / ٥ / ٦ — إن هذه النظرة إلى التنمية على أنها نهضة حضارية ، تنفى عنها ما يلصق بها من تصورات اقتصادية مجردة ، تنتهى إلى إعلاء شأن الاعتبارات المادية التى تعظم الحضارة الجديدة من شأنها ، تفرض علينا أن ننظر إلى العلاقات الدولية فى العصر الحديث باعتبارها التقاء بين حضارات ، قد يصل إلى حد الصراع بينها ، وأن ندركه أنه لا أمل لأى دولة مهما عظم شأنها فى أن تقيم هذه العلاقات على أسس من التكافؤ إلا من خلال تمايز حضارى . ومن هذا المنطلق يجب ألا ننقل من شأن ما يتردد من المخاطر التى تحملها الحضارة الغربية الجديدة ، من غزو حضارى وثقائى لشعوب العالم ، ومن تعدد أوجه ومظاهر التبعية لتكون التبعية الثقافية هى المفتاح لجميع الأوجه الأخرى للتبعية بما فى ذلك التبعية الاقتصادية نظرا لتعاظم العلاقة بين الثقافة والاقتصاد فى الموجة الحضارية الجديدة . ومن هنا يجب النظر إلى الكيان الصهيونى من هذا المنظور الحضارى . فاعتبار الصراع العربى معه « صراع وجود لا صراع حدود » هو تصوير دقيق لحقيقة الدور المزدوج الذى يؤديه هذا الكيان . فباعتباره طليعة للقوى الإستعمارية فى المنطقة العربية فإن وجوده يعنى استمرار توجيه الضربات إلى الوطن العربى بغرض استنزاف موارده بعيدا عن متطلبات التنمية وتفتيت وحدته ودفع دوله إلى الاعتماد على القوى الراعية للوجود الصهيونى تحت وهم قيامها بحمايته منه ، والسعى إلى إقامة علاقات خاصة معها كنوع من رد الفعل للعلاقة بين هذا الكيان وقوى الإستعمار . من جهة أخرى فإن الصهيونية العالمية هى ذاتها حركة عنصرية إستعمارية تسعى الى السيطرة على العالم ، كل العالم بدءا بالوطن العربى وأفريقيا . وهى تستر وراء ستار الدين الذى تصوره على أنه جزء من تراث العالم ، خاصة العالم المسيحى ، وتسعى فى الوقت نفسه إلى الإرتباط بحضارة الغرب الجديدة ، لإدراكها ان هذا أمر لا بد منه لكيلا تدخل فى عداد الدول التى تدخل حزام الإستغناء فى المستقبل . بل إن هذا الارتباط بأخذ شكل السيطرة من خلال فرض الوجود الصهيونى على مراكز اتخاذ القرار بشأن تطوير هذه الحضارة ، سواء كانت أجهزة سياسية أو إدارية أو بحثية أو إقتصادية فى الدول الغربية ، أو كانت عابرات الجنسية التى تهيمن على اقتصادات تلك الدول . إن ادعاء الربط بين الحضارتين القديمة والجديدة يستخدم كسند للدعوى العنصرية إلى تفضيل قوم جديدين بالبقاء على الآخرين أهل للفناء . وبحكم الطبيعة الفقيرة للأرض الفلسطينية ، فإن بقاء الكيان الصهيونى لا يتوقف كما يصور أحيانا بأنه يقوم على الجمع بين العقل اليهودى والعضل العربى بل هو يسعى الى موارد العرب وأموالهم ، أما اليد العاملة فليست بمشكلة على الأجل الطويل ، يحكم عاملى الهجرة والتكاثف ، وبحكم توجهات الحضارة الجديدة ذاتها ، والتى هى بسبيلها إلى الإستغناء عن العالم الثالث كأيدى عامنة رخيصة اكتفاء منه بالموارد والأسواق . ولعل هذا كان من العوامل التى دعتنا إلى تدمير الاقتصاد اللبنانى الذى كان مرشحا لأن يكون المركز المالى الأول للعرب . غير أن بقاء اسرائيل بمجموعها السكانى النسبى يجعلها تسعى دائما إلى عدم بلوغ القوة العربية حدا يهدد هذا البقاء . ومع ذلك فهى تسعى إلى المضى فى تعزيز مقولة تضافر العقل اليهودى والعمل العربى ، كأداة للسيطرة على الإقتصاد العربى ، وكوسيلة لتثبيت التحول الرأسمالى الذى تنادى به قوى الردة فى مصر . فمن غير المتوقع أن يدخل القطاع العام

المصري ، أيا كان النظام الحاكم ، في مشروعات مشتركة مع إسرائيل ، وإن كان هذا لا يمنع طبعاً من المشاركة مع عابرات الجنسية التي تسيطر عليها الصهيونية العالمية . ولذلك فإنها تحاول التسلل ، في ظل اتفاقية كامب ديفيد ، إلى مواطن حساسة من الاقتصاد المصري ، لتتسبب من خلالها نقاط إغراء بهذا التضافر . ولعل من أخطر نماذج هذه المحاولات ما تتعرض له الزراعة المصرية من قيام بعض المزارعين المصريين بتحقيق دخل مرتفع نتيجة تطبيق أساليب إنتاجية أتى بها الإسرائيليون ، وما يترتب على ذلك من مطالبة جيروانهم بأن تتاح لهم نفس الفرصة ، وهو ما يعنى أن الأمر تجاوز مجرد عقد صلح بدعوى الرغبة في السلام لتكرس الجهود في التنمية ، إلى تبعية جو نفسى لدى القطاع الخاص المصرى يجعله يطالب « بالإعتماد » على المعرفة الإسرائيلية . وهكذا تلتقى المبادئ التي تسعى قوى الردة ، مؤيدة بالقوى الرأسمالية العالمية ، لغرسها في المجتمع المصرى ، إلى وضع لبنات في صرح التبعية الذى لا يمكنها البقاء إلا في إطاره . وهى تزين ذلك بالإدعاء بأن ما تحققه إسرائيل من « تفوق » هو نتيجة اندماجها في النظام الرأسمالى العالمى ، ليكون هذا مبرراً لأن تغزو مصر ، وسائر الدول العربية ، حذوها . إن هذه الحجة تتجاهل حقيقة الحركة الصهيونية ، ومدى سيطرتها على الرأسمالية العالمية ، وأن هناك فرقاً شاسعاً بين الإندماج من موقع السيطرة والإغتراف من موقع التبعية . ومن عجب أن ينادى بعض الإقتصاديين ذوى النزعة التكنوقراطية بأن هذا الأمر لا عيب فيه : فطالما أن لنا « الحرية » في التعامل الخارجى ، فلا يجب أن نفرق بين ما هو إسرائيلى وما هو غير ذلك ، فالعبرة بتغليب معيار الكفاءة الاقتصادية . إن هذه المقولة تقتضى سلفاً قبول التبعية ، ومن ثم فليس على التابع أن يختار سيده ، بل السيد هو الذى يحدد للتابع ما يفعله . إن هذا يوضح خطورة النظام الرأسمالى المشوه الذى يراد فرضه على شعب وعلى أمة بأسرها صنعت حضارات هى أم الحضارات في هذا العالم . فالخطر الصهيونى خطر مزدوج ، لأنه يأتى من موقع قمة الإستعمار الحديث ، ولكونه الحلقة الأولى من حلقات السيطرة الصهيونية على العالم . إن مواجهة هذا الخطر المزدوج لا تكون فقط برفض وجوده ، وإنما بإقامة حضارة تضاعف في الموقع الذى نلده لأنفسنا من هذا العالم . وإذا كان المشروع الحضارى الناصرى قد أجهض في الماضى ، فإنما لأنه أثبت القدرة على أن يضع بديلاً جديراً بالنظر إليه كمشروع حضارى ، ليس فقط لأنه يتفق من خصوصية المجتمع العربى ، بل لأنه كائى مشروع جدير بأن يوصف بأنه حضارى أرسى مثلاً يمكن أن يحتذى (لا أن ينقل ، فالتنقل يتناقى مع الفكرة ذاتها) في أماكن أخرى من العالم الثالث . إن هذا المشروع القائم على التنمية المستقلة لأبد من أحيائه وحمائمه ، ولأبد من تعزيزه من خلال العمل على امتداده إلى أرجاء الوطن العربى كافة ، وانتشاره في العالم الثالث كله ، ولا سيما أفريقيا .

٧/٥/٤ — إن تحقيق التكافؤ في العلاقات الدولية يقضى بأن تتعاون دول العالم الثالث على تصحيح النظام الاقتصادي العالمى ، وإقامة أسس جديدة للتعامل فيما بينها تلخصها من الإستغلال الذى تتعرض له من خلال استكانة كل منها لقواعد التبعية التي تفرضها عليها الرأسمالية العالمية . وحتى يتحقق هذا يجب العمل على تطوير العلاقات فيما بين هذه الدول على نحو يحقق الآتى :-

- وضع أسس لتقسيم العمل الدولي تمكن مجموعة الدول النامية من توسيع أنشطتها الاقتصادية والدخول في المجالات التي تسعى الرأسمالية العالمية إلى احتكارها .
- مساندة هذا التقسيم للعمل بنظام كفاء للتبادل التجاري والمالي فيما بينها ، يشمل تطوير شبكات النقل والاتصال والتحويل والمعلومات ، بما يعترض الخطوط التي تربط كلا من دول العالم الثالث بدول المركز والتي استخدمت في شد اقتصاداتها إليها .
- مواجهة الأنظمة التابعة للرأسمالية العالمية التي تسعى عابرات الجنسية من خلالها إلى النفاذ لأسواق العالم الثالث ، وإلى إقامة نماذج تروج للتبعية وتحد من فرص الإعتماد الجماعي على النفس بين الدول النامية .
- إقامة درجات أعلى من التعاون بين مجموعات من دول العالم الثالث من خلال نظم إقليمية للتكامل الاقتصادي ، تقوم على التكامل الإنتاجي وليس مجرد التكامل التجاري الذي أثبت قصوره عن إحداث تعديلات جوهرية في الهياكل الاقتصادية المتخلفة .
- التعاون في مجالات البحث العلمي لتفادي التكرار الذي لا تتحملة الموارد المحدودة التي يمكن أن تخصصها له دولة نامية منفردة أو حتى ضمن تجمع إقليمي محدود . ووضع نظم لتبادل الخبرات والمعرفة ، تحافظ على حقوق جميع الأطراف وتكنهن جميعا من التعامل الواعي مع التطور التكنولوجي الذي يم في الداخل وفي الخارج .
- إقامة هيئات دولية تضم الدول النامية ذات المصلحة ذات التنسيق الأسواق العالمية للمنتجات ذات الأهمية الحيوية لها ، سواء في البيع أو الشراء ، وإذا كان نموذج الأوبك قد ضرب مثلا لكيفية التعاون من أجل استرداد الدول المنتجة للمواد الأولية لحقوق سلبها الدول الصناعية ، فإن ما أصابه من تفكك مؤخرا يجب أن يكون نذيرا بضرورة المحافظة على سلامة هذه الهيئات وتقويتها في مواجهة الإجراءات المضادة التي تتخذها الدول الصناعية .
- العمل على تصحيح أوضاع المنظمات الدولية ، وتحليلها من المحاولات التي تبذلها الدول الصناعية للسيطرة عليها وتحويلها إلى أداة لتكريس تبعية العالم الثالث لها . ويتطلب هذا قيام الدول النامية بإجراء تنسيق فعال فيما بينها ، من خلال المنظمات التي تضمها ، مثل منظمة دول عدم الإنحياز ، ومجموعة السبعة والسبعين ، والمؤتمر الاسلامي ، ومنظمة الوحدة الإفريقية .
- وباعتبار أن صندوق النقد الدولي هو من أخطر المؤسسات الاقتصادية ومن أهم الأدوات التي اتضحت خطورة سيطرة الرأسمالية العالمية عليها ، وما ترتب على ذلك من عجزه عن اتخاذ إجراءات فعالة لإقامة نظام نقدي عالمي سليم يحل محل النظام الذي انهار والذي استمر رغم ذلك يعمل على أساس إفقار العالم الثالث لصالح إنقاذ الدول الرأسمالية من الأزمة المستمرة التي تعيشها وتفرضها على

باقى العالم ، فإن الأمر يقتضى إعادة النظر فى اتفاقيته . فمن الأفضل إقامة شبكة من المؤسسات النقدية الإقليمية وجعل الصندوق الدولى بمثابة اتحاد لها يعمل فى الحدود التى ترسمها من أجل استقرار الأوضاع النقدية العالمية ، دون أن يتدخل فى السياسات الاقتصادية للدول باعتبار أن هذا من صلاحية المؤسسات الإقليمية التى تكون أقرب إلى تفهم أوضاع اعضائها . ولابد أيضا فى هذه الحالة من دخول الاتحاد السوفيتى وباقى الدول الاشتراكية فى هذه المنظومة الجديدة لتكون عنصر موازنة تجاه الكتلة الرأسمالية .

● بالمثل فإن البنك الدولى يجب ان يتحول إلى بنك لصناديق اقليمية للتنمية ، تقوم بتمويل برامج التنمية التى تخطط لها الأجهزة التكاملية الإقليمية ، بينما يقوم البنك الدولى بتجميع الموارد المالية اللازمة لتسيير هذه الصناديق ، والتى تنساب من خلالها معونات الدول الغنية بعيدا عن التسلط الذى تسعى لفرضه من خلالها .

● كذلك يجب تعزيز دور منظمة مؤتمر التجارة والتنمية (الانكتاد) التى جاء مولدها كأحد ثمار مؤتمر القاهرة الاقتصادى الذى عقده دول عدم الانحياز فى سنة ١٩٦٢ واستكملته فى جنيف فى سنة ١٩٦٤ ، ليؤدى الدور الأصيل الذى أنشئ من أجله ، ويتحول إلى جهاز تنسيق بين أجهزة التكامل الإقليمية ، يعاونها فى جهودها التنموية وفى تنظيم الأسواق العالمية وفى تبادل الخبرات وتطوير أساليب التكامل والتنمية .

● على الجانب الآخر يجب العمل على إزالة أسباب الصراع الذى يسود الكثير من مناطق العالم الثالث ، وبوجه خاص ما تتعرض له دول الوطن العربى سواء فيما بينها أو بينها وبين دول الجوار ، وخاصة مع ايران وأثيوبيا وتشاد .

إن دور مصر فى هذه الأبعاد التى يمكن ان ترسى أسسا لنظام اقتصادى بديل ، يجب أن يكون قياديا ، بحكم الموقع الرهادى الذى تحتله من تجمعات دول العالم الثالث ، وإسهاماتها المتعددة فى إنشاء معظمها ، وقت أن كانت تعمل بالمنهاج الذى اختطته ثورة يوليو تحت زعامة جمال عبد الناصر . وحتى يحدث هذا لابد من تعديل فلسفة النظام الإقتصادى الداخلى من التبعية إلى الإستقلال ، وهو ما يجب أن يسعى الفكر الناصرى إلى تحقيقه .

٤/٥/٨ — هناك ظاهرة تبدو من نوع كلمة حق يراد بها باطل ، هى الدعوة إلى إنشاء ما يسمى « المناطق الحرة » . هذه الدعوة تقوم على أساسا إيجاد حل للتناقض الذى يمكن أن يقوم بين محاولة حماية الاقتصاد المحلى وبين الرغبة فى توفير شروط اجتذاب استثمارات متطورة فى الوقت نفسه وإعطائها حرية الحركة بعيدا عن القيود التى يلزم العمل بها محليا . فإقامة مثل هذه المناطق يعطى الإستثمارات الأجنبية مزايا الموقع ، بمعنى القدرة على الإنتفاع من موارد محلية متوفرة بأسعار رخيصة نسبيا ، من أهمها

الأيدى العاملة الرخيصة ، أو القرب من مواطن مواد أولية أو طاقة رخيصة ، وكذا القرب من الأسواق ، بما في ذلك إمكان فتح أسواق جديدة . وهكذا يمكن عن طريق هذه المناطق إيجاد فرص لاستخدام الموارد المحلية الوفيرة دون الاضطرار إلى تحمل نفقات ومتطلبات استيراد العناصر الأخرى النادرة والتي لا يراد تعديل أوضاع الإقتصاد المحلى من أجل تسهيل استيرادها . وينظر إلى هذا الأسلوب أيضا على أنه يساعد المنتجين المحليين على الاحتكاك المباشر مع الأساليب الإنتاجية المتطورة التي يدخلها المستثمرون في هذه المناطق وعلى الحصول على جانب من احتياجاتهم بكلفة منخفضة مما ينتج فيها . إن هذه الدعاوى التي تبدو منطقية تنطوى على عدد من المحاذير التي يجب التنبه إليها :

- ان هذه المناطق تفتح مجالا مغريا أمام عابرات الجنسية لتنفذ من خلاله إلى أسواق جديدة . وهذه الشركات تحظى عادة بفرصة كبيرة باعتبار انها تتحكم في التكنولوجيا المتطورة ، وهى أقدر من غيرها على التوسع بحكم أنها دولية النشاط . ومعنى هذا أن أول المستفيدين من هذه المناطق هى الشركات التي تسعى إلى فرض هيمنتها على العالم الثالث ، وبذا تتحول المناطق إلى ممر لتأكيد التبعية على الدولة وجيرانها .

- هناك نوع آخر من المستثمرين يتصف بأنه يتعامل في رأس المال المغامر الذى يجد في هذه المناطق فرصة للعمل بعيدا عن الضوابط العادية التي تحكم النشاط الاقتصادى ، حيث يستفيد من التسهيلات التي تقدمها سواء في شكل موارد رخيصة أو إعفاءات ضريبية ، ويبنى مكاسبه على أساس تقليد المماركات العالمية الشهيرة والإستفادة من عدم خضوع هذه المناطق عادة للرقابة التي تفرض على الصناعات النظامية . ومن المعلوم أن هذا النوع من الاستثمار استفاد من تسهيلات المناطق الحرة في هونغ كونغ وسنغافورة لاقامة نشاطات انتهى الأمر إلى اتخاذ إجراءات قانونية ضدها ، وأغلقت بعد أن حقق أصحابها أرباحا طائلة .

- فإذا تركنا جانبا ما ينطوى عليه النوعان السابقان من مآخذ ، فإن إقامة هذه المناطق يعنى ترك اختيار الصناعات المتطورة لرأس المال الأجنبي الذى يعمل وفق اعتبارات ربحيته الخاصة وليس وفق أولويات خطة تنمية الإقتصاد المحلى . وبناء عليه فإن ما يكتسبه المنتجون والعمال المحليون من خبرات لا يهدم بالضرورة لنقل هذه الخبرة إلى الداخل . وينتفى الأمر بهم إلى الانفصال عن الإقتصاد الوطنى .

- من جهة أخرى فإن ما تمنحه المنطقة الحرة من مزايا يمكنها من استقطاب العديد من النشاطات التي قد تحظى مستقبلا بأولوية متقدمة في خطة تنمية الإقتصاد المحلى ، وتغرق اقامتها داخله نتيجة لعدم حصولها على مزايا مماثلة داخله . بالمقابل فإن ارتباط الإقتصاد الوطنى بهذه المناطق يجعله يوجه قدرا متزايد من موارده لتزويدها باحتياجاتها . ويعنى هذا أن هذه المناطق تتجه شيئا فشيئا إلى التحكم في مسار التنمية ، بللا من أن تكون مجرد رافد لها .

ولقد لعبت لبنان دور منطقة حرة كبيرة في المشرق العربي ، بما اتبعته من أساليب تجارية بسيطة ، وما انشأته من صناعات مرتبطة بال رأسمالية العالمية ، فأدت بذلك إلى ضغوط كبيرة على دول المشرق وخاصة مصر التي كانت معظم مواردها موجهة إلى المعركة . وقرت على هذا أن نشأت انماط جديدة ، كان لها أعمق الأثر على المجتمع المصري . فقد جمعت لبنان إلى هذا النشاط نشاطا مدمرا آخر هو السياحة الترفيهية التي اجتذبت عددا من الفتيات اللاتي يقمن المتعة الرخيصة من أجل المال ، إضافة إلى ما عرف باسم تجارة الشنطة التي رجت بها الفئات الجديدة الساعية إلى الكسب السريع ، والتي كان أهم واجهاتها تجار شارع الشواري . وعندما أدى هذا النمط إلى نتيجته المحتومة وهي انهيار المجتمع اللبناني واستغراقه في حرب أهلية ، انتقل هذا النمط إلى منطقة بورسعيد . ومن المعلوم ان فكرة إقامة منطقة حرة في مدينة بورسعيد تعود إلى منتصف الستينات ، على أساس جعلها أداة لكسر الحصار الإقتصادي الذي أرادت الدول الرأسمالية فرضه على الإقتصاد المصري ، وفي وقت لم تكن أبعاد الإستعمار الحديث ومخاطر عابرات الجنسية قد تكشفت بالكامل . ومع ذلك فإن الفكرة حينما نفذت في عهد الردة تحولت بها إلى أردأ صور المناطق الحرة ، وهي المنطقة التجارية الحرة ، لتصبح نقطة جذب وتقوية للفئات الجديدة التي أريد لها ان تنمو لتصبح سندا للردة ، ولتشجيع في الشعب المصري التطلعات الإستهلاكية التي تجعل منه أداة استقبال جيدة لنمط التنمية الذي أريد له أن يحل محل منهج التنمية المستقلة الذي انتهجته ثورة يوليو من قبل . وأصبحت هذه المنطقة صالة عرض للمنتجات الإستهلاكية الرديئة التي ترد من مناطق التصنيع التبعي في جنوب شرق آسيا ، تفتح لها السوق المصري وتنشئ سلوكيات إنحرافية تعمل في التهرب وفي تجارة العملة . وهكذا جرى من خلال هذه المنطقة استقطاب جانب كبير من موارد الإقتصاد الوطني ، المالية والبشرية ، وهو ما كان له أثره البالغ على العمالة الزراعية في شرق الدلتا كنموذج للآثار السلبية التي صبت في غمط التحول من الإنتاج إلى الأنشطة الطفيلية . وبدلا من استيعاب دروس التجربة والعمل على إعادة الإقتصاد الوطني إلى مساره الصحيح ، ظهرت مؤخرا دعوى من أخطر ما تفتتق عنه أذهان عملاء الردة وهي تحويل شبه جزيرة سيناء إلى منطقة حرة . إن هذه الدعوى تضيق إلى المحاذير سائلة الذكر مخاطر أمنية تتصاعد أمامها مخاطر اتفاقية كامب ديفيد ، لأنها تكمل ما استهدفته الإتفاقية من تسليم الأرض التي بذل من أجلها الدم المصري ، والتي بررت باستردادها تلك الاتفاقية ، إلى أصحاب حلم إسرائيل الكبير من الفرات إلى النيل . فمن غير المعقول أن يقدم رأس المال الأجنبي على الاستئثار في سيناء إذا كانت هناك شبهة أن تكون مسرحا لعمليات عسكرية مقبلة . ولذلك فسوف يسعى رأس المال هذا إلى تأمين وجوده بإشراك إسرائيل في المنطقة ، وإلى الحصول على تأكيدات صريحة وضمنية بأنها لن تتعرض من جانب مصر إلى عمليات عسكرية تهدد منشآتها بالتدمير . وإذا كانت الحجة التي تساق ضد المطالبة بالغاء اتفاقية كامب ديفيد أو استخدام أدوات لظهور مشاعر الشعب المصري لتأييد تحركات الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه هي الإعتراف بأن استقلال مصر منقوص لأنها لا تملك حرية الدفاع عن سيناء ، فإن هذه الدعوى تأتي

كشأنه لتخل مصر نهائيا عن إمكانية الدفاع عن أراضيها في وجه عدوان هو بالضرورة مقبل ، بما تظهروه إسرائيل من أدلة على أنها غير راغبة في سلام من أى نوع كان . إن على قوى الشعب العاملة أن تغلق نهائيا ملف المناطق الحرة بوجه عام ، ومنطقة سيناء بوجه خاص .

سادسا - التكامل الاقتصادى العربى :-

١ / ٦ / ٤ — لعل واحدا من الأمور التى استقرت فى نفس المواطن العربى أن أمله فى تحقيق وحدة عربية يصعب أن يتحقق فى قفزة واحدة إلى دولة وحدة كبرى تمضى به قدما فى طريق التنمية والرفاهة ، وأن عليه لذلك ان يتقبل ما يسمى بالنهج الوظيفى الذى يأتى التكامل الاقتصادى فى المقدمة منه . وقد تعددت الجهود العربية فى سبيل إقامة هذا التكامل ، خلال الخمسينات والستينات ، لتشمل :

- عقد اتفاقيات عربية من أجل تحرير التبادل التجارى وانتقال الأموال .
- ربط التعاون الاقتصادى بالأمن وهو ما ترتب عليه انشاء المجلس الاقتصادى العربى فى اطار معاهدة الدفاع المشترك .
- انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية كجهاز يسعى إلى تحقيق وحدة اقتصادية عربية وفق برنامج زمنى محدد . وقد تصادف أن أعلن الزعيم جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس أثناء مناقشة مشروع اتفاقية ، مما عزز الآمال بقرب تحقيق الوحدة التى تستكمل تحرير الاقتصاد العربى وتحقيق دعوة الزعيم لأن يكون بترول العرب للعرب . ومع ذلك سرعان ما تحركت القوى المضادة للوحدة العربية ، لتؤجل تصديق الدول العربية (المستقلة آنذاك ، وكان معظمها فى المشرق العربى) على اتفاقية الوحدة ، لتقيم مصر (الجمهورية العربية المتحدة) على أرضها مجلسا مؤقتا للوحدة فى ١٩٦٠ إلى أن دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى ١٩٦٤ ليبدأ المجلس عمله بقرار بإنشاء السوق العربية المشتركة ، التى تعالت مسيرتها هى الأخرى نتيجة سعى قوى داخلية وخارجية للوقوف فى وجهها .
- محاكاة نظام الأمم المتحدة فى إنشاء العديد من المنظمات المتخصصة فى مختلف المجالات القطاعية ، ثم التقاعس عن إمدادها بالإمكانات اللازمة للقيام بالوظائف التى استهدفت منها ، وظهور تضارب وتداخل بينها فى أعمالها ، مما أثار قضية التنسيق فيما بينها .
- إنشاء صندوقين للنقد والإئتمان على غرار الصندوق والبنك الدوليين ، ثم الحد من نشاطيهما تغليباً لهذين الأخيرين ، ومنح مجال أوسع للحركة أمام صناديق التنمية القطرية التى يمكن من خلالها تغليب أساليب التعامل الثنائى على التعامل متعدد الأطراف .
- إنشاء عدد كبير من الاتحادات النوعية العربية التى كان يرجى لها ان تحقق تعاوناً قطاعياً بين وحدات

الانتاج القطرية ، ولكنها تركت مشلولة ماديا وفنيا .

● محاولة إنشاء عدد من المشروعات المشتركة التي ركزت في البداية على مجالات النقل والإتصال ، ثم أخذت فيما بعد شكل شركات قابضة مشتركة أى صناديق أخرى ، دون أن توضع أمامها خطة قومية تستطيع أن تختار بموجبها مشروعات مشتركة تمولها مما عهد إليها به من موارد .

● وقد تعرض هذا الإطار المؤسسي الضخم إلى الإهيار نتيجة ما ترتب على توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد من تجميد عضوية مصر في التجمع العربى ، ونقل كثير من هذه المنظمات إلى مواقع جديدة مما أفقدها الكثير من الفاعلية التي كانت لها في مقرها الأصل في مصر .

● وقد حاول العرب تعويض هذا الموقف بتحويل مؤتمر قمة عمان في ١٩٨٠ إلى مؤتمر اقتصادى ، أقر إستراتيجية للعمل الاقتصادى المشترك ، وميثاقا للعمل الإقتصادى القومى ، وعقدا للتنمية العربية المشتركة ، واتفاقية لاستثمار رؤوس الأموال العربية ، كما صيغت إتفاقية جديدة لتيسير التبادل التجارى العربى ، ووضع مشروع خطة للعمل العربى المشترك . غير أن هذه الوثائق ظلت كلها بلا فاعلية نتيجة لتزايد عوامل الفرقة العربية .

● السعى إلى إغلاق الباب أمام تطوير النظام التكامل القومى بالتركيز على أنظمة تكاملية إقليمية ، فكان إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى يمثل ناديا للأغنياء لا يضع في توجّهاته العمل على إحداث تقارب بينهم وبناق الوطن العربى على الأجل الطويل .

● وقد تكررت محاولات دول المغرب العربى لإنشاء جهاز تكامل خاص بهم . غير أن تفجر الخلافات السياسية بينها ، وسعى كل منها منفردا أن يوثق علاقاته بالسوق الأوروبية المشتركة التى التحقت بها المملكة المغربية مؤخرا ، حال دون تحقيق أى من هذه المحاولات حتى الآن ، ولو ان هناك جهودا تجري حاليا لتجديد المحاولة ، وقد نجحت مؤخرا .

● وترك هذا مصر محصورة في وادى النيل ، لتكرر محاولات إقامة تكامل مع السودان دون إحراز تقدم يذكر ، خاصة في ظل ما يعانيه السودان من مشاكل نتيجة ما أصابه على يد النظام الفاسد الذى ساد في السبعينات كانعكاس للثورة المضادة في مصر . وقد دفع ذلك مصر إلى الانضمام إلى مجلس إقليمى آخر ، لتصبح المجالس الإقليمية البديل المتصاعد للتكامل العربى .

● ورغم ما صاحب الحقبة النفطية من انتقال كبير لليد العاملة بين الدول العربية ، فقد فشلت هذه الدول في تنفيذ أى من الاتفاقيات التى عقدتها بشأن تنظيم هذا الإنتقال . وهكذا ظل العنصر البشرى مهضوم الحق في عصر الوفرة المالية .

● ومع تسارع التكاثر المالى في السبعينات تدفقت الأموال العربية إلى خارج المنطقة العربية ، وتعرضت

إلى الكثير من المخاطر التي زاد من حدتها التضخم العالمي الذي استفاد جانبا كبيرا من قيمتها . ونحت دعوى استعادة الأموال العربية إلى وطنها ، تجرى محاولات مكثفة لتصوير انتقال الأموال على أنه أهم عناصر التكامل . ومن ثم بدأت المطالبة بإدخال تعديلات على النظم الاقتصادية العربية ، خاصة في الدول المتلقية لرأس المال لكي توفر ما يسمى بالمنافس الاستثماري المفضل لرأس المال العربي الخاص ليصبح هو المسيطر على إعادة هيكلة الاقتصاد العربي . ومع ذلك فرغم ما حاولته الدول ذات العجز لاجتذاب المال العربي ، فانه لا يزال يتبع النموذج الذي يخضع له دائما وهو الانتقال إلى الإقتصادات الأقوى دون اتفاقيات ، ولا يبدى استعدادا للمغامرة بالانتقال إلى الدول العربية التي تزايدت مديونياتها واضطرت أوضاعها الاقتصادية .

- وتتصاعد في الوقت نفسه الدعاوى التي تقول بأن فشل التكامل الإقتصادي العربي يرجع إلى أنه تم من خلال قنوات رسمية ، بينما الأجدر أن يعتمد على القطاع الخاص المتحرر من هذه القيود . وبدأت بعض الدول (الخليجية) تمتنع عن سداد حصصها في كثير من المنظمات العربية ، حتى أن الجامعة العربية ذاتها أصبحت مهددة بالشلل . ولذلك أصدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي قرارا بتشكيل لجنة برئاسة الدكتور سليم الحص (من لبنان) لإعادة النظر في الهيكل المؤسسي للمنظمات العربية . وتكمن وراء هذا القرار محاولة لتحجيم النظام التكامل القومي لصالح التجمعات الإقليمية التي تقوم على عمل رمي بضرورة الحال (حتى في مجلس التعاون الخليجي) .

إن جانبها هاما من الخلل الذي تعرضت له مسيرة التكامل الاقتصادي العربي يرجع إلى الإحتكام إلى مناهج نظرية معيبة ، كما يرجع جانب آخر إلى بعض المزايدات التي تتسم بها أنظمة عربية ترفع لواء الوحدة العربية وتعمل ضدها في الوقت نفسه ، لأنها تعمل ضد شعوبها صاحبة المصلحة في الوحدة . غير ان المسؤولية الكبرى تقع على مصر التي استسلمت للثورة المضادة التي هائل أنصارها للقطعة العربية حتى تسهل مهمة التنبيع إلى القوى الرأسمالية العالمية المؤيدة لها ، وعملوا على استثارة النعرة الفرعونية تمشيا مع نبرة نهويد فلسطين ، وذهب آخرون إلى رفع شعار الإسلامية بليعاز من قوى عربية تريد استمرار عزل مصر عن قيادة أمتها العربية إلى بر الامان . وكان القرار بعودة مصر إلى الخطية العربية قرارا يفرضه هذه القوى ليكون استرجاعا من جانبها هي لا عملا إيجابيا من مصر ، ولتيم على دفعات ومعارضات مسرحية ، وتصور القضية كما لو كانت رجعة من أجل اسهام في فك الضائقة الاقتصادية التي خلقتها الردة ، ومشاركة في حل المشاكل الأمنية التي وقعت فيها دول أرادت ان تقصى مصر عن القيادة لتتولاها هي ، وكأن التكامل فيها قيادة وأتباع . ان هذا كله يفرض على الشعب العربي في مصر ، وعلى الأمة العربية جمعا ، أن يعيدا مسيرة التكامل إلى طريقها الصحيح ، وأن يجعلها خطوة قوية على درب الوحدة الشاملة .

٤/٦/٢ - وإذا كانت التجربة السابقة التي امتدت على مدى أكثر من أربعين عاما قد تركت العرب أكثر تفرقا مما كانوا عليه من قبل ، فإن المرحلة المقبلة لا تحتمل مثل هذا التراخي ، وإلا أفلتت الفرصة من أيديهم إلى الأبد :

● فالعصر الحالي لا يعطى القوة إلا للكيانات الكبيرة ، شريطة أن تسعى هذه الكيانات إلى التطوير المستمر . وإذا كانت مصر كبيرة الحجم نسبة إلى باقي الدول العربية ، فإن حجمها لا يزال دون الحد المطلوب ، كما أنها تكتسب قوة مضاعفة إذا بنت حركتها ضمن إطار اقليمي واسع يشمل الوطن العربي كله .

● ونحن نواجه تحركا سريع الخطى في أوروبا الغربية نحو درجة أرقى من التكامل تقترب بها من الوحدة السياسية الكاملة . وسوف يحدث هذا عددا من التفويات في منظومة العلاقات الخارجية لجميع الدول العربية ، سواء تلك التي لها علاقات تقليدية وتاريخية بأوروبا ، أو تلك التي تزايدت أهمية الروابط الاقتصادية بينها وبين أوروبا نتيجة للنمط الذي اتبعته في تنمية اقتصاداتها . والملاحظ أنه حتى التجمعات الإقليمية داخل الوطن العربي تسعى إلى التفاوض منعزلة مع أوروبا الغربية مما يضعها دائما في موقف الطرف الأضعف . فالتجمع الخليجي يعاني الكثير من تعنت دول السوق المشتركة إزاء المنتجات الصناعية الجديدة التي صممت بمساعدات أوروبية بفرض التعامل مع تلك السوق . ودول المغرب العربي لها صلات اقتصادية وثيقة مع السوق المشتركة ، ولا تزال تتجاهد من أجل ضمان حقوق عمالها الذين هاجروا إلى جنوب أوروبا ليعملوا في أدنى الوظائف ومع ذلك يتعرضون اليوم للتعطيل والاستبعاد . إن هذه العلاقات العربية الأوروبية التي تبدو متباعدة ، هي جزء من ظاهرة واحدة ، هي تصاعد قوة المركز الرأسمالي . ولابد لمواجهته من تكامل عربي على المستوى القومي لا التشردم الإقليمي .

● وفي مواجهة توجه العرب إلى الوحدة ، ابتدعت فكرة إنشاء جماعة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط . وكانت دول جنوب أوروبا (باستثناء فرنسا ، وإلى حد ما إيطاليا) أقل نموا من دول الشمال . غير أن السوق الأوروبية نجحت مؤخرا في الإبتداع جنوبا إلى أسبانيا والبرتغال واليونان ، بل وتركيا . وهكذا أصبح الساحل الشمالي للبحر الأبيض جزءا من تجمع تكاملي متطور صناعيا ، وعلى دول الجنوب فيه أن تتعامل المشاكل المشتركة التي هم الدول المطلة عليه من خلال منظور تكاملي عربي حتى لا تشد واحدة بعد الأخرى لأن تكون ضمن حظيرة تابعة للسوق المشتركة .

● وإذا نجح جورباتشوف في سياساته الإصلاحية فسوف يشهد المستقبل القريب تطورات في اتجاهين : الأول هو تسارع معدلات نمو الإنتاج المادي المتطور في أوروبا الشرقية ، والثاني تزايد حجم المبادلات الاقتصادية بين كل من المجموعتين الأوروبيتين . ويفرض هذا على الدول العربية أن تعيد حساباتها مجتمعة لكي توظف هذه التطورات لصالحها .

● وعلينا أن ندرك أن الإقليم التكاملي الناجح لابد أن يلحظ ضرورة توفر مقومات التقارب بين أعضائه ، جغرافيا وتاريخيا واجتماعيا واقتصاديا وكذا سياسيا . كذلك فإن امتداد حدود الإقليم أفقيا يتطلب منه أن يبذل جهدا من أجل إحداث عوامل تقارب بين مناطق الامتداد وبين ما حققه من خلال مسيرته التكاملية . ومن هنا فإن معيار العروة لا يستند فقط إلى الشعار القومي الذي يكسبه خاصية فريدة ينلر أن تشاهد في إقليم آخر (حتى في أوروبا) ، بل أنه يستمد أهميته من أنه يتطابق مع المقومات التي يجب توفرها كشرط لنجاح الإقليمي التكاملي .

● غير أن انفراد الاقليم العرقي (وأى اقليم اخر يضم الدول العربية كجزء منه) بشدة التباين في الدخل ، حيث يضم دولا من أعلى دول العالم دخلا ، وأخرى من أقلها دخلا ، رغم أنها تشترك جميعا في انها لا تزال في أولى مراحل النمو ، يتطلب النظر الى المسار التكاملي كسلسلة من المراحل التي تقلل من هذه الفروق قبل الأخذ بالأدوات التي تعامل جميع الأطراف كما لو كانوا فعلا متساوين . ومن هنا فإن التجمعات الإقليمية الأصغر من المستوى القومي يجب أن تعامل على أساس مرحلي وهو ما يتطلب منها جهودا توجه إلى التقارب القومي ، لا العرلة ، في أجل منظور .

● وإذا كان للتكامل المستهدف للوحدة أدواته الخاصة ، فإن هذا لا يجب أن يعتبر نافيا للتعاون على نطاقات أوسع ، بل إنه على العكس من ذلك يحث عليه ويكسب أعضاء التكامل قدرة أكبر عليه ، سواء في التعاون مع دول وتجمعات العالم الثالث الذي يعتبر واحدا من أركان التصحيح الواجب إدخاله على النظام الإقتصادي العالمي ، أو مع باقي دول العالم وفقا لقاعدة التكافؤ في التعامل الدولي . وتعمظم القدرة على التعاون إذا انطلق من قاعدة تكاملية عربية ، إذ أن المشاهد أن المحاولات الفردية التي تقوم بها دول عربية تجعلها تتعرض إلى اتخاذ مواقف متضاربة وإلى العجز عن تعظيم جدوى ما تقدمه إلى الآخرين .

● وعلى هذا الأساس فإن توثيق التعاون مع دول القارة الأفريقية أمر حيوي لكل من العرب والأفارقة . غير أن القارة بتفاوتاتها الضخمة لا تصلح لأن تكون اقليما تكامليا في الأجل المنظور . وعلى المجموعة العربية توجيه التعاون العرقي الأفريقي إلى ما فيه مصلحة الطرفين . ومن أهم الاعتبارات التي يجب أن يقوم عليها هذا التعاون رفع قدرة دول القارة الأفريقية على التنمية المستقلة والخروج من حلقات الإستغلال التي تهدد الرأسمالية العالمية أن تفرضها عليها ، وعلى النجاة من أطماع الاستعمار الصهيوني الذي يعتبر التوسع في أفريقيا هو الخطوة التالية والمُعززة للهيمنة التي يسعى لفرضها على العالم العربي .

● بالمثل فإن التعاون مع الدول الإسلامية أمر واجب من أجل مساعدة هذه المجموعة من الدول النامية للخروج من حلقات التخلف التي تحيط بها ، خاصة وأن هذه الدول تشكل أسواقا طبيعية للصناعات الناشئة في الوطن العربي . غير أن الرابطة التي تجمعها لا تجعل منها بالضرورة أساسا

صالحاً لإقامة إقليم تكاملي على نفس القدر من الصلاحية التي يقوم عليها تكامل دول الوطن العربي . ومن الملفت للنظر أن قيام التجمع الإسلامي أدى إلى إنشاء نسق مؤسسي يقارب في تعقيده النسق المؤسسي العربي ، ومع ذلك لم تحدث مراجعات له على النحو الذي يتعرض له هذا الأخير . بل إن بعض وحدات النسق العربي ، خاصة الصناديق القطرية تعمل في خدمة المنظومة الإسلامية ، لكنها لا تجري هذا العمل من منظور تكاملي عربي .

من كل هذه الاعتبارات يتضح أن التكامل العربي هو ضرورة موضوعية ، وأن المحاولات التي تبذل من أجل إضعافه ، سواء من قبل بعض الأنظمة العربية التي تسعى للحصول على موقع متميز بإضعاف العمل العربي القومي ، أو من جانب الرأسمالية العالمية التي يهجمها إبقاء العالم العربي في حالة مستمرة من الضعف والتفرق ، أو من التيارات المعادية للقومية العربية التي تهدد تنويع الدول العربية في تجمعات أكبر حتى تنوء قدراتها (خاصة المالية) بدخلها ، هذه المحاولات كلها يجب أن تقاوم ، وأن توضع علاقات الوطن العربي المتكامل مع المجموعات الأخرى للدول النامية في إطارها الصحيح وهو التعاون . ومن ثم لا بد من التمييز بين الأدوات والتنظيمات التي تصلح لكل من نوعي العلاقات .

٤ / ٦ / ٣ - إن مفهوم التكامل يقوم على أساس تجميع القوى الاقتصادية لجميع الدول المشاركة فيه على أساس التحول باقتصادها إلى آلية للعمل تقترب به من العمل كالاقتصاد واحد ، تنتقل فيه عوامل الإنتاج والمنتجات دون قيد وترباط أنشطة الاقتصادية بصلات أفقية ورأسية ، وهو ما يتطلب قدرة على تصور وتبني أهداف تنمية مشتركة ، وعلى تحقيق توازن دقيق بين المغامرات والمخاطر من التحولات الاقتصادية التي تطرأ على اقتصاد كل دولة عضو في هذا التكامل . هذا التوازن لا يعني التعادل وإلا كانت حصيلة التكامل صفراً . إن سلامة العمل التكاملي تقضي بأن يكون إجمالي العائدات أكبر من مجموع الأعباء ، والمطلوب هو جعل صافي المائد موزعاً على نحو عادل بين الجميع مع مراعاة ضرورة التقريب بين المستويات ، وهو ما يجعل للدول الأقل نمواً وضعاً خاصاً حتى تلحق بشقيقتها . وحتى يكون التكامل الإقتصادي العربي خطوة على طريق الوحدة العربية يجب أن تراعى فيه الاعتبارات التالية :

- مراجعة الخبرة السابقة والخبرات المقارنة والاستفادة من دروسها .
- التصدي للمحاولات التي تبذل من أجل تقليصه في تجمعات جزئية متنافرة تستهدف عزل مصر وبالتالي الفصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه ، وتلك التي تحاول تجميعه بتوسيع النطاق إلى تجمعات لا تفي بشروط التكامل .
- إعادة النظر في الإطار المؤسسي لاجهزة التكامل العربي ليس تحت ذريعة تخفيض النفقات ، وإنما من منطلق زيادة الفاعلية ، وهو ما يقتضي وضع برنامج زمني لاستكمال مراحل التكامل بقدر أكبر من الواقعية .

- تأكيد المشاركة الشعبية ، ليس بالسماح للأفراد كقطاع خاص يتولى زملة المؤسسات التكاملية ، وإنما من خلال إدخال عناصر التمثيل النيابي في الإطار المؤسسي ، وهو ما يتطلب إيمان الأنظمة العربية جميعا بالأسلوب الديمقراطي في الحكم .
- إن تعدد مؤسسات التكامل وأجهزة العمل المشترك لا يعنى ان تنضم كل دولة عربية إلى جميع وحدات النسق التكامل بمجرد حصولها على الإستقلال كما حدث في الماضي ، بل لابد من أن تدرج عضوية كل دولة وفق إمكانياتها ، وأن يسعى التجمع التكامل إلى رفع هذه الإمكانيات لكي تستكمل عضوية مؤسساته في الوقت المناسب .
- فإذا اقتضى الأمر البدء على نطاق دون المستوى القومي ، فإن هذا لا يتم على أساس إقليمي جزئي ، وإنما بين دول استوفت الشروط للانضمام الكامل لتقوم بعدئذ بالعمل على استكمال متطلبات العضوية الكاملة للباقيين .
- وحتى لا تتحول مؤسسات التكامل إلى جزر بمرقراطية منعزلة يجب وضعها ضمن نسق متكامل ، يعطى حرية الحركة لكل منها وفقا للتخصصات ، ويتيح فرصة للتخطيط على المستوى القومي لمسيرة التكامل . ويعنى هذا إعطاء دور أكبر للمجلس الإقتصادي والإجتماعي ومساندته بسلطة تنفيذية شعبية حتى يأتي رسم مراحل التكامل متفقا مع التطور الفعلي والأوضاع المستجدة عربيا ودوليا .
- تطوير مفهوم التكامل من مجرد تحقيق جهات الانتقال إلى تخطيط للنتاج يزيد من روابط الاقتصادات العربية ويجعلها أقوى وأقدر على تحقيق أهداف التنمية العربية . ومن هذا المنطلق يجب تطوير مجلس الوحدة الاقتصادية ، الذي يتهده حاليا الالغاء ، ليكون إدارة للسوق المشتركة وفق المفهوم الإنتاجي المعزز بجهات الانتقال ، وهو ما يعنى انشغاله بالتخطيط للتنمية العربية ، بينما يتولى المجلس الاقتصادي تخطيط العمل العربي المشترك في ضوء متطلبات هذه التنمية .
- إيلاء إهتمام أكبر لتنظيم انتقال اليد العاملة العربية وفق متطلبات التنمية العربية وليس وفق قوى السوق التي أحالت الانسان إلى سلعة لا حقوق بشرية لها . ويعنى هذا ألا يفقد العمال حقوقهم القانونية أو يحرموا من حقوقهم السياسية والإجتماعية نتيجة الانتقال لخدمة اقتصادات عربية أخرى . ويفرض هذا تطوير التنظيمات النقابية على المستوى القومي وإيجاد نظام قضائي قومي يسترد للعمال حقوقهم ويحفظهم من المناورات العنيفة التي ترتكبها أنظمة عربية لاستخدامهم كأداة ضغط سياسي ، ومن محاولات أخرى تستهدف تحويلهم إلى بورجوازية صغيرة تفتقرها الرأسمالية الكبيرة .
- التخلص عن النظرة إلى المال العربي كما لو كان غنيمة يتسابق الجميع في استلابها . إن المال يمكن أن يستخدم في حل مشاكل التمويل حيث يفتقد ولكن هذا لا يعنى أن هذه هي وظيفته الأولى والأخيرة . إن المطلوب هو إنشاء قدرة ذاتية على التراكم الرأسمالي بالإسعانة بالمال العربي ، وليس مجرد

تيسر انتقاله ليستخدم في برامج الرأسمالي بمجرد تحويل استيراده من الخارج . وعلى التخطيط القومى أن يضع هذا بعينه .

● ومن المهم تطوير صندوق النقد العربى ليصبح قادرا على الوفاء بجميع الوظائف التكاملية التى حددتها له اتفاقيته ، من حيث مساعدة الدول ذات العجز وتسوية المدفوعات الجارية خارج إطار الهيمنة التى تمارسها الأجهزة النقدية الرأسمالية ، وتنشيط التبادل التجارى العربى وتنسيق السياسات النقدية والمالية وأسعار الصرف ، وأن يتحول تدريجيا إلى بنك مركزى للبنوك المركزية العربية ، حتى لا يكون صورة مشوهة لصندوق النقد الدولى ، وحتى لا يجمد نشاطه فى الحدود التى يسعى حاليا لفرضها عليه من التركيز على تمويل التجارة الخارجية لبعض الدول التى تعاني من مشاكل فى تسويق منتجات أعدت أصلا للتصدير للعالم الخارجى ، وتصادف صعوبات فى تحويل الصادرات إلى الوطن العربى بسبب المشاكل الإقتصادية التى تعانيها الدول التى تعتبر أسواقا وأعداء لها .

● كذلك يجب إعطاء دور أكبر للصندوق العربى للإغناء للدراسة المشروعات الأساسية التى تتضمنها خطة التنمية العربية ، وبوجه خاص تلك التى تلزم للنهوض بإقتصادات الدول العربية لتصبح أقدر على اللحاق بركب التكامل . وبناء عليه تتحول الصناديق القطرية إلى قنوات للمساهمة فى تمويل هذه المشروعات حتى لا تكون أداة تغرى أصحابها بممارسة الضغط من خلال شروط التعامل الثنائى .

● ويجب وضع المشروعات المشتركة فى إطارها الصحيح لأن التكامل لا يقوم فقط بمثل هذه المشروعات التى تفسر غالبا بأنها مشاركات فى رأسمال مشاريع حجمها أكبر من أن تتبناه دولة واحدة ، خاصة اذا كانت فقيرة . إن المشروعات الجديرة بالاعتبار هى المشروعات التى تحقق أهدافا مشتركة حتى ولو كانت قطرية . وفى هذه الحالة تكون المشاركة بعناصر مختلفة للإنتاج وليس فقط بالمال ، وتحقيق المنتجات لأهداف ذات أهمية قومية ، سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية . ومن هذا المنطلق فإن مشاريع الأمن الغذائى ، قطرية كانت أم قومية ، يجب أن تعطى أولوية متقدمة وأن توفر لها فرص النجاح وتعويض أى وحية تنتقص بسبب اعتبارات الأمن القومى .

● اجراء تنسيق داخل كل دولة بين الأجهزة القطرية المعنية بأوجه معينة من أوجه التكامل . ويجب أن يتم هذا من خلال وحدة تلتحق برئاسة الوزراء حتى تكون فى موقع يملك اعطاء التوجيهات لمختلف الأجهزة ، وتكون هذه الوحدة على اتصال بأعمال المجلس الاقتصادى وما يتفرع عنه من أجهزة . كذلك تنشأ فى أجهزة التخطيط المركزية وحدات للتخطيط التكاملى حتى يمكن تحقيق الترابط المنشود بين الخطط العربية ، وتكون هذه الوحدات على اتصال بمجلس الوحدة الإقتصادية باعتباره المسؤول عن التخطيط على المستوى القومى للتنمية .

إن عودة مصر إلى مجالات العمل العربى المشترك تفرض عليها أن تعمل على تصحيح أوضاعه

والمضى به قدما نحو تعزيز خطى التكامل . ويتطلب هذا حدوث تغير جذري في مفهوم التنمية الذى تأخذ به ، حيث أن التكامل هو القاعدة الصلبة للإعتماد الجماعى على النفس ، وهو ما يجدد تمييزه فى العزم على تحقيق التنمية المستقلة ، وما يقتضيه ذلك من إعادة النظر فى هيكل وأسس العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية . وعلى قوى الأمة العربية العاملة أن تناضل من أجل سيادة هذا المفهوم ، الذى يظهر مدى التلازم بين الأمرين : حقوق القوى العاملة المنتجة فى التنمية ، ووحدة الأمة العربية .

شركة الفجر للطباعة
العاشر من رمضان
ت : ٣٦٢٨٨٩١ - ١٥

رقم الايداع / ٨٩/٨٥٢٩

التسجيل الدولي / ١٢٣ - ٤٤٢ - ٩٧٧

إن أول درس أتت به الثورة لحظة قيامها هو أنه يستحيل على دولة أن تمضي في طريق التحرر السياس والاقتصادى مستقبلية التركيبية الطبقيّة التي أسهمت في الماضي في ربط مصيرها إلى الاستعمار وفي العمل على تعزيز قبضته عليها .
لقد كانت هذه التركيبية تخضع لطبقات الإقطاع والرأسمالية المستغلة التي جمعت في قبضتها فائض النشاط الاقتصادى الذي تبنيه سواعد قوى الشعب العاملة تاركة لها
« الفقر والجوع والمرض »

عمود الإمام

Bibliotheca Alexandrina



0632980



دار المستقبل العربى